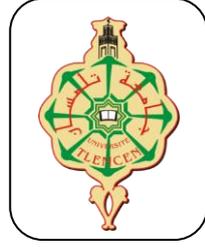


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد * تلمسان *
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي



رسالة مقدّمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في الدراسات اللغوية
موسومة

علل الوقف عند الأشموني من خلال كتابه منار الهدى مقاربة وصفية في النحو والدلالة

إشراف الدكتور: أمين مصري

إعداد الطالب: زكرياء بسباسي

لجنة المناقشة

جامعة تلمسان	رئيسا	أ.د العربي الأخضر
المدرسة العليا للأساتذة بوهران	مشرفا ومقررا	د أمين مصري
جامعة تلمسان	مناقشا	أ.د عبد اللطيف شريقي
جامعة تلمسان	مناقشا	د لبني أمال موس
جامعة وهران 1	مناقشا	أ.د الأخضر الأخضر
المركز الجامعي مغنية	مناقشا	د أحمد دواح

السنة الجامعية: 2018 - 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله الذي يسر لنا فهم معاني كتابه، وشرّفنا بحفظ حروفه وسطوره، وأنعم علينا بالوقوف على أسراره ودقائقه، أدلّت بلاغته أعناق البلغاء، وأعجزت فصاحته ألسنة الفصحاء، والصلاة والسلام على سيد الرسل وخاتم الأنبياء، وعلى آله الأصفياء، وأصحابه النبلاء، ومن اقتفى أثرهم من العلماء.

وبعد: فقد شرف الله تعالى اللغة العربية بأن أنزل القرآن الكريم بحرفها، فكان جاريا على أساليب العرب في كلامهم وبلاغتهم، قال الله تعالى: ﴿حَمِّمِ ۖ تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ كَتَبَ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝﴾ [سورة فصلت: الآيات: 01 - 03].

ليس هذا فحسب؛ بل زادها تشريفا ورفعة بأن حفظها تعهّدا بحفظ القرآن الكريم حين قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝﴾ [سورة الحجر: الآية: 09].

ومن طبيعة لغة القرآن الكريم وخصائصها المقررة دقة تعبيراتها، ووفرة مفرداتها، وحسن نظام مبانيها، وإعجاز أساليبها، وتميزها أيضا بطول مقاطع بعض الآيات لحكمة بالغة في ذلك، ومن المعلوم أنه يتعذر على قارئ القرآن الكريم أن يقرأ السورة أو الآية - في الأغلب - بنفس واحد دون توقف وقطع، لذلك يتعين عليه أن يحترم مواضع الوقوف والابتداء في القرآن الكريم، مستعينا بأحكام هذا العلم وضوابطه التي حددها أهل هذا الفن، وذلك بغية أن يستنطق القارئ من الآية الواحدة معاني غزيرة وفوائد جمة، ومن ثم تصان الآية القرآنية ومعناها من أن يُلحق بما ليس متعلقا بهما.

وهو ما حدا العلماء - ويحدوهم - إلى التصنيف في باب الوقف والابتداء؛ إذ خلفوا مصنفات كثيرة، وذكروا فيها أصولاً مجملة، وقواعد مفصلة تحكم هذا الفن، إدراكاً منهم لأهمية هذا الفن الذي ارتبط ارتباطاً شديداً بتلاوة القرآن الكريم، وفهم معانيه.

وبحكم تخصصي في الدراسات اللغوية التي ميدانها المباحث القرآنية، ورغبة مني في معايشة هذا العلم والتبحر فيه، ارتأيت أن يكون موضوع بحثي في رسالة الدكتوراه في فن الوقف والابتداء، وبعد القراءة المتمعنة في كثير من الكتب التي تناولت هذا الفن بالدراسة وقع اختياري على واحد من تلك المؤلفات، وهو كتاب "منار الهدى في بيان الوقف والابتداء"، للإمام أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، وهو من أعيان القرن الحادي عشر الهجري، فجاء هذا البحث موسوماً بعنوان "علل الوقف عند الأشموني من خلال كتابه منار الهدى، مقارنة وصفية في النحو والدلالة".

وقد دفعني إلى اختيار هذا الكتاب إشكالية مفادها أن العلل التي ذكرها الأشموني في كتابه مبثوثة في الكتاب كله ولم يدرجها تحت قواعد مصطلحية تنتمي إلى مجال علم الوقف والابتداء إضافة إلى كونها عللاً مفرقة بين مجالات علمية لغوية وشرعية؛ الأمر الذي يستدعي إخراجها وتسميتها ثم تصنيفها، وأما الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الكتاب فإني أوجز ذكر أوجهها في ما يلي:

أولاً: أن منار الهدى لم يؤت حظه من الدرس والتأمل فيما يتعلق بالمادة اللغوية والدلالية وربطها بمسائل علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم، بل كان الرجوع إليه مقتصرًا على

دراسة مادته اللغوية مجردة عن علاقتها بالوقف والابتداء، فأثناء قراءتي المتعددة للكتاب كنت أمعن النظر طويلا فيما اقترحه الأشموني من العلل التي تقتضي الوصل أو الوقف في القرآن الكريم؛ فألفت أغلبها قائما على توحي قواعد النحو، وأوجه الدلالة احتجاجا واستدلالات، فكان يقرر القواعد التي جعلت من الوقف والابتداء علما ثابت الأصول.

ثانيا: نظرت في كتاب الأشموني وفي بعض المصاحف التي اعتمدت على وقوفه، ولحظت اختلافا كبيرا في تحديد مواضع الوقف والابتداء، واتساعا في مجال إعمال الاجتهاد في فهم معاني الآيات القرآنية، واستكشاف مراميها، وإيضاح غوامضها؛ فتعددت التعليقات في الاستدلال على صحة الوقف والابتداء، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الحاصل في مناهج العلماء في ضبط الوقف والابتداء مما انعكس على التفسير، وتوجيه القراءات، وأوجه الإعراب في القرآن الكريم.

ثالثا: ما راعني من غزارة هذه العلل في كتاب "منار الهدى" خاصة، وأنها ليست نظرية صرفة أو لفظية بحتة، بل لها آثار عملية في الجانب القرائي الذي ينبنى عليها ضبط الوقف والابتداء، ثم لأن الكتاب قد شمل مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم كله وأحصاها؛ فكان الكلام فيه على معرفة ما يوقف عليه وما يتبدأ به تفصيلا؛ فجاء بذلك مفيدا في بابه، نافعا في مجاله، مما يدل على أن الأشموني قد بذل في تصنيفه ما في وسعه لاستنباط هذا العلل، مع سهولة أسلوبه في التعبير عنها، ووضوح المراد منها، وإثبات مقدرته على فهم

كتاب الله تعالى، وإمامه بأصول علوم الشريعة وفروعها، من لغة وأدب وبلاغة، وإن أخذ عليه شيء فليس إلا هنة يسيرة، لا تهضم قدره، ولا تحط من منزلته.

رابعاً: الإسهام في الكشف عن مصادر علم الوقف والابتداء التي يزخر بها التراث العربي، وبخاصة كتاب "منار الهدى" الذي حوى كثيراً من تراث علوم اللغة والتفسير.

ولقد واجهتني في سبيل إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود بعض من الصعوبات تتمثل

فيما يلي:

أولاً: كبر حجم الكتاب وما تضمنه من مادة علمية مبسطة في ثناياه؛ اشتملت على النحو والصرف والمعجم والشعر والبلاغة والفقه والتفسير وغير ذلك.

ثانياً: قلة المصادر والمراجع التي درست كتاب "منار الهدى" في مادة الوقف والابتداء، وهو منال تتقاصر دونه الهمم؛ إذ إنه لم يحقق في دراسة علمية مستقلة - فيما أحسب - الأمر الذي جعلني أقرأ ما استطعت مصنفات من سبق الأشموني في علم الوقف والابتداء، وذلك للإفادة منها في فهم ما استغلقت علي فهمه من عبارات الأشموني واستنباطاته.

ثالثاً: شمولية علل الوقف والابتداء للنص القرآني من أوله إلى آخره، خاصة وأنه جاء واضح المعنى سهل العبارة؛ الأمر الذي يدعو إلى قراءة كتاب منار الهدى كاملاً - مرات عديدة - للوقوف على قضايا الوقف والابتداء في القرآن الكريم كله.

وقد استقام لي البحث في ذلك خلال منهجٍ وصفيٍّ وقفت بواسطته أمام الظواهر القرآنية من حيث دلالتها وبلاغتها، ثمّ إنني احتجت إلى الاستقراء متبّعاً تلك الظواهر

استقراءً موضوعياً، ليس يعرف أن يصدر أحكاماً، وأزعمُ أنّ الحاجة هي التي قادتني إلى إعمال شيءٍ من المقارنة لا يستقيمُ منهجاً، بل أداة إجراء، احتجتُ إليها أحياناً لتبيان مكانٍ تفرّد صاحب المنار.

وتتم دراسة فن الوقف والابتداء في القرآن الكريم من جانبين اثنين:

الأول: معرفة ما يوقف عليه ونحوه، وما يبدأ به، وهي قواعد تحكمها دلالة النص القرآني ولغته.

والثاني: كيفية الوقف على أواخر الكلمات القرآنية وكيف يبدأ، وما ينتج عن ذلك من ظواهر صوتية و تصريفية.

ودراستي في هذه الرسالة عن الجانب الأول، فجاءت طريقتي - بذلك - مخالفة تماماً لما تضمنته الدراسات السابقة، فقد اعتمدت فيها على بعدين، أحدهما: نظري، وثانيهما: تطبيقي، فأما الجانب النظري فقد ضمنته التعريفات الاصطلاحية مع المقارنة والتقسيم، وأما الجانب التطبيقي فقد قام على الاستقراء ثم الوصف والتحليل، وجعلته لتتبع أثر العلل في توجيه الوقف والابتداء، مع التمثيل لذلك؛ حيث إنني قرأت الكتاب كاملاً مرات عديدة، وبذلت ما استطعت من الجهد في استنباط علل الوقف والابتداء، واصطفاء موضوعاتها، واستخلاص لبها، ولما رأيت أنه قد تجمع لديّ كم غير قليل من هذه العلل قمت بتصنيفها - حسب ما بدا لي - بين حقلي النحو والدلالة.

وحيث اقتضى الأمر الترجيح بين بعض الأقوال ذهبت أرجح، وأحيانا أخرى لا أفعل؛ فكثير من المسائل لا تحتاج إلى ترجيح لاحتمال النص كل الآراء؛ فأترك الأقوال كما هي لأوصلها إلى القارئ. كما حرصت على نقل بعض ترجيحاته وتعليقاته على مسائل الوقف والابتداء، لما تضمنته من الفوائد في قواعد الترجيح وضوابطها في هذا الفن.

وحيث يستشكل علي فهم قاعدة نحوية أو مسألة لغوية فإني أرجع في فك المبهم منها إلى أمهات الكتب اللغوية المخصصة لذلك، وكنت أتخير التفاسير التي تخدم العلة التي أنا بصدد دراستها إما توضيحا وموافقة أو نقدا وتضعيفا.

كما حرصت على كتابة الآيات القرآنية المستدل بها بالرسم العثماني وفقا لرواية حفص عن عاصم، مع عزوها إلى سورتها، وذكر رقمها في المتن، وأثبتت المصادر والمراجع في الحاشية بالبيانات التفصيلية لكل مصدر أو مرجع يرد في أول مرة، ثم ختمت البحث بإعداد فهرس مستوفاة للفصول والموضوعات، وللشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والأعلام والمصادر والمراجع التي جاء ذكرها في الرسالة، وأهملت ترجمة الأعلام الواردة أسماءهم في البحث؛ لئلا تثقل حواشي بأمر قليل الفائدة فيه، ثم إن تراجمهم أصبحت سهلة المنال؛ لمن أرادها، وذلك كله لتسهيل عملية المطالعة في هذا البحث، وقد رتب الكتاب على مدخل، وأربعة فصول وخاتمة ومجموعة فهرس.

فأما المدخل فقد جعلته على أربعة عناصر تناولت فيها تعريف الوقف لغة واصطلاحا، ثم نشأة علم الوقف والابتداء، وأهم المصنفات فيه، وتحدثت كذلك عن أهمية الوقف والابتداء،

وعلاقته بعلم التفسير والقراءات والنحو والبلاغة والعقيدة، وختمت المدخل بالكلام عن أنواع الوقف ومصطلحاته عند القراء من خلال الكتب التي تعد مصادر رئيسة في علم الوقف والابتداء.

ثم شرعت في الفصل الأول وموضوعه معالم وقوف الأشموني ومقتضياتها في كتابه منار الهدى، وجعلته في مبحثين: الأول: مقتضيات نحوية وتحتة مطالب، والثاني: مقتضيات دلالية وتحتة مطالب.

ثم انتقلت إلى الفصل الثاني وموضوعه مقتضيات الوصل عند الأشموني في كتابه منار الهدى، وجعلته في مبحثين: الأول: مقتضيات نحوية وتحتة مطالب، والثاني: مقتضيات دلالية وتحتة مطالب.

وفي الفصل الثالث تعرضت إلى موضوع الوقف والنحو، وكان في أربعة مباحث، تحدثت فيها عن أثر الحذف والتقدير في الوقف والابتداء، ثم أثر التقديم والتأخير في الوقف والابتداء، وأثر الخلاف النحوي والإعرابي في الوقف والابتداء، وختمت الفصل بالكلام عن اعتراضات الأشموني النحوية على غيره في مسائل الوقف والابتداء.

وأما الفصل الرابع فجعلت موضوعه في الوقف والدلالة وجاء في أربعة مباحث، تطرقت فيها إلى الحديث عن أثر تعدد الدلالة في تحديد الوقف والابتداء، وتعدد معنى اللفظ وأثره في تحديد الوقف والابتداء، ثم دلالة حروف المعاني وصلتها بالوقف والابتداء، وختمت الفصل

بالكلام عن تجاذب علل الوقف والوصل، وقرائن الترجيح، وأنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها

أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم الفهارس العلمية للرسالة وهي كالتالي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وحرصًا مّي على إضافة الجديد وتجنب التكرار، فإني وقفت - قدر ما تيسر لي - على الدراسات السابقة ذات الصلة الوثيقة والعلاقة المباشرة بموضوع بحثي، والتي أفردت كتاب "منار الهدى" بعمل مستقل مع التفاوت في جودة الاختيار وطرافة الترتيب، ومما وقفت عليه في هذا الباب: تعليقات على كتاب "منار الهدى" قام بها شريف أبو العلا العدوي، ونشرته دار الكتب العلمية ببيروت سنة 2002م، وعثرت أيضا على بحث بعنوان: الاعتراضات النحوية في كتاب: "منار الهدى في بيان الوقف والابتداء"، وهي رسالة ماجستير في اللغويات العربية، من إعداد: رضا عبد المجيد السيد فرج عزام، ونوقشت سنة 2005م في جامعة الأزهر بمصر، وكذلك قام بتحقيق الكتاب: عبد الرحيم الطرهوري، ونشرته دار الحديث بالقاهرة سنة 2008م، ووقفت أيضا على رسالة ماجستير أخرى في النحو والصرف، دراسة وتحقيق "منار الهدى"، من إعداد: جمال نجم العسكر، ونوقشت سنة 2010م في جامعة

البعث بسوريا، وكان آخر ما وقفت عليه في هذا الباب رسالة دكتوراه مقدمة من: محمد فوزي عبد الكريم عنتر، وعنوانها: اختيارات الإمام الأشموني في الوقف والابتداء من خلال سورة البقرة من الآية 106 إلى الآية 176 (دراسة مقارنة)، ونوقشت سنة 2015م في كلية التربية بجامعة الملك سعود.

وبعد اطلاعي قراءةً على كل هذه الدراسات ألفتها اهتمت بجانبين اثنين:

جانب منها قد اعتمد في دراسته للكتاب على منهاج تحقيق المخطوطات كالمقابلة بين النسخ، وتشكيل الكلمات وتخريج الأحاديث، وتصحيح الأخطاء الإملائية، والترجمة للأعلام، وما إلى ذلك، دون استقراء ما في الكتاب من علل، أو أنه قد كان دراسة جزئية لم تشمل ما في الكتاب من جوانب متعلقة بضبط الوقف والابتداء.

وأما الجانب الآخر فقد اقتصر على دراسة المسائل النحوية واللغوية الواردة في الكتاب بمعزل عن موضوع الوقف والابتداء، دون استنباط العلل النحوية والدلالية، وربط أثرها بتحديد مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

ولأن مثل هذا العمل لا يتم بجهد صاحبه وحده، ولا يستطيع أن يصل إلى غاية المراد منفرداً؛ فإني لن أدع مقامي هذا حتى أقدم أصدق الشكر وأخلص الامتنان إلى الأستاذ الدكتور مصري أمين، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة العلمية، فأخلص في النصح، وأفاد في الرأي والنقد، فكان لملاحظاته الموفقة وتوجيهاته السديدة الأثر البارز في إخراج الرسالة بهذه الحلة القشبية.

كما أشكر شكرا جزيلاً الأساتذة الأجلاء أعضاء اللجنة المحترمة التي تفضلت بمناقشة الرسالة، وستكون ملاحظاتهم اللبنة التي ستسد ما قد يكون بها من نقص وخرق، وأشكر كل من قدم لي نصيحة أو رأياً أو فتح لي باب مكتبته قارئاً ومطالعا لسد حاجة البحث؛ فله مني كل التقدير والعرفان، فهذا جهل المقل أضعه بين أيدي الباحثين المتخصصين لتصحيح الخطأ وتقويم المعوج، وأول الغيث قطر، وأول الكتاب سطر، وختاماً أنشد مع الحريري قوله:

وإن تجد عيباً فسد الخلالاً فجل من لا عيب فيه وعلا

والله تعالى من وراء القصد، والحمد لله على توفيقه وفضله وإنعامه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وكتب زكرياء بسباسي

29 ربيع الآخر 1440 هـ الموافق لـ 05 جانفي 2019م

بوهران المحروسة

Zakariabesbaci10@gmail.com

المدخل: مفهوم الوقف.

أ: تعريف الوقف لغة واصطلاحاً.

ب: نشأة علم الوقف والابتداء، والمؤلفات فيه.

ج: أهمية الوقف والابتداء.

د: أنواع الوقف، ومصطلحاته عند القراء.

تعريف الوقف:

الوقف لغة:

قال ابن دريد: "وقفت الأرض والرجل أفقه وقفاً، وهذا أحد ما جاء على فعلته ففعل، وهي أحرف. والوقوف: مصدر وقف وقوفا فهو واقف... وتوقفت على هذا الأمر، إذا تلبثت عليه"⁽¹⁾.

وقال ابن فارس: "(وقف) الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه"⁽²⁾.

ويطلق الوقف في لغة العرب على عدة معان منها: الحبس⁽³⁾، ومثل له الجوهري بقوله: "وقفت الدار للمساكين وقفاً، وأوقفتها..."⁽⁴⁾.

وقد أشار الزمخشري صراحة إلى الوقف بمعناه عند القراءة، فقال: "ووقفت القارئ توقيفاً: علمته مواضع الوقوف"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ج: 2، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 01، 1987م، ص: 967-968.

(2) ينظر: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، ج: 6، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، ص: 135.

(3) ينظر: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، ج: 1، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1983م، ص: 253.

(4) ينظر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج: 4، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 04، 1987م، ص: 1440.

(5) ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، ج: 2، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1998م، ص: 350.

ويقصد به أيضا الكف عن الحركة، فيقال: "وقفت الدابة تقف وقوفا، ووقفها أنا وقفا.
ووقف الدابة: جعلها تقف..."(1).

وجاء في المعجم الوسيط: "وقف وقوفا قام من جلوس، وسكن بعد المشي، وعلى الشيء عاينه، وفي المسألة ارتاب فيها، وعلى الكلمة نطق بها مسكنة الآخر قاطعا لها عما بعدها...
والقارئ علمه مواضع الوقف"(2).

من خلال التعريفات اللغوية لمصطلح الوقف يمكن القول إن الوقف هو القطع والحبس،
ومنه أن يقطع القارئ قراءته ويجبس نفسه.

الوقف اصطلاحا:

الوقف في اصطلاح القراء هو قطع الكلمة عما بعدها(3)، وهو تعريف ناقص لاشتماله
على الوقف والقطع مع وضوح الفرق بينهما؛ إذ القطع يكون مع عدم نية استئناف القراءة.
وقيل: "هو قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما
يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله"(4).

(1) ينظر: محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، ج: 9، دار
صادر، بيروت، ط: 03، 1414 هـ، ص: 359.

(2) ينظر: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، ج: 2، مجمع اللغة
العربية بالقاهرة، دار الدعوة، ص: 1051.

(3) ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات: 253/1.

(4) ينظر: أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي، النشر في القراءات العشر، ج: 1، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط: 02، 2002م، ص: 189.

وجرى لدى كثير من المتقدمين من القراء إطلاق عبارة القطع والسكت مرادين بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة، إلا أن القطع عند المحققين منهم هو قطع القراءة رأساً.

وأما السكت فهو قطع الصوت زمناً؛ هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس⁽¹⁾؛ فالوقف مع النفس والسكت بدونه.

وقد يقصد بالوقف: الموضع الصالح للوقف؛ قال زكريا الأنصاري موضحاً ذلك: "الوقف يطلق على معنيين: أحدهما: القطع الذي يسكت القارئ عنده، وثانيهما: الموضع التي نص عليها القراء، فكل موضع منها يسمى وقفاً، وإن لم يقف القارئ عنده، ومعنى قولنا: هذا وقف أي: موضع يوقف عنده، وليس المراد إن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده؛ بل المراد أنه يصلح عنده ذلك"⁽²⁾.

ومعرفة ما يوقف عليه؛ أي: معرفة موضع الوقف، وذلك راجع إلى المعاني، وانفصال بعض الكلام من بعض أو تعلقه به يسمى هذا كله بالوقف المعنوي؛ لتعلقه بالمعنى، أو الوقف النحوي؛ لأنه يكون بمراعاة أحكام النحو، أو الوقف التجويدي؛ لأنه بحث في علم التجويد⁽³⁾، وخرج بهذا القيد من يبحث في كيفية الوقف على أواخر الكلمات القرآنية.

(1) ينظر: المصدر السابق: 188/1 و190.

(2) ينظر: أبو يحيى زكريا الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، تح: جمال بن السيد الرفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط: 01، 2006م، ص: 8 - 9.

(3) ينظر: أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير، الوقف والابتداء في كتاب الله، تح: أبو بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 01، 2002م، ص: 34 - 35.

نشأة علم الوقف والابتداء، والمؤلفات فيه:

كان العرب يهتمون بالوقف في كلامهم، وذلك نابع من حرصهم على إفهام السامع مراد الكلام من غير لبس ولا إبهام، فقد روى عدي بن حاتم أن رجلاً خطب عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، فقد غوى، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله"⁽¹⁾. قال أبو جعفر النحاس: "كان ينبغي أن يصل كلامه فيقول: ومن يعصهما فقد غوى، أو يقف على رسوله فقد رشد، فإذا كان هذا مكروهاً في الخطب، وفي الكلام الذي يكلم به بعض الناس بعضاً، كان في كتاب الله - عز وجل - أشد كراهية، وكان المنع من رسول الله في الكلام بذلك أوكد"⁽²⁾.

ويمكن القول إن علم الوقف والابتداء قد نشأ - تطبيقاً وأداءً - مع نزول الوحي لوجود الحاجة إليه حينئذ، وذلك لأنه متعلق بقراءة القرآن الكريم، وما يترتب عليها من المعاني والدلالات، وسنذكر هاهنا جملة من الآثار والنصوص التي تدل على اهتمام النبي صلى الله عليه وسلم -، وصحابته الكرام بهذا الفن:

(1) ينظر: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ج: 2، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ص: 594، رقم 870.

(2) ينظر: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، القطع والائتناف، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1992م، ص: 12 وما بعدها.

ومن هذه الآثار ما ذكرته أم سلمة - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يقطع قراءته آية آية⁽¹⁾.

وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يعلم أصحابه وقف التمام بدليل ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافقروا ولا حرج؛ ولكن لا تحتموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة"⁽²⁾، والحديث النبوي يشير إلى النهي عن وصل المعاني المتباينة.

وقال الداني في تعليقه على هذا الحديث: "فهذا تعليم التمام من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن جبريل - عليه السلام -؛ إذ ظاهره دال على أنه ينبغي أن يقطع على الآيات التي فيها ذكر النار والعقاب، ويفصل مما بعدها إن كان بعدها ذكر الجنة والثواب، وكذلك يلزم أن يقطع على الآيات التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل مما بعدها أيضاً إن كان بعدها ذكر النار والعقاب، وذلك نحو قوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة

(1) ينظر: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، السنن، ج: 4، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: 01، 2009م، كتاب الحروف والقراءات، ص: 37، رقم 4001.

(2) ينظر: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخراساني أبو بكر البيهقي، السنن الصغير، ج: 1، تح: عبد المعطي أمين قلعي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط: 01، 1989م، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في قوله: أنزل القرآن على سبعة أحرف، 356/1، رقم 1008، ومحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 2000م، ص: 46.

البقرة: من الآية: [81]، هنا الوقف، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 82]، ويقطع على ذلك، ويختم به الآية⁽¹⁾.

ومنها أيضا ما جاء عن علي - رضي الله عنه - أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ

تَرْتِيلاً﴾ [سورة المزمل: من الآية: 04]، فقال: الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف⁽²⁾.

وورد عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال: "الوقف منازل القرآن، ولا يخفى أن من

له نظر شديد لا يعدل عن النزول بموضع مأمون من المخاوف خصب كثير الماء والكالا، وما

يقيه من الحر أو القر إلى ما هو بالعكس، اللهم إلا أن يعلم أنه إذا سار يجد بين يديه ما هو

مثله، أو خير منه"⁽³⁾.

وروى الهذلي في الكامل عن ابن مسعود أيضا أنه قال: "العدد مسامير القرآن، وأنا أقول

الوقف مسامير القرآن ودرسه"⁽⁴⁾، ثم عقب عليه فقال: "وهذا القرآن نزل باللغة العربية

(1) ينظر: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المكتفى، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار
عمار، عمان، الأردن، ط: 01، 2001م، ص: 03.

(2) ينظر: ابن الجزري، النشر: 166/1.

(3) ينظر: علي بن محمد بن سالم أبو الحسن النوري الصفاقسي، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ
حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، تح: محمد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ص: 129.

(4) ينظر: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي اليشكري المغربي، الكامل في
القراءات والأربعين الزائدة عليها، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط: 01،
2007م، ص: 132.

والوقف والقطع من حليتها؛ فأداء الوقف حلية التلاوة وتحلية الدراية، وزينة القارئ، وبلاغة التالي، وفهم المستمع، وفخر للعالم⁽¹⁾.

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - يوقف عند قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [سورة غافر: من الآية: 06]، مقدار ما يشرب من الماء، ثم يستأنف ﴿الَّذِينَ تَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [سورة غافر: من الآية: 07]⁽²⁾.

وروي عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: "لقد عشنا برهة من دهرنا، وأحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد - صلى الله عليه وسلم - فنتعلم حلالها وحرامها، وأمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يقف عنده منها، كما تعلمون أنتم اليوم القرآن، ثم لقد رأيت اليوم رجالا يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يقف عنده منه، فينثره نثر الدقل"⁽³⁾.

قال النحاس مبينا معنى الحديث: "فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن"⁽⁴⁾، وعلق الطاهر بن عاشور على هذا الأثر فقال: "ما ذكر عن ابن النحاس من الاحتجاج لوجوب ضبط أوقاف القرآن بكلام لعبد الله بن عمر ليس واضحا في

(1) المصدر السابق: 132.

(2) ينظر: الصفاقسي، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين: 129.

(3) ينظر: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخراساني أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى، ج: 3، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، كتاب الصلاة، باب البيان أنه إنما قيل: يؤمهم أقرأهم، ص: 170، رقم 5290.

(4) ينظر: القطع والائتناف: 12.

الغرض المحتج به"⁽¹⁾، وقال الداني معلقاً: "ففي قول ابن عمر دليل على أن تعليم ذلك توقيف من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأنه إجماع من الصحابة رضوان الله عليهم"⁽²⁾.

وقال ابن الجزري: "في كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة - رضي الله عنهم -، وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة"⁽³⁾.

وورد عن ابن عباس أنه قال: "في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّٰدِقُونَ﴾ [سورة الحديد: من الآية: 12]، هذه مفصلة ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [سورة الحديد: من الآية: 12]"⁽⁴⁾.

وقال الأحنف بن قيس: "ما رأيت رجلاً تكلم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام، ولا عرف حدوده إلا عمرو بن العاص - رضي الله عنه - كان إذا تكلم تفقد مقاطع الكلام، وأعطى حقَّ المقام، وغاص في استخراج المعنى باللفظ مخرج؛ حتى كان يقف عند المقطع

(1) ينظر: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ج: 1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ص: 84. ولعل المراد من ذلك الوقوف عند حدود الله تعالى كما هو ظاهر من السياق، والله أعلم.

(2) ينظر: الداني، المكتفى: 4.

(3) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 177/1.

(4) ينظر: الطبري، جامع البيان: 191/23.

وقوفا يحول بينه وبين تبيعته من الألفاظ"⁽¹⁾، أي أن فن الوقف والابتداء كانت تعرفه العرب حتى في كلامها، بل كانت تؤديه وتأتي به، ومنه ما روي عن معاوية - رضي الله عنه - بقوله: "إني شهدت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أملى على علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كتابا، وكان يتفقد مقاطع الكلام كتفقد المصرم صريمته"⁽²⁾.

وقد اهتم التابعون من بعد الصحابة بالوقف والابتداء، ووردت عنهم آثار كثيرة تدل على اعتنائهم بهذا الفن في قراءتهم، فقد روى أبو عمرو الداني عن ميمون بن مهران التابعي أنه قال: "إني لأفشع من قراءة أقوام يرى أحدهم حتماً عليه أن لا يقصر عن العشر، إنما كانت القراءة تقرأ القصص إن طالت أو قصرت، يقرأ أحدهم اليوم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية: 11]، ويقوم في الركعة الثانية فيقرأ ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية: 12]، فهذا يبين أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يتجنبون القطع على الكلام الذي يتصل بعبئه ببعض، ويتعلق آخره بأوله؛ لأن ميمون بن مهران إنما حكى ذلك عنهم، إذ هو من كبار التابعين، ولقد لقي جماعة منهم، فدل جميع ما ذكرناه على وجوب استعمال القطع على التمام، وتجنب القطع على التبيح، وحض على تعليم ذلك وعلى معرفته"⁽³⁾.

(1) ينظر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، الصناعتين، تح: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1419هـ، ص: 438.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 439.

(3) ينظر: الداني، المكتفى: 5.

وروى النحاس عن أبي عبد الرحمن السلمي، أنه كان يستحب أن يقف ﴿قَالُوا يَوَيْلَنَا
مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [سورة يس: من الآية: 52]، ثم يتدئ بقوله تعالى: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ
الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [سورة يس: من الآية: 52]، وعلل ذلك بانقطاع الكلام
عند المرقد، ثم قالت الملائكة: هذا ما وعد الرحمن⁽¹⁾.

ونقل عن الشعبي أيضا أنه قال: "إذا قرأت ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [سورة الرحمن: الآية:
26] فلا تسكت حتى تقرأ ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [سورة الرحمن: 27]"⁽²⁾.
وقال السدي: "هذا من الموصول والمفصول؛ قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾
[سورة الأعراف: من الآية: 190] في شأن آدم وحواء، ثم قال عز وجل: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا
يُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأعراف: من الآية: 190]، قال عما يشرك المشركون، ولم يعنهما"⁽³⁾.

وقد حكي عن الضحاک أنه قال: "في قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾
[سورة الذاريات: الآية: 17]، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [سورة
الذاريات: الآية: 15] إلى ﴿مُحْسِنِينَ﴾ [سورة الذاريات: الآية: 16]؛ كانوا قليلا، يقول:
المحسنون كانوا قليلا، هذه مفصولة، ثم استأنف فقال: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾
[سورة الذاريات: الآية: 17]"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 581.

(2) ينظر: ابن الجزري، النشر: 178/1.

(3) ينظر: الطبري، جامع البيان: 317/13.

(4) المصدر نفسه: 411/22.

وظهرت البواكير الأولى لأصول هذا الفن وقواعده مع بداية التأليف في علوم اللغة العربية،

ومعاني القرآن الكريم، فقد ورد عن الفراء أنه قال في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَسْقُ الْيَوْمِ بَئِيسَ الَّذِينَ

كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاَحْشَوْنَ﴾ [سورة المائدة: من الآية: 03] "والكلام منقطع عند

(الفسق)، و(اليوم) منصوب بـ(يئس) لا بالفسق" (1).

من خلال كل ما سبق يتبين لنا أن العناية بالوقف والابتداء - ولو إشارة عابرة - قد بدأت

مبكرة، وكل ذلك نابع من منطلق الحرص على سلامة اللغة والمعنى، وتعريف مقاصد القرآن

الكريم، وإظهار فوائده.

(1) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، معاني القرآن، ج: 1، تح: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: 01، ص: 301.

التأليف في الوقف والابتداء:

كان الصحابة والتابعون من بعدهم يتناقلون مسائل هذا علم الوقف والابتداء بالسمع والمشافهة فيما بينهم، ثم نقلوا ذلك كله إلى تلامذتهم في الأمصار الإسلامية من بعدهم بالتعليم والتلقين، ويمكن أن نسمي هذه المرحلة بمرحلة التلقي والمشافهة، وتمتد من عصر النبوة إلى عصر التدوين والتأليف.

ولكن الحاجة الشديدة⁽¹⁾ التي كانت عند السلف في الحفاظ على القرآن الكريم من حيث سلامة نصه وتلاوته وصيانه من اللحن خاصة بعد فساد الألسنة، أضف إلى ذلك أصل كتابته في المصاحف العثمانية التي كانت خالية من أي إشارة أو علامة ترمز إلى الوقف والابتداء، كل ذلك دفع بهم إلى العناية بهذا الفن دراسة وتصنيفاً، وجمعاً وتأصيلاً، حتى صار باباً من أبواب علم التجويد والقراءات، ثم فنا مستقلاً بنفسه، وأضحت المصاحف بعد ذلك تضبط من قبل اللجان المتخصصة برؤوس الوقف التي تعين القارئ على قراءة القرآن الكريم قراءة خالية من اللحن.

وقد اختلفت طريقة العلماء في التأليف فيه، فمنهم من ذكره عرضاً في غمار حديثه عن موضوع ذي صلة بالقرآن الكريم وعلومه حسب المناسبات، وكانت دراسة جزئية لا يعمد

(1) لعل الحاجة إلى التأليف فيه لم تكن قائمة آنذاك؛ فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه. ينظر: عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، المقدمة، تح: حجر عاصي، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1983م، ص: 279.

فيها إلى الشمول والاستقصاء، ومثل هذا ما فعله السخاوي في جمال القراء، والزركشي في البرهان، وابن الجزري في النشر، والسيوطي في الإتيقان⁽¹⁾، وغيرهم كثير.

ومنهم من جعل هذا الفن منفصلا عن غيره من الدراسات القرآنية؛ فألف فيه خاصة وقصده لذاته، واختلفت مناهجهم في التأليف فيه، فمنهم من قعد لأصوله العامة ولم يطبقها على كل القرآن الكريم، ومنهم من درس مواضع الوقف والابتداء تطبيقا على القرآن الكريم من أوله إلى آخره، وقد قال ابن الجزري في ذلك: "أول من ألف في الوقوف شيبه بن نصاح (ت: 130 هـ)، وكتابه مشهور"⁽²⁾.

وذكر المؤرخون وأصحاب فهارس الكتب المخطوطة مصنفات كثيرة ألفت فيه، إلا أن جزءا كبيرا منها لم يصلنا منها، بل هو في قائمة المفقودات، وما وصلنا منه فهو إما مطبوع أو مخطوط، وسنأتي على ذكر أشهر المطبوع منها فقط، مع ذكر مكان الطبع وتاريخه⁽³⁾:

(1) ينظر: أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، جمال القراء، تح: مروان العظيمة، ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط: 01، 1997م، ص: 667، وبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج: 1، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط: 01، 1376 هـ - 1957م، ص: 342، والنشر: 177/1، وعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج: 1، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م، ص: 282.

(2) ينظر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، ج: 1، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351 هـ، ج. برجستراسر، ص: 330.

(3) وأما المخطوط منها والمفقود فقد أحصى يوسف عبد الرحمن المرعشلي في تقديم كتاب "المكتفى" للداني جزءا كبيرا منها، ورتب ذلك بحسب قدم وفاة مصنفها، وكذلك فعل الجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بالأردن بعنوان: "الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط"، وأدرجت كتب الوقف والابتداء في قسم التجويد منه، ومثل ذلك صنعة معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية بعنوان: "موسوعة بيبوغرافيا علوم القرآن" مع تمييز المفقود من الموجود، والمطبوع من المخطوط، والمحقق من غير المحقق، ووردت مصنفات الوقف والابتداء في القسم الأول من الموسوعة، ورتبت عناوينها حسب حروف المعجم.

- 1- كتاب الوقف والابتداء⁽¹⁾: لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضير (ت: 231هـ).
- 2 - إيضاح الوقف والابتداء⁽²⁾: لأبي بكر الأنباري (ت: 328هـ).
- 3 - القطع والائتناف⁽³⁾: لأبي جعفر النحاس (ت: 338هـ).
- 4 - الوقف على كلا وبلى⁽⁴⁾: لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي (ت: 437هـ).
- 5 - المكتفى في الوقف والابتداء⁽⁵⁾: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: 444هـ).
- 6 - الوقف والابتداء⁽⁶⁾: لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت: 465هـ).
- 7 - المرشد في الوقف والابتداء⁽⁷⁾: لأبي محمد الحسن بن علي العماني، توفي بعيد الخمسمائة.
- 8 - الوقف والابتداء⁽⁸⁾: لعلي بن أحمد بن الحسن الغزال النيسابوري (ت: 516هـ).

-
- (1) طبع بتحقيق: محمد خليل الزروق، مطبعة مركز جمعة الماجد دبي.
 - (2) طبع بتحقيق: محيي الدين رمضان، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.
 - (3) له عدة طبعات، منها ما طبع بتحقيق: إبراهيم المطرودي، مطبعة دار عالم الكتب بالرياض.
 - (4) طبع بتحقيق: أحمد حسن فرحات، مطبعة دار المأمون بدمشق، وطبع بتحقيق: حسين نصار ضمن منشورات مجلة كلية الشريعة ببغداد.
 - (5) طبع بتحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مطبعة الرسالة ببيروت.
 - (6) طبع بتحقيق: عمار أمين الددو، وهو منشور ضمن مجلة الشريعة والقانون بالإمارات العربية المتحدة.
 - (7) طبع في رسالتين علميتين، الأولى: من أول الكتاب إلى نهاية سورة النساء بتحقيق: هند منصور عون العبدلي، والثانية: من أول سورة المائدة إلى آخر الكتاب بتحقيق: محمد بن حمود الأزوري، بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.
 - (8) له عدة طبعات، منها ما طبع بتحقيق: عبد الكريم العثمان، ضمن منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

9 - نظام الأداء في الوقف والابتداء⁽¹⁾: لعبد العزيز بن علي بن محمد أبي الأصبع الأندلسي المعروف بالطحان (ت: 560هـ).

10 - علل الوقوف⁽²⁾: لأبي عبد الله محمد بن طيفور السّجاوندي (ت: 560هـ).

11 - الوقف والابتداء⁽³⁾: لأبي عبد الله محمد بن طيفور السّجاوندي أيضا.

12 - الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي⁽⁴⁾: للحسن أبي العلاء الهمداني (ت: 569هـ).

13 - علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء⁽⁵⁾: لعلم الدين أبي الحسن علي السخاوي (ت: 643هـ).

14 - الاقتضاء - أو الاقتداء - في معرفة الوقف والابتداء⁽⁶⁾: لمعين الدين عبد الله أبي محمد النكزاوي (ت: 683هـ).

15 - وصف الاهتداء في الوقف والابتداء⁽⁷⁾: لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم الربيعي الجعبري (ت: 732هـ).

16 - المقصد لتلخيص ما في المرشد⁽⁸⁾: لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت: 926هـ).

(1) طبع بتحقيق: علي حسين البواب، مطبعة المعارف بالرياض.

(2) طبع بتحقيق: محمد العيدي، مطبعة الرشد بالرياض.

(3) طبع بتحقيق: محسن هاشم درويش، دار المناهج، عمان.

(4) طبع بتحقيق: سليمان بن حمد الصقري، ضمن منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

(5) أخرجه: علي البواب، ونشر في مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(6) طبع في رسالة علمية بتحقيق: مسعود إلياس، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(7) طبع في رسالة علمية بتحقيق: نواف الحارثي، بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

(8) له عدة طبعات، منها ما طبع بتحقيق: جمال بن السيد رفاعي، مطبعة المكتبة الأزهرية للتراث.

- 17 - تقييد وقف القرآن الكريم⁽¹⁾: لمحمد بن أبي جمعة الهبطي (ت: 930هـ).
- 18 - منار الهدى في الوقف والابتداء⁽²⁾: لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، من أعيان القرن الحادي عشر الهجري.
- 19 - القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل⁽³⁾: لابن القاضي عبد الرحمن ابن أبي القاسم (ت: 1085هـ).
- 20 - كنوز أطفاف البرهان في رموز أوقاف القرآن⁽⁴⁾: لمحمد الصادق الهندي (كان حيا سنة 1290هـ).

(1) طبع بتحقيق: الحسن بن أحمد وكّاك، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء.

(2) طبع في مطبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة 2002م، تعليق: شريف أبو العلا العدوي، وتلتها طبعة أخرى بتحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، ونشرتها دار الحديث بالقاهرة سنة 2008م.

(3) طبع بتحقيق: عبد الرحيم نابلسي في جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

(4) طبع الكتاب بالمطبعة الكاستلية بمصر سنة 1873م.

أهمية الوقف والابتداء:

يعد علم الوقف والابتداء أحد العلوم العربية التي نشأت بسبب الحاجة إليها لبيان الدلالات، والحفاظ على المعاني، وإيصالها إلى السامع كما أراد الله تعالى، ويعتبر أساساً مهماً في أداء تلاوة القرآن الكريم.

ومعرفة علم الوقف والابتداء من أهم أدوات تدبر القرآن الكريم، فهو يحدد المواضع التي ينبغي للقارئ أن يقف عليها بما يتفق مع أوجه التفسير، وتمام المعنى، وصحة اللغة. وقد نص العلماء على صعوبة الإحاطة بمسائل هذا الفن نظراً إلى تداخل علله وكثرة مقتضياته، وفي ذلك يقول النحاس: "إن من الوقف ما هو واضح مفهوم معناه، ومنه مشكل لا يدري إلا بسماع وعلم بالتأويل، ومنه ما يعلمه أهل العلم بالعربية واللغة، فيدري أين يقطع؟ وكيف يأتنف" (1).

وقال الهذلي في بيان ثمرته: "يُعلم به الفرق بين المعنيين المختلفين، والقصتين المتنافيتين، والآيتين المتضادتين، والحكمين المتقاربين، وبين الناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والمحكم والمتشابه، ويميز بين الحلال والحرام، وبين ما يقتضي الرحمة والعذاب" (2).

(1) ينظر: النحاس، القطع والانتشاف: 21.

(2) ينظر: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي البشكري المغربي، الوقف والابتداء، تح: عمار أمين الددو، مجلة الشريعة والقانون، العدد 34، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص: 374.

ونقل الحصري عن النووي قوله: "الوقف في الصدر الأول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراءة، وأئمة الأداء، مطلوب فيما سلف من الأعصار، واردة به الأخبار الثابتة، والآثار الصحيحة"⁽¹⁾.

وجعل أبو حاتم السجستاني العلم بالوقف والابتداء من العلم بالقرآن الكريم فقال: "من لم يعرف الوقف لم يعلم القرآن"⁽²⁾.

وقال السخاوي في بيان فضائله: "في معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده، وقد اختار العلماء وأئمة القراء تبيين معاني كلام الله تعالى، وجعلوا الوقف منبهاً على المعنى، ومفصلاً بعضه عن بعض، وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية"⁽³⁾.

وقد أوجب الداني على القارئ تعلمه فقال: "ومعرفة ما يتم الوقف عليه، وما يحسن وما يقبح من أجل أدوات القراء المحققين والأئمة المتصدرين، وذلك مما تلزم معرفته الطالبين وسائر

(1) ينظر: محمود خليل الحصري، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، مكتبة السنة، القاهرة، ط: 01، 1423هـ - 2002م، ص: 6.

(2) ينظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، ج: 2، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ص: 494.

(3) ينظر: السخاوي، جمال القراء: 553/2.

التالين؛ إذ هو قطب التجويد، وبه يوصل إلى نهاية التحقيق، وقد ورد التوقيف بمعرفة التمام عن النبي - صلى الله عليه وسلم - "(1)".

وقال الصفاقسي: "ومعرفة الوقف والابتداء متأكد غاية التأكيد؛ إذ لا يتبين معنى كلام الله ويتم على أكمل وجه إلا بذلك، فرمما قارئ يقرأ ويقف قبل تمام المعنى فلا يفهم هو ما يقرأ ومن يسمعه كذلك، ويفوت بسبب ذلك ما لأجله يقرأ كتاب الله تعالى، ولا يظهر مع ذلك وجه الإعجاز؛ بل ربما يُفهم من ذلك غير المعنى المراد، وهذا فساد عظيم، ولهذا اعتنى بعمله وتعليمه والعمل به المتقدمون والمتأخرون... ومن لم يلتفت لهذا ويقف أين شاء؛ فقد حرق الإجماع، وحاد عن إتقان القراءة، وتمام التجويد"(2).

وقد اهتم القراء والنحاة بموضوع الوقف والابتداء اهتماما بليغا، فبينوا عظيم فضله، وحضوا على تعلمه ومعرفته، وأوجبوا ذلك، قال ابن الأنباري في حكم تعلمه: "من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء؛ إذا لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل، فهذا أدل دليل على وجوب تعلمه وتعليمه"(3).

وقال النحاس: "قد صار في معرفة الوقف والالتفاف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يفهم ما يقرؤه ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والالتفاف، ويحرص على أن

(1) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، ج: 2، تح: غازي بن بنيدر العمري الحربي، رسالة ماجستير، جامعة مكة، 1419هـ. ص: 421.

(2) ينظر: الصفاقسي، تنبيه الغافلين: 128.

(3) ينظر: أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ومعه المقصد للتلخيص ما في المرشد، علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 2002م، ص: 5 - 6.

يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستقر أو شبيه به، وأن يكون ابتداءه حسناً⁽¹⁾.

وقال أبو الأصبع الأندلسي في أهميته: "القارئ مأمور عند العلماء بإحسان الوقف والابتداء، حفظاً على النظم الذي أعجز البلغاء تسويده وتفصيله ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [سورة يونس: من الآية: 39]؛ فإحسان الوقف والابتداء تبدى للسامع فوائده الوافرة، ومعانيه الفائقة، وتتجلى للمنتجع مقاصده الباهرة، ومناحيه الرائقة" إلى أن قال: "أليس من الخطأ العظيم أن يقرأ كتاب الله تعالى، فيقطع القطع يفسد به المعنى، فيتولى تغيير الذكر الحكيم، وبئس ما تولى"⁽²⁾.

ولم يكتفوا بالحديث عنه من الجانب النظري فحسب؛ بل تجاوزت دراساتهم مرحلة رصد مواضع الوقف في القرآن الكريم وتتبع أوجهه، وتحرير مسائله وغوامضه إلى بيان أثره في المعنى في كل وقف حدوده، ونحوها عن الوقف على مواضع بعينها.

وتكمن أهمية علم الوقف والابتداء في ارتباطه الوثيق بجملة من العلوم حددها ابن مجاهد في قوله: "ولا يقوم بالتمام إلا نحوي، عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"⁽³⁾.

(1) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 20 - 21.

(2) ينظر: أبو الأصبع عبد العزيز بن علي بن محمد ابن الطحان الأندلسي، نظام الأداء في الوقف والابتداء، تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ص: 20 - 22.

(3) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 94.

وقال ابن الأنباري: "ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه"⁽¹⁾.

وبين الأشموني أن الكلام في الوقف والابتداء لا يقاس بمجرد العقول والاستحسان، وأكد هذه الصلة المتينة، والشيجة العظيمة بين علم الوقف والابتداء وتحديدًا، وسائر علوم الشريعة والعربية، فقال: "ولا يقوم بهذا الفن إلا من له باع في العربية، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم باللغة التي نزل القرآن بها على خير خلقه"⁽²⁾.

من خلال أقوال العلماء يتبين لنا أن معرفة مناحي الإعجاز في الوقف والابتداء لا بد لها من تضافر علوم كثيرة تمكن القارئ من تجنب الإخلال بنظم القرآن الكريم وتأليفه، وسلامة تراكيبه وجمال عباراته، وبداعة أسلوبه، وبلاغة معانيه وسموها.

وسأعرض هاهنا جملة من الأمثلة تبين مدى تعلق علم الوقف والابتداء بغيره من العلوم:

علاقته بعلم التفسير:

من خلال تتبع مسائل الوقف والابتداء في كتب التفسير نجد أن كثيرًا من المفسرين قد استعانوا بالوقف في توجيه المعنى، واستنباط الحكم والفوائد، ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ^١ أَرْبَعِينَ سَنَةً^٢ يَتِيهُوتَ فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة المائدة:

من الآية: 26] إذا وقف على ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ^١ أَرْبَعِينَ سَنَةً^٢﴾ كان المعنى: أنها حرمت

(1) ينظر: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م، ص: 108.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 10.

عليهم هذه المدة، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفاً للتحريم، وإذا وقف على ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى: أنها محرمة عليهم أبداً، وأنهم يتيهون أربعين سنة، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفاً للتيه، فيرجع هذا إلى التفسير، ويكون الوقف بحسب ذلك⁽¹⁾.

أي: أنهم جعلوا الوقف منبهاً على المعنى، ومفصلاً بعضه من بعض، وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية⁽²⁾.

وقد لاحظنا في هذه الآية الكريمة كيف اختلف المعنى باختلاف الوقف، وأصل ذلك كله راجع إلى المعنى المراد بالتأويل، فالمعنى أولاً، ثم يجيء الوقف تبعاً للمعنى المقصود، وعن مثل هذا يقول مساعد الطيار: "إن لعلم الوقف والابتداء علاقة أكيدة بعلم التفسير، إذ هو أثر من آثار التفسير. ذلك أن من اختار وقفاً، فإنه اعتمد المعنى أولاً، ثم وقف، فالواقف يفسر ثم يقف، فهو بوقفه على موضع الوقف يبين وجه المعنى الذي يراه"⁽³⁾.

وقد يؤدي عدم إتقان فن الوقف والابتداء إلى الخلط في الأحكام الفقهية وتغيير المعنى المقصود، ومن أمثلة ذلك:

(1) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 95_96، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 6، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: 02، 1384هـ - 1964م، ص: 130.

(2) ينظر: السخاوي، جمال القراء: 674.

(3) ينظر: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن، دار ابن الجوزي، ط: 03، 1434هـ، ص: 133.

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [سورة النساء: من الآية: 11]،

ومعلوم مقرر في الفقه والتفسير أن النصف للبنات دون الأبوين، والوقف على كلمة الأبوين في الآية يجعلهما شريكين في النصف مع البنت، أو يوهم أن يكون لأبويه أيضا النصف وليس كذلك، والأبوان مستأنفان بما يجب لهما مع الولد ذكرا كان أو أنثى، فهذا وقف على ما يحيل المعنى، ولا يجوز تعمد الوقف عليه لفساد المعنى المراد من القرآن، ما لم ينقطع نفس القارئ، ولم يتمكن من الوصل⁽¹⁾.

وقال الزركشي عن أهمية الوقف في رفع اللبس عن المعنى: "وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات"⁽²⁾.

كما أن الوقف القبيح موجب لمعنى فاسد، ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: من الآية: 62]، فيقف

القارئ على ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾، وهو غير مضطر لذلك فينفي الألوهية عن الله سبحانه وتعالى، وإن قصد ذلك وتعده فقد أتى ببهتان عظيم، وحاد عن إتقان القراءة.

علاقته بعلم القراءات:

للووقف والابتداء علاقة وطيدة بعلم القراءات القرآنية، وشواهدها كثيرة ومتناثرة لا ينكرها من تتبع ثنايا كتب هذا الفن، ذلك أن من مقاصد الاختلاف في القراءات القرآنية تكثير

(1) ينظر: القسطلاني، لطائف الإشارات: 503/2، ومحمد مكي نصر الجريسي، نهاية القول المفيد، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، مصر، ط: 01، 1999م، ص: 222.

(2) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 342/1.

المعاني، ومن ثمّ تنوع الوقف وتعدده؛ ولكن من غير تناقض أو تباين في المعاني، فالقراءات لا تتبع الوقف؛ بل الوقف يتبع القراءات.

وقال الدايني: "اعلموا أن التجويد لا يتحصل لقراء القرآن إلا بمعرفة الوقف ومواضع القطع على الكلم، وما يتجنب من ذلك لبشاعته وقبحه"⁽¹⁾.

ومن أمثلة تعلق الوقف والابتداء بعلم القراءات:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْأَلُ عَنَّا أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [سورة

البقرة: الآية: 119]، قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام على النهي (تسأل)، وقرأ الباقون بضم التاء والرفع على الخبر⁽²⁾.

وفي النهي معنى التعظيم لما هم فيه من العذاب، أي: لا تسأل يا محمد عنهم، فقد بلغوا غاية العذاب التي ليس بعدها مستتراد⁽³⁾، والوقف على (نذيرا) على هذه القراءة كاف، وذلك لارتباط الكلام الموقوف عليه بما بعده في المعنى دون اللفظ، وأما على قراءة الباقيين بضم التاء ورفع اللام فهو فتوجيهها إما على الاستئناف، والتقدير: ولست تؤاخذ بهم، والكلام حينئذ منقطع عما بعده لفظا، فيكون الوقف كاف أيضا، وإما في موضع الحال،

(1) ينظر: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدايني، التحديد في الإتيان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط: 01، 2000م، ص: 174.

(2) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 166/2.

(3) ينظر: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، ج: 1، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط: 03، 1984م، ص: 262.

والتقدير: وغير سائل عن أصحاب الجحيم، والكلام متعلق بما بعده لفظاً ومعنى، فيكون الوقف حينئذ حسناً⁽¹⁾.

فحاصل القراءتين واحد، وهو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - غير معني بمصير أصحاب الجحيم إن هو قام بالبشارة والندارة، ومع ذلك اختلف في تحديد موضع الوقف ونوعه نظراً لاختلاف القراءة.

- وقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [سورة المؤمنون: الآية:

111]، وقرأ حمزة والكسائي (إنهم هم الفائزون) بكسر همزة (إن)، وعلى قراءتهما فمفعول (جزيتهم) محذوف، أي: جزيتهم جنّي إنهم هم الفائزون، وعلى هذه القراءة فإن لاستئناف الكلام، فيكون الوقف على (صبروا) كاف، وقرأ الباقون: (أنهم هم الفائزون)، بفتح همزة (أن)، وعلى قراءة الجمهور هذه فالمصدر المنسبك من (أن) وصلتها مفعول به ل(جزيتهم)، أي: جزيتهم فوزهم كما لا يخفى، والفوز نيل المطلوب الأعظم، والوقف على كلمة (صبروا) في هذه القراءة حسن لوجود التعلق المعنوي واللفظي⁽²⁾.

- وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّمَا بَعِثْتُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ^ط مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [سورة

يونس: من الآية: 23]، قال الأشموني: "الوقف على (أنفسكم) تام لمن قرأ (متاع) بإضمار مبتدأ محذوف تقديره: هو متاع، أو ذلك متاع، وكذا لو نصب بمحذوف، أي: تبغون متاع،

(1) المصدر السابق: 262/1.

(2) ينظر: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج: 5، دار الفكر، بيروت، 1415هـ - 1995م، ص: 361 (بتصرف يسير).

وليس بوقف إن رفع خبراً عن قوله: بغيكم على أنفسكم متعلق بالبغي فلا ضمير في قوله: على أنفسكم؛ لأنه ليس بخبر المبتدأ، فهو ظرف لغو أو نصب متاع بغيكم، أو نصب على أنه مفعول من أجله، أي: من أجل متاع، وبالنصب قرأ حفص عن عاصم، وقرأ باقي السبعة متاع بالرفع⁽¹⁾.

ولعل ما عرضناه يؤكد ما للقراءات القرآنية ووقوفها من أهمية بالغة في تكثير المعنى، وترجيح المقصود منه، دون أن يجافي ذلك حقيقة توحيد النص القرآني، ومساق عباراته.

علاقته بعلم النحو:

ومن أمثلة ذلك ما ذكره النحاس في الاختلاف في إعراب لفظ (مَلَّة) من قوله تعالى: ﴿هُوَ أَجْتَبَكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أَيْكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [سورة الحج: من الآية: 78]، يورث اختلافاً في صحة الوقوف على لفظ (حرج) من عدمه، قال: "ويحتاج إلى معرفة النحو وتقديراته؛ ألا ترى أن من قال (مَلَّةً أَيْكُمْ إِبْرَاهِيمَ) منصوبة بمعنى كَمَلَّةٍ، ومن أعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها، ومن نصبها على الإغراء وقف على ما قبلها"⁽²⁾.

- وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ ﴿١﴾ وَاللَّائِمَةَ خَلَقَهَا﴾ [سورة النحل: الآيتان: 04 - 05]، قال أبو جعفر النحاس: "الوقف على (مبين) ليس بتمام عند الأخفش، وهو مذهب سيبويه؛ لأن (الأنعام) منصوبة بإضمار فعل معطوف على

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 356 (بتصرف يسير).

(2) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 95.

ما قبله، وهو تمام على قول الكوفيين؛ لأنهم ينصبون (والأنعام) ب(خلقها) إذا جعلوا الواو ظرفاً للفعل⁽¹⁾.

- وقوله تعالى: ﴿...ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ الرَّحْمَنُ﴾ [سورة الفرقان: من الآية: 59]، قال الداني: "الوقف على (العرش) تام إذا رفع (الرحمن) بالابتداء، وجعل الخبر فيما بعده، فإن رفع بتقدير: هو الرحمن، كان الوقف على (العرش) كافياً، وإن جعل بدلاً من المضممر الذي في (استوى) لم يكف الوقف على (العرش)، وكفى على (الرحمن)"⁽²⁾.

فلما كان الإعراب لغة هو الإفصاح والإبانة وغاية المعرب من الكلام هو إيضاح الدلالة كان لزاماً على المعرب أن يعتمد على المعنى المقصود بغية توجيه الوقف والابتداء في الآيات التي سبقت توجيهها صحيحاً.

علاقته بعلم البلاغة:

أثبتت الدراسات التي اهتمت بلغة القرآن الكريم علاقة علم الوقف والابتداء بالبلاغة العربية، ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَىٰ النَّارِ﴾ [سورة البقرة: الآية: 175]، قال السجاوندي: "الوقف على (بالمغفرة) جائز للابتداء بالتعجب أو الاستفهام مع فاء التعقيب، ووجه الفصل أجوز وأوضح للمبالغة في

(1) المصدر السابق: 360.

(2) ينظر: الداني، المكتفى: 149.

الإنكار"⁽¹⁾، ومعنى هذا أنه إذا أدى الوصل بين جملتين إلى المعنى المقصود بصورة رديئة وجب الوقف أو الفصل.

- وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمْ فِي الْأَبْرِ وَالْبَحْرِ طَحَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ...﴾ [سورة يونس: من الآية: 22]، قال السجاوندي في بيان الوقف على هذه الآية: "الوقف على (الفلك) جائز للعدول مع أن جواب (إذا) منتظر، وهو (جاءتها)"⁽²⁾، والعدول المقصود هنا متمثل في الخروج أو الانتقال من أسلوب الخطاب في الأفعال (يسيركم) و(كنتم) ممثلاً في الضمير (أنتم) إلى أسلوب الغيبة في عبارة (جرين بهم) ممثلاً في الضمير (هم)، وقد اعتبر السجاوندي ذلك مسوغاً من مسوغات الوقف في القرآن الكريم.

واستنبط ابن عاشور لفظة بلاغية مفادها أنه لما كان سياق الآية بصدد ذكر النعمة جاء بضمائر الخطاب الصالحة لجميع السامعين، وذلك في (يسيركم) و(كنتم)، فلما تهيأ للانتقال إلى ذكر الضراء في (جرين بهم) و(جاءهم) وقع الانتقال من ضمائر الخطاب إلى ضمير الغيبة لتلوين الأسلوب بما يخلصه إلى الإفضاء إلى ما يخص المشركين، فقال: وجرين بهم على طريقة الالتفات، أي: وجرين بكم⁽³⁾.

(1) ينظر: أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف، ج: 1، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العبيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 02، 2006م، ص: 267.

(2) المصدر نفسه: 567/2.

(3) ينظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 135/11.

علاقته بعلم العقيدة:

أحصى العلماء عدة أوقاف في القرآن الكريم تقرر مسائل في العقيدة، ويعد الوقف في ذلك عاملاً مهماً في بيان المعتقد على المقصود من النص القرآني، ونذكر من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٦﴾ عَلَى الْأَرَآئِكِ يَنْظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ

تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٣٧﴾ [سورة المطففين: الآيات: 34 - 36] اختلف العلماء في

تحديد الوقف في هذه الآية على قولين ناتجين عن اختلاف في تقدير المعنى:

القول الأول: تحديد الوقف على (ينظرون)، واعتبار ما بعدها جملة استئنافية، أو على إضمار القول، أي: يقولون هل ثوب الكفار...، وهو الذي قال به النحاس، والداني، والسجاوندي، وركريا الأنصاري⁽¹⁾.

والمعنى على هذا الوقف أن نظر المؤمنين يوم القيامة مطلق غير مقيد بمنظور دون منظور، أي: ينظرون إلى ما أعد الله تعالى لهم من النعيم، وينظرون إلى عذاب الذين سخروا منهم في الدنيا واستهزؤوا بهم، ومنه أيضاً نظر المؤمنين إلى ربهم - عز وجل - ، ويعضد هذا الوقف ويقويه رأي القائلين بإثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.

(1) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 796، و الداني، المكنفى: 233، والسجاوندي، علل الوقوف: 1108/3، وركريا الأنصاري، المقصد للتخييص ما في المرشد: 187.

قال ابن كثير في تفسيره: " (على الأرائك ينظرون)، أي: إلى الله - عز وجل - في مقابلة من زعم فيهم أنهم ضالون ليسوا بضالين؛ بل هم من أولياء الله المقربين ينظرون إلى ربهم في دار كرامته"⁽¹⁾.

القول الثاني: وصل (ينظرون) بما بعدها لتعلقها بها لفظاً، وهو الذي عليه الهبطي في وقوفه، ووافقه الأشموني في أحد قوليه⁽²⁾، ويكون نظر المؤمنين على هذا الوقف مقيداً، أي: ينظرون هل عذبوا تشفيماً منهم بذلك، وقيل: على الأرائك ينظرون معناه: إلى عذابهم في النار، ويحتمل أن يريد: ينظرون هل ثوب، ويحتمل أن يكون المعنى يقول بعضهم لبعض⁽³⁾.

- وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنفال: من

الآية: 64]، اختلف العلماء في تحديد الوقف في هذه الآية على قولين:

القول الأول: تحديد الوقف على (حسبك الله)، قال ابن الأنباري عنه: "وقف حسن إذا نصبت قوله: (ومن اتبعك من المؤمنين) بفعل مضمر، كأنك قلت: يكفيك الله، ويكفي من اتبعك من المؤمنين"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج: 8، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1419هـ، ص: 350.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 839 - 840.

(3) ينظر: محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، غرائب التفسير وعجائب التأويل، ج: 2، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، ص: 1320هـ، وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج: 5، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1422هـ، ص: 455.

(4) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 279، وابن الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء: 687/2.

ويكون معنى الآية على هذا الوقف أن كفاية النبي - صلى الله عليه وسلم - هي من عند الله تعالى، وللمؤمنين نصيب ومشاركة في هذه الكفاية.

وقد نقل أبو حيان في البحر المحيط عن الحسن، وجماعة من أهل التفسير أن معنى (حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) حسبك الله والمؤمنون، وقيل: حسبك الله ومتبعوك من المؤمنين⁽¹⁾.

القول الثاني: وصل الآية كلها والوقف على (المؤمنين)، وقال به الكسائي، والأخفش، وأبو حاتم السجستاني⁽²⁾، فيكون تقدير المعنى: إن الحسب والكفاية حق خالص لله تعالى وحده لا يشاركه فيه أحد.

ويكون تقدير المعنى على هذا الوقف كما قال ابن القيم: "إن الله وحده كافيك وكافي أتباعك، فلا يحتاجون معه إلى أحد، فإن (حسبك) في معنى كافيك، أي: الله يكفيك ويكفي من اتبعك"⁽³⁾.

(1) ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج: 5، تح: صديقي محمد جميل دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ص: 348، وعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم ابن عمر الشيعي أبو الحسن المعروف بالخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، ج: 2، تح: تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1415هـ، ص: 325.

(2) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 280، وأبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، المرشد في الوقف والابتداء، تح: محمد بن حمود بن محمد الأزوري وآخرون، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، 1423هـ، ص: 180.

(3) وقد اعترض ابن القيم على القول الأول بأن المعنى: حسبك الله وأتباعك، وهذا - وإن قال به بعض الناس - فهو خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه؛ فإن الحسب والكفاية لله وحده كالتوكل والتقوى والعبادة. ينظر: تفسير القرآن الكريم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تح: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف: إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: 01، 1410هـ، ص: 302.

علاقته بعلم عد الآي:

يرتبط الوقف والابتداء ارتباطاً شديداً بعلم عد آي القرآن الكريم؛ بل هو ثمرة؛ إذ يُعنى بمعرفة رؤوس الآي وتحديداتها، وذكر أعدادها في السور، وبسط الكلام في المعدود منها والمتروك لدى علماء هذا الفن.

ويتأكد التعلق بين العلمين لمن مذهبه سنية الوقف على رؤوس الآي، ونوضح ذلك بشواهد من القرآن الكريم:

- قوله تعالى: ﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلْقٍ﴾ [سورة البقرة: من الآيتين: 200 - 201] ذكر العماني أن علماء العد يعدون ﴿خَلَقَ﴾ رأس آية في المصحف، ولا يعدها المدني الأخير استثناء⁽¹⁾.

وتظهر قيمة هذا الخلاف وتتجلى في ضبط الوقف ومرتبته في الآية، أي: أنه من عدّ موضع ﴿خَلَقَ﴾ آية فإنه يجوز له الوقف عليه لكونه رأس آية عند من يرى بسنية الوقف على رؤوس الآي⁽²⁾، وأما عند من لم يعدها آية - وهو المدني الأخير - فإن الوقف يكون عنده

(1) الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العماني، الكتاب الأوسط في علم القراءات، تح: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط: 01، 1427هـ - 2006م، ص: 480.

(2) الأشموني، منار الهدى: 33.

بحسب نوع التعلق بين الموضعين، وهو في هذا الموضع يحتمل أن يكون حسنا للواو العاطفة⁽¹⁾، وقد يكون كافيا إن جعلت الواو لغير العطف⁽²⁾.

- قوله تعالى: ﴿وَيُذَكِّرْ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ

وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ ﴿٣٧﴾ [سورة النور: من الآيتين: 36 - 37] ورد عن أهل العراق والشام أنهم

يعدون ﴿وَالْآصَالِ﴾ آية في مصاحفهم، وتركها الباقون⁽³⁾، وتخرىج هذا الخلاف في باب

الوقف والابتداء أن من عدَّ ﴿وَالْآصَالِ﴾ آية كان الوقف عليها جائزا لكونه رأس آية مع

وجود التعلق اللفظي بين طرفي الآيتين، ومن لم يعدها آية فالوصل عنده أولى لشدة تعلقها

إعرابا بما بعدها؛ لأن (رجال) فاعل (يسبح)، ولا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله لشدة التعلق

بينهما⁽⁴⁾.

(1) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، إعراب القرآن وبيانه، ج: 1، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: 04، 1415هـ، ص: 300، وينظر: أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف: 95.

(2) الأشموني، منار الهدى: 129، والداني، المكتفى: 31.

(3) الحسن العماني، الكتاب الأوسط في علم القراءات: 495.

(4) الأشموني، منار الهدى: 538.

أنواع الوقف ومصطلحاته عند القراء:

اختلف العلماء في تقسيم الوقف⁽¹⁾ في القرآن الكريم إلى أنواع، وتعددت فيه وجهات نظرهم، فاختلفوا في عددها وتسميتها، وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر⁽²⁾، ومنشأ ذلك كله اختلاف آراء المفسرين والقراء والنحاة.

وقد لا يتسع المقام لتتبع جميع ما قالوه في هذا الباب، ولعل أشهر هذه التقسيمات ما وصلنا من خلال كتب الوقف والابتداء المطبوعة، وسنحاول أن نرتبها - حسب التأليف فيها - زمنياً ليتضح لنا مدى التباين والتفاضل الحاصل بينها، مع التمثيل لها بشواهد وتطبيقات من القرآن الكريم، دون تكرار ما سبق بيان تعريفه من الأنواع والمراتب.

أقسام الوقف عند ابن الأنباري من خلال كتاب الإيضاح:

ذكر ابن الأنباري أن الوقف على ثلاثة أوجه، وهي: التام والحسن والقبیح، قال: "واعلم أن الوقف على ثلاثة أوجه: وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا بتام، فالوقف التام هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به كقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة

(1) المقصود بالوقف في هذا المبحث هو الوقف الاختياري، وهو مجال دراستنا في هذا البحث، وما سيأتي ذكره من مراتب تندرج كلها ضمن أقسام الوقف الاختياري، وقسيمه الوقف الاضطراري، وهو ما يعرض بسبب ضيق النفس، ونحوه، كعجز ونسيان، فحينئذ يجوز الوقف على أي كلمة كانت وإن لم يتم المعنى، وأما الابتداء فلا يكون إلا اختيارياً؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقل المعنى موف بالمقصود. ينظر: محمد مكي نصر الجريسي، نهاية القول المفيد في علم التجويد: 202، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن: 292/1.

(2) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 225/1.

البقرة: الآية: 05]، فهذا وقف تام؛ لأنه يحسن أن تقف على المفلحين، ويحسن الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة البقرة: من الآية: 06]... والوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [سورة الفاتحة: من الآية: 02] الوقف على هذا حسن؛ لأنك إذا قلت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عُقِلَ عنك ما أردت، وليس بتام لأنك إذا ابتدأت ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة: من الآية: 02] قبح الابتداء بالمنخفض، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا حسن قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [سورة الفاتحة: من الآية: 01] الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ قبيح؛ لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضفته⁽¹⁾، ويمكن القول: إن تقسيم ابن الأنباري مجمل؛ إذ لم يتحدث عن التعلق المعنوي منفصلاً عن التعلق اللفظي وهو ما يسمى الوقف الكافي.

أقسام الوقف عند النحاس من خلال كتاب القطع والائتناف:

قسم أبو جعفر النحاس الوقف في كتابه القطع والائتناف على أربعة أقسام، وهي: التام، والحسن، والكافي، والصالح، والقبيح⁽²⁾، فأما الكافي فهو أن يتصل ما بعده بما قبله معنى لا لفظاً⁽³⁾، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَأَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ...﴾ [سورة البقرة: من الآية: 38] الوقف على (جميعاً) كافي، وأما الصالح فهو مقارب لمعنى الوقف الحسن؛

(1) ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء: 149/2 - 150.

(2) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 01. ولم يذكر الوقف القبيح بهذا المصطلح؛ بل قال: "وما يجتنب من ذلك".

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 27، واختار السخاوي تسمية الكافي بالصالح والمفهوم والجائز، ينظر: جمال القراء:

ولكنه دونه في الرتبة⁽¹⁾، مثل قول الله تعالى: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا

أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ^ط وَلَا تَشْتَرُوا بِغَايَتِي ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ [سورة البقرة: من الآية: 41] الوقف على

(كافر به) صالح⁽²⁾، ومقاربة الوقف الصالح للوقف الحسن يستدعي تحديد الضوابط التي

تفرق بينهما، ولم نجد النحاس قد ذكر ذلك في كتابه القطع والائتناف.

أقسام الوقف عند الداني من خلال كتاب المكتفى:

قسم الداني الوقف إلى : تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك⁽³⁾.

أقسام الوقف عند العماني من خلال كتاب المرشد:

قسم العماني الوقف على خمس درجات، وهي: التام، والحسن، والكافي، والصالح،

والمفهوم، وهذه العبارات وإن كانت دالة على مراتب الوقوف في الحسن، فإنها على سبيل

المقاربة، والحسن والكافي مقاربان، والتام فوقهما، والحسن يقارب التمام، والصالح والمفهوم

قريبان أيضا⁽⁴⁾. ويمكن القول: إن اصطلاح المفهوم ينطبق على بقية الأقسام؛ إذ كلها

مفهومة تؤدي معنى في الآية.

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 28.

(2) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 53، و54، و219.

(3) ينظر: الداني، المكتفى: 07، وتابعه في هذا التقسيم الطحان الأندلسي، وابن الجزري، ينظر: نظام الأداء: 28 -

29، والنشر: 178/1، وقد تقدم شرح هذه الأقسام مع التمثيل لها فيما سبق.

(4) وهي ألقاب استعملها أبو حاتم السجستاني في كتابه المقاطع والمبادئ، وقد تقدم شرح هذه الأقسام مع التمثيل لها

فيما سبق، كما أنه استعمل مصطلح وقف البيان عند احتمال اللبس واختلال المعاني، وخرّج على قياس الوقف في

الصالح والمفهوم الوقف الجائز، وهو دون هذه الأقسام في الرتبة، وإنما ذكره للتوسعة على القارئ في حال ضيق النفس

عن بلوغ أحد الأقسام المنصوص عليها ينظر: العماني، المرشد في الوقوف: 17/2 - 18.

أقسام الوقف عند السجاوندي من خلال كتابيه في الوقف والابتداء:

خالف السجاوندي من قبله في تقسيم الوقف، وجاء بمصطلحات لم يسبق إليها فيما نعلم وذلك مقارنة بما أطلقه من الاصطلاحات التي سمي بها مراتب الوقف في القرآن الكريم، وأشهرها الوقف اللازم، وهو الذي يتأكد الوقف عليه لبيان معنى مقصود؛ فيكون بذلك نوعا من أنواع التام الذي يقتضي أن لا تعلق بين جزأي الآية لا من حيث المعنى ولا من حيث اللفظ، وانفرد أيضا بذكر مرتبة الوقف المرخص لضرورة.

وقد قسم السجاوندي الوقف إلى ستة أقسام⁽¹⁾، وهي: اللازم، والمطلق، والجائز، والمجوّز لوجه، والمرخص لضرورة، والممنوع، فأما اللازم فهو ما لو وصل طرفاه، غير المرام، وشنع معنى الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أَلْرُسُلُ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 253]؛ فلو وصل بقوله: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 253] صار الجار وما دخل عليه صفة لبعض، فانصرف الضمير في بيان المفضل بالتكليم إلى ﴿بَعْضٍ﴾ لا إلى جميع الرسل، فيكون موسى - عليه السلام - من البعض المفضل عليه غيره، لا من البعض المفضل على غيره، وأما المطلق فهو ما يحسن الابتداء بما بعده كالاسم المبتدأ به، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة الشورى: من الآية:

(1) وهذه المصطلحات التي جاء بها السجاوندي في كتابيه: "علل الوقوف، والوقف والابتداء" قد عمل بها في بعض المصاحف المطبوعة في المشرق؛ كالمصاحف المطبوعة في تركيا، والهند، وباكستان، ومصر، ولكن يتفاوت استخدامها لها. ينظر: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1431هـ، ص: 179.

[13]، وأما الجائز فما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين، كقوله: ﴿وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 04]؛ لأن واو العطف تقتضي الوصل، وتقدم المفعول على الفعل يقطع النظم، فإن التقدير: يوقنون بالآخرة، والمجوز لوجه كقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 86]؛ لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا تَخَفْ عَنْهُمْ﴾ لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء، وذلك يوجب الوصل، إلا أن نظم الفعل على الاستئناف يري للفصل وجهها، والمرخص ضرورة ما لا يستغني ما بعده عما قبله؛ لكنه يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام⁽¹⁾، ولا يلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جملة مفهومة، كقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءٍ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 22]؛ لأن قوله: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 22] لا يستغني عن سياق الكلام، فإن فاعله ضمير يعود إلى الصريح المذكور قبله، غير أنها جملة مفهومة لكون الضمير مستكنا، وإن كان لا يبرز إلى النطق، وأما ما لا يجوز الوقف عليه، وهو الممنوع، ففي مواجهه ونظائره كثرة، منها مثلا: أن لا يوقف بين المبدل وبدله، كقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ

(1) أي: إنه يغتفر في طول الفواصل ما لا يغتفر في غيرها؛ فجعل بذلك طول الكلام مسوغا للوقف، واعترض الكواشي على هذا قائلا: "وليس هذا العذر بشيء، بل يقف عند ضيق النفس، ثم يتدب من أول الكلام حتى ينتهي ليكون الكلام متصلا ببعضه ببعض". ينظر: الأشموني، منار الهدى: 27.

الْمُسْتَقِيمِ ﴿سورة الفاتحة: الآية: 06﴾؛ لأن قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [سورة الفاتحة: من الآية:

07] بدل (الصراط المستقيم)⁽¹⁾.

الوقف الهبطي:

ويعتبر الطابع المميز للمدرسة القرآنية المغربية، وينسب هذا الوقف إلى صاحبه محمد بن أبي جمعة المعروف بالهبطي؛ حيث عمد إلى الاختصار على رمز واحد في تقييد الوقف، وذلك بيان أماكن الوقوف الجائزة، والسكوت عن بيان غايتها⁽²⁾ - مع معرفتها بالقرائن - وترك النظر إلى مراتبها أو تفاوتها، من حيث التمام والكفاية والحسن، وإهمال بيان ما لا يصح الوقف عليه، وعلى هذا سار المغاربة في ضبط مصاحفهم حتى اليوم، فهم لا يدونون في مصاحفهم إلا المكان الصالح للوقف دون تقسيم له إلى مراتب⁽³⁾.

(1) ينظر: أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، الوقف والابتداء، تح: محسن هاشم درويش، دار المناهج، الأردن، ط: 01، 2001م، ص: 104، وما بعدها.

(2) لمزيد من التفصيل ينظر: أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي الصماتي، تقييد وقف القرآن الكريم، تح: الحسن بن أحمد وكاك، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط: 01، 1411هـ - 1991م، ص: 79.

(3) ينظر: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، المحرر في علوم القرآن مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط: 02، 1429هـ - 2008م، ص: 254، وقال عبد الهادي حميتو: "وطائفة من الوقفات الهبطية هي في الواقع من اختيارات نافع في كتاب التمام". ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، ج: 1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2003م، ص: 371.

الفصل الأول: معالم وقوف الأشموني ومقتضياتها في كتابه منار الهدى.

المبحث الأول: مقتضيات نحوية:

وتحتة مطالب...

المبحث الثاني: مقتضيات دلالية:

وتحتة مطالب...

المبحث الأول: مقتضيات نحوية:

من خلال استقراء مجموع المادة النحوية في كتاب منار الهدى، تبين لي أن الأشموني⁽¹⁾ يعتمد على النحو وقواعده وعلله في كثير من تخرجاته لمسائل الوقف والابتداء، وتقريره لها، ونقده لها، فقد نقل عن الكثير من أئمة النحو، مما جعل المادة النحوية في كتابه غزيرة في مضمونها، ومترامية في أطرافها، وذلك؛ لأنه تعرض إلى مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم كله أولاً، وإلى الصلة الوثيقة بين القرآن الكريم وعلم النحو ثانياً؛ إذ إن فهم النصوص والتراكيب في القرآن الكريم يعتمد أساساً على إلمام القارئ الحاذق وتمكنه من معرفة انتهاء مقاطع الكلام؛ مع ربط ذلك بالمعنى والقواعد النحوية التي تقتضي ذلك.

وسأعرض في هذا القسم ما وجدته مبعوثاً في كتابه من العلل النحوية التي تقتضي الوقف على الموضوع من الآية القرآنية، مع التمثيل لذلك بمثال واحد من القرآن الكريم، وإنما اقتصرنا على ذلك اختصاراً، وليقاس عليها ما يجري على أسلوبها، ثم نناقش رأي الأشموني في المسألة، مع التعقيب على ما يستحق التعقيب، وعرض آراء بعض علماء هذا الفن في ذلك متى ما أمكن ذلك.

(1) هو أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي المقرئ الفقيه صاحب "منار الهدى" وهو من أشهر كتب المتأخرين، وله "القول المتين في أمور الدين"، وهو من علماء القرن الحادي عشر، وتوفي في أواخر القرن الحادي عشر أو أوائل الثاني عشر، وهو غير شارح الألفية: أبي الحسن علي بن محمد الأشموني المتوفى سنة 929هـ، ولم يظفر - بعد البحث - بترجمة كافية، ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 275.

أسلوب الإغراء:

تتميز لغة القرآن الكريم بتعدد صورها وأساليبها، ومنها الإغراء، وهو إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، ولا يكون المغرى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً⁽¹⁾. ويعرفه أبو البقاء الكفوي بأنه وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر، ولا يجوز إلا فيما سمع من العرب نحو: (عليك)، و(عندك)، و(دونك)، و(أمامك)، و(وراءك)، و(مكانك)، و(إليك)، و(لديك)⁽²⁾.

وقد عدّ الأشموني أسلوب الإغراء من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى:

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ^ط أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [سورة الأنعام: من الآية: 151]

جعل الوقف على ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ حسناً، ثم يُبدأ بالجار والمجرور ﴿عَلَيْكُمْ^ط

أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾؛ فتكون (عَلَيْكُمْ) منقطعة مما قبلها، وذلك على سبيل الإغراء، أي:

الزموا نفي الإشراف، وإغراء المخاطب فصيح⁽³⁾.

وقد جعل علة الإغراء موجبة للوقف في حال كان المغرى مخاطباً، بينما ضعف الاعتماد

عليها فيما إذا كان المغرى غائباً، ففي قوله: ﴿فَمَنْ حَاجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ

(1) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج: 3، تح: عبد العال سالم مكرم، عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، ص: 27، و28.

(2) ينظر: أيوب بن موسى الحسيني القرعبي الكفوي أبو البقاء الحنفي الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 153.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 288 (بتصرف).

يَطْوَفُ بِهِمَا ﴿سورة البقرة: من الآية: 158﴾، اعتبر الوقف على ﴿جُنَاحٌ﴾ لِيبتدأ بقوله: ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطْوَفَ بِهِمَا﴾ للدلالة على أن السعي بين الصفا والمروة واجب من باب الإغراء، أي: عليه الطواف، غير فصيح؛ لأن إغراء الغائب - وهو الضمير في (عليه) - ضعيف، والفصيح إغراب المخاطب⁽¹⁾.

واختيار الأشموني في إعراب قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا﴾ واحد من عدة وجوه إعرابية توسع النحاة في ذكرها، ومنها تعليق ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بـ ﴿حَرَّمَ﴾ فهو الوجه؛ لأنه الأقرب، وهو اختيار البصريين، وإن عُلق بـ ﴿أَتَلَّ﴾ فحيد؛ لأنه الأسبق، وهو اختيار الكوفيين؛ فالتقدير في هذا القول أتل عليكم الذي حرم ربكم⁽²⁾، والذي عليه العمل في المصاحف اليوم هو ضبط الوقف في (عليكم) من باب الإعمال والتعليق كما تقدم بيانه.

أسلوب الاختصاص:

وهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف، والباعث عليه فخر، أو تواضع، أو زيادة بيان، والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم، معمول ل: (أخص) مضارع (خص) واجب الحذف، كما يجب حذف ناصب المنادى⁽³⁾.

(1) المصدر السابق: 119 (بتصرف).

(2) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 131/7.

(3) ينظر: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري، شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1421هـ - 2000م، ص: 268.

وقد عدّ الأشموني أسلوب الاختصاص علة يستساغ بها الوقف في القرآن الكريم، ففي

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۗ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ

يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [سورة الإنسان: الآيتان: 05- 06] جوّز الوقف على ﴿كَافُورًا﴾ إن تم

جعل كلمة ﴿عَيْنًا﴾ منصوبة على الاختصاص⁽¹⁾.

وعليه فاعتبار ﴿عَيْنًا﴾ منصوبة على الاختصاص يؤدي إلى زيادة بيان معنى (العين)،

وأما إن انتصبت ﴿عَيْنًا﴾ على البدلية، أو الحال، أو مفعولا لـ ﴿يَشْرَبُونَ﴾ لم يجز الوقف

حينها على ﴿كَافُورًا﴾، على معنى أن الكافور تجري به عين في الجنة من ماء محلول فيه أو

من زيتته⁽²⁾.

وقد خرج الطبري معنى اعتبار ﴿عَيْنًا﴾ منصوبة على الحال من الماء التي في ﴿مِزَاجُهَا﴾،

أي: أن مزاج الكأس التي يشرب بها هؤلاء الأبرار كالكافور في طيب رائحته من عين يشرب

بها عباد الله الذين يدخلهم الجنة، أي: إن الكافور صفة للشراب⁽³⁾، ويكون الوقف على

﴿كَافُورًا﴾ وفق هذا التخريج وقفا حسنا من جهة استحباب الوقف على رؤوس الآي مع

شدة التعلق بين الحال وصاحبها.

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 820 (بتصرف)، وأبو حيان، البحر المحيط: 360/10.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 820، والطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 381/29.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 820 (بتصرف)، والطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 93/24.

عطف الجمل:

وهو باب دقيق المسلك، وقد يأتي عطف الجملة على الجملة من حيث هما جملتان، فلا يكون الحرف للإشراك في العامل⁽¹⁾، أي: أن تغاير ما قبلها؛ لكن بينهما نوع ارتباط، وهذه التي يتوسطها العاطف⁽²⁾.

ويبين ابن يعيش أن الغرض من عطف جملة على جملة هو ربط بعضها ببعض، واتصالها، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء، وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها، وأريد اتصالها بها، فلم يكن بد من الواو لربطها بها؛ فأما إذا كانت ملتبسة بالأولى بأن تكون صفة، نحو: (مررت برجل يقوم)، أو حالا، نحو: (مررت بزيد يكتب)، ونحوها، لم تحتج إلى الواو، فاعرفه⁽³⁾.

وبناء على الغرض الحاصل من عطف الجمل جعل الأشموني هذا الأسلوب من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَعْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة الرعد: من الآية: 05]،

(1) ينظر: علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، المستوفى في النحو، ج: 2، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد البدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1987م، ص: 24، و25.

(2) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 106/4.

(3) ينظر: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلية، شرح المفصل، ج: 2، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 2001م، ص: 278.

جعل الوقف على ﴿كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ﴾، وعلى ﴿فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ جائزا لعطف الجمل⁽¹⁾؛ إذ إنه يعسر على القارئ أن يستوعب بنفس واحد عدة مقاطع متتابعة؛ ثم إن التغيرات الحاصل بين هذه الآيات إنما هو من حيث استقلال الجمل عن بعضها في الدلالة.

قال أبو حيان مبينا ذلك: "ولما حكم عليهم بالكفر في الدنيا ذكر ما يؤولون إليه في الآخرة على سبيل الوعيد، وأبرز ذلك في جملة مستقلة مشار إليهم، ثم ذكر ما يستقرون عليه في الآخرة، كما قال: (إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل)، ثم ذكر ما يستقرون عليه في الآخرة، وأبرز ذلك في جملة مستقلة مشار إليهم رادة عليهم ما أنكروه من البعث"⁽²⁾.

عطف الماضي على المستقبل:

من صور أسلوب العطف في اللغة العربية عطف فعل على فعل، ويرى الأشموني أنه لا ينبغي أن يقع العطف بين فعلين متغايرين في الزمن، وشرط جواز وقوع عطف فعل على فعل هو اتحاد زمانهما؛ فلا يعطف الماضي على المستقبل، ولا المستقبل على الماضي⁽³⁾.

ولذلك يحسن الفصل بينهما بالوقف، ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَ الصَّدِيقِينَ عَن صِدْقِهِمْ

وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: الآية: 08] جعل الوقف على ﴿صِدْقِهِمْ﴾

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 405.

(2) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 352/6، و353.

(3) ينظر: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 2، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: 01، 1428هـ - 2008م، ص: 1033.

حسناً، معللاً ذلك بأن الماضي ﴿وَأَعَدَّ﴾ لا يعطف على المستقبل ﴿لَيَسْأَلَنَّ﴾⁽¹⁾، والإخبار بالفعل الماضي ﴿وَأَعَدَّ﴾ عن المستقبل فائدته أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ وأؤكد في تحقيق الفعل وإيجاده؛ لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان ووجد، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها⁽²⁾.

فإنه إنما قال: ﴿وَأَعَدَّ﴾ بلفظ الماضي بعد قوله: ﴿لَيَسْأَلَنَّ﴾ - وهو مستقبل - للإشعار بتحقيق الإعداد، وأنه كائن لا محالة في ذلك؛ لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل، وكونه مقطوعاً به.

قال ابن عاشور: "وجملة ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ عطف على جملة ﴿لَيَسْأَلَنَّ الصَّادِقِينَ﴾، وغير فيها الأسلوب للدلالة على تحقيق عذاب الكافرين حتى لا يتوهم أنهم يسألون سؤال من يسمع جوابهم أو معذرتهم، وإفادة أن إعداد عذابهم أمر مضى وتقرر في علم الله"⁽³⁾.

الضمير المنفصل:

فصل النحاة القول في بيان وجوب تقديم المبتدأ - في جميع صورته مما أصله مبتدأ - في الجملة، ومنه الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، وجعلوا له الصدارة في الكلام؛ لأنه مما يلزم

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 614.

(2) ينظر: ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج: 2، تقديم وتحقيق وتعليق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط: 02، ص: 185.

(3) ينظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 267/21، وقد يكون الفعل (أعدّ) ماض لفظاً مستقبلاً معني؛ إذ المقصود به يوم الآخرة، وإنما صيغ في صورة ما حصل وانقضى تحقيقاً لحدوثه، وتصديقاً لقائله.

التصدر بنفسه⁽¹⁾، واعتبر الأشموني الضمير المنفصل المرفوع من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ ۗ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة الأنعام: الآية: 115] جعل الوقف على ﴿لِكَلِمَتِهِ﴾ كافيا للابتداء بالضمير المنفصل ﴿وَهُوَ﴾⁽²⁾، والضمير المنفصل في هذه الآية للغائب، وهو نص في أن المراد هو المذكور بعينه، في نحو: جاءني زيد وإياه ضربت⁽³⁾.

ويقابل هذا في الآية الكريمة (وتمت كلمات ربك...وهو) أي: أن الضمير هنا قد وضع لغائب تقدم ذكره لفظا.

ولعل العلة التي دفعت الأشموني إلى جعل الضمير المنفصل من مقتضيات الابتداء هو حصول استقلال الضمير المنفصل بنفسه، أي: أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتممة لها، فليس كالجزم مما قبله، وإلا لم يجوز انفصاله عما قبله⁽⁴⁾.

المبتدأ:

والابتداء هو جعل الاسم أول الكلام لفظا أو تقديرا، معرّى من العوامل اللفظية لتخبر عنه، فمثال جعله في أول الكلام لفظا (زيد قائم)، ومثال جعله أولا تقديرا (أقائم زيد)؟

(1) ينظر: محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج: 1، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ومجى بشير المصري، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1993م، ص: 293.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 283.

(3) ينظر: محمد الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 111/1.

(4) المصدر نفسه: 119.

ف(زيد) وإن كان مؤخرا في اللفظ فهو مقدم في التقدير، والمبتدأ هو الاسم المفعول في أول الكلام لفظا أو نية⁽¹⁾.

واعتبر الأشموني المبتدأ من مقتضيات الابتداء في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئَهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شَرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾ [سورة القمر: الآية: 28] جعل الوقف على ﴿بَيْنَهُمْ﴾ كاف؛ لأن لفظ ﴿كُلُّ﴾ مبتدأ⁽²⁾، فكان حقه أن يكون في صدارة الكلام.

والذي سوغ الابتداء بالنكرة في هذا الموضع ورودها في سياق العموم، مع أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن الإخبار عن النكرة لا فائدة فيه⁽³⁾.

توكيد الابتداء ب(قد):

من المعاني التي تفيدها (قد) التحقيق، وترد للدلالة عليه مع الفعلين الماضي والمضارع، فمع الماضي نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المؤمنون: الآية: 01]، ومع المضارع نحو: ﴿قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [سورة الأنعام: من الآية: 33]⁽⁴⁾.

(1) ينظر: أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج: 1، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1998م، ص: 322.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 752، وقد نص السجاوندي على جواز الوقف على ﴿بَيْنَهُمْ﴾، ثم الابتداء ب﴿كُلُّ﴾؛ لأنها مبتدأ، مع أن الجملة ﴿كُلُّ شَرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾ من بيان ما تقدم. ينظر: علل الوقوف: 982/3.

(3) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 323/1، وابن يعيش، شرح المفصل: 224/1، وجمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج: 1، تحقيق وتخريج الشواهد: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط: 01، 1964م، ص: 211.

(4) ينظر: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1992م، ص: 259.

وجعل الأشموني ورود (قد) بهذا المعنى من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم، ومثل له بقول الله تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ [سورة طه: من الآية: 47] قال الأشموني: "الوقف على ﴿تُعَذِّبْهُمْ﴾ حسن؛ لأن (قد) لتوكيد الابتداء"⁽¹⁾، أي: أن الوقف جائز مع أولوية الوصل لاتصال المعنى بعدم انتهاء جملة مقول القول.

وعبر عن معنى التحقيق بالتوكيد، قال الألوسي في بيان معنى الآية وفقا للوقف الذي حدده الأشموني: "أي: ولا تعذبهم بإبقائهم على ما كانوا عليه من العذاب، فإنهم كانوا تحت ملكة القبط يستخدمونهم في الأعمال الشاقة كالخفر والبناء ونقل الأحجار، وكانوا يقتلون أبناءهم عاما دون عام، ويستخدمون نساءهم، وقوله: (قد جئناك بآية من ربك) استئناف بياني، وفيه تقرير لما تضمنه الكلام السابق من دعوى الرسالة، وتعليل لوجوب الإرسال، فإن مجيئها بآية من جهته تعالى مما يحقق رسالتهما، ويقررها ويوجب الامتثال بأمرهما، وجيء ب(قد) للتحقيق والتأكيد أيضا"⁽²⁾، والاستئناف الذي أشار إليه الألوسي موجب للفصل ويقتضي الوقف على ما قبل (قد).

(1) الأشموني، منار الهدى: 489.

(2) شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج: 8، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1415هـ، ص: 511.

لام الابتداء:

وتدخل باتفاق⁽¹⁾ في موضعين؛ أحدهما: المبتدأ نحو: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾ [سورة الحشر: من الآية: 13]، والثاني: بعد (إنّ) وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [سورة إبراهيم: من الآية: 39]، والمضارع لشبهه به، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة النحل: من الآية: 124]، والظرف، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة القلم: الآية: 04]، وفائدتها أمران⁽²⁾: توكيد مضمون الجملة، وتخليص المضارع للحال.

وقد ذكر النحاة أن لام الابتداء من الأدوات التي لها الصدارة في الكلام⁽³⁾، واعتبرها الأشموني من مقتضيات الابتداء في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 221] جعل الوقف على ﴿يُؤْمِنَ﴾،

(1) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 251/1، و252، واختلف النحاة في تسميتها، فاختر البصريون تسميتها بلام الابتداء، وذهب الكوفيون إلى تسميتها بلام جواب القسم المقدر. ينظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، وراجع: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 01، ص: 340.

(2) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 251/1.

(3) ينظر: محمد الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 1269/1.

وعلى ﴿يُؤْمِنُوا﴾ حسناً؛ لأن بعدهما لام الابتداء⁽¹⁾، ولام الابتداء التي جعلها الأشموني من مقتضيات الابتداء هي الداخلة على المبتدأ، وقد تقدمت الأمثلة في بيان ذلك.

اللام في جواب القسم:

وتدخل على المضارع شرط اقترانه بنون التوكيد⁽²⁾، وهي المشهورة بلام القسم، قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله: ليفعلنّ إذا جاءت مبتدأة، قال: هي على نية القسم، فإذا قلت لتنطلقنّ، فكأنك قلت: والله لتنطلقنّ، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [سورة ص: الآية: 88]، أي: والله لتعلمنّ⁽³⁾.

وأصلها لام الابتداء المفيدة للتوكيد؛ لأنها قد تتعرى عن معنى جواب القسم، وتخلص للابتداء، ولا تتعرى من الابتداء؛ فلذلك كان أخص معنيها⁽⁴⁾.

وقد جعل الأشموني لام جواب القسم من مقتضيات الابتداء في القرآن الكريم، ففي الآية الكريمة ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [سورة البقرة: من الآية: 144]، أشار الأشموني إلى أن الوقف على ﴿السَّمَاءِ﴾ صالح؛ لأن الجملتين وإن اتفقتا فقد

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 133.

(2) نقل المرادي هذا القول عن الزمخشري في كشافه ثم عقب عليه بأن هذا ليس على إطلاقه، بل هو مشروط عند القائلين به، وهم البصريون، بألا يفصل بين الفعل واللام حرف تنفيس أو (قد) أو معموله، فيمتنع حينئذ دخول النون". ينظر: الحسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: 126، و127.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 140/5.

(4) المصدر نفسه: 140/5.

دخل الثانية حرفا توكيد يختصان بالقسم والقسم مصدر⁽¹⁾، وفي الآية قسم محذوف دلت عليه اللام، أي: فوالله لنولينك، قال أبو حيان: "وجاء هذا الوعد على إضمار قسم مبالغة في وقوعه؛ لأن القسم يؤكّد مضمون الجملة المقسم عليها"⁽²⁾.

إنّ مكسورة الهمزة:

وتدخل أداة (إنّ) على الجملة الاسمية فت نصب المبتدأ وترفع الخبر، ووضعت لتأكيد معنى الجملة فقط، غير مغيرة لها.

وعلل ابن الحاجب لزومها التصدر في أول الكلام بقوله: "وكل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفا فمرتبته الصدر... وإنما لزم تصدير المغيّر الدال على قسم من أقسام الكلام ليبيّن السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قصد المتكلم، إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغيّر فأخّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيّر من أول الأمر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيّرات لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خال عن جميع المغيّرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغيّر، فيبقى في حيرة"⁽³⁾.

وعلى هذا التعليل جاء اختيار الأشموني ل(إنّ) على أنّها من مقتضيات الابتداء في القرآن

الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلِ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَىٰ وَأَمْرٌ ﴿١١﴾ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 117، وهو موافق لعبارة السجاوندي في علل الوقوف: 249/1.

(2) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 23/2.

(3) ينظر: محمد الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 1239/2.

وَسُعْرٌ ﴿سورة القمر: الآيتان: 46 - 47﴾ قال إن الوقف على ﴿وَأَمْرٌ﴾ تامٌّ للابتداء
ب(إِنَّ)⁽¹⁾.

وفصاحة الابتداء بما تتجلى في فائدتين: الاهتمام بصريح الكلام الإخباري، وتأكيد ما
تضمنه من التعريض بالمشركين؛ لأن الكلام وإن كان موجها للنبي - صلى الله عليه وسلم -
وهو لا يشك في ذلك فإن المشركين يبلغهم ويشيع بينهم، وهم لا يؤمنون بعذاب الآخرة
فكانوا جديرين بتأكيد الخبر في جانب التعريض، فتكون (إِنَّ) مستعملة في غرضها من
التوكيد والاهتمام⁽²⁾.

ألا:

وتأتي لاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب⁽³⁾، وتدخل على الجملة الاسمية مثل: ﴿أَلَا إِنَّ
أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة يونس: الآية: 62]، والفعلية نحو: ﴿أَلَا
يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود: من الآية: 08]، وعلامتها صحة الكلام
بدونها⁽⁴⁾، وقد ذكر النحاة أن (ألا) من الحروف التي تلزم الصدارة في أول الكلام، وذلك

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 753.

(2) ينظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 215/27.

(3) وقد وصفت بالاستفتاح لاستفتاح الكلام بها، كما وصفت بالتنبيه لدلالاتها عليه. ينظر: أحمد بن عبد النور
المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص:
78.

(4) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 381.

لوجود التنبيه في معناها؛ لأن التنبيه أدواته تستحق الصدارة في الأصل⁽¹⁾، وقد جعلها الأشموني من مقتضيات الابتداء في القرآن الكريم، ففي الآية الكريمة: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [سورة الرعد: الآية: 28] اعتبر الوقف على ﴿اللَّهُ﴾ كافياً للابتداء بأداة التنبيه بعدها (ألا)⁽²⁾.

وقد بين الطاهر ابن عاشور فصاحة الابتداء بالأداة (ألا)، فقال: "وافتحت جملة (ألا) بذكر الله) بحرف التنبيه اهتماماً بمضمونها وإغراءً بوعيه، وهي بمنزلة التذييل لما في تعريف القلوب من التعميم، وفيه إثارة الباقيين على الكفر على أن يتسموا بسمة المؤمنين من التدبير في القرآن لتطمئن قلوبهم، كأنه يقول: إذا علمتم راحة بال المؤمنين فماذا يمنعكم بأن تكونوا مثلهم؛ فإن تلك في متناولكم؛ لأن ذكر الله بمسامعكم"⁽³⁾.

سين الاستقبال:

وتكون في غير بناء الكلمة، وهي الداخلة على المضارع، وتخلصه للاستقبال، وتسمى حرف تنفيس؛ لأنها تنفس في الزمان فيصير الفعل المضارع مستقبلاً بعد احتمال له للحال

(1) ينظر: محمد الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 1356/2، وحاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي على المغني، وبهامشه متن مغني اللبيب، ج: 2، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ص: 103، وقال الزجاج: "(ألا) في هذا الموضع حرف تنبيه وابتداء، والمعنى تطمئن القلوب التي هي قلوب المؤمنين؛ لأن الكافر غير مطمئن القلب". ينظر: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج: 2، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 01، 1422هـ، ص: 494.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 409.

(3) ينظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 232/13.

والاستقبال، وذلك نحو قولك: ستخرج وستذهب، والمعنى: أنك تفعل ذلك فيما يستقبل من الزمان⁽¹⁾.

وجعلها السهيلي من الحروف التي لها الصدارة في الكلام معللا ذلك بأنها من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم، وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح (زيد سأضرب)⁽²⁾.

ومنع أبو حيان ذلك، فقال: "وذهب الجمهور إلى أنه يجوز تقديم معمول الفعل على حرف التنفيس، نحو: (زيدا سأضربه)، فيجوز فيه الاشتغال، وذهب ابن الطراوة وتلميذه السهيلي إلى أن حرف التنفيس من حروف الصدر فلا يجوز فيه إلا الابتداء"⁽³⁾.

ولعل الأشموني قد تابع السهيلي في كون (السين)، من الحروف التي لها الصدارة في الكلام، ومن ثم جعلها من مقتضيات الابتداء في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُمْ مِنْهَا خَبِيرٌ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [سورة النمل: الآية: 07] قال إن الوقف على ﴿نَارًا﴾ جائز للابتداء بالسين، وهو من مقتضيات

(1) ينظر: المالقي، رصف المباني: 396.

(2) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1992م، ص: 94.

(3) ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج: 4، تح: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1998م، ص: 2164.

الابتداء⁽¹⁾، وذلك أنها لما دلت على الزمن القريب، وكان المتكلم يحرص على إثبات فعله اللغوي مع تقويته في ذهن المخاطب، وأن حصوله مؤكداً إلى درجة قرب وقوعه.

سوف:

قال المالقي: "اعلم أن (سوف) حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً فيخلصه للاستقبال مثل (السين)، ومعناها التنفيس في الزمان، إلا أنها أبلغ في التنفيس من (السين)، وهي متصلة به كبعض حروفه كالسين أيضاً، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه"⁽²⁾.

واعتبرها الأشموني من علل الابتداء في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ

لَمَّا جَاءَهُمْ^ط فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْتَوُا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآية: 05] جعل الوقف على كلمة ﴿جَاءَهُمْ^ط﴾ جازماً؛ لأن (سوف) للتهديد، فيبتدأ بها؛ لأنها لتأكيد الواقع، وهي من مقتضيات الابتداء⁽³⁾.

وحرف التسوية في هذه الآية لتأكيد حصول ذلك في المستقبل، قال أبو حيان: "وتضمنت هذه الجملة التهديد والزجر والوعيد، كما تقول: اصنع ما تشاء، فسيأتيك الخبر، وعلق التهديد بالاستهزاء دون الإعراض والتكذيب لتضمنه إياهما، إذ هو الغاية القصوى في

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 576.

(2) ينظر: المالقي، رصف المباني: 398.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 265، و567، ونص السجاوندي على هذا الوقف لنفس العلة. علل الوقوف: 473/2.

إنكار الحق⁽¹⁾، والفصل بين التكذيب والتهديد بالوقف على كلمة ﴿جَاءَهُمْ﴾ والابتداء بـ ﴿فَسَوْفَ﴾ إيدان بغاية عظيمة الوقع، وعبارة عما سيحقيق بهم من العقوبات العاجلة التي نطقت بها آية الوعيد.

ياء النداء:

وهي أم باب النداء، والغرض منها تنبيه المنادى، وتأتي لنداء البعيد حكما أو مسافة، وقد ينادى بها القريب توكيدا⁽²⁾.

والنداء هو رفع للصوت وظهور له على غير هيئته التي يكون عليها في حال الكلام العادي، وقد يطلق النداء أيضا على الصوت المجرد، وهو يختص إما بإحضار الغائب، أو تنبيه الحاضر⁽³⁾.

ولما كان غرضها كذلك كان لها الصدارة في الكلام، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش في قوله: "ولكنهم جعلوا في أول الكلام حرف النداء، وهو قولهم: (يا) ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه، ويخاطبوا بذلك القريب والبعيد"⁽⁴⁾.

وقد تابع الأشموني النحاة في هذا؛ فجعل ياء النداء من مقتضيات الابتداء في القرآن الكريم، ففي قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ ﴿٧٠﴾ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

(1) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 437/4.

(2) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 354.

(3) ينظر: عبد الرؤوف بن المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تح: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط: 01، 1990م، ص: 323.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 51/5.

حُدُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ اَنْفِرُوا جَمِيعًا ﴿ [سورة النساء: الآيتان: 70 - 71] اعتبر

الوقف على ﴿عَلِيمًا﴾ تاما، وذلك للابتداء بياء النداء⁽¹⁾.

وافتحاح الكلام بالنداء دليل على الاعتناء بما سيلقى على المخاطب من الكلام، وكأنه يعد نفسه، ويهيئها لتلقي ما سيقال له، مع ما في أسلوب النداء من حث على الاهتمام بموضوع الكلام، ودعوة للتبصر فيه.

وقد اشترط الأشموني لاعتبار ياء النداء من مقتضيات الابتداء في القرآن الكريم أن يكون النداء مقترنا بالسبب الذي من أجله نودي، فإن كان مجردا عن ذلك لم يستغ الابتداء به، ولذلك اعترض على الوقف على كلمة ﴿حَيَّوْهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَّوْهُ﴾ يتأولى الألباب لعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ [سورة البقرة: الآية: 179] بحجة إضمار فعل قبل النداء تقديره: (اعلموا يا أولي الألباب)، واعتبر هذا القول فاسدا؛ لأن الأوامر والنواهي التي تقترن بالنداء لا نهاية لها، فإذا أضمر أحدها لم يتميز عن أخواته⁽²⁾.

بل:

حرف إضراب وله حالان⁽³⁾: الأول: أن يقع بعده جملة، والثاني: أن يقع بعده مفرد، فإن وقع بعده جملة كان إضرابا عما قبلها، إما على جهة الإبطال، نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 216.

(2) المصدر نفسه: 123.

(3) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 235.

جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ﴿سورة المؤمنون: الآية:70﴾، وإما على جهة الترك
للانتقال من غير إبطال، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظَاهَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ
هَذَا﴾ [سورة المؤمنون: من الآيتين: 62- 63].

ويرى الأشموني أن (بل) من مقتضيات الابتداء في القرآن الكريم إن كانت بمعنى
الإضراب الانتقالي أو الإبطالي، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا
حَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّا أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر:
الآية:49] عدّ الأشموني الوقف على كلمة ﴿عِلْمٍ﴾ كافيا للابتداء بحرف الإضراب⁽¹⁾.

ونلاحظ أن بين الموضوعين من الصلات المعنوية ما يجعل بينهما تشريكا يقتضي الوصل
إلا أن اختيار الأشموني أبلغ وأفصح؛ لأن الابتداء ب(بل) في هذه الآية وهي للإضراب
الإبطالي، هو بمثابة إبطال لزعمهم أنهم أوتوا ذلك بسبب علمهم وتديبرهم، وهذا رد على
من اغتر بعيشه في النعم، والإيدان بأن ذلك ليس من باب الإيتاء المنبئ عن التكريم، وإنما
هو أمر مبين لما يعتقده بالكلية، فالفصل بالوقف لاعتبار التباين الحاصل بين الاعتقاد
الفاقد ونقده وإبطاله بالإضراب عنه.

كَلِمَا:

قال أبو حيان: "(كَلِمَا) منصوب على الظرف، و(مَا) هي المصدرية التوقيتية، ولا تأتي إلا
بمعنى العموم، و(كَل) الداخلة عليها لتأكيد العموم، و(مَا) التوقيتية شرط من جهة المعنى

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 669.

منتسبة على الظرف⁽¹⁾، ويكثر مجيء الماضي بعدها، وعلى هذا وردت في القرآن الكريم كله.

وقد اعتبرها الأشموني من مقتضيات الابتداء، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلًّا مَّا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولًا كَذَّبُوهُ﴾ [سورة المؤمنون: من الآية: 44] جعل الوقف على كلمة ﴿تَتْرًا﴾ حسناً؛ لأن (كلما) يتبدأ بها⁽²⁾.

ولعل السبب الذي جعل الأشموني يعتبر (كلما) من مقتضيات الابتداء هو ما قاله أبو السعود في تفسيره لهذه الآية: "وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَّا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولًا كَذَّبُوهُ﴾ استئناف مبين لمجيء كل رسول لأمة، ولما صدر عنهم عند تبليغ الرسالة، والمراد بالمجيء إما التبليغ، وإما حقيقة المجيء للإيدان بأهم كذبوه في أول الملاقاة"⁽³⁾، والاستئناف في الآية مبين لما قابلت به كل أمة منهم رسولها من التكذيب والإعراض.

لولا:

ولها موضعان في الجمل: الأول: أن تكون تحضيضاً، مثل: لولا تقوم، ويجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع، وفيها معنى التوبيخ، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ

(1) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1889/4.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 526.

(3) ينظر: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج: 6، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص: 135.

قُرْبَانًا ۞ [سورة الأحقاف: من الآية: 28]، والثاني: أن تكون حرف امتناع لوجوب⁽¹⁾، وتسمى بالامتناعية وهي مختصة بالأسماء، وتكون حرف ابتداء إذا وليها اسم ظاهر، أو ضمير رفع منفصل، نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولولا أنت لأكرمته، ف(لولا) في هذا ونحوه حرف ابتداء، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين. ثم اختلفوا في خبره⁽²⁾.

وقد وردت (لولا) بقسميها - التحضيضية والامتناعية - في القرآن الكريم، وجعلها الأشموني من مقتضيات الابتداء في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَشْعَبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَنَّكَ فِيْنَا ضَعِيفًا ۗ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [سورة هود: من الآية: 91] جعل الوقف على ﴿ضَعِيفًا﴾ حسنا للابتداء ب(لولا)⁽³⁾.

و(لولا) هنا امتناعية، أي: امتناع رجمنا لك هو بسبب وجود رهطك، ويكون (رهطك) مبتدأ، والجملة حينئذ مما له الصدارة في الكلام، وفي الابتداء ب(لولا) الامتناعية في هذه الآية ما يغني عن تعلقها بما قبلها.

قال الزجاج في معنى الآية: "لولا عشيرتك لقتلناك بالرجم، والرجم من سيئ القتلات، وكان رهطه من أهل ملتهم، فلذلك أظهروا الميل إليهم والإكرام لهم"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المالقي، رصف المباني: 292 و293.

(2) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 599.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 383.

(4) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير: 398/2.

ومثلها (لولا) التحضيضية في جواز الوقف على ما قبلها والابتداء بها، ففي قول الله تعالى: ﴿حُنَّ خَلَقْنَكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ [سورة الواقعة: الآية: 57] جعل الأشموني الوقف على قوله: ﴿حَلَقْنَكُمْ﴾ جائزاً⁽¹⁾، ولم يصرح بالعلة التي اقتضت الوقف في هذا الموضع، بل اكتفى بذكر مرتبته فقط، ودلت (لولا) على حض على التصديق على وجه التوبيخ والتفريع بسياق البراهين الموجبة للتصديق، والفصل بين (لولا) وما قبلها بالوقف فيه تلوين للحطاب وتوجيه له إلى الكفرة بطريق الإلزام والتبكيث، والفاء لترتيب التحضيض على ما قبلها أي: فهلا تصدقون بالخلق فإن ما لا يحققه العلم ولا يساعده بل ينبئ عن خلافه ليس من التصديق في شيء⁽²⁾.

التعلق بالعامل النحوي المضمرة:

تعد نظرية العامل في النحو العربي من القضايا المكيئة التي أسست للمادة النحوية، وللتعلق النحوي صلة وثيقة بالعامل والمعمول في النحو، فلا يأتي أحدهما حتى يأتي الآخر، وما من شك أن تعدد أوجه التخريج النحوي للنص القرآني ناتج عن الإعراب الذي هو فرع المعنى، وعن القانون النحوي الذي يروم الاتساع في التقدير.

ومن المسائل التي ارتبطت بعلة الوقف والابتداء في القرآن الكريم عدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، فيلجأ النحاة إلى تعليق العمل بعامل نحوي مضمرة، ويعد هذا من

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 763.

(2) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 196/8.

مقتضيات الابتدءاء في القرآن الكريم، ونمثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ

الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٤٧﴾ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ

مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ

الْعَذَابِ ﴿سورة البقرة: الآيات: 47 - 49﴾ قال الأشموني: "الوقف على ﴿يُنصَرُونَ﴾ كافٍ

إن علق (إذ) ب(اذكروا) مقدرًا مفعولًا به فيكون من عطف الجمل، وتقديره: واذكروا إذ

أنجيناكم" (1).

ويرفض أبو حيان هذا التخريج من جهتين:

الأولى: رفضه لاعتبار (إذ) مفعولًا به ب(اذكر) لا ظاهرة ولا مقدره، وعلل لهذا قائلًا:

"لأن ذلك تصرف فيها، وهي عندنا من الظروف التي لا يتصرف فيها إلا بإضافة اسم زمان

إليها على ما قرر في النحو.

الثانية: اعتراضه على ما ينتج عن هذا التقدير من الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

بفاصل، فقال: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم، ووقت تنجيتكم، فيه من فصل بين المعطوف

والمعطوف عليه بجملة الاعتراض التي هي (واتقوا يومًا)، وإذا كان كذلك، فالذي نختاره أن

ينتصب على الظرف، ويكون العامل فيه فعلاً محذوفاً يدل عليه ما قبله، تقديره: وأنعمنا

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 95.

عليكم إذ نجيناكم من آل فرعون، وتقدير هذا الفعل أولى من كل ما قدمناه⁽¹⁾، ويكون الوقف على ﴿يُنصَرُونَ﴾ وفق هذا التخريج حسنا لوجود التعلق اللفظي.

إلا أن الطاهر بن عاشور يرى أن اعتبار (إذ) مفعولا به لا يجعل منه عطفاً على جملة (اذكروا) كما وقع في بعض التفاسير؛ لأن ذلك يجعل (إذ) ظرفاً فيطلب متعلقاً وهو ليس بموجود، ولا يفيد حرف العطف؛ لأن العاطف في عطف الجملة لا يفيد سوى التشريك في حكم الجملة المعطوف عليها، وليس نائباً مناب عامل، ولا يربط الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه أعني: (وإذ نجيناكم) بجملة (واتقوا يوماً) فتظنه ملجأً لاعتبار العطف على الجملة لما علمت فيما تقدم أن قوله: (واتقوا) ناشئ عن التذكير، فهو من علائق الكلام وليس بأجنبي، على أنه ليس في كلام النحاة ما يقتضي امتناع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالأجنبي، فإن المتعاطفين ليسا بمرتبة الاتصال كالعامل والمعمول⁽²⁾، ويكون تقدير الإعراب على هذا التخريج أن (إذ) في موضع نصب بمتعلق غير موجود فيكون الوقف كافياً لانتفاء التعلق اللفظي وبقاء التعلق المعنوي.

(1) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 311/1.

(2) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 489/1. وقال تمام حسان: "إن التركيب القرآني استعمل (إذ) للاستفتاح المشرب بالتأكيد، فأعطاهم موضع (ألا) الاستفتاحية، ومعنى (لقد) المؤكدة، ولقد صادفتها كذلك في أكثر من ثلاثين موضعا في القرآن، فهي ليست ظرفية ولا متعلقة بمشتق على نحو ما تتعلق الظروف، ولا وظيفة لها إلا الاستفتاح والتأكيد". ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط: 01، 1993م، ص: 35.

إضمار العامل النحوي:

ويقصد بالإضمار: إسقاط الشيء لفظاً لا معنى⁽¹⁾، وقيل: هو إسقاط العامل داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية مع بقاء أثره الإعرابي بشرط أن يوجد في الصيغة ما يدل عليه⁽²⁾.

ولالإضمار أثر واضح في تحديد الوقف والابتداء في القرآن الكريم، فقد يكون سبباً في اختلاف مرتبة الوقف، وممثل له بقول الله تعالى: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلْمٍ لِلْعَبِيدِ﴾⁽³⁾ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴿ [سورة ق: الآيتان: 29-30] قال الأشموني: "﴿لِلْعَبِيدِ﴾ وقف تام، إن جعل العامل في (يوم) مضمراً، وليس بوقف إن جعل العامل فيه ﴿بِظَلْمٍ﴾ كأنه قال: وما أنا بظلام للعبيد يوم نقول لجهنم، أو ﴿وَنُفِخَ﴾ كأنه قال: ونفخ في الصور يوم نقول، واستبعد للفصل بين العامل والمعمول بجمل كثيرة"⁽³⁾.

واختار الزجاج أن انتصاب (يوم) على وجهين، أحدهما: على معنى: ما يبدل القول لدي في ذلك اليوم، والثاني: على معنى: وأنذرهم يوم نقول لجهنم⁽⁴⁾، وتعليق انتصاب الظرف

(1) ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: 384.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ص: 200، و202.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 735 و736.

(4) ابن الجوزي، زاد المسير: 163/4.

(يوم) بإضمار عامل هو (اذكر)، أو (أندرك)⁽¹⁾ أدى إلى قطع تعلقه بما قبله من الناحية الإعرابية؛ فاستحق الابتداء به، وعلى جواز أن يعمل في الظرف (بظلام) لا يتم الوقف على (للعبيد) لوجود التعلق الإعرابي، مع وجاهة هذا الرأي معنى؛ إذ إن الله تعالى ليس بمعاقب أحدا من خلقه بجرم غيره، ولا حامل على أحد منهم ذنب غيره فمعذبه به، وليس بظلام للعبيد يوم القيامة، و(يوم نقول) من صلة (ظلام)⁽²⁾.

وهذا التخريج أقرب إلى مذهب أبي حيان الذي يرى أنه لا حاجة إلى تكلف الإضمار، ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمار، مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار⁽³⁾.

دفع التباس العامل المحذوف بعامل مذكور:

يؤدي الإخلال بالترتيب بين العامل والمعمول إلى تفكيك بنية الجملة العربية لفظا ومعنى، ويفضي إلى تداخل دلالات الجمل المتعاقبة، ومن ثم اشترط النحاة أنه لا يجوز حذف العامل مع بقاء عمله إلا إذا اطرده ثبوته⁽⁴⁾ خشية التباس العوامل بعضها ببعض.

(1) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج: 3، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت ط: 01، 1419هـ - 1989م، ص: 367.

(2) الطبري، جامع البيان: 359/22.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 643/1.

(4) ينظر: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ج: 1، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 01، 1955م، ص: 129.

ونمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ هُمْ أَبَعَثْ لَنَا مَلِكًا نُنْقِطِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 246] قال الأشموني: "الوقف على ﴿مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ جائز؛ لأنه لو وصله لصار (إذ) ظرفاً لقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ وهو محال؛ إذ يصير العامل في (إذ) (تر)؛ بل العامل فيها محذوف، أي: إلى قصة الملأ، ويصير المعنى: ألم تر إلى ما جرى للملأ"⁽¹⁾.

وجوز الأشموني الوقف على ﴿مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ لدفع التباس عامل محذوف بعامل مذكور، أي: إن (إذ) منصوب بمضمر يستدعيه المقام والسياق؛ فيكون التقدير مثلاً: ألم تر إلى قصة الملأ أو كلامهم حين قالوا لنبي لهم؟

وقد فصل أبو حيان هذه المسألة فقال: "إذ العامل في هذا الظرف قالوا: (تر)، وهذا لا يصح، فإن (ألم تر) تقرير، والمعنى: قد انتهى علمك إلى الملأ من بني إسرائيل، وقد نظرت إلى بني إسرائيل إذ قالوا، وليس انتهاء علمه إليهم، ولا نظره إليهم كان في وقت قولهم لنبي لهم: (ابعث لنا ملكاً)، وإذا لم يكن ظرفاً لانتهاه ولا للنظر، فكيف يكون معمولاً لها؟ هذا ما لا يصح، وإذا بطل هذا الوجه، فينظر ما يعمل فيه مما يصح به المعنى، وقد وجدناه، وهو أن يكون ثم محذوف به يصح المعنى، وهو العامل، وذلك المحذوف تقديره: ألم تر إلى قصة الملأ، أو حديث الملأ، وما في معناه؛ لأن الذوات لا يتعجب منها، وإنما يتعجب مما جرى لهم،

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 138.

فصار المعنى: ألم تر إلى ما جرى للملأ من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا؟ فالعامل في (إذ) هو ذلك المحذوف، والمعنى على تقديره⁽¹⁾.

درء الأعمال فيما تقدم:

قرر النحاة أن حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه، وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه، ويجب من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متأخرا⁽²⁾.

ومن منطلق هذا جاء تحديد الأشموني للوقف في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾ [سورة هود: الآية: 99] فقال: "الوقف على ﴿الْقِيَامَةِ﴾ تام، ويتبدئ ﴿بِئْسَ الرِّفْدُ﴾، وقيل: لعنة واحدة في الدنيا، ويوم القيامة بئس ما يوعدون به، فهي لعنة واحدة، وهذا لا يصح؛ لأنه يؤدي إلى أعمال (بئس) فيما تقدم عليها، وذلك لا يجوز لعدم تصرفها، أما لو تأخر لجاز"⁽³⁾، أي: أن جملة بئس الرغد المرفود مستأنفة لإنشاء ذم لعنة الدنيا ولعنة الآخرة، أي: بئس الرغد هي، وأما منع الأشموني لحمل المعنى على لعنة واحدة في الدنيا؛ فالأنه يدل على أن (يوم القيامة) معمول (لبئس)، و(بئس) لا يتصرف، فلا يتقدم

(1) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 568/2 و569.

(2) ينظر: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، الخلل في إصلاح الخلل من شرح الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، مكتبة الإسكندرية، ص: 194.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 384، و385.

معمولها عليها، ويكون معنى الآية على هذا التأويل أن التقسيم هو أن لهم في الدنيا لعنة، ويوم القيامة بئس ما يرفدون به، فهي لعنة واحدة أولاً، وقبح إرفاد آخر⁽¹⁾.

الوقف لتقدير محذوف:

يعد أسلوب الحذف والتقدير من الظواهر التي شغلت حيزاً في الدراسات اللغوية، قال الجرجاني مؤكداً ذلك: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين، وهذه جملة قد تنكرها حتى تحبر، وتدفعها حتى تنظر"⁽²⁾.

ويأتي لأغراض بلاغية عديدة، ومنها الإبهام على السامع، ولهذا علاقة بالوقف في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسَأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴿سورة الأنبياء: الآيتان: 62 - 63﴾ نقل الأشموني عن الكسائي أن "الوقف على ﴿فَعَلَهُ﴾ تام، أي: فعله من فعله، أجم إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - الفاعل تعريضا للمعنى المقصود الذي أراده فرارا من الوقوع في الكذب، فهو منقطع عما بعده لفظاً ومعنى، فهو تام"⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 205/3.

(2) ينظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 146.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 503.

وقد جاء تحديد الوقف في الآية بناء على تقدير محذوف لغاية بلاغية، وهو كناية عن غير
مذكور، والغرض من ذلك هو التعريض في الكلام، وفي المعارض مندوحة عن الكذب، وبيان
ذلك أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - قصد تقرير الفعل الصادر عنه لنفسه وإثباته لها على
أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم على أطف وجه وأحسنه⁽¹⁾.
وتعقب أبو حيان هذا التوجيه بقوله: "وأسند إبراهيم - عليه السلام - الفعل إلى كبيرهم
على جهة المجاز لما كان سببا في كسر هذه الأصنام هو تعظيمهم وعبادتهم له ولما دونه من
الأصنام كان ذلك حاملا على تحطيمها وكسرها؛ فأسند الفعل إلى الكبير؛ إذ كان تعظيمهم
له أكثر من تعظيمهم ما دونه... وأما من وقف على (بل فعله) (أي: فعله من فعله)،
وجعل (كبيرهم هذا) مبتدأ وخبرا، وهو الكسائي فهم بعداء عن طريق الفصاحة"⁽²⁾.

استيفاء بناء المفاعيل الثلاثة:

يمتاز الفعل المتعدي بأنه ينفرد بتعديه إلى مفعول به مباشر دون حاجته إلى حرف جر،
قال ابن مالك: "تدخل همزة النقل على (علم) ذات المفعولين، و(رأى) أختها فينصبان ثلاثة
مفاعيل، أولها الذي كان فاعلا، ويجوز حذفه والاختصار عليه على الأصح، وللثاني والثالث
بعد النقل ما لهما قبله مطلقا، وألحق بهما سيبويه (نبا)..."⁽³⁾.

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 124/3 (بتصرف).

(2) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 448/7 و449 (بتصرف).

(3) محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب
العربي، القاهرة، 1967م، ص: 74.

وقد عدّ الأشموني استيفاء بناء المفاعيل الثلاثة مسوغاً من مسوغات الوقف في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَحْبَارِكُمْ﴾ [سورة التوبة: من الآية: 94] قال الأشموني: "﴿مِنْ أَحْبَارِكُمْ﴾ كاف؛ لاستيفاء بناء المفاعيل الثلاثة، الأول: (نا)، والثاني: (من أخباركم) و(من) زائدة، والثالث: حذف اختصاراً للعلم به، والتقدير: نبأنا الله من أخباركم كذا"⁽¹⁾، أي: إن الوقف لا يصح إلا إذا تتابعت المفاعيل كلها لاحتياج الفعل المتعدي إليها، ولا بد من التلازم الوجودي بين الفعل المتعدي ومفاعيله، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل، وذلك قولك: أرى الله بشرا زيدا أباك، ونبأت زيدا عمرا أبا فلان، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك⁽²⁾.

وقال أبو علي الفارسي: "وإنما تعدى (أنبأ) و(نبأ) إلى ثلاثة مفعولين؛ لأن النبأ الخبر، والإخبار إعلام، فأجرى مجرى (أعلمت) في التعدي"⁽³⁾.

واعترض الألوسي على تعدية الفعل (نبأ) إلى ثلاثة مفاعيل، فقال: "و(نبأ) عند جمع متعدية إلى مفعولين، الأول: الضمير، والثاني: (من أخباركم)، إما لأنه صفة المفعول الثاني، والتقدير: جملة من أخباركم، أو لأنه بمعنى بعض أخباركم، وليست (من) زائدة على مذهب

(1) الأشموني، منار الهدى: 344.

(2) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبيويه، الكتاب، ج: 1، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03، 1988م، ص: 41.

(3) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فراهود، الرياض، كلية الآداب، ط: 01، 1969م، ص: 175.

الأخفش من زيادتها في الإيجاب، وقال بعضهم: إنها متعدية لثلاثة (ومن أخباركم) ساد مسد
مفعولين؛ لأنه بمعنى إنكم كذا وكذا، أو المفعول الثالث محذوف، أي: واقعا مثلاً، وتعقب
بأن السد المذكور بعيد، وحذف المفعول الثالث إذا ذكر المفعول الثاني في هذا الباب خطأً أو
ضعيفاً⁽¹⁾.

(1) الألويسي، روح المعاني: 4/6.

المبحث الثاني: مقتضيات دلالية:

ترتبط الدلالة بعلم الوقف والابتداء ارتباطاً شديداً، ومراعاة التوافق الدلالي بين الآيات القرآنية يجعل محاسن الكلام يرتبط بعضها ببعض لئلا يكون منقطعاً، وهذا النوع يهمله بعض المفسرين أو كثير منهم وفوائده غزيرة، وارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علم عظيم"⁽¹⁾.

فالوقف القبيح يعني دلالة خاطئة أو غير مقصودة؛ ينتج عنها ما نبه عليه الطبري بقوله: "غير جائز أن يخاطب الله جل ذكره أحداً من خلقه إلا بما يفهمه المخاطب، ولا يرسل إلى أحد منهم رسولاً برسالة إلا بلسان وبيان يفهمه المرسل إليه؛ لأن المخاطب والمرسل إليه إن لم يفهم ما خوطب به، وأرسل به إليه فحالته قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعده سواء؛ إذ لم يفده الخطاب والرسالة شيئاً كان به قبل ذلك جاهلاً، والله عز وجل ذكره يتعالى عن أن يخاطب خطاباً، أو يرسل رسالة لا توجب فائدة لمن خوطب أو أرسلت إليه"⁽²⁾.

وقد تنبه الأشموني إلى أهمية ذلك، فعالج كتابه منار الهدى كثيراً من الوقوف بالوصف الدلالي الذي يقتضي إما الوقف أو الفصل بين الآيات القرآنية، ونحاول في هذا المبحث الوقوف على جانب من هذا مع العرض والتحليل:

(1) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 36/1 (بتصرف يسير).

(2) ينظر: الطبري، جامع البيان: 11/1.

طول الكلام:

الوقف في القرآن الكريم تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمعنى مفهوم ومقصود، ويغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حال جمع القراءات وقراءة التحقيق ما لا يغتفر في غيرها، فرمما استسيغ الوقف والابتداء لبعض ما ذكرناه، وهذا النوع من الوقف الذي اصطلح السجاوندي على تسميته المرخص ضرورة⁽¹⁾.

فالآيات القرآنية التي تمتد إلى مساحة قولية كبيرة - وذلك ليحصل التناسب بينها وبين المحتوى الدلالي الذي يجمعها - جعلت الأشموني يرى أن الوقف على أجزائها مستساغ لعلة طول الكلام، ففي قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾⁽²⁾ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة مريم: الآيتان: 34 - 35] قال الأشموني: "فلا يوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ ولا على ما بين أول القصة إلى هنا إلا على سبيل التسامح لطول الكلام"⁽²⁾.

وذلك بعد أن كان السياق القرآني قبل هذه الآيات في صدد ذكر قصة عيسى بن مريم، ولعل حجة الأشموني في ذلك ما قاله صاحب المستوفى: "النحويون يكرهون الوقف الناقص

(1) تقدم الكلام عليه في المدخل بعنوان: أنواع الوقف ومصطلحاته عند القراء.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 479.

في التنزيل بل مع إمكان التام، فإن طال الكلام ولم يوجد فيه وقف تام، حسن الأخذ بالناقص⁽¹⁾.

الإيهام بنسبة الكلام إلى غير قائله:

لعلم المعاني أثر في تحديد الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وذلك؛ لأنه يتميز بتتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره⁽²⁾.

ومن العيوب التي قد تعتري المعنى في التركيب الغموض والإيهام، وقد جعل الأشموني هذا من علل الوقف في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [سورة المائدة: من الآية: 73] قال الأشموني: "الوقف على ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ حسن، ولا يجوز وصله بما بعده؛ لأنه يوهم السامع أن قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ من قول النصارى الذي يقولون بالتثليث، وليس الأمر كذلك، بل معناه ثالث ثلاثة آلهة؛ لأنهم يقولون: الآلهة ثلاثة: الأب والابن وروح القدس، وهذه الثلاثة إله واحد، ومستحيل أن تكون الثلاثة واحدا والواحد ثلاثة"⁽³⁾، أي: أنه لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا الذي

(1) ينظر: علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، المستوفى في النحو: 281، وقال القسطلاني: "لأن الطاقة تقصر عن امتداد النفس إلى آخر الكلام، فلا بد من تقطيع الأنفاس عند أواخر الفصول التي كل فصل منها مستقل بنفسه" ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات: 1904/5.

(2) ينظر: يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2، 1987م، ص: 161.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 256.

اصطلح عليه السجاوندي على تسميته باللائم⁽¹⁾، فالوقف على ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ يرفع الإيهام، إلا أن الإيهام هنا محتمل حصوله أو مستبعد، والجمع بين القولين فيه تناقض، وبيان ذلك أن يقال: كيف يعقل أن يقول النصارى: (إن الله ثالث ثلاثة)، ثم يقولون بعدها (وما من إله إلا إله واحد)؟ حتى يتوهم السامع ذلك، فيمكن أن نقول هنا إن ما ذكره الأشموني من حصول الإيهام فيه إيجاء بالتناقض.

التفصيل بعد الإجمال:

وهو البيان الذي يرد على الإجمال، فيزيل الإجمال عنه⁽²⁾، وقد ورد أسلوب التفصيل بعد الإجمال في كثير من المواضع في القرآن الكريم، ومنه أن يرد التفصيل والإجمال في نفس الجملة، وذلك لإبانة ما سبقه من التركيب المجمل.

واعتبر الأشموني التفصيل من مسوغات الوقف في القرآن الكريم، ففي الآية الكريمة:

﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ

لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ [سورة محمد: من الآية: 15] قال الأشموني في بيان الوقف

عليها: "ولا وقف من قوله: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ إلى ﴿مُصَفًّى﴾ لعطف كل منهما على ما قبله،

والعطف يصير الأشياء كالشيء الواحد، ويجوز الوقف على كل منهما نظرا لتفصيل أنواع

(1) تقدم الكلام عليه في المدخل بعنوان: أنواع الوقف ومصطلحاته عند القراء.

(2) صبحي صالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 10، 1977م، ص: 309.

النعم مع العطف، والتفصيل المذكور من مقتضيات الوقف⁽¹⁾، قال ابن عاشور: "استئناف بياني؛ لأن ما جرى من ذكر الجنة... مما يستشرف السامع إلى تفصيل بعض صفاتها، وإذ قد ذكر أنها تجري من تحتها الأنهار موهم السامع أنها أنهار المياه؛ لأن جري الأنهار أكمل محاسن الجنات المرغوب فيها، فلما فرغ من توصيف حال فريقي الإيمان والكفر، ومما أعد لكليهما، ومن إعلان تباين حاليهما ثني العنان إلى بيان ما في الجنة التي وعد المتقون، وخص من ذلك بيان أنواع الأنهار"⁽²⁾.

ولعل لمقتضى التفصيل المجوز للوقف علاقة ببلاغة القرآن الكريم، ففي ذكر لفظ الجنة إجمالاً شوق من النفس، واستشراف منها إلى معرفة تفاصيل محاسن المجل؛ إذ الجنة المتكلم عنها ليست كما عهدده البشر من جنان الأرض، فناسب ذلك تفصيل ذكر النعم - لما له من أثر ووقع -، والفصل بينها بالوقف، وذلك لتردد متابعة على السامع لغرض زيادة كمال صورة الجنة في نفوس البشر.

الشرط المكرر:

ونقصد به أن تتتابع جملتان شرطيتان في الذكر، وفي هذه الحال جعل الأشموني ذلك مسوغاً من مسوغات الوقف في القرآن الكريم، ونمثل له بقول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [سورة التوبة: الآية: 58]

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 721، و722.

(2) ينظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 94/26.

قال الأشموني: "الوقف على ﴿رَضُوا﴾ جائز للفصل بين الشرطين، وجواب الأول لا يلزم فيه المقارنة بخلاف الثاني فجاء بـ(إذا) الفجائية، وإنهم إذا لم يعطوا فاجأ سخطهم، ولم يكن تأخيره لما جبلوا عليه من محبة الدنيا والشره في تحصيلها"⁽¹⁾.

وبين أبو حيان دلالة الفصل بين الشرطين فقال: "وهذا التردد بين الشرطين يدل على دناءة طباعهم ونجاسة أخلاقهم، وأن لمزهم الرسول إنما هو لشرههم في تحصيل الدنيا ومحبة المال، وأن رضاهم وسخطهم إنما متعلقه العطاء... وما أحسن مجيء جواب هذين الشرطين؛ لأن الأول لا يلزم أن يقارنه ولا أن يتعقبه، بل قد يجوز أن يتأخر نحو: إن أسلمت دخلت الجنة، فإنما يقتضي مطلق الترتب، وأما جواب الشرط الثاني فجاء بـ(إذا) الفجائية، وأنه إذا لم يعطوا فاجأ سخطهم، ولم يمكن تأخره لما جبلوا عليه من محبة الدنيا والشره في تحصيلها"⁽²⁾.

والمغايرة التي حصلت في الآية بين جوابي الجملتين الشرطيتين تقتضي الفصل بينهما؛ لإشعار السامع بدلالة أن سخطهم ثابت لا يزول بخلاف رضاهم.

الاستفهام المكرر:

يعد أسلوب الاستفهام من الأساليب اللغوية الأكثر وروداً في القرآن الكريم، وقد ذكر ابن الشجري في أماليه أن الاستفهام يقع صدر الجملة، وإنما لزم تصديده؛ لأنك لو أخرته تناقض

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 340.

(2) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 439/5.

كلامك⁽¹⁾، ومن لوازم صدارته ابتداء الكلام به، أي: الوقف على ما قبله من الكلام،
وذهب السكاكي إلى أن سبب لزوم صدارة الاستفهام هو كون الاستفهام طلبا، وليس يخفى
أن الطلب إنما يكون لما يهملك ويعنيك شأنه، وكون الشيء مهما جهة مستدعية لتقديمه في
الكلام⁽²⁾.

وهذا ما حدا بالأشموني إلى جعل الاستفهام مقتضى من مقتضيات الوقف في القرآن
الكريم، فمثلا في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ وَقَالَ أَكْذَبْتُمْ بِقَابِيتِي وَلَمْ تُحِطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنْتُمْ
تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النمل: الآية: 84]، قال الأشموني: "الوقف على ﴿عِلْمًا﴾ جائز، فصلا بين
الاستفهامين؛ لأن (أم) منقطعة فتقدر ب(بل) فهو انتقال من الاستفهام الذي يقتضي التوبيخ
إلى الاستفهام عن عملهم على جهة التوبيخ، أي: أي شيء كنتم تعملون؟ والمعنى: إن كان
لكم عمل أو حجة فهاتوهما، وليس لهم عمل ولا حجة فيما عملوه إلا الكفر
والتكذيب"⁽³⁾.

ووجه دلالة هذا الوقف ما مثل به الزمخشري في قوله: "ومثاله أن تقول لراعيك - وقد
عرفته روبيعي سوء - أأأكل نعمي، أم ماذا تعمل بها؟ فتجعل ما تبتدئ به، وتجعله أصل
كلامك وأساسه هو الذي صح عندك من أكله وفساده، وترمي بقولك: أم ماذا تعمل بها،

(1) ينظر: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، الأمالي، ج: 1، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي،
مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 01، 1992م، ص: 402.

(2) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: 317.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 576.

مع علمك أنه لا يعمل بها إلا الأكل؛ لتبتهته وتعلمه علمك بأنه لا يجيء منه إلا أكلها، وأنه لا يقدر أن يدعي الحفظ والإصلاح؛ لما شهر من خلاف ذلك، أو أراد: أما كان لكم عمل في الدنيا إلا الكفر والتكذيب بآيات الله، أم ماذا كنتم تعملون من غير ذلك؟⁽¹⁾، أي: أنه لم يأت بالاستفهام جهلاً بحالهم، بل على سبيل تبيكيتهم وإلزامهم الحجة، قال ابن عاشور: "والاستفهام يجوز أن يكون توبيخاً مستعملاً في لازمه وهو الإلجاء إلى الاعتراف بأن المستفهم عنه واقع منهم تبيكيتاً لهم"⁽²⁾.

الفصل بين الأمرين:

من خصائص لغة القرآن الكريم تلوين الخطاب، وتنويع الأخبار، لبيان المقصود، وتقرير الحقائق وفق ما تقتضيه الحال، وقد جعل الأشموني تعدد الخبر وتنوعه عن مخبر واحد من مسوغات الوقف في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْمِلَنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ^ط وَيَسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة العنكبوت: الآية: 13] قال الأشموني: "الوقف على ﴿أَثْقَالَهُمْ﴾ حسن، فصلاً بين الأمرين"⁽³⁾.

والوقف على ﴿أَثْقَالَهُمْ﴾ بيان لما يستتبعه قولهم ذلك في الآخرة من المضرة لأنفسهم بعد بيان عدم منفعتهم لمخاطبيهم أصلاً، والتعبير عن الخطايا بالأثقال للإيذان بغاية ثقلها، وكونها

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 386/3.

(2) ينظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 40/20.

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 591.

فادحة، والاستئناف ﴿وَلَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الغرض منه التقرير والتبكيك عما كانوا يختلقونه في الدنيا من الأكاذيب والأباطيل التي من جملتها كذبهم هذا في ادعائهم حمل أثقال غيرهم⁽¹⁾.

الأمر والنهي:

وحد الأمر: طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى من دونه، قيل له: أمر، وإن كان من النظر إلى النظر، قيل له: طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى، قيل له: دعاء⁽²⁾.

وأما حد النهي: فهو طلب كف فعل على جهة الاستعلاء⁽³⁾، والأمر نقيض النهي؛ لأن الأمر للإيقاع، والنهي لترك الإيقاع، وبتركه ينتفي كما بفعله يقع ويجب، ومنزلة الأمر من النهي منزلة الإيجاب من النفي⁽⁴⁾.

واقتران الأساليب الإنشائية الطلبية في الآية القرآنية مسوغ من مسوغات الوقف في القرآن الكريم، ومنه اقتران الأمر بالنهي، والفصل بينهما بالوقف لعل دلالية، ومثل لهذا بقول الله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة البقرة: الآية: 35] قال الأشموني: "الوقف على ﴿شِئْتُمَا﴾ جازئ

(1) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 33/7 (بتصرف يسير).

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 289/4.

(3) ينظر: بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج: 1، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط: 1، 2003م، ص: 470.

(4) ينظر: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، المرتجل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1972م، ص: 215.

على استئناف النهي⁽¹⁾، وذلك بغرض الفصل بين الأمر في قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ﴾ و﴿كُلَا﴾
والنهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا﴾ على سبيل الاستئناف، والعلة في الفصل بينهما بالوقف
تكمن في اختلاف دلالتيهما، فدلالة الأمر في ﴿أَسْكُنْ﴾، و﴿كُلَا﴾ فيها تعميم للتشريف
والترفيه ومبالغة في إزالة العِلل والأعذار، وإيدان بتساويهما في مباشرة المأمور به⁽²⁾.
وأما تصدير الكلام المبتدأ به بأسلوب النهي فللدلالة على تنبيه المخاطب لما سيلقى إليه
من النهي، وتحريكه لما سينهى عنه، وفي الابتداء به تعليق له بجوابه في قوله تعالى: ﴿فَتَكُونَا
مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، قال البيضاوي مبينا دلالة أسلوب النهي: "وفي هذا النهي مبالغات، منها:
تعليق النهي بالقرب الذي هو من مقدمات التناول مبالغة في تحريمه، ووجوب الاجتناب عنه،
وتنبيهها على أن القرب من الشيء يورث داعية، وميلا يأخذ بمجامع القلب، ويلهيه عما هو
مقتضى العقل والشرع"⁽³⁾.

الاستفهام والشرط:

يقترن أسلوب الاستفهام بأسلوب الشرط في الآية القرآنية، والفصل بينهما بالوقف من
تمام مراتب الوقف عند الأشموني، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 93.

(2) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 90/1.

(3) ينظر: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج: 1،
تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 1418هـ، ص: 72.

رَبِّي لِيَتْلُوَنِي ۚ أَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۗ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۗ [سورة النمل: من الآية: 40] جعل

الأشعوني الوقف على ﴿أَمْ أَكْفُرُ﴾ تاما، لانتهاه الاستفهام، وللابتداء بالشرط⁽¹⁾.

وهذا من الفصل بين الأسلوب الإنشائي المتمثل في الاستفهام والأسلوب الخبري المتمثل في الشرط لحصول تمام الانقطاع، وعدم وجود التناسب بينهما، وذلك لأن أركان جملة الشرط من الأداة وفعل الشرط وجوابه مستقلة عما قبلها، وكذلك قوي الفصل بينهما بالوقف لوجود المعادل في أسلوب الاستفهام قبله، واختلاف دلالة الأسلوبين من التقييد في جملة الشرط، وطلب حصول التصور في جملة الاستفهام⁽²⁾.

وفي اختلاف المقام في القرآن الكريم ما يستدعي فصلا بينهما بالوقف، قال السكاكي في شأن ذلك: "مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب..."⁽³⁾.

(1) ينظر: الأشعوني، منار الهدى: 571.

(2) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: 308.

(3) المصدر نفسه: 168.

الوصف والشرط:

يتجلى الوصف في القرآن الكريم في مظاهر عديدة من الإعجاز البياني والتصوير الفني، وقد يقترن بالشرط في الآية القرآنية فيكون الفصل بين النمطين بالوقف أقوى، ومثل لهذا بالآية الكريمة ﴿إِنْ مَسَسَكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [سورة آل عمران: من الآية: 120] قال الأشموني: "الوقف على ﴿يَفْرَحُوا بِهَا﴾ أحسن، لتناهي وصف الذم لهم، وللابتداء بالشرط"⁽¹⁾.

وعلى هذا الوقف ورد تفسير أبي السعود لهذه الآية قائلاً: "يفرحوا بها) بيان لتناهي عداوتهم إلى حد حسدوا ما نالهم من خير ومنفعة، وشمتموا بما أصابهم من ضر وشدة، وذكر المس مع الحسنة والإصابة مع السيئة إما للإيذان بأن مدار مساءتهم أدنى مراتب إصابة الحسنة، ومناطق فرحهم تمام إصابة السيئة، وإما لأن المس مستعار لمعنى الإصابة"⁽²⁾.

والغرض من الفصل بين الوصف والشرط يتمثل في إبراز جمال المعنى، وعرضه جلياً لا شركة فيه ولا لبس، واللجوء إلى الإيجاز في عرضه كيلاً يتشتت الذهن في استيعاب المعنى وتثبيته وتقريره لأهميته، ويجنح إلى تقطيع الموضوع إلى أجزاء موصولة، وعرضه بأشكال متعددة لمراعاة إثارة عقول المخاطبين بمختلف درجات استيعابهم، وإثارة أنفسهم بمختلف نزعاتها وميولها، وكذا وجدانهم وأذواقهم"⁽³⁾.

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 186.

(2) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 77/2.

(3) ينظر: منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط: 02، ص: 193.

الحكاية والشرط:

ويعني النحاة بالحكاية "إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته"،
ومن مستوياتها: حكاية الجمل، وهي مطردة بعد القول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [سورة مريم:
من الآية: 30]، وحكاية المفرد في الاستفهام كقول بعضهم: ليس بقرشيا ردا على من قال:
إن في الدار قرشيا⁽¹⁾.

وإن اقترن أسلوب الحكاية بأسلوب الشرط في القرآن الكريم فصل بينهما بالوقف، وتمثل
لذلك بقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ
رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ﴾ [سورة غافر: من الآية:
28] قال الأشموني: "والوقف الحسن الذي لا غبار عليه ﴿رَبِّكُمْ﴾ لانتهاى الحكاية والابتداء
بالشرط"⁽²⁾.

ففي الآية الكريمة ملحظ طريف، مؤداه أن الآية انطوت على الكلام المنقول بنصه
(الكلام المحكي) أتى بعده جملة الشرط التي تضمنت أخذهم بالاحتجاج على طريقة
التقسيم، فقال: لا يخلو من أن يكون كاذبا أو صادقا، وإن يك كاذبا فعليه كذبه، أي: يعود

(1) ينظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج: 4 ، ومعه كتاب عدة السالك
إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1419 هـ - 1998 م، ص:
279 و280.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 676.

عليه كذبه ولا يتخطاه ضرره، وإن يك صادقاً يصبكم بعض ما يعدكم إن تعرضتم له⁽¹⁾، كل ذلك مع اتصال معنى الجملتين، وفي هذا إشارة إلى أن الموضوع المقصود التعبير عنه في الآية متعدد المراحل، ومتغير الأشكال، ومتشعب الأجزاء، فإنه يحتاج إلى عدة جمل أو مفردات لبسطه والإحاطة به، فلذلك حسن الوقف على الموضوع المشار إليه⁽²⁾.

الاستفهام والإخبار:

من الأساليب اللغوية التي اعتمدها القرآن الكريم في بيانه وإيصاله المعنى إلى المتلقي الأسلوب الخبري لغرض يريد تقريره، وقد يقترن بغيره من الأساليب، ومنها الاستفهام، وبين الخبر والاستفهام فروق دلالية تقتضي الفصل بينهما بالوقف، ففي قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ^ط مَسَّهِمُ الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ؟﴾ [سورة البقرة: من الآية: 214] قال الأشموني: "الوقف على ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ حسن، للفصل بين الاستفهام والإخبار؛ لأن ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ﴾ عطف على ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾، أي: أحسبتكم؟ وألم يأتكم؟"⁽³⁾.

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 162/4.

(2) ينظر: منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم: 200 (بتصرف يسير).

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 131، وقد نسب الأشموني هذا الوقف للإمام السجاوندي، ينظر: علل الوقوف:

293/1.

فجملته (مستهم) تفسير للمثل قبلها وتبين له، فليس لها موضع من الإعراب، وكأن قائلاً

قال: ما ذلك المثل؟ فقيل: مستهم البأساء والضراء⁽¹⁾.

و(مستهم البأساء) بيان له على الاستئناف، كأنه قيل: كيف مثلهم وحالهم العجيبة؟

فقيل: (مستهم البأساء)، أي: الشدة من الخوف والفاقة والضراء، أي: الآلام والأمراض،

وزلزلوا، أي: أزعجوا إزعاجاً شديداً بما أصابهم من الشدائد⁽²⁾.

ووجه الاستئناف في الآية أن السامع يكون آخذاً في معنى الاستفهام، ثم يأتي الخبر بعده

ليجسد نمطاً إيقاعياً جميلاً مشحوناً بما يحويه في ثناياه من الإعلام بالشيء والإخبار به على

نحو معين، مع ارتباطه بدلالة مفيدة في ذهن المتلقي.

الماضي والمستقبل:

تتعدد صور التحولات الزمنية للأفعال في القرآن الكريم، ومن ذلك التحول من زمن

الماضي إلى زمن المستقبل، وقرر النحاة أن الفعل يدل على الحدث والزمن معاً، والتغاير بين

دلالة الماضي والمستقبل يقتضي الفصل بينهما بالوقف إن هما تتابعا في الآية القرآنية.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ

وَنَطَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [سورة الأعراف: الآية: 100] قال الأشموني: "الوقف

(1) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 373/2.

(2) ينظر: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوئي المولى أبو الفداء، روح البيان، ج: 1، دار الفكر، بيروت، ص: 330.

على ﴿بِذُنُوبِهِمْ﴾ جائز، للفصل بين الماضي والمستقبل، فإن (نطبع) منقطع عما قبله؛
(أصبناهم) ماض و(نطبع) مستقبل⁽¹⁾.

واعترض ابن الأنباري على هذا التخريج، فقال: "ويجوز أن يكون (نطبع) معطوفا على
(أصبنا)، إذ كان بمعنى (نصيب)، فوضع الماضي في موضع المستقبل عند وضوح معنى
الاستقبال، كما قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا﴾ [سورة الفرقان: الآية: 10] أي: إن يشأ، يدل عليه قوله تعالى:
﴿وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا﴾ ولا مانع حينئذ من الوصل⁽²⁾.

وهذا الذي قاله ابن الأنباري رده الزمخشري من جهة الدلالة، فقال: "هل يجوز أن يكون
(ونطبع) بمعنى (وطبعنا) كما (لو نشاء) بمعنى (لو شئنا)، ويعطف على أصبناهم؟ قلت: لا
يساعد عليه المعنى؛ لأن القوم كانوا مطبوعا على قلوبهم، موصوفين بصفة من قبلهم من
اقتراف الذنوب والإصابة بها، وهذا التفسير يؤدي إلى خلوهم عن هذه الصفة، وأن الله تعالى
لو شاء لاتصفوا بها"⁽³⁾.

أي: أن الإصابة لم تقع، والطبع على القلوب واقع، فالوقف على (بذنوبهم) أفصح لتغاير
دلالة الفعلين.

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 304.

(2) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير: 141/2.

(3) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 135/2.

الإنشاء والخبر:

وأما حد الإنشاء وبيان حقيقته فهو القول الذي بحيث يوجد به مدلوله في نفس الأمر أو متعلقه، وأما حد الخبر فهو المحتمل للتصديق والتكذيب لذاته، والصدق يرجع إلى مطابقة الخبر، والكذب يرجع إلى عدم مطابقتها⁽¹⁾.

وإن اقترن الخبر والإنشاء في الآية القرآنية فصل بينهما بالوقف، ونمثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة آل عمران: الآيتان: 147_148] قال الأشموني: "الوقف على ﴿الْكَافِرِينَ﴾ كاف؛ لفصله بين الإنشاء والخبر؛ لأن ما قبله دعاء وهو إنشاء، وما بعده خبر، وذلك من مقتضيات الوقف"⁽²⁾، وعبر الأشموني بالوقف الكافي لوجود التعلق المعنوي بين الآيتين؛ إذ المعنى لم يتم بعد بدليل وجود الفاء في كلمة (فأتاهم).

قال أبو حيان: "ولما تقدم في دعائهم ما يتضمن الإجابة فيه الثوابين وهو قولهم: اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا، فهذا يتضمن ثواب الآخرة، وثبت أقدامنا وانصرنا يتضمن ثواب الدنيا، أخبر تعالى أنه منحهم الثوابين، وهناك بدأوا في الطلب بالأهم عندهم، وهو ما ينشأ عنه ثواب

(1) ينظر: أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، أنوار البروق في أنواع الفروق، ج: 1، ومعه إدرار الشروق على أنواع الفروق لأبي القاسم قاسم بن عبد الله ابن الشاطئ، وبجاشية الكتابين تحذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية لمحمد علي بن حسين المكي المالكي، ضبطه وصححه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1998م، ص: 35، و39.

(2) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 191.

الآخرة، وهنا أخبر بما أعطاهم مقدما ذكر ثواب الدنيا ليكون ذلك إشعارا لهم بقبول دعائهم وإجابتهم إلى طلبهم؛ ولأن ذلك في الزمان متقدم على ثواب الآخرة⁽¹⁾، فحصل الفرق بين دلالة الخبر والإنشاء في هذه الآية من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الإنشاء - وهو الدعاء - سبب لمدلوله إجابة من عدمها، والخبر ليس سببا لمدلوله، والوجه الثاني: أن الإنشاءات يتبعها مدلولها، والأخبار تتبع مدلولاتها، والوجه الثالث: أن الإنشاء - وهو الدعاء - في هذه الآية لا يقبل التصديق والتكذيب بخلاف الخبر في غير القرآن الكريم فإنه قابل للتصديق والتكذيب⁽²⁾.

الفصل بين الاعتقادين:

ورد في القرآن الكريم الكثير من أقوال المخالفين والمكذبين للحق، وأبطلها القرآن الكريم ورد عليها، وكشف زيفها وانحرافها، ومن منهجه في نقد هذه الأقوال إيرادها حكاية ثم التعقيب مباشرة بدحضها، وللتمييز بين العقيدة الباطلة والعقيدة التي يريد القرآن الكريم تقريرها، أي: اختلاف دلالتين، وينبغي حينها أن يفصل بينهما بالوقف، ومثله قوله تعالى:

﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف: الآية: 28] قال الأشموني: "الوقف على ﴿أَمَرَنَا بِهَا﴾ حسن، ووجه حسنه أنه فاصل بين الاعتقادين، إذ تقليد الكفار آباءهم ليس طريقا

(1) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 374/3.

(2) ينظر: أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرائي، أنوار البروق في أنواع الفروق، ج: 1 ص: 41 (بتصرف).

لحصول العلم، وقولهم: (والله أمرنا بها) افتراء عليه تعالى، إذ كل كائن مراد الله تعالى، وإن لم يكن مرضيا له ولا آمرا به، وما ليس بكائن ليس بمراد له تعالى⁽¹⁾.

ففي قوله تعالى: (قل إن الله لا يأمر بالفحشاء) نقض لدعواهم أن الله أمرهم بها أي: بتلك الفواحش، وهو رد عليهم، وتعليم لهم، وإفاقة لهم من غرورهم؛ لأن الله متصف بالكمال فلا يأمر بما هو نقص لم يرضه العقلاء وأنكروه، فكون الفعل فاحشة كاف في الدلالة على أن الله لا يأمر به؛ لأن الله له الكمال الأعلى... وفيه نقض لاتباع الآباء في الأمور الظاهر فسادها وفحشها، وقولهم: (والله أمرنا بها) دعوى باطلة من افتراءهم؛ إذ لم يبلغهم أمر الله بذلك بواسطة مبلغ، فإنهم كانوا ينكرون النبوة، فمن أين لهم تلقي مراد الله تعالى؟⁽²⁾.

الدعاء المكرر:

وتكثر هذه الصيغ في القرآن الكريم، كأن تتتابع الأدعية في آيات متتالية، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [سورة النساء: من الآية: 75] قال الأشموني: "الوقف على ﴿وَلِيًّا﴾ جائز، للفصل بين الدعوات، ويرى ابن نصير النحوي أنه لا يوقف على أحد المزدوجين حتى يؤتى بالثاني"⁽³⁾.

(1) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 295 وما بعدها.

(2) ينظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 84/8 (بتصرف يسير).

(3) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 217.

وجاء تحديد الوقف في الآية بناء على علة الفصل بين الدعوات، وفي هذا نظر، فلم لم يتم الوقف قبل ذلك في قوله تعالى: ﴿أَهْلُهَا﴾ وهو دعاء أيضا؟ ثم إن ابن الأثير تحدث في كتابه المثل السائر عن ما أسماه بالمؤاخاة بين المعاني، وهو أن يذكر المعنى مع أخيه، لا مع الأجنبي، مثاله: أن تذكر وصفا من الأوصاف وتقرنه بما يقرب منه ويلتئم به، فإن ذكرته مع ما يبعد عنه كان ذلك قدحا في الصناعة، وإن كان جائزا⁽¹⁾.

وغير بعيد من هذا ما اصطلح ابن الأثير على تسميته بمقابلة الجملة بالجملة، وهو أن تقابل الكلام من جهة المعنى... وفي تقابل المعاني باب عجيب الأمر يحتاج إلى فضل تأمل، وزيادة نظر، وهو يختص بالفواصل من الكلام المنثور، وبالأعجاز من الأبيات الشعرية⁽²⁾.
ولأسلوب الدعاء بصيغته المتنوعة في القرآن الكريم - حين تتتابع صيغته مع فصله - وقع جميل في السمع، وتأثير بليغ في القلب، ويحدث في النفس من المشاعر التي لا يحدثها غيره من الكلام.

اختلاف الصفات:

إن من الخصائص التي اتسم بها النظم القرآني ما يسميه علماء البلاغة تكافؤ المعاني، والمقصود به تضاد المعنيين⁽³⁾، ومنه الصفات المتضادة، أي: تقابل الصفة بما يخالفها.

(1) ينظر: ابن الأثير، المثل السائر: 154/3.

(2) المصدر نفسه: 162/3، و163.

(3) أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ص: 48.

وقد اعتبر الأشموني تتابع هذا النوع من الصفات من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم،
ونبين ذلك بقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ (١) إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿ [سورة فصلت: الآيتان: 7- 8] قال الأشموني:
"الوقف على ﴿كَافِرُونَ﴾ تام؛ للفصل بين صفة الكافرين والمؤمنين" (١).

وانتفاء وجود التعلق اللفظي والمعنوي بين الموضوعين، وعدم احتياج الموضوعين إلى بعضهما
لم يكف عند الأشموني ليعتبر الوقف تاما، بل زاد علة دلالية وهي الفصل بين صفتين
تتضمنان معنيين مختلفين، وهما: الكفر والإيمان، مع أن الوصل لا يكسب الكلام قبحا، إلا
أن كل معنى يختص بما ليس للآخر، وهذا وجه من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، قال
القاسمي في دلالة الآية الموقوف عليها: "أي: لا يزكون أنفسهم بطاعة الله، أو لا ينفقون من
أموالهم زكاتها، ذهابا إلى أن ذلك هو الأشهر من معنى الزكاة لاسيما مع ضميمة الإيتاء،
وفيه إشارة إلى أن من أحص صفات الكفار هو منع الزكاة، ليحذر المؤمنون من ارتكابه" (٢).

والمراوحة بين صفة وأخرى من أبرز السمات اللغوية التي يستعملها القرآن الكريم
للوصول إلى الغاية الدلالية المقصودة، وتتجلى دلالة هذا الوقف فيما أكده القرطاجني من أن
للنفوس في تقارن المتماثلات، وتشافعها، والمتشابهات، والمتضادات، وما جرى مجراها تحريكا
وإيلاعا بالانفعال إلى مقتضى الكلام... ومنه مثل الحسن إزاء القبيح، أو القبيح إزاء الحسن

(1) الأشموني، منار الهدى: 683.

(2) محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، محاسن التأويل، ج: 8، تح: محمد باسل عيون
السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1418هـ، ص: 325.

مما يزيد غبطة بالواحد، وتخلياً عن الآخر لتبين حال الضد بالمثل إزاء ضده، فلذلك كان موقع المعاني المتقابلات من النفس عجيباً⁽¹⁾.

فساد المعنى:

يزخر القرآن الكريم بوجود تراكيب نحوية تسمح بتعدد دلالات المعاني، ومن ذلك أن تقصد الدلالة على معنى فيأتي نوع الوقف أو الابتداء ليدل على معنى آخر، مما يجعل السامع أو القارئ إزاء دائرة واسعة من الاحتمالات والإيحاءات التي قد يكون منها ما هو فاسد، ومثلاً لهذا بقول الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [للفقرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ] [سورة الحشر: من الآيتين: 7 - 8] قال الأشموني: "الوقف على ﴿الْعِقَابِ﴾ تام، وينبغي هنا سكتة لطيفة، ولا يوصل بما بعده خشية توهم أن شدة العقاب للفقراء، وليس كذلك، بل قوله: للفقراء خبر مبتدأ محذوف، أي: والفيء المذكور للفقراء، أو بتقدير فعل، أي: ما ذكرنا من الفيء يصرف للفقراء"⁽²⁾، أي: فلا يوصل الكلام بلا حقة لئلا يتوهم السامع أو القارئ أن العقاب سيلحق الفقراء المهاجرين أيضاً، وذلك ليس بمقصود.

وفسر السعدي الآية فاصلاً بين معنى الآيتين قائلاً: "فما جاء به الرسول يتعين على العباد الأخذ به واتباعه، ولا تحل مخالفته... ثم أمر بتقواه التي بها عمارة القلوب والأرواح والدنيا

(1) أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء: 44، و45.

(2) الأشموني، منار الهدى: 774.

والآخرة، وبإضاعته الشقاء الأبدي والعذاب السرمدي، ثم ذكر الله تعالى الحكمة، والسبب الموجب لجعله تعالى أموال الفيء لمن قدرها له، وأنهم حقيقون بالإعانة، مستحقون لأن تجعل لهم⁽¹⁾.

إيهام الوصل خلاف المعنى المقصود:

من الأدوات التأويلية التي لا مناص لمفسر القرآن الكريم من الارتكاز عليها حال استنطاق الدلالات المقصودة للخطاب القرآني تحديد الوقف والابتداء، لا سيما إذا كان النص القرآني ذا وجوه من الدلالات المحتملة، ونوضح هذا بقول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [سورة المائدة: من الآية: 64] قال الأشموني: "الوقف على ﴿قَالُوا﴾ حسن، ولا يجوز وصله بما بعده؛ لأنه يصير قوله: ﴿قَالُوا﴾ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ من قول اليهود ومفعول ﴿قَالُوا﴾، وليس كذلك؛ بل هو ردّ لقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾"⁽²⁾، أي: أن الأشموني حدد الوقف ونوعه لغاية الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب وهو المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها

(1) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمن ابن معلا اللويحي، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 2000م.

(2) الأشموني، منار الهدى: 254.

بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا أصل معروف عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد؛ والمعنى هو المقصود⁽¹⁾.

ودلالة الآية تقتضي فصلاً بين الموضوعين درءاً لاحتمال حصول معنى غير مقصود من الآية، قال الشوكاني: "ثم رد سبحانه بقوله: (بل يدها مبسوطتان) أي: بل هو في غاية ما يكون من الجود، وذكر اليمين مع كونهم لم يذكروا إلا اليد الواحدة مبالغة في الرد عليهم بإثبات ما يدل على غاية السخاء، فإن نسبة الجود إلى اليمين أبلغ من نسبه إلى اليد الواحدة، وهذه الجملة الإضرابية معطوفة على جملة مقدرة يقتضيها المقام؛ أي: كلا ليس الأمر كذلك (بل يدها مبسوطتان)"⁽²⁾.

التخلص:

وعرفه ابن الأثير بقوله: "هو أن يأخذ مؤلف الكلام في معنى من المعاني، فبينما هو فيه إذ أخذ في معنى آخر غيره، وجعل الأول سبباً إليه، فيكون بعضه آخذاً برقاب بعض، من غير أن يقطع كلامه ويستأنف كلاماً آخر، بل يكون جميع كلامه كأنما أفرغ إفرافاً"⁽³⁾.

(1) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج: 3، شرحه وخرج أحاديثه: عبد الله دراز، ووضع تراجمه: محمد عبد الله دراز، وخرج آياته وفهرس موضوعاته: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 2004م، ص: 268.

(2) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ج: 2، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: 01، 1414هـ، ص: 66.

(3) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 121/3.

وقد عد الأشموني أسلوب التخلص علة من علل الوقف في القرآن الكريم؛ إشعاراً للسامع أن انتقالاً تدريجياً إلى غرض آخر قد حصل في الكلام لتبيين المعنى وتفصيله بطريقة لطيفة مع وجود الارتباط الدلالي بين أجزاء الكلام، وهذا من محاسن الكلام، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ (١١) ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذَكَرَى الدَّارِ﴾ (١٢) ﴿وَأَنبِئْهُمْ عِنْدَنَا لَمَنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ (١٣) ﴿وَأَذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِّنَ الْأَخْيَارِ﴾ (١٤) هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَّأَبٍ﴾ [سورة ص: الآيات: 45-49] وهنا يقول الأشموني: "الوقف على ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾ كاف؛ لأنه لما فرغ من ذكر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ذكر نوعاً آخر، وهو ذكر الجنة وأهلها، فقال: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾، وفصل به بين ما قبله وما بعده إذاناً بأن القصة قد تمت وأخذ في أخرى، وهذا عند علماء البديع يسمى تخلصاً، وهو الخروج من غرض إلى غرض آخر مناسب للأول" (1)، ويمكن أن نسمي غرضي أسلوب التخلص ب: المتخلص إليه والمتخلص منه.

وقد بين ابن عاشور دلالة أسلوب التخلص فقال: " (هذا ذكر) جملة فصلت الكلام السابق عن الكلام الآتي بعدها قصداً لانتقال الكلام من غرض إلى غرض مثل جملة: أما بعد فكذا" (2).

(1) الأشموني، منار الهدى: 659.

(2) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 280/23.

الاقتضاب:

وحده ابن الأثير بأنه قطع الشاعر كلامه الذي هو فيه، واستئناف كلام آخر غيره من مديح أو هجاء أو غير ذلك، ولا يكون للثاني علاقة بالأول، وهو مذهب العرب ومن يليهم من المخضرمين⁽¹⁾.

والاقتضاب لا يُشترط فيه أن يكون بين الكلامين علاقة، وقد وقع في القرآن الكريم شيء منه، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَنْصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ ﴿٥٢﴾ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ ﴿٥٥﴾ إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ ﴿٥٤﴾ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّائِفِينَ لَشَرًّا مَاءً ﴿٥٣﴾ [سورة ص: الآيات: 52-55]، قال الأشموني: "الوقف على ﴿هَذَا﴾ كاف؛ للاقتضاب، وهو الخروج من غرض إلى آخر لا يناسب الأول، نحو: "هذا وإن للطاغين) ف(هذا) والخبر محذوف، والواو بعده للاستئناف، ثم يتدئ (وإن للطاغين)، ويجوز أن يكون (هذا) مفعولا بفعل مقدر، والواو بعده للعطف"⁽²⁾.

وفي إلغاء العلاقة بين الكلامين تتجلى معانٍ تستشرف لها نفس السامع والقارئ؛ بحيث يكون إيرادها ابتداء أكد في التأثير على السامع، ولفت نظره إلى المعنى المقصود، وترسيخه في وجدانه.

(1) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 121/3.

(2) الأشموني، منار الهدى: 659.

ويتضح هذا في الآية الكريمة التي ساقها الأشموني مثالا على الاقتضاب وبيان الوقف فيها بناء على هذا الأسلوب، حيث إن الله تعالى وصف ثواب المتقين، ووصف بعده عقاب الطاغين، ليكون الوعيد مذكورا عقيب الوعد، والترهيب عقيب الترغيب، فبين تعالى أن حال الطاغين مضاة لحال المتقين يوم القيامة.

قال الطبري: "يعني تعالى ذكره بقوله: (هذا): الذي وصفت لهؤلاء المتقين، ثم استأنف - عز وجل - الخبر عن الكافرين به الذين طغوا عليه وبغوا، فقال: (وإن للطاغين)، وهم الذين تردوا على ربهم، فعصوا أمره مع إحسانه إليهم (لشر مآب)، يقول: لشر مرجع ومصير يصيرون إليه في الآخرة بعد خروجهم من الدنيا"⁽¹⁾، أي: أسلوب القرآن الكريم قد بني كلاما كثيرا على لفظ (هذا) ليقطع به الكلام عن النوع الذي سيأتي، وكأنه سبب له.

الالتفات:

وهو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك، ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر⁽²⁾.

(1) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 224/21.

(2) عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل ابن المعتصم ابن الرشيد العباسي، البديع في البديع، دار الجليل، ط: 01، 1410 هـ - 1990 م، ص: 152، ومن البلاغيين من اصطلاح على تسميته بالانصراف، ينظر: أسامة ابن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكنايني الكلبي الشيزري، البديع في نقد الشعر، تح: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، ومراجعة: إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة، ص: 200.

وقد تنبه الأشموني إلى هذا الأسلوبى البلاغى فى لغة القرآن الكرىم وأدرجه ضمن علل الوقف، للدلالة التى يؤددها فى النص، وأشار إليها الزمخشرى بقوله: "إن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعُه بفوائد"⁽¹⁾.

وىرى ابن الأثير أن الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجرى على وتيرة واحدة، وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود، وذلك المعنى يتشعب شعباً كثيرة لا تنحصر، وإنما يؤتى بها على حسب الموضوع الذى ترد فيه⁽²⁾.

ومثل لأسلوب الالتفات كونه علة من علل الوقف بقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [سورة الكهف: الآية: 109] قال الأشموني: "الوقف على ﴿كَلِمَتُ رَبِّي﴾ الثانية حسن لوجهين: أحدهما حذف جواب (لو)، والثانى أن قوله: (ولو جئنا) التفات من ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم، وذلك من مقتضيات الوقف وعلاماته"⁽³⁾.

(1) الزمخشرى، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 14/1.

(2) ابن الأثير، المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر: 170/2.

(3) الأشموني، منار الهدى: 474.

وقد استكنه أبو السعود الغاية الدلالية الماثلة في أسلوب الالتفات في هذه الآية فقال:
"وقوله: (ولو جئنا) كلام من جهته تعالى غير داخل في الكلام الملقن جيء به لتحقيق
مضمونه، وتصديق مدلوله، مع زيادة مبالغة وتأکید"⁽¹⁾.

فالوقف الذي حدده الأشموني كان راجعا إلى أساس الفارق الدلالي بين الجملتين في
الآية، وهو التحول والمغايرة بين مقولة الرسول في قوله: (قل لو كان البحر مدادا)، وبين قول
الله تعالى: (ولو جئنا)، فضلا عن انكسار النسق الإعرابي للفعل في الجملتين: (قل لو كان)،
و(ولو جئنا)؛ فخرج الفعل (جئنا) عن النسق الذي سارت عليه الأفعال قبله في الجملة،
وهذا نفسه علة أخرى من علل الوقف عند الأشموني⁽²⁾، وفي انكسار النسق الإعرابي للفعل
بين الجملتين: (قل لو كان) و(ولو جئنا) دفع للسامة عن المستمع، وتجديد لأسلوب التعبير
عن المعنى، واتساع في مجاري الأسلوب، ولا تدرك هذه اللطائف إلا بالوقف والابتداء.

انتهاء البيان والتفسير:

يعرف الجاحظ البيان بأنه اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك
الحجاب دون الضمير، حتى يغضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان
ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل؛ لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع،

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 251/5.

(2) وقد أحصى الأشموني في منار الهدى عدة صيغ للالتفات في القرآن الكريم، واعتبرها من مقتضيات الوقف والابتداء
في القرآن الكريم، ومنها: العدول عن الإخبار إلى الحكاية، ص: 242، والعدول من الأمر إلى الاستفهام، ص: 556،
والعدول من الماضي إلى المستقبل، ص: 772، والعدول من ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم، ص: 474، والعدول
من الخطاب إلى الغيبة، ص: 454.

إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الأفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع⁽¹⁾، أي: أن إظهار المقصود بأبلغ لفظ هو غاية يمكن تأديتها بضبط الوقف والابتداء في القرآن الكريم، ويمكن أن نسمي العلاقة بين البيان والوقف بالبيان القرائي.

ومما يميز الدلالة في القرآن الكريم الوفاء بمقتضيات المعاني مع متطلبات البيان والجمال الفني، وقد يأتي الوقف في القرآن الكريم ليحدد الأبلغ منها والأوضح دلالة؛ لأن بعض الوقوف أوضح من بعض، وذلك لتفاوت فيما يفهم من الدلالات، ومن ثم فقد اعتبر الأشموني أن الانتهاء من بيان الدلالة تحقيق بالتوقف عندها قصد التأمل والتفكير.

يقول ابن عاشور: "إن بلاغة الكلام لا تنحصر في أحوال تراكيبه اللفظية، بل تتجاوز إلى الكيفيات التي تؤدي بها تلك التراكيب، فإن سكوت المتكلم البليغ في جملة سكوتا خفيفا قد يفيد من التشويق إلى ما يأتي بعده ما يفيد إبهام بعض كلامه ثم تعقيبه ببيانه، فإذا كان من مواقع البلاغة نحو الإتيان بلفظ الاستئناف البياني، فإن السكوت عند كلمة وتعقيبه بما بعدها يجعل ما بعدها بمنزلة الاستئناف البياني، وإن لم يكنه عينه"⁽²⁾.

ونمثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿قَتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴿٥٠﴾ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴿٥١﴾ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ﴿٥٢﴾ ثُمَّ أَسْبَلَ يَسْرَهُ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴿٥٤﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴿٥٥﴾ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا

(1) عمرو بن بحر بن محبوب الكنايني الليثي أبو عثمان الشهير بالجاحظ، البيان والتبيين، ج:1، مكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ص: 82.

(2) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 117/1.

أَمْرُهُ ﴿سورة عبس: الآيات: 17-23﴾ قال الأشموني: "الوقف على ﴿أَفْشَرُهُ﴾ تام؛ لتناهي

البيان والتفسير"⁽¹⁾.

وانتهاء البيان مقصود به الفراغ من الشروع في بيان إفراط الإنسان في الكفران والجحود بتفصيل ما أفاضه الله تعالى عليه من مبدأ فطرته وخلقه، وتهيئته إلى منتهى عمره، وانقضاء أجله من صنوف النعم والخيرات، فجاء الوقف على ﴿أَفْشَرُهُ﴾ لبيان كل ذلك، قال البيضاوي في معنى الآيات: "دعا عليه بأشنع الدعوات، وتعجب من إفراطه في الكفران، وبين له ما أنعم عليه خصوصا من مبدأ حدوثه، وقدره أطوارا إلى أن تم خلقته، ثم سهل مخرجه من بطن أمه بأن فتح فوهة الرحم وألممه أن ينتكس، و ذلل له سبيل الخير والشر، ووعدته الإمامة والإقبار في النعم؛ لأن الإمامة وصلة في الجملة إلى الحياة الأبدية، واللذات الخالصة والأمر بالقبر تكرمة"⁽²⁾.

اختلاف الفاعل:

يقوم جانب مهم من جوانب اللغة العربية على اعتبار العلاقات القائمة بين الوظائف النحوية والدلالية في الجملة بشروط، وقد أجملها عبد اللطيف حماسة في قوله: "علاقات الوظائف تحددها البنية الأساسية من الصيغة والرتبة والورود النحوي والعلامة الإعرابية...والصيغة أن يكون الفاعل اسما، والرتبة أن يكون الفاعل بعد الفعل، والورود أن

(1) الأشموني، منار الهدى: 833.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 287/5 (بتصرف يسير).

ترد الكلمة المعينة مصاحبة لصيغة معينة مثل: (لم + الفعل المضارع)، وأما العلامة الإعرابية فأمرها أشهر وأوضح⁽¹⁾.

وقد ذكر الأشموني علة اختلاف الفاعل واعتبرها من مسوغات الوقف في القرآن الكريم، ونوضح هذا بقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾⁽²⁾ وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلْتِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ ﴿[سورة الرعد: الآيتان: 12-13] قال الأشموني: "الوقف على ﴿الثَّقَالِ﴾ جائز؛ لاختلاف الفاعل مع اتفاق اللفظ"⁽²⁾، والمراد من جملة اختلاف الفاعل في الآية هو الفاعل في الفعل (يريكم) و(ينشئ) وهو الله سبحانه وتعالى، والفاعل في (يسبح) هو الرعد، وتجويز الوقف جاء لغرض درء الالتباس، ورفع أن يتوهم أن الرعد هو من يري وينشئ ويسبح، فالآيات قبلها افتتحت بالضمائر، فجاء الوقف من باب تمييز التراكيب بعضها من البعض الآخر.

قال ابن عاشور: "وعطف الرعد على ذكر البرق والسحاب؛ لأنه مقارنهما في كثير من الأحوال، ولما كان الرعد صوتا عظيما جعل ذكره عبرة للسامعين؛ لدلالة الرعد بلوازم عقلية على أن الله منزه عما يقوله المشركون من ادعاء الشركاء، وكان شأن تلك الدلالة أن تبعث الناظر فيها على تنزيه الله عن الشريك"⁽³⁾.

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، ط: 01، 2000م، ص: 49.

(2) الأشموني، منار الهدى: 406.

(3) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 104/13.

الابتداء بالحمد:

عرف ابن القيم أسلوب الحمد فقال: "هو إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه، ولهذا كان خيرا يتضمن الإنشاء"⁽¹⁾، أي: إنه الثناء الجميل بقصد التعظيم الذي يستلزم التنزيه من النقص.

وما من شك أن كل كلام يبدأ فيه بالحمد إنما يدل على براعة في الاستهلال التي يذكر فيها ما يشعر بالمقصود؛ لأن ذلك يهيئ السامع لسماع تفصيل ما سيرد عليه؛ فيتأهب لتلقيه إن كان من أهل التلقي فحسب.

وعدّ الأشموني الابتداء بالحمد من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم، ونوضح هذا بقول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٤٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [سورة الصافات: الآيات: 180 - 182] قال الأشموني: "الوقف على ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ كاف؛ للابتداء بالحمد الذي يتدئ به الكلام، وبه يختم"⁽²⁾.

قال أبو السعود في بيان معنى الحمد وما يفيدُه حين البدء به: "أشار الله تعالى إلى إسباغ النعم عليهم، وعلى من تبعهم صنوف النعماء الظاهرة والباطنة الموجبة لحمده تعالى، والمراد تنبيه المؤمنين على كيفية تسبيحه تعالى وتحميده، والتسليم على رسله الذين هم وسائط بينهم

(1) محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج: 1، تح: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ص: 536.

(2) الأشموني، منار الهدى: 653.

وبينه - جلّ وعلا - في فيضان الكمالات الدينية والدينية عليهم، وختم السورة الكريمة بحمده تعالى فيه من الإشعار بأن توفيقه تعالى للتسليم عليهم من جملة نعمه الموجبة للحمد⁽¹⁾.

إلا أن اعتبار الأشموني الابتداء بالحمد من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم قد لا يستقيم دائما مع مقتضيات الكلام، قال الألوسي في تفسير هذه الآية: "وأتى - عز وجل - بالحمد للإشارة إلى أنه سبحانه متصف بالصفات الثبوتية كما أنه سبحانه متصف بالصفات السلبية، وهذا وإن استدعى إيقاع الحمد بعد التسييح بلا فصل كما في قولهم: سبحان الله والحمد لله، وهو المذكور في الأخبار، والمشهور في الأذكار، إلا أن الفصل بينهما هنا بالسلام على المرسلين مما اقتضاه مقام ذكرهم"⁽²⁾.

انقضاء المعنى وتمامه:

يرد المعنى في القرآن الكريم في نمط تركيبى متميز يسعى إلى إنتاج فائدة ترجى من الكلام، ومن هنا كان من الضروري للوقف أن يقوم بدور دلالي كبير يشتمل على ما يحفظ المعنى وتمامه، ويهدي السامع إلى تفسير الآية القرآنية تفسيرا صحيحا، وتمثل لذلك بقول الله تعالى:

﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [سورة البقرة: الآيتان: 05- 06] قال الأشموني: "الوقف على

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 212/7.

(2) الألوسي، روح المعاني: 151/12.

﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ تام، ووجه تمامه أنه انقضاء صفة المتقين وانقطاعه عما بعده لفظاً ومعنى، وذلك أعلى درجات التمام⁽¹⁾.

ويعني بالانقطاع اللفظي والمعنوي أن تكون الوظائف النحوية والعلاقات الدلالية في السياق النصي منقطعة تماماً، وفي الآية ما يُشعر بذلك؛ لأنه قدّم الله تعالى ذكر أوليائه من المؤمنين والمتقين بصفاتهم التي أهلتهم للقربى من الله تعالى، ومن قبل ذلك بين أن الكتاب هدى ورحمة لهم خاصة، ثم قفى على أثر ذلك كله بذكر المخالفين لهم، وهم أهل الكفر والنفاق الذين لا ينفع فيهم الهدى، ويظهر هذا المعنى جلياً من خلال القراءة في تفسير العلماء لهذه الآيات.

قال البيضاوي: "لما ذكر خاصة عبادته، وخلاصة أوليائه بصفاتهم التي أهلتهم للهدى والفلاح، عقبهم بأضدادهم العتاة المردة، الذين لا ينفع فيهم الهدى، ولا تغني عنهم الآيات والنذر، ولم يعطف قصتهم على قصة المؤمنين كما عطف في قوله تعالى: (إن الأبرار لفي نعيم، وإن الفجار لفي جحيم) لتباينهما في الغرض، فإن الأولى سيقّت لذكر الكتاب وبيان شأنه، والأخرى مسوقة لشرح تمردهم، وانهماكهم في الضلال"⁽²⁾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 78، وقال عبد الفتاح المرصفي في هذا الشأن: "ينبغي لكل معني بتلاوة القرآن الكريم، مجتهد في إيفائها حقها ومستحقها أن يُقبل عليها ويصرف همته إليها، إذ لا يتحقق فهم كلام الله تعالى ولا يتم إدراك معناه إلا بذلك، فرمما يقف القارئ قبل تمام المعنى، ولا يصل ما وقف عليه بما بعده حتى ينتهي إلى ما يصح أن يقف عنده، وعندئذ لا يفهم هو ما يقول، ولا يفهمه السامع، ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ج: 1، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط: 02، ص: 365.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 41/1.

تناهي القول:

تمثل جملة مقول القول في القرآن الكريم وحدة إسنادية تختلف أداء القراء في الوقف على أثنائها إذا حكت عن قائلها محذورا، فمن القراء من يصلها من أولها إلى آخرها⁽¹⁾.
ومنهم من لا يقف فيها إلا وفقا حسنا يستأنف قبله خاصة إن طالت جملة مقول القول وتعذر على القارئ أن يصل بنفسه إلى آخر الجملة مع أن اتحاد المعنى في الجملة كلها وثيق، ومنهم من يقف على تقدير كفاية الوقف ويستأنف بعده، ويعتبر جملة مقول القول كغيرها يوقف على ما يصح الوقف عليه منها.

أما إن كانت جملة مقول القول لا تحكي عن قائلها محذورا؛ فإنه يجوز للقارئ الوقف على أثنائها، كما يجوز الابتدء بالجملة المستأنفة في حيز المقول بسبب طول الفاصلة، وعدم قدرة القارئ على أن يصل بنفسه إلى آخرها، ومثل لهذا⁽²⁾ بقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَنِ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلْمُزُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة إبراهيم: من الآية: 22]، فالمقطع كله في سياق مقالة الشيطان وجاء ضبط الوقف في أثنائه - لطول المقطع - إما على قيد الوقف الحسن بوجود التعلق الإعرابي والمعنوي، وذلك في ﴿فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾، أو على قيد الوقف الكافي بوجود

(1) ينظر: محمد بن أبي جمعة الهبطي الصماتي، تقييد وقف القرآن الكريم: 131.

(2) ينظر: مصحف مجمع الملك فهد برواية حفص عن عاصم.

التعلق المعنوي فقط، وذلك في ﴿بِمُصْرِحِي﴾، وأما إن كانت جملة مقول القول قصيرة فإن الوقف لا يكون إلا على آخرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرُفْنًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ * قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿سورة الإسراء: الآيتان: 05_06﴾ قال الأشموني: " قوله: ﴿وَرُفْنًا﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده بقية القول، ﴿جَدِيدًا﴾ تام؛ لتمام القول" (1).

وقال أبو السعود: "إن في الآية استفهاما إنكاريا مفيدا لكمال الاستبعاد والاستنكار للبعث بعد ما آل الحال إلى هذا المآل... وليس مدار إنكارهم كونهم ثابتين في المبعوثية بالفعل في حال كونهم عظاما ورفاتا، كما يتراءى من ظاهر الجملة الاسمية؛ بل كونهم بعرضية ذلك، واستعدادهم له، ومرجعه إلى إنكار البعث بعد تلك الحالة، وفيه من الدلالة على غلوهم في الكفر، وتماديهم في الضلال ما لا مزيد عليه" (2).

الاستئناف:

يعتبر الاستئناف من جميل الأساليب في القرآن الكريم، وهو كلام مفيد مستقل عما قبله لفظا، ومرتبطة به ارتباطا معنويا؛ لجواز أن يعطف عليه ما بعده.

قال عباس حسن: "الاستئناف البياني هو الذي تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التي قبلها، دون الصلة المعنوية بينهما، فكلتاها مستقلة بنفسها في الإعراب

(1) الأشموني، منار الهدى: 458.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 177/5.

وحده، أما في المعنى فلا بد بينهما من ارتباط يجعل الثانية - في الغالب - بمنزلة جواب عن سؤال ناشئ من معنى الأولى، أم غير البياني: فتنقطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين، فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها ومعناها الجديد⁽¹⁾.

فإن لجأ القارئ إلى الاستئناف لتجديد المعنى كان ذلك من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم، ومن الشواهد على هذه العلة قول الله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۖ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ ۗ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [سورة الصافات: الآيات: 45-47] قال الأشموني: "الوقف على ﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ حسن؛ لاستئناف النفي بعده"⁽²⁾.

وكان الغرض من الوقف لعدة الاستئناف هو ما يحصل للنفس حين تعلم حقيقة شيء من وجه ما تتشوق إلى معرفة بقية جوانبه، فجملة (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) جاءت في سياق مزيد من البيان والتفصيل لصفات الكأس التي سيشرب منها أهل الجنة مع كون الكلام مسوقاً لنفي حصول الضرر فيها.

قال الألوسي: "هو بيان لحاصل المعنى، وأصل النزف نزع الشيء وإذهابه بالتدرج، يقال: نرفت الماء من البئر؛ إذا نرحتته ونزعتته كله منها شيئاً بعد شيء، ونزف الهم دمه نزعته كله، ويقال: شارب نريف، أي: نرفت الخمر عقله بالسكر وأذهبتة كما ينزف الرجل البئر وينزع ماءها، فكأن الشارب ظرف للعقل فنزع منه، (لا ينزفون) مبني للمفعول معناه لا تنزع

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ج: 4، دار المعارف، مصر، ط: 03، ص: 390.

(2) الأشموني، منار الهدى: 648.

عقولهم أي: لا تنزع الخمر عقولهم ولا تذهبها، أو الفاعل هو الله تعالى، وأفرد هذا الفساد بالنفي وعطف على ما يعمه؛ لأنه من عظم فساده كأنه جنس برأسه، وله سميت الخمر أم الخبائث، والمراد استمرار النفي لا نفي الاستمرار...⁽¹⁾.

السؤال والجواب:

يتخذ السؤال - لطلب المعرفة - في القرآن الكريم من أهم طرائق التعليم وتقرير الحقائق، وذلك بإيراد الأسئلة ثم الإجابة عنها مع مراعاة حسن الصياغة والوضوح، وتوحي النفع والفائدة، وقد عدّ الأشموني الفصل بين السؤال وجوابه من مسوغات الوقف في القرآن الكريم، وتمثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة المائدة: الآية: 04] قال الأشموني: "الوقف على ﴿أُحِلَّ لَهُمْ﴾ حسن؛ فصلا بين السؤال والجواب، وقيل: لا يوقف عليه حتى يؤتى بالجواب"⁽²⁾.

قال أبو السعود في بيان معنى الآية: "في الجواب شروع في تفصيل المحللات التي ذكر بعضها على وجه الإجمال إثر بيان المحرمات، كأنهم سألوا عنها عند بيان أضدادها، ولتضمن السؤال معنى القول أوقع على الجملة"⁽³⁾.

(1) الألويسي، روح المعاني، 85/12.

(2) الأشموني، منار الهدى: 240، ونص على ذلك السجاوندي، ينظر: علل الوقف: 445/2، وقد ذكر زكريا الأنصاري في المقصد قوله: "وأبى الوقف عليه جماعة؛ لأن ما بعده جوابه فلا يفصل بينهما"، ينظر: المقصد: 63.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 7/3.

ويأتي فصل الجواب عن السؤال للاهتمام بتصدر الجواب الجملة نظرا إلى ما يوقعه من جذب للسامع وتحريك لذهنه وفكره لتلقي البيان، أو انصراف ذهنه إلى ما هو مهم عنده والذي يجول في خاطره، مع عمق دلالة القيمة الإيقاعية النابعة من فصل السؤال عن الجواب، وذلك بالتنوع في أداء الكلام بحسب المقام المقول فيه، فكما أنه لكل مقام مقال؛ فكذا لكل مقال طريقة في أدائه تناسب المقام الذي يقتضيه معنى الآية القرآنية.

الفصل الثاني: مقتضيات الوصل عند الأشموني في كتابه منار الهدى.

المبحث الأول: مقتضيات نحوية:

وتحتة مطالب...

المبحث الثاني: مقتضيات دلالية:

وتحتة مطالب...

المبحث الأول: مقتضيات نحوية:

يتناول هذا المبحث العلل النحوية الموجبة للوصل في القرآن الكريم، وقد جمع الأشموني هذه العلل في كتابه "منار الهدى" ضمن ما اصطلح النحاة على تسميته المتلازمات النحوية؛ حيث يقترن كل متلازمين منها أو أكثر اقترانا وظيفيا لأداء المعنى المطلوب من خلال سياق الآية القرآنية.

وفي هذا يقول خليل أحمد عمايرة معرفا للتلازم النحوي: "هو اتحاد كلمتين أو أكثر اتحادا وظيفيا حتى إنها لتعد كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي، فتؤدي معنى واحدا، تقسيمه يبعده عما أراده له المتكلم، فيكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية معينة ثم يرتبطان ببؤرة الجملة"⁽¹⁾.

ومن ثمَّ فإنَّ خرق قرينة التلازم بالوقف يفسد معنى الجملة، ولا تتضح القيمة الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن قرينه، قال ابن جني: "وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالا قوي قبح الفصل بينهما"⁽²⁾.

وقد حدد النحاة المتلازمات في النحو العربي، وذكروا صوراً عديدة من صور الفصل التي تقدر في ترتيب المتلازمات، ومن هذه الصور الفصل بالوقف ومجاله القرآن الكريم، أي: أن يوقف على المتلازم الأول دون أن يؤتى بالثاني، وهو أخص من الفصل الذي يقصده النحاة،

(1) خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، جدة، ط: 01، 1984م، ص: 189، 190.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج: 2، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص: 390.

وهو الفاصل اللفظي، ومجال دراستنا في هذا المبحث هو الفصل بين المتلازمات النحوية بالوقف، وسنحاول أن نجمع كل المتعلقات اللفظية مع بيان الوقف عليها من خلال التمثيل لذلك بمواضع من القرآن الكريم.

المبتدأ دون خبره:

قال سيويه في باب المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"⁽¹⁾.

ومن ثمّ فقد اعتبر الأشموني مبدأ الفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف أو القطع قبيحا في القرآن الكريم، ونمثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّطْرُنًا بَلَّ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة الأحقاف: الآية: 24] وقد بين الأشموني العلة التي لا تسوغ الوقف على أجزاء من هذه الآية فقال: "وقد وقع السؤال عمن يتعمد الوقف على قوله ﴿بَلَّ هُوَ﴾ من قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّطْرُنًا بَلَّ هُوَ﴾ فأجيب: اعلموا يا طلاب اليقين، سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين، أن هذا الفن لا يقال بحسب الظن والتخمين، بل بالممارسة وعلم اليقين إن هذا وقف قبيح؛ إذ ليس له معنى صحيح؛ لأن فيه الفصل بين المبتدأ الذي هو (هو) والخبر الذي هو (ما) مع صلته، ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف؛ لأن الخبر محط الفائدة"⁽²⁾، أي: أن المبتدأ لا

(1) سيويه، الكتاب: 23/1.

(2) الأشموني، منار الهدى: 717.

يستغني عن الخبر كما أن الفعل لا يستغني عن الفاعل، فكل منهما لا يستغني عن صاحبه⁽¹⁾.

وقد تعددت آراء النحاة في أي العوامل قد عمل في الخبر، وذهب سيبويه إلى أن العامل في الخبر هو المبتدأ، فقال: "فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته"⁽²⁾.

وقيل: " (ريح) بدل من المبتدأ في قوله: (هو ما)⁽³⁾، والمعنى في الآية كما قال النسفي: "بل هو؛ أي: قال هود: بل هو، ويدل عليه قراءة من قرأ: "قال هود بل هو ما استعجلتم به من العذاب، ثم فسره فقال: ریح فيها عذاب أليم"⁽⁴⁾.

الفعل دون فاعله:

تنفرد الجملة العربية بميزاتها الخاصة من الناحية اللغوية والنحوية التي تجعلها مميزة عن غيرها من الجمل في اللغات الأخرى وأساليبها، ومن ذلك ما يقوم عليه نظام الإسناد والتركيب في الجملة الفعلية من إسناد الفعل إلى اسم مرفوع قام بالفعل اصطلاح النحويون على تسميته (الفاعل).

(1) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، الأصول في النحو، ج: 1، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 58.

(2) سيبويه، الكتاب: 127/1.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 102/5.

(4) النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل: 316/3.

قال السكاكي: "والإسناد هو تركيب كلمتين، أو ما جرى مجراها على وجه يفيد السامع، كنعو: عرف زيد، ويسمى هذا جملة فعلية"⁽¹⁾، أي: أن وظيفة الفاعل لا تقتصر على الجانب النحوي فقط، بل هو محط الفائدة الدلالية الناتجة عن رابطة إسناد الفعل إليه. ومن هنا منع الأشموني الفصل بين الفعل والفاعل بالوقف أثناء القراءة، وتمثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۗ﴾ [سورة النور: الآيتان: 36_37] قال الأشموني: "ولا يوقف على ﴿وَالْآصَالِ﴾ للفصل بين الفعل وفاعله"⁽²⁾.

ومعنى الآية لا يتم إلا إذا جمع بين الفعل وفاعله قراءة؛ لأن الفاعل مسند إليه والفعل مسند والفصل بينهما بالوقف يحول دون تمام المعنى المقصود. ويقول الألوسي في تفسير الآية: "استئناف لبيان حال من حصلت لهم الهداية لذلك النور وذكر بعض أعمالهم القلبية والقلبية... (رجال) فاعل يسبح، وتأخيره عن الظروف؛ لأن في وصفه نوع طول فيخل تقديمه بحسن الانتظام، وهو ثناء عليهم، وصفة لهم مؤكدة لما أفاده التنوين من الفخامة مفيدة لكامل تبتلهم إلى الله تعالى من غير صارف يليوهم، ولا عاطف يثنىهم كائنا ما كان، وتخصيص الرجال بالذكر؛ لأنهم الأحقاء بالمساجد"⁽³⁾.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم: 86.

(2) الأشموني، منار الهدى: 538.

(3) الألوسي، روح البيان: 366/9، وقال ابن عاشور: "ويجوز عندي أن يكون (في بيوت) خبرا مقدما، (رجال) مبتدأ، والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا". ينظر: التحرير والتنوير: 248/18.

الحرف دون متعلقه:

والمقصود هنا الواحد من حروف المعاني، قال ابن يعيش في تعريفه: "هو ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه"⁽¹⁾.

وهو من أقوى عناصر الربط في الكلام لصعوبة الاستغناء عنه، أي: أن معناه متوقف على تضامه مع كلمة أخرى.

ومعنى هذا "أن الحروف روابط في التركيب يوقف معناها على ذكر متعلقاتها، وإذا أفردت فقد تبخرت معانيها"⁽²⁾.

ذلك أن الحرف الواحد من القرآن معجز في وضعه؛ لأنه يمسك الكلمة التي هو فيها ليمسك بها الآية والآيات الكثيرة، وهذا هو السر في جملة إعجازا أبديا⁽³⁾.

وقد اعتبر الأشموني أنه لا يصح الوقف على الحرف دون الإتيان بمتعلقه أو مدخوله في القرآن الكريم، وتمثل لهذه القاعدة بقول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلْكَتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: الآية: 02] قال الأشموني: "الوقف على ﴿لا﴾ قبيح؛ لأن (لا) صلة

(1) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط: 01، 2004م، ص: 287.

(2) محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، دار الفرقان، عمان، ط: 01، 1402هـ، ص: 07.

(3) مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 09، 1393هـ، ص: 112.

لما بعدها مفتقرة إليه"⁽¹⁾، أي: أن الحرف يؤدي وظيفته الخاصة من خلال السياق النحوي والتركيبى الذي يرد فيه، فمن قرأ الآية ووقف على (لا) كان كمن قال: من؟ وسكت، فالأداة (من) لا معنى لها ما لم تحقق وظيفتها النحوية في الجملة كلها؛ لأنها لم تُعَلَّق بما بعدها، أما إن قلت: من جاء؟ فالجملة هنا حققت المعنى التام؛ لأن الأداة فيها تعلقت بمتعلق أبان عملها وأتم معناها.

و(لا) النافية في الآية الكريمة لا يمكن أن تؤدي وظيفتها النحوية إلا باقترانها بمتعلقها وهو الاسم المنفي بعدها، ويتعذر استظهار هذه الوظيفة النحوية حال الوقف على الأداة (لا) في القراءة، وذلك لشدة تعلقها بالتركيب بعدها كونها عاملة في ما بعدها.

قال أبو السعود: "وكلمة (لا) نافية للجنس؛ مفيدة للاستغراق؛ عاملة عمل (إن)؛ بحملها عليها؛ لكونها نقيضا لها؛ ولازمة للاسم لزومها؛ واسمها مبني على الفتح؛ لكونه مفردا نكرة؛ لا مضافا؛ ولا شبيها به... وخبرها محذوف؛ أي: لا ريب موجود؛ أو نحوه، ومعناه: نفي الكون المطلق وسلبه عن الريب المفروض في الكتاب"⁽²⁾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 76، ومن أمثلة افتقار الحرف إلى مدخوله الأداة: (لما) و(لولا) و(جوابهما)، و(لام) التعليل وما قبلها في الوقف؛ لأن ما بعد (اللام) سبب في إيجاب ما قبلها، و(أم) المتصلة وما بعدها؛ إذ ما بعدها وما قبلها بمنزلة حرف واحد، إضافة إلى كلمات مخصوصة بجواب، مثل: (إذا)، و(كلما)، و(ماذا) و(جوابها). ينظر: منار الهدى للأشموني: 92، و495، و511، و101، و779، و89، و432.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 24/1.

الموصوف دون صفته:

تحدث النحاة عن علاقة التلازم الحاصل بين كثير من الأنماط التركيبية؛ حيث يلزم من وجود نمط ما وجود نمط تركيبى آخر متعلق به، قال الجرجاني في ذلك: "وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها"⁽¹⁾. أي: أن الكلمة في نظام اللغة العربية متعلقة بما يجاورها من الكلمات، وذلك ما تقتضيه صيغة النظم وصورة المعنى.

ومما هو مقرر في قواعد النحو العربي أن الأصل في الصفة أن تلي الموصوف وتتبعه، والعلة في ذلك أن الصفة تنتم للموصوف، وزيادة في إيضاحه وبيانه؛ بل وتابعة له في الإعراب والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والعدد.

وعلى هذا منع الأشموني الفصل بين الصفة وموصوفها بالوقف أثناء القراءة، وتمثل له يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ هُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة آل عمران: الآية: 105] قال الأشموني: "ولا يجوز الوقف على ﴿عَذَابٌ﴾ لفصله بين الصفة والموصوف"⁽²⁾.

قال أبو البركات الأنباري: "لأن الوصف في المعنى هو الموصوف، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد العاقل، وذهب عمرو الظريف أن العاقل في المعنى هو زيد، والظريف في المعنى هو

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 402.

(2) الأشموني، منار الهدى: 182.

عمرو؟ ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعا للمبتدأ في الرفع؛ كما تتبع الصفة الموصوف، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف⁽¹⁾.

فلو وقف القارئ على كلمة (عذاب) لصح ذلك؛ ولكن لا يصح الابتداء بعدها بكلمة (عظيم)؛ لأنها صفة للعذاب مفتقرة إلى موصوفها، قال أبو حيان: "يتصف عذاب الله بالعظيم؛ إذ هو أمر نسبي يتفاوت فيه رتب المعذبين"⁽²⁾.

البدل دون المبدل منه:

تعد قرينة التلازم من القرائن اللفظية التي يحويها السياق، ويرى تمام حسان أن التضام يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور... والملاحظ أن الأكثر في أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر؛ فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد، ويتم ذلك الذكر على طريق الافتقار أحيانا⁽³⁾، ومنه افتقار البدل إلى المبدل منه، وبناء على هذا جعل الأشموني الوقف على المبدل منه دون البدل قبيحا، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة آل عمران: الآية: 170] قال الأشموني: "﴿مَنْ خَلْفَهُمْ﴾ ليس بوقف؛ لأن (أن) وما بعدها في تأويل مصدر مجرور على أنه بدل اشتمال من (الذين) فلا يفصل بين البدل والمبدل منه بالوقف"⁽⁴⁾.

(1) أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 43، و44.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 291/3.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م، ص: 217.

(4) الأشموني، منار الهدى: 196.

ونحو هذا ما قرره أبو حيان بقوله: "وأقل ما يترتب الكلام من جزأين ملفوظ بهما أو مقدرين"⁽¹⁾، فلو أن قارئاً قرأ هذه الآية ووقف على كلمة (من خلفهم)، ثم استأنف القراءة من قوله (ألا) لكان المعنى غير تام؛ إذ المستبشر به مذكور وهو المبدل منه في قوله: (الذين)، دون تبين حال الاستبشار؟ وبالوصل يتم المعنى المقصود، ويكون بدل الاشتمال المؤول من (أن) وما بعدها مبينا لكون استبشارهم بحال إخوانهم لا بذواتهم، والمعنى: أن الشهداء يستبشرون بما رأوا من أمر الآخرة وحال المؤمنين الذين تركوهم بعدهم، وأنهم يحيون حياة لا يكدرها خوف ولا حزن.

قال الزمخشري: "ويستبشرون بما تبين لهم من حال من تركوا خلفهم من المؤمنين، وهو أنهم يبعثون آمنين يوم القيامة، بشرهم الله بذلك فهم مستبشرون به، وفي ذكر حال الشهداء واستبشارهم بمن خلفهم بعث للباقيين بعدهم على ازدياد الطاعة، والجد في الجهاد، والرغبة في نيل منازل الشهداء، وإصابة فضلهم"⁽²⁾.

المعطوف عليه دون المعطوف:

مما قرره النحاة في باب التوابع أن العطف يشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الوظيفة النحوية والحركة الإعرابية، ويكون المعطوف من جنس المعطوف عليه من حيث القيمة

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 832/2.

(2) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج: 1، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 03، 1407 هـ، ص: 440.

التركيبية مع اقتضاء المغايرة بينهما بوجه ما، فعلاقة العطف التركيبية تعرف بأنها الجمع بين معطوفين في حكم واحد.

وعلى هذا فإن الأشموني استقبح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالوقف على أحدهما دون الإتيان بالآخر، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْحَرُونَهُمْ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [سورة الحجرات: من الآية: 11] قال الأشموني: "﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿وَلَا نِسَاءٌ﴾ مرفوع بالعطف على (قوم) كأنه قال: ولا يسخر نساء من نساء، وهو من باب عطف المفردات" (1).

قال ابن جزري في تفسير الآية: "ولا نساء من نساء؛ لما كان القوم لا يقع إلا على الذكور عطف النساء عليهم" (2).

والمعنى: ولا يهزأ نساء مؤمنات من نساء مؤمنات كما أنه لا يهزأ رجال مؤمنون برجال مؤمنين، والدلالة النحوية لأسلوب العطف هنا تمثلت في إشراك النساء مع الرجال في حكم تحريم وقوع السخرية من بعضهن، وكذلك دفعا لتوهم تخصيص النهي بسخرية الرجال حال الوقف على قوله: (عسى أن يكونوا خيرا منهم)، فالقارئ الحاذق هو الذي يملك حس الاختيار الدقيق بين المفردات ووظائفها النحوية التي يحددها لها النظام النحوي في الجملة،

(1) الأشموني، منار الهدى: 732.

(2) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جزري الكلبي الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج: 2، تح: عبد الله الخالدي، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: 01، 1416هـ، ص: 297.

وذلك بأن يحقق صحة الوقف الذي اختاره بناء على سلامة الترابط بين العبارات والمعاني، وهو ما أسماه محمد حماسة عبد اللطيف بالمعنى النحوي الدلالي الحاصل نتيجة التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة لشغلها في بناء الجملة الواحدة⁽¹⁾.

المؤكد دون التوكيد:

قال الأشموني في تعريف التوكيد: "هو التابع الراجع احتمال إرادة غير الظاهر"⁽²⁾، ويكون بألفاظ معدودة عبر عنها النحاة بأنها ألفاظ التوكيد المعنوي، وسميت كذلك؛ لأنها ذات الكلمة التي قبلها في المعنى، وقد ورد في القرآن الكريم من ألفاظ التوكيد المعنوي التي أفادت التوكيد عن طريق إسناد المؤكّد إليها لغرض رفع توهم الخطأ والنسيان، ودفع توهم عدم إرادة الإحاطة والشمول.

ومنع الأشموني الفصل بين المؤكّد والتوكيد في القراءة، فقال في مقدمة كتابه بعد أن ذكر جملة من المتلازمات النحوية: "اعلم أن كلمة تعلقت بما بعدها وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها ... ومنها المؤكّد دون توكيده"⁽³⁾.

ومثل لهذا بقول الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [سورة الحجر: الآية: 30]، فقد اجتمع في الآية الكريمة المؤكّد وهو لفظ (الملائكة)، والتوكيدان المعنويان وهما: (كل)

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة: 177.

(2) الأشموني، شرح ألفية ابن مالك: 402/2.

(3) الأشموني، منار الهدى: 46.

وأُتبعَت بلفظ (أجمعون)، فموضع (الملائكة) ليس بوقف؛ لتعلق (كلهم أجمعون) به، أي: تعلق التوكيد بالمؤكد.

قال عباس حسن: "والصحيح عدم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمة: (كل) التي تليها كلمة: (أجمع)، لتقويتها في التوكيد"⁽¹⁾.

فلو وقف القارئ على لفظ (الملائكة) لاحتمل أن يكون قد سجد بعضهم، فلما قال: (كلهم) زال هذا الاحتمال فظهر أنهم بأسرهم سجدوا، ثم بعد هذا بقي احتمال آخر، وهو أنهم سجدوا دفعة واحدة، أو سجد كل واحد منهم في وقت آخر، فلما قال: (أجمعون) ظهر أن الكل سجدوا دفعة واحدة"⁽²⁾.

أي: أريد بلفظي التوكيد المعنوي قوله: (كلهم أجمعون) رفع توهم عدم سجود كل الملائكة لآدم، وقد حصلت إفادة السامع بالمعنى المقصود من الآية.

صاحب الحال دون الحال:

جاء في تسهيل الفوائد لابن عقيل أن الحال ما دل على هيئة صاحبها، متضمنا ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة"⁽³⁾.

(1) عباس حسن، النحو الوافي: 436/3.

(2) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، مفاتيح الغيب، "التفسير الكبير"، ج: 19، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 03، 1420 هـ، ص: 140.

(3) بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج: 2، تح: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة، دار الفكر، دمشق، 1980م، ص: 5.

وأما صاحب الحال فإنه لما كانت الحال خبراً في المعنى، وصاحبها مخبراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها⁽¹⁾.

لذلك فإن للحال علاقة لفظية ومعنوية بوحدين من وحدات الجملة، هما: العامل فيها، وصاحبها، ولا يمكن حينها للقارئ أن يفصل بين الحال وصاحبها أثناء القراءة لما يقوم به الحال من بيان هيئة ما وضع له من صاحبه أثناء إجراء حدث ما، أو ما فيه معنى الحدث، أو لتأكيد مضمون الجملة قبلها.

وقد منع الأشموني الفصل بين الحال وصاحبها في القراءة، وتمثل لذلك بقول الله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [سورة الكهف: الآيتان: 107 - 108] قال الأشموني: "﴿نُزُلًا﴾ ليس بوقف؛ لأن (خالدين) منصوب على الحال مما قبله، فلا يفصل بين الحال وذبيها في الوقف، ومن حيث كونه رأس آية يجوز"⁽²⁾.

قال الألوسي: "(خالدين فيها) نصب على الحالية، وهي مقدرة عند البعض، وحقق أنها حال مقارنة والمعتبر في المقارنة زمان الحكم، وهو كونهم في الجنة وهم بعد حصولهم فيها مقارنة له إذ لا آخر له فتأمل ولا تغفل"⁽³⁾، أي: حالهم أنهم مقيمون فيها إقامة دائمة، ولا

(1) السيوطي، همع الهوامع: 21/2.

(2) الأشموني، منار الهدى: 473.

(3) الألوسي، روح المعاني: 371/8.

يجدون أفضل منها ينتقلون إليه، ولذا قال الله تعالى بعدها: (لا ييغون عنها حولا) أي: لا يطلبون مرادين مبتغين عنها تحولا وانتقالا، فهم ينعمون فيها بنعمة الدوام والبقاء.

المستثنى منه دون المستثنى:

يعرف النحاة الاستثناء اصطلاحا بأنه الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلا في الحكم السابق عليها بإسقاط ما بعدها من المعنى الذي قبلها، ومخالفته للمتقدم عليها فيما تقرر من أمر مثبت أو منفي... ويكون الاستثناء متصلا حيث المستثنى بعض من المستثنى منه⁽¹⁾.

ويترجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاستثناء المتصل التام المنفي عند النحويين، وكذلك وقع في القرآن الكريم⁽²⁾، ومن هنا منع الأشموني الفصل بين المستثنى والمستثنى منه في القراءة، ونمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الحجر: الآيتان: 39 - 40] قال الأشموني: ﴿أَجْمَعِينَ﴾ ليس بوقف؛ للاستثناء بعده⁽³⁾.

(1) عباس حسن، النحو الوافي: 316/2 و318.

(2) عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج: 1، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ص: 232.

(3) الأشموني، منار الهدى: 424، مع الخلاف في الاستثناء المنقطع على ثلاثة أوجه: الأول: المنع مطلقا لاحتياجه إلى ما قبله لفظا، الثاني: الجواز مطلقا لأنه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه، الثالث: التفصيل؛ فإن صرح بالخبر جاز، وإن لم يصرح به فلا، قاله ابن الحاجب في أماليه، وأما أبو علي الفارسي فإنه يرى الوقف على (إلا) إذا كانت بمعنى (لكن)، مثل: ﴿إلا ما اضطررتم إليه﴾، أو كانت بمعنى ولا، مثل: ﴿عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾. ينظر: علل الوقف للسجاوندي: 137.

والمستثنى (عبادك) داخل في جنس المستثنى منه وهو الضمير في (لأغوينهم)، فظهر بهذا التقرير كون استثناء (عبادك) متصلا، وذلك بحمل (عبادك) على عموم من يتعرض للإغواء والوسوسة من إبليس دون أن ينقادوا لذلك.

ومعنى الآية على هذا التخريج أنه تم استثناء المخلصين المؤمنين الذين أخلصوا لله الطاعة والتوحيد؛ لأنه علم أن كيده لا يعمل فيهم، ولا يقبلونه منه.

قال أبو زهرة في معنى الآية: "أي: الذين أخلصوا لطاعتك، وخلصت نفوسهم من شوائب الهوى وتزيين الدنيا، وهنا نجد أن الاستثناء كان من قوله: (ولأغوينهم أجمعين) فهو استثناء من مؤكد، والاستثناء من عام مؤكد بقوله: (أجمعين) دليلا على أن الكثرة هي التي استجابت لإغوائه، والقلة أخلصت لله تعالى، وإن إبليس يذكر أن العباد المخلصين لا يغويهم، فيقول: ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [سورة الحجر: الآية: 41] الإشارة إلى الاستثناء، وهو أنه لا يقوى على عباد الله الذين أخلصوا لله تعالى، وصاروا له تعالى وحده"⁽¹⁾.

القسم دون الجواب:

أورد القرآن الكريم أقساما كثيرة في ثنايا عدد من الآيات القرآنية، وذلك لإبراز المعاني، وإحباط الشبهات، وإقامة الحجة، وتوكيد الأخبار، لتطمئن نفس المخاطب إلى الخبر الذي وقع القسم عليه.

(1) محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، زهرة التفاسير، ج: 8، دار الفكر العربي، بيروت، ص: 4088.

قال محمد بكر إسماعيل: "فإذا تأملنا مثلاً في آيات القسم وجدنا الصلة جدّ قوية بين المقسم به والمقسم عليه، وأدركنا أن بينهما تناسباً وثيقاً؛ بحيث لو جيء مكان أحدهما بشيء آخر لاختلّ النظام، وذهبت مواطن الجمال والجلال"⁽¹⁾.

وقد منع الأشموني الفصل بين القسم وجوابه في القراءة، وتمثل له بقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [سورة الواقعة: الآيتان: 76-77] قال الأشموني: "﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ليس بوقف؛ لأن جواب القسم لم يأت، وهو قوله: (إنه لقرآن)"⁽²⁾، فلو وقف القارئ على قوله: (عظيم) لتوهم السامع أن جملة (إنه لقرآن) استثنائية بيانية لا علاقة لها بما قبلها، ولجى تقدير حذف جواب القسم، أما لو تم الوصل في القراءة لاتضح أن جملة (إنه لقرآن) علاقة بما قبلها.

قال الثعالبي: "وقوله: وإنه لقسم: تأكيد، وقوله: (لو تعلمون): اعتراض، وقوله: (إنه لقرآن كريم): هو الذي وقع القسم عليه"⁽³⁾.

وورد القسم دالاً على عظيم القدرة، وكمال الحكمة، ليبين أنه قرآن كريم له عز وشرف وقدر رفيع لاشتماله على أمهات الحكم والأحكام، وروائع البيان والإعجاز، وما تنطبق عليه حاجات العباد في صلاح المعاش والمعاد.

(1) محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، دار المنار، القاهرة، ط: 02، 1999م، ص: 325.

(2) الأشموني، منار الهدى: 763.

(3) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ج: 5، تح: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 1418 هـ، ص: 371.

الشرط دون الجواب:

عرف النحاة جملة الشرط وجوابه بأنها أسلوب يدل على تلازم جملتين، وارتباطهما بواسطة أداة تسمى أداة الشرط، وتعتبر الجملة الشرطية من الجمل المركبة المكونة من إسنادين مرتبط أحدهما بالآخر ويتوقف عليه، ويسمى المركب الأول شرطاً، والمركب الثاني جواباً وجزءاً، والارتباط بين المركبين يعتمد على أداة تكون علاقة بين مركبين⁽¹⁾.

والارتباط بين المركبين سببه عمل أحدهما في الآخر، قال السيرافي: "إن العامل في الشرط والجزء كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً، وربطها الجملتين: إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة"⁽²⁾.

وقد حكى الأخفش أن الشرط مجزوم بالأداة، والجزء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عمليين، والشرط طالب للجزء، فلا يستغرب عمله فيه⁽³⁾.

ولتعلق الجزاء بالشرط عملاً ومعنى منع الأشموني الفصل بينهما بالوقف، ومثل هذا قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ فِي مَحْصَةِ غَيْرِ مُتَجَانِبٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة المائدة: من الآية:

(1) جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تنقيح وتصحيح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 2001م، ص: 180، و181، ومحمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، دار المعارف، الإسكندرية، 1984م، ص: 156.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 910/2.

(3) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[03] قال الأشموني: "لا يوقف على ﴿لِإِثْمٍ﴾؛ لأن قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾ جزء من في: ﴿فَمَنْ أَضْطُرُّ﴾" (1).

فلو وقف القارئ على الشرط دون جزائه في هذه الآية كان المعنى غير تام، ولتوهم السامع أن (من) استفهامية، بينما هي شرطية، ويتم المعنى بربط الجزاء بفعل الشرط، أي: أن أسلوب الشرط مبني على تعليق معنى جملة بحصول معنى جملة أخرى.

قال الألوسي في تفسير الآية: "فمن وقع في ضرورة تناول شيء من هذه المحرمات في مخمصة أي: مجاعة تخلص لها البطون، أي: تضرر يخاف معها الموت أو مبادئه غير متجانف لإثم أي: غير مائل ومنحرف إليه ومختار له، بأن يأكل منها زائدا على ما يمسك رمقه فإن ذلك حرام... فإن الله غفور رحيم لا يؤاخذ به بأكله، وهو الجواب في الحقيقة، وقد أقيم سببه مقامه، وقيل: إنه مقدر في الكلام" (2).

التمني دون الجواب:

من أنواع الإنشاء الطلبي التمني، وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة، واللفظ الموضوع له (ليت)، ويكون في الممكن والممتنع (3).

وقد أشار الأشموني إلى عدم جواز الفصل بين التمني وجوابه، وتمثل لهذا بقول الله تعالى:

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِفَايْتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة

(1) الأشموني، منار الهدى: 47.

(2) الألوسي، روح المعاني: 234/3.

(3) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح: 120/1.

الأنعام: الآية: 27] قال الأشموني: "لا وقف على ﴿يَلَيْتَنَا نُزِدُ﴾ على قراءة رفع ﴿نُكَذِّبُ﴾ و﴿نُكُونُ﴾ عطفًا على ﴿نُزِدُ﴾ فيدخلان في التمني؛ إذ لا يجوز الفصل بين التمني وجوابه"⁽¹⁾، وقرئ برفعهما على أنه كلام مستأنف، كقوله: دعني ولا أعود، أي: وأنا لا أعود تركتني أو لم تتركني⁽²⁾.

والأفعال الثلاثة داخلة تحت التمني، أي: تمنوا الرد، وأن لا يكذبوا، وأن يكونوا من المؤمنين؛ فالوقف على (نرد) غير تام لتعلق التمني بجوابه؛ لأن انتفاء التكذيب والكون من المؤمنين داخلين في التمني: أي وليتنا لا نكذب، وليتنا نكون من المؤمنين، والتقدير: يا ليتنا نرد غير مكذبين، وكائنين من المؤمنين، فيكون داخلا قيда في الرد المتمنى⁽³⁾.

قال الرازي: "فيقطع و(لا نكذب) وما بعده عن الأول ويكون التقدير: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين، فهم ضمنوا أنهم لا يكذبون بتقدير حصول الرد، والمعنى يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا رددنا أو لم نرد، أي: قد عاينا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبدا...ومن النحاة من جعل التمني تاما عند قوله: يا ليتنا نرد، وأما قوله: ولا نكذب بآيات ربنا فهذا الكلام مبتدأ، وتقدير الكلام: يا ليتنا نرد، ثم قالوا: ولو رددنا لم نكذب وكنا من المؤمنين"⁽⁴⁾، وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنَا نُزِدُ﴾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 267.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 123/3.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 474/4.

(4) الرازي، التفسير الكبير: 509/12.

القول دون المقول:

اهتم النحاة بدراسة جملة مقول القول، وهي ما نطق به القائل من الكلام، أو كل جملة تقع حكاية بالقول أو مرادفه، وقالوا إنها تسد مسد المفعول به لفعل القول أو ما ينوب عنه⁽¹⁾، وأما الكلام المنقول بأسلوب الحكاية في القرآن الكريم فإن نقله قد يكون حرفياً متضمناً لكل أركان جملة القول.

وحيث إن فصل ما شأنه الوصل يؤدي إلى حمل السامع على توقع ما ليس مراداً من المعنى في القرآن الكريم؛ لأن الأصل في طرفي جملة مقول القول أن يتقاربا، وقد منع الأشموني الفصل بين القول ومقوله في أثناء القراءة، وتمثل لهذا بقول الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [سورة مريم: من الآية: 66] قال الأشموني: "﴿أِذَا مَا مِتُّ﴾ ليس بوقف؛ لفصله بين القول والمقول، وهما كشيء واحد"⁽²⁾؛ لأن انتهاء جملة القول إلى قوله: (حياً)، إذ ليس المقصود من الآية الاستفهام عن حتمية موت الإنسان من عدمه، بل المراد حين تمام جملة مقول القول كلها. إنكار لتحقيق وقوع البعث.

قال ابن عطية: "و(اللام) في قوله: (لسوف) مجلوبة على الحكاية لكلام معلم بهذا المعنى، كأن قائلها قال للكافر: إذا مت يا فلان لسوف تخرج حياً، فقرره الكافر على جهة الاستبعاد، وكرر الكلام حكاية للقول الأول"⁽³⁾.

(1) ابن هشام الأنصاري، معنى اللبيب: 460/2.

(2) الأشموني، منار الهدى: 482.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 25/4.

واعترض على هذا التخريج أبو حيان فقال: "ولا يحتاج إلى هذا التقدير ولا أن هذا حكاية لقول تقدم، بل هذا من الكافر استفهام فيه معنى الجحد والإنكار"⁽¹⁾.

المضاف دون المضاف إليه:

أصل الإضافة إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه، وتأتي بمعنى (اللام)، نحو: غلام زيد، أي: هو مالكة، وتسمى إضافة الملك والاستحقاق، وتأتي بمعنى (من)، نحو: ثوب خز، والمراد بها تبيين جنس المضاف بإضافته إليه، والأول من الاسمين المضاف أحدهما إلى الآخر عامل في الثاني الجزر إذا كانت الإضافة محضة بحكم النيابة عن أحد هذين الحرفين⁽²⁾.

وقد منع الأشموني الوقف على المضاف دون المضاف إليه في القراءة إلا أن يضطر إليه، فقال: "اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها كالمضاف دون المضاف إليه..."⁽³⁾؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه صارا بالتركيب الإضافي بمثابة الكلمة الواحدة، أي: لا يتم المعنى المقصود إلا بالكلمتين المركبتين معا.

ونوضح هذا بشاهد من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 144]، فلو أن قارئاً وقف على ﴿شَطْرَ﴾ - وهو مفعول فيه ظرف مكان ومضاف - دون أن يصله بالمضاف إليه بعده وهو ﴿الْمَسْجِدِ﴾ لكان الوقف قبيحا حينها؛ فجنس المضاف لم يتضح وهو مجرد عن المضاف إليه، مع عدم تمام المعنى

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 285/7.

(2) ابن الخشاب، المرجل في شرح الجمل: 260، و261.

(3) الأشموني، منار الهدى: 46.

المقصود، وعلى هذا الأساس من الترابط بين المعنى واللفظ على مستوى المتضايين فإن التلازم التركيبي بينهما ينبغي أن يشمل العبارة كلها، وذلك لتحديد علاقات بين عناصر الجملة تفضي إلى إيضاح المعنى المراد لعللة الاحتياج المعنوي بين المضاف والمضاف إليه.

قال ابن عاشور في معنى الآية: "الشطر يطلق على نصف الشيء، ولما أضيف إلى المسجد والمسجد مكان اقتضى أن نصفه عبارة عن نصف مقداره ومساحته وذلك وسطه، وجعلنا شطر المسجد الحرام كناية عن الكعبة؛ لأنها واقعة من المسجد الحرام في نصف مساحته من جميع الجوانب أي تقريبا"⁽¹⁾.

الموصول دون صلته:

قال ابن يعيش: "معنى الموصول أن لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده، تصله به ليتم اسما... ولهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسما إلى جملة بعده توضحه، وجب بناؤه؛ لشبهه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه، ولا بد من كلام بعده، فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره"⁽²⁾.

ولما قرره النحاة من ارتباط الموصول بصلته تعلق بمسائل الوقف والابتداء في القرآن الكريم؛ حيث منع الأشموني الفصل بين الموصول وصلته بالوقف، ومثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطٰنًا فَلَا يَصُلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِأَيِّنِّتًا أَنْتُمْ وَمَنْ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/2.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 371/2.

اتَّبَعُكُمَا الْغَالِبُونَ ﴿سورة القصص: الآية: 35﴾ قال الأشموني: "الوقف على ﴿بِأَيَّتِنَا﴾ تام إن عقلت (بآياتنا) ب(يصلون)، وإن عقلت ب(الغالبون) كان الوقف على (إليكما)، وبيتدئ (بآياتنا) على أن (من) ليست موصولة، أو موصولة واتسع فيه، والمعنى: أنتما ومن اتبعكما الغالبون بآياتنا، ف(بآياتنا) داخل في الصلة تبييناً، وهذا غير سديد؛ لأن النحاة يمنعون التفريق بين الصلة والموصول؛ لأن الصلة تمام الاسم، فكأنك قدمت بعض الاسم وأنت تنوي التأخير، وهذا لا يجوز"⁽¹⁾، وسمي الموصول موصولاً؛ لأنه مربوط بالصلة، غير مستقل بنفسه في إتمام المعنى.

وقد ذكر القرطبي المعنى في قوله: (ونجعل لكما سلطاناً) أي: حجة وبرهاناً فلا يصلون إليكما بالأذى بآياتنا، أي: تمتنعان منهم بآياتنا؛ فيجوز أن يوقف على (إليكما)، ويكون في الكلام تقديم وتأخير. وقيل: التقدير: أنتما ومن اتبعكما الغالبون بآياتنا. قال الأخفش والطبري: قال المهدوي: وفي هذا تقديم الصلة على الموصول، إلا أن يقدر: أنتما غالبان بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون. وعنى بالآيات سائر معجزاته⁽²⁾.

ويجوز أن يكون متعلقاً بقوله: (الغالبون) أي: تغلبوهم وتقهروهم بآياتنا التي نؤيدكما بها، وتقديم المجرور على متعلقه في هذا الوجه للاهتمام بعظمة الآيات التي سيُعطيهاها، ويجوز أن

(1) الأشموني، منار الهدى: 582.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 287/13.

تكون (الباء) حرف قسم تأكيدا لهما بأتهما الغالبون وتثبيتا لقلوبهما⁽¹⁾، وعلى اعتبار (الباء) حرف قسم له الصدارة في الكلام فإنه يجوز الوقف على (إليكما).

ولعل منع النحاة الفصل بين الصلة والموصول ناتج عن اعتبارهم الموصول ضربا من المبهمات التي تقع على كل شيء إضافة إلى أن المراد منها لا يتضح إلا بشيء آخر⁽²⁾.

المستدرك عليه دون المستدرك به:

جاء في تعريف الاستدراك أنه رفع توهم تولد من كلام سابق⁽³⁾، وجعل النحاة من أدواته (لكن)، وتوسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، فيستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي⁽⁴⁾، وكان الاستعمال الأغلب لـ(لكن) في التعبير القرآني لمعنى الاستدراك، إذ كانت دلالة النقيض من أكثر الدلالات ورودا في سياقاتها، زاد بعض النحاة أنها تفيد التوكيد والاستدراك معا⁽⁵⁾.

ثم إنه لما كان الأصل في (لكن) أن تقع بين متنافيين أو مختلفين في الحكم، كان هذا الاختلاف والتنافي أقوى بين الطرفين كلما حسن موقع (لكن) في سياقها الذي ترد فيه، ومن

(1) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 118/20.

(2) عباس حسن، النحو الوافي: 32/1.

(2) الشريف الجرجاني، التعريفات: 21.

(3) الزمخشري، المفصل في علم العربية: 303.

(4) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ط: 01، 1984م، ص: 51.

ثمّ منع الأشموني الوقف على ما قبل (لكن) لتعلق ما قبلها بما بعدها شرط أن لا تتجرد من الواو التي تنتقل بها إلى العطف وتجردها للاستدراك⁽¹⁾.

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [سورة الحج: الآية: 73] قال الأشموني: "﴿الْأَبْصَرَ﴾ ليس بوقف؛ لأن (لكن) لا بد أن تقع بين متباينين، وهنا ما بعدها مباين لما قبلها"⁽²⁾، أي: أنّك في أسلوب الاستدراك لا تبطل الحكم السابق؛ فالخلل ليس في مشاعرهم، وإنما هو في عقولهم باتباعهم الهوى وانهماكهم في الغفلة.

وقد أوضح ابن عاشور علة الوصل بين طرفين (لكن) وأن الاستدراك يبطل ويثبت حكم الكلام الذي قبله إن لم يتصل به ولو حكما، فقال: "والقصر المستفاد من النفي وحرف الاستدراك قصر ادعائي للمبالغة يجعل فقد حاسة البصر المسمى بالعمى كأنه غير عمى، وجعل عدم الاهتداء إلى دلالة المبصرات مع سلامة حاسة البصر هو العمى مبالغة في استحقاقه لهذا الاسم الذي استعير إليه، فالقصر ترشيح للاستعارة. ففي هذه الآية أفانين من البلاغة والبيان وبداعة النظم"⁽³⁾.

(1) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 390/4 (بتصرف يسير).

(2) الأشموني، منار الهدى: 518.

(3) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 290/17.

المفسر دون المفسر:

عرف ابن مالك الجملة التفسيرية بقوله: "لا محل إعراب لها، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه، مما يفتقر إلى ذلك"⁽¹⁾، ومن أقسامها: الجملة المجردة من أداة التفسير، ويكون فيها المركب الإسنادي الاسمي أو الفعلي الذي يقوم بوظيفة التفسير خاليا من أداة التفسير التي تربطه بالجملة المفسرة.

ويُعتمد في تحديد هذا النوع من الجمل على المعنى، وذلك نحو قولك: هل أدلك على طريق السعادة صل جميع الأوقات، فقد جاءت (صل جميع الأوقات) مفسرة للسعادة"⁽²⁾. ولم يجوز الأشموني الفصل بين الجملة المفسرة والمفسرة بعدها بالوقف في القراءة نظرا للوظيفة البيانية التي تؤديها الجملة المفسرة وللتعلق الإعرابي الحاصل بينهما، ثم لأن تفسير الشيء لاحق به وتمام له، وجاري مجرى بعض أجزائه.

ونمثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [سورة آل عمران: من الآية: 103] قال الأشموني: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده تفسير، ولا يفصل بين المفسر والمفسر بالوقف، فالنصب ل(إذ) الفعل الذي بعده، وهو قوله: ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ كأنه لما قال: واذكروا نعمة الله عليكم، قيل: ما هذه النعمة؟ قال: هي تأليفه بين قلوبكم في الوقت الذي كنتم فيه أعداء، فيكون الكلام

(1) محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 113.

(2) فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط: 02، 1987م، ص: 116، و117.

خرج على وجه التفسير للنعمة، ويجوز أن تكون (إذ) منصوبة بـ(اذكروا) يعني مفعولا به، ولا يجوز أن تكون ظرفا لفساد المعنى؛ لأن (اذكروا) مستقبل، و(إذ) ظرف لما مضى من الزمان، وعلى كل حال لا يوقف على (عليكم)"⁽¹⁾.

وقد ورد هذا التخريج النحوي مطابقا لما ذكر من أقوال في تفسير هذه الآية، ومنها قول أبي السعود: "وقوله تعالى: إذ كنتم ظرف له أو للاستقرار في (عليكم) أي: اذكروا إنعامه عليكم أو اذكروا إنعامه مستقرا عليكم وقت كونكم أعداء في الجاهلية بينكم المحن والعداوات والحروب المتواصلة؛ فألف بين قلوبكم بتوفيقكم للإسلام"⁽²⁾.

النهى دون جوابه:

عمد النحاة إلى دراسة الجملة ذات المعاني الوظيفية العامة، ومنها الجملة الطلبية المكونة من النهى وجوابه المصدر بالفاء السببية التي تدل على تسبب ما قبلها فيما بعدها.

ولم يجوز الأشموني الفصل بين النهى وجوابه المصدر بالفاء السببية التي تربط بين ركني الجملة الطلبية، ومثل له بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [سورة الإسراء: الآية: 29] قال الأشموني: ﴿الْبَسْطُ﴾ ليس بوقف؛ لأن جواب النهى لم يأت بعد "⁽³⁾، (فتقعد) منصوب على جواب النهى "⁽⁴⁾، وقوله تعالى: (فتقعد

(1) الأشموني، منار الهدى: 181، و182.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 66/2.

(3) الأشموني، منار الهدى: 451.

(4) شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج: 7، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ص: 346.

ملوما محسورا) جواب لكلا النهيين في (ولا تجعل)، و(لا تبسطها)، والوصل واجب؛ لأن العلة من النهيين لم تأت بعد؛ فالملوم يرجع إلى النهي عن الشح، والمحسور يرجع إلى النهي عن التبذير، فإن الشحيح ملوم محسور.

وقد بين الألوسي معنى هذه الآية فقال: "فتصير ملوما عند الله تعالى وعند الناس محسورا نادما مغموما أو منقطعا بك لا شيء عندك؛ من حسره السفر أعياء وأوقفه حتى انقطع عن رفقته.

قال الراغب: يقال للمعبي حاسر ومحسور، أما الحاسر فتصور أنه قد حسر بنفسه قواه، وأما المحسور فتصور أن التعب قد حسره، وهذا بيان قبح الإسراف المفهوم من النهي الأخير، وبين في أثره لأن غائلة الإسراف في آخره، وحيث كان قبح الشح المفهوم من النهي الأول مقارنة له معلوما من أول الأمر روعي ذلك في التصوير بأقبح الصور"⁽¹⁾.

المفعول لأجله والعامل فيه:

قال ابن يعيش: "اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي قبله، وإنما يذكر علة وعذرا لوقوع الفعل، وأصله أن يكون باللام، وإنما وجب أن يكون مصدرا؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل، وداع له"⁽²⁾.

ومعنى هذا أن العامل الأصلي الذي ينصب المفعول لأجله هو الفعل، ولذلك منع الأشموني الفصل بين المفعول لأجله وعامله بالوقف، ونوضح هذه القاعدة بقول الله تعالى:

(1) الألوسي، روح المعاني: 64/8.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 449/1.

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ

أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [سورة الحجرات: الآية: 02] قال الأشموني: "﴿لِبَعْضٍ

ليس بوقف؛ لأن قوله: (أن تحبط أعمالكم) موضعه نصب مفعول له، أي: لخشية حبوطها"⁽¹⁾.

فالجملة تعليل لما قبلها من النهيين، أي: كراهة أن تحبط أعمالكم، والمعنى: إني أنهاكم عما ذكر لكراهة حبوط أعمالكم بارتكابه.

وقد فصل الزمخشري وجه العلة في وجوب الوصل نحوياً فقال: " (أن تحبط أعمالكم) منصوب الموضع على أنه مفعول له، وفي متعلقه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بمعنى النهي، فيكون المعنى: انتهوا عما نهيتهم عنه لحيوط أعمالكم، أي: لخشية حبوطها على تقدير حذف المضاف، والثاني: أن يتعلق بنفس الفعل، ويكون المعنى: أنهم نهوا عن الفعل الذي فعلوه لأجل الحبوط؛ لأنه لما كان بصدد الأداء إلى الحبوط جعل كأنه فعل لأجله، وكأنه العلة والسبب في إيجادها على سبيل التمثيل، والفرق بين الوجهين أن يلخص تقدير الفعل في الثاني مضموماً إليه المفعول له، كأنهما شيء واحد، ثم يصب النهي عليهما جميعاً صبا. وفي الأول يقدر النهي موجهها على الفعل على حياله، ثم يعلل له منها عنه. فإن قلت: بأي النهيين تعلق المفعول له؟ قلت: بالثاني عند البصريين، مقدراً إضماره عند الأول، وبالعكس عند الكوفيين، وأيهما كان فمرجع المعنى إلى أن الرفع والجهر كلاهما منصوص أدأؤه إلى حبوط

(1) الأشموني، منار الهدى: 731.

العمل، وقراءة ابن مسعود (فتحبط أعمالكم) أظهر نضا بذلك؛ لأن ما بعد الفاء لا يكون إلا مسيبا عما قبله⁽¹⁾.

الفعل دون المفعول به:

ونقصد بالفعل هنا المتعدي؛ لأن المفعول به لا يصل إليه من الأفعال إلا ما كان متعديا، ومعنى التعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل، وهو فعل الفاعل، على ضربين: ضرب منهما يلاقي شيئا، ويؤثر فيه فيسمى متعديا، وضرب منهما لا يلاقي شيئا فيسمى غير متعد⁽²⁾، والمتعدي هو الذي ينصب بنفسه مفعولا به أو اثنين أو ثلاثة⁽³⁾.

ولم يجوز الأشموني الفصل بين الفعل والمفعول به بالوقف، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ

فِيهَا مَنْ يَفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 30]

فالوقف على ﴿وَيَسْفِكُ﴾ غير جائز؛ لأن قوله: ﴿الدِّمَاءَ﴾ موضعه نصب بما قبله.

وإشارة كثير من النحاة إلى أن المفعول به فضلة في الكلام يجوز الاستغناء عنه ليست على سبيل الإطلاق، بل كثيرا ما يتوقف على وجود المفعول به في الجملة تمام المعنى؛ فلو أن قارئاً وقف على قوله تعالى: ﴿وَيَسْفِكُ﴾ لكان هناك إبهام يكتنف معنى الجملة؛ لأن المفعول به يدخل في علاقة التعدية التي توضح مقصود الفعل.

(1) الزخشري، الكشاف: 354/4، وقال القرطبي: "أي: من أجل أن تحبط، أي: تبطل، هذا قول البصريين، وقال الكوفيون: أي: لئلا تحبط أعمالكم". ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 306/16.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 308/1.

(3) عباس حسن، النحو الوافي: 150/2.

والمعنى في الآية لا يتضح إلا بالجمع بين الفعل المتعدي ومجال التعدية وهو المفعول به، قال الألويسي مبينا ذلك: "و(السفك) الصب والإراقة، ولا يستعمل إلا في الدم، أو فيه وفي الدمع، والعطف من عطف الخاص على العام للإشارة إلى عظم هذه المعصية، لأنه بها تتلاشى الهياكل الجسمانية"⁽¹⁾.

وقالت الملائكة لربها وهم مستغربون: أتجعل فيها من يفسد فيها؟ لأنه ركبت فيه الشهوة وإذا غلبت أفسدت، وإن الشهوات إذا تحكمت كانت الأثرة، وكان التنازع، ومع التنازع سفك الدماء، ولذا قالوا: أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء؟⁽²⁾.

اسم الناسخ دون خبره:

والمقصود بالنواسخ ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو (كان) وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو (إن) وأخواتها، وما ينصبهما معاً، وهو (ظن) وأخواتها، ويسمى الأول من باب (كان) اسماً وفاعلاً، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً، ويسمى الأول من معمولي باب (إن) اسماً، والثاني خبراً، ويسمى الأول من معمولي باب (ظن) مفعولاً أولاً، والثاني مفعولاً ثانياً⁽³⁾.

(1) الألويسي، روح المعاني: 223/1.

(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 195/1.

(3) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: 11، 1383هـ، ص: 127.

ومنع الأشموني الفصل بين معمولي الناسخ بالوقف أثناء القراءة، وذلك لافتقار الاسم إلى الخبر واحتياجه إليه، ومثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة النور: الآية: 51] قال الأشموني: "﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ ليس بوقف؛ لأن (أن يقولوا) هو اسم (كان)، و(قول المؤمنين) خبرها؛ فلا يفصل بينهما"⁽¹⁾.

ونظير هذا في باب (إن) وأخواتها قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة الحجرات: الآية: 03] قال الأشموني: "﴿عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ ليس بوقف؛ لأن خبر (إن) لم يأت بعد"⁽²⁾.

ففي الموضع الأول من سورة النور الوقف على قوله: (يحكم بينهم) غير جائز لعدم حصول إفادة السامع لعللة نقصان الكلام المترتب على عدم وجود تناسق بين المركبات النحوية القائمة على المسند وهو الخبر؛ فالرابط بين ركني الجملة المنسوخة هو الإسناد.

(1) الأشموني، منار الهدى: 451.

(2) المصدر نفسه: 731.

الاعتراض في الكلام:

اصطلح النحاة على تسمية كل كلام فصل بين كلامين بالجملة المعترضة، يقول ابن فارس في هذا: "ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتماهه كلام ولا يكون هذا المعترض إلا مفيدا"⁽¹⁾، أي: أن الغرض من هذه الجملة أن يُؤتى بها تأكيدا للكلام وتقويته.

ويعرف الجرجاني الاعتراض فقال: "هو أن يأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين، معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام"⁽²⁾.

وورد هذا الضرب من الجمل في القرآن الكريم، وقد نص الأشموني على وجوب الوصل بين الكلامين المتصلين حتى وإن اعترضهما كلام، وعلة ذلك أن بين ما قبل الكلام المعترض وما بعده اتصال لفظي يقتضي الوصل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَصْبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ

تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: الآية: 73] قال

الأشموني: "﴿مَوَدَّةٌ﴾ ليس وقفًا؛ لأن قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ معترضة بين قوله:

﴿لَيَقُولَنَّ﴾ ومعمول القول، وهو ﴿يَلَيَّتَنِي﴾ سواء جعلت للجملة التشبيهية محلا من الإعراب

نصبا على الحال من الضمير المستكن في (ليقولن)، أو نصبا على المفعول ب(يقولن)، فيصير

(1) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1997م، ص: 190.

(2) الشريف الجرجاني، التعريفات: 30.

مجموع جملة التشبيه وجملة التمني من جملة المقول، أو لا محل لها لكونها معترضة بين الشرط وجملة القسم وأخرت، والنية بها التوسط بين الجملتين، والتقدير: ليقولن يا ليتني⁽¹⁾.

قال الألوسي: "وقوله تعالى: (كأن لم تكن بينكم وبينه مودة) من كلامه تعالى اعتراض بين القول ومقوله الذي هو (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما) لثلا يتوهم من مطلع كلامه أن تمنيه المعية للنصرة والمظاهرة حسبما يقتضيه ما في البين من المودة، بل هو للحرص على حطام الدنيا كما ينطق به آخره، فإن الفوز العظيم الذي عناه هو ذلك، وليس إثبات المودة في البين بطريق التحقيق بل بطريق التهكم"⁽²⁾.

تنازع العاملين معمولا واحدا:

عرف ابن هشام التنازع فقال: "هو أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانها، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى"⁽³⁾؛ فالعامل الأول يطلبه باعتبار أنه جاء أولا، والعامل الثاني يطلبه باعتباره مجاورا له وملاصقا في التركيب.

وعلى هذا نص الأشموني أنه لا يجوز الفصل بين العاملين ومطلوبهما، وتمثل له بقول الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [سورة النساء: من الآية: 176] قال الأشموني: "﴿فِي الْكَلَالَةِ﴾ كاف على استئناف ما بعده؛ لأن (في الكلاله) متعلق بـ(يفتيكم)،

(1) الأشموني، منار الهدى: 216.

(2) الألوسي، روح المعاني: 78/3.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 186/2.

وهو من إعمال الثاني؛ لأن (في الكلالة) يطلبها (يستفتونك)، و(يفتيكم)، ورسم الهمداني (يستفتونك) بالحسن تبعاً لبعضهم تقليداً، ولم يدعمه بنقل يبين حسنه، ومقتضى قواعد هذا الفن أنه لا يجوز؛ لأن جهتي الإعمال مثبتة إحداها بالأخرى، فلو قلت: ضربني زيد وسكت، ثم قلت: وضربت زيدا لم يجز، ونظيره في شدة التعلق قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [سورة المنافقون: من الآية: 05] ف(يستغفر) مجزوم على جواب الأمر، و(رسول الله) يطلبه عاملان: أحدها (يستغفر)، والآخر (تعالوا) فأعمل الثاني عند البصريين؛ ولذلك رفعه، ولو أعمل الأول لكان التركيب (تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله)، وهذا غاية في بيان ترك هذا الوقف⁽¹⁾.

وقوله: (في الكلالة) يتنازعه في التعلق كل من: فعل (يستفتونك)، وفعل (يفتيكم)، ويكون المعنى في الآية على وجه تثبيت جهتي الإعمال بالمعمول المتنازع فيه كما قال القاسمي: "(يستفتونك) أي: في ميراث الكلالة، استغني عن ذكره لوروده في قوله سبحانه: قل الله يفتيكم في الكلالة"⁽²⁾.

تقديم المعمول على العامل:

من المقرر لدى النحاة أن رتبة العامل في التركيب أن يتقدم على معموله، ويجب من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدماً متأخراً⁽³⁾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 237، و238 (بتصرف يسير).

(2) القاسمي، محاسن التأويل: 487/3.

(3) البطلبوسي، الحلل في إصلاح الخلل: 149.

وبمقتضى هذا الأصل لا يجوز الوقف على موضع يترتب عليه تقديم المعمول على العامل في الوجود والموقع معا، وتمثل لهذا بقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿٣٠﴾ مِنْ قَبْلُ هَدَى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [سورة آل عمران: من الآيتين: 03_04] قال الأشموني: "﴿وَالْإِنْجِيلَ ﴿٣٠﴾ مِنْ قَبْلُ﴾ ليس بوقف، قال أبو حاتم السجستاني: ولا ينظر إلى ما قاله بعضهم إن (من قبل) تام، ويبتدئ (هدى للناس)، أي: وأنزل الفرقان هدى للناس، وضعف هذا التقدير؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المعمول على حرف النسق وهو ممتنع، لو قلت: قام زيد مكتوبا وضربت هنداء، يعني مكتوفة لم يصح فكذلك هذا، والمراد بالمعمول الذي قدم على النسق هو قوله: (هدى للناس)، والمراد بالنسق هو واو قوله: (وأنزل الفرقان) الذي هو صاحب الحال، فتقدير الكلام: (وأنزل الفرقان هدى)، أي: هاديا"⁽¹⁾.

وزاد السمين الحلبي احتمالا آخر بكونه منصوبا على المفعول من أجله، والعامل فيه (أنزل)، أي: أنزل هذين الكتابين لأجل هداية، ويجوز أن يكون متعلقا من حيث المعنى ب(نزل) و(أنزل) معا، وتكون المسألة من باب التنازع على إعمال الثاني، والحذف من الأول تقديره: نزل عليك له أي: للهدى، فحذفه، ويجوز أن يتعلق بالفعلين معا تعلقا صناعيا لا على وجه التنازع، بل بمعنى أنه علة للفعلين معا، كما تقول: "أكرمت زيدا، وضربت عمرا إكراما لك" يعني أن الإكرام علة للإكرام وللضرب"⁽²⁾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 153.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون: 21/3، و22.

وقد ورد التفسير بما يوافق ذلك، قال الألوسي: "أي: أنزلهما كذلك لأجل هداية الناس

الذين أنزلا عليهم إلى الحق الذي من جملة الإيمان به صلى الله عليه وسلم"⁽¹⁾.

تعلق الاستفهام الإنكاري بما قبله:

ويدل الاستفهام الإنكاري على أن الأمر المستفهم عنه أمر منكر، ويجب في الاستفهام

الإنكاري أن يقع الأمر المنكر بعد همزة الاستفهام، وقد يكون التقديم والتأخير بين أركان

جملة الاستفهام علة من علل منع الوقف في القرآن الكريم، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿أَوْلَمَّا

أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدِ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة آل عمران: من

الآية: 165] قال الأشموني: "﴿مِثْلَهَا﴾ ليس بوقف؛ لأن الاستفهام الإنكاري دخل على

(قلتم)، أي: أقلتم أنى هذا لما أصابتكم مصيبة"⁽²⁾.

أي: أن أصل الاستفهام في الآية مرتب على النحو الآتي: أقلتم من أين هذه الهزيمة

والانتكاسة لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلها يوم بدر؛ لذلك امتنع الوقف على (مثلها)،

لعدم تمام الجملة الاستفهامية بجميع أركانها، ويكون المعنى بالوصل: كيف أصابنا هذا الانهزام

ونحن نقاتل أعداءنا، وقد وعدنا بالنصر وإمداد الملائكة؟ فاستفهموا على سبيل الإنكار على

ذلك.

(1) الألوسي، روح المعاني: 75/2.

(2) الأشموني، منار الهدى: 194.

قال ابن عاشور: "عطف الاستفهام الإنكاري التعجبي على ما تقدم، فإن قولهم: أنى هذا مما ينكر ويتعجب السامع من صدوره منهم بعد ما علموا ما أتوا من أسباب المصيبة، إذ لا ينبغي أن يخفى على ذي فطنة، وقد جاء موقع هذا الاستفهام بعد ما تكرر من تسجيل تبعة الهزيمة عليهم بما ارتكبوا من عصيان أمر الرسول، ومن العجلة إلى الغنيمة"⁽¹⁾.

اتصال النفي بتوكيده:

من الظواهر التعبيرية البارزة في القرآن الكريم اقتران الأساليب اللغوية حسب مقتضيات الحال والمقام، وذلك لرفع احتمالية فهم توهم أو إزالة التوهم من خلال السياق ويجب الوصل حينئذ لتلافي ذلك، ومن أمثلة ذلك اتصال النفي بالتوكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [سورة آل عمران: الآية: 79] قال الأشموني: "ولا وقف من قوله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ إلى ﴿تَدْرُسُونَ﴾ فلا يوقف على ﴿وَالنُّبُوَّةَ﴾ لاتساق ما بعده على ما قبله؛ لأن ما بعده جملة سيقى توكيدا للنفي السابق، أي: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة، ولا له أن يقول كما تقول: ما كان لزيد قيام ولا قعود على انتفاء كل منهما، فهي مؤكدة للجملة الأولى"⁽²⁾.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 160/4 (بتصرف يسير).

(2) الأشموني، منار الهدى: 177.

فلو وقف على (النبوة) لفهم أن الله تعالى لا يؤتي أحدا من البشر الكتاب ولا الحكم ولا النبوة، بل المقصود من نفي الكون هو نفي الخبر؛ لأن الله تعالى لا يعطي الكتاب والحكم والنبوة لمن يقول هذه المقالة الشنعاء وهو متصف بصفة النبوة.

والمعنى كما قال ابن عاشور: "وقوله: (ما كان لبشر) نفي لاستحقاق أحد لذلك القول، وأصل هذا التركيب في الكلام ما كان فلان فاعلا كذا، فلما أريدت المبالغة في النفي عدل عن نفي الفعل إلى نفي المصدر الدال على الجنس، وجعل نفي الجنس عن الشخص بواسطة نفي الاستحقاق إذ لا طريقة لحمل اسم ذات على اسم ذات إلا بواسطة بعض الحروف، فصار التركيب: ما كان له أن يفعل، ويقال أيضا: ليس له أن يفعل، فمعنى الآية: ليس قول كونوا عبادا لي حقا لبشر أي بشر كان. وهذه اللام هي أصل لام الجحود وتراكيبها كلها من قبيل قلب مثل هذا التركيب لقصد المبالغة في النفي"⁽¹⁾.

استحالة عمل المستقبل في الماضي:

ذكر بعض النحاة أن من أحوال (إذ) في العربية أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان بمعنى (إذا)، وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا)، ولا (إذا) موقع (إذ)⁽²⁾. واعترض الأشموني على الوقف الذي يفضي إلى وقوع (إذ) موقع (إذا)، ونوضح هذا بقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 293/3، و294.

(2) المرادي، الجنى الداني: 188، وابن هشام، مغني اللبيب: 86.

فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿سورة الفتح: الآية: 18﴾ قال الأشموني: ﴿عَنْ
الْمُؤْمِنِينَ﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: (إذ يبايعونك) أراد وقت يبايعونك؛ فهو ظرف لما قبله،

وهذه بيعة الرضوان، واستحالة عمل المستقبل في الزمن الماضي معلومة⁽¹⁾.

والوصل هنا أولى لئلا يحتمل أن تكون (إذ) ظرفا زمانيا للفعل (يبايعونك)، وهو مضارع
لفظا ماض معني، وأتى في صيغة المضارع استحضارا للصورة التي وقع عليها الحدث،
والصحيح أنها ظرف لما مضى من الزمان متعلقة بالفعل (رضي)، أي: رضي الله عنهم في
ذلك الحين.

وقال ابن عاشور: "و(إذ يبايعونك) ظرف متعلق ب(رضي)، وفي تعليق هذا الظرف بفعل
الرضا ما يفهم أن الرضا مسبب عن مفاد ذلك الظرف الخاص بما أضيف هو إليه، مع ما
يعطيه توقيت الرضا بالظرف المذكور من تعجيل حصول الرضا بحدثان ذلك الوقت، ومع ما
في جعل الجملة المضاف إليها الظرف فعلية مضارعية من حصول الرضا قبل انقضاء الفعل
بل في حال تجدده؛ فالمضارع في قوله: (يبايعونك) مستعمل في الزمان الماضي لاستحضر
حالة المبايعة الجلييلة، وكون الرضا حصل عند تجديد المبايعة ولم ينتظر به تمامها، فقد علمت
أن السورة بعد الانصراف من الحديبية⁽²⁾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 727.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 173/26.

ومن جعل (إذ) مسببة بمعنى لأنهم بايعوا تحت الشجرة جاز أن يجعل (رضي) بمعنى إظهار
النعم عليهم بسبب بيعتهم، فالرضى - على هذا - صفة فعل⁽¹⁾.

تعلق الظرف بما قبله:

ويجب تعليق الظرف حيث وقع بفعل أو شبهه، ومعنى التعلق الارتباط المعنوي⁽²⁾؛ لأن
(الظرف) لا بد له من شيء يقع فيه، وهو المتعلق، فالظرف لا يستقل بنفسه في إحداث
معنى جديد، أي: أن التعلق ارتباط بين العامل والمعمول.

ولم يجوز الأشموني الفصل بين الظرف ومتعلقه بالوقف في القراءة، بل أوجب وصلهما،
ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿٣٦﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿٣٧﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿٣٨﴾ إِذْ يَغْشَىٰ
السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿٣٩﴾ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [سورة النجم: الآيات: 13-17] قال الأشموني:
"﴿نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: (عند سدرة المنتهى) ظرف للرؤية، ومثله في عدم
الوقف ﴿الْمَأْوَىٰ﴾؛ لأن (إذ يغشى) ظرف لما قبله"⁽³⁾.

وعدم الوقف على (نزلة أخرى) يبين أن ظرف المكان (عند) متعلق بالفعل (رآه)، وعدم
الوقف على (المأوى) يبين أن ظرف الزمان (إذ) في موضع الحال من (سدرة المنتهى)، أو
العامل فيه (رآه) أيضا⁽⁴⁾.

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 133/5.

(2) السيوطي، همع الهوامع: 132/5، و133.

(3) الأشموني، منار الهدى: 748.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 100/27، و101، والشوكاني، فتح القدير: 129/5.

ولا يصح الوقف في هذين الموضعين لثلا يتوهم أن الطرفين (عند) و(إذ) متعلقان
بمحذوف مقدر.

قال الرازي في معنى الآية: "وقوله: (عند) ظرف مكان، أو ظرف زمان في هذا الموضع؟
نقول: المشهور أنه ظرف مكان تقديره: رأى جبريل أو غيره بقرب سدرة المنتهى، وقيل:
ظرف زمان، كما يقال صليت عند طلوع الفجر، وتقديره: رآه عند الحيرة القصوى، أي: في
الزمان الذي تحار فيه عقول العقلاء... والعامل في (إذ) ما قبلها أو ما بعدها فيه وجهان،
فإن قلنا ما قبلها ففيه احتمالان: أظهرهما (رآه) أي: رآه وقت ما يغشى السدرة الذي
يغشى، والاحتمال الآخر: العامل فيه الفعل الذي في النزلة، تقديره: رآه نزلة أخرى تلك
النزلة وقت ما يغشى السدرة ما يغشى، أي: نزوله لم يكن إلا بعد ما ظهرت العجائب عند
السدرة وغشيتها ما غشى؛ فحينئذ نزل محمد نزلة إشارة إلى أنه لم يرجع من غير فائدة، وإن
قلنا ما بعده، فالعامل فيه ما زاغ البصر أي: ما زاغ بصره وقت غشيان السدرة ما
غشيتها"⁽¹⁾.

وأما على وجه كون العامل في الظرف (إذ) ما بعده، وهو (ما زاغ البصر) يصير الوقف
على ﴿الْمَأْوَى﴾ في مرتبة الكافي؛ لانتفاء التعلق الإعرابي حينئذ.

(1) الرازي، التفسير الكبير: 244/28، و245.

المبحث الثاني: مقتضيات دلالية:

من خلال ما تقدم عرضه من دراسة لعلل الوقف النحوية والدلالية تبين لنا أن اختيار الأشموني للوقوف إنما جاء متناسقاً مع مقتضيات الحال مما يتناسب مع عمومية المعاني؛ حيث لا يتحقق المعنى المراد إلا بهذا الوقف دون سواه بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، فجاءت اختياراته الوقوف المناسب في المواضع المناسب من عدة وجوه، و بمختلف الدلالات أظهر فيها مدى التناسب والتوافق بين العلل وما تؤديه من معاني في القرآن الكريم.

قال الخطابي: "إنما يقوم الكلام بهذه الأشياء ثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف و الفضيلة، حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح، ولا أجزل، ولا أعذب من ألفاظه"⁽¹⁾.

ولمسننا في مجموعة العلل الدلالية للوصل في القرآن الكريم مصطلحات ذات طابع دلالي خاص تم فيها اعتماد المباحث اللغوية مداخل لفهم مقاصد النص القرآني قصد إتمام الوقف والوصل بالمعنى، وإتمام المعنى بالوقف والوصل، أي: أن دلالة الوقوف لا تتوقف عند حدود المعنى المعجمي للمفردة، بل ينبغي النظر في التصاحب الدلالي الذي تنتجه الألفاظ مجتمعة في السياق كله، وذلك لإبراز قيمة الوصل والوقف في إبراز المعنى وتوجيهه، وسنعرض في هذا المبحث جانباً من العلل الدلالية الموجبة للوصل مع التمثيل لها.

(1) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، بيان إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط: 03، 1976م، ص: 27.

إيهام الوقف خلاف ما يقتضيه المعنى:

يتميّز النظام اللغوي في القرآن الكريم عن بنية الأنظمة اللغوية الأخرى، ومن ثم لا يمكن دراسة دلالات القرآن الكريم وتراكيبه إلاّ من خلال الدلالة الوقفية على تمام المعنى الذي وضع له على حقيقته المقصودة، أي: الدلالة التي قصد المتكلم إلقاءها إلى السامع؛ لأن القصديّة في اللغة تعني أن المعاني قد وضعت بشكل مقصود، ومنه ينبغي للوقف والابتداء أن يتوافق مع هذه المعاني المقصودة.

وقد منع الأشموني تحديد الوقف بناء على معنى غير مقصود، ونص على وجوب مراعاة مراد الله تعالى من القرآن، وذلك من خلال الابتعاد عما يسبب الإبهام، أو يفهم معنى غير المعنى المراد.

وهذا كله مبني على ضبط الوقف؛ فلا يتمكن السامع من استنباط دلالة المعنى المقصود إثر هذا اللبس الحاصل من الوقف القبيح، ونمثل لهذا بقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة: الآية: 08] قال الأشموني: "ولا وقف من قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ فلا يوقف على ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ ولا على ﴿وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ لأن الله أراد أن يعلمنا أحوال المنافقين أنهم يظهرون خلاف ما يبطنون، والآية دلت على نفي الإيمان عنهم؛ فلو وقفنا على ﴿وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لكننا مخبرين عنهم بالإيمان، وهو خلاف ما تقتضيه الآية، وإنما أراد تعالى أن يعلمنا نفاقهم، وأن إظهارهم

للإيمان لا حقيقة له"⁽¹⁾؛ لأن القصد من جملة (وما هم بمؤمنين) هو إنكار ما ادعوه ونفيه؛ فوجب وصلها بما قبلها حتى يراد بالإطلاق أنهم ليسوا من الإيمان في شيء.

قال الألوسي: "وفي قوله سبحانه: (وما هم بمؤمنين) حيث قدم الفاعل وأولى حرف النفي رد لدعوى أولئك المنافقين على أبلغ وجه؛ لأن انخراطهم في سلك المؤمنين من لوازم ثبوت الإيمان الحقيقي لهم، وانتفاء اللازم أعدل شاهد على انتفاء الملزوم، وقد بولغ في نفي اللازم بالدلالة على دوامه المستلزم لانتفاء حدوث الملزوم مطلقاً، وأكد ذلك النفي بالباء أيضاً، وهذا سبب العدول عن الرد بما آمنوا المطابق لصدر الكلام"⁽²⁾.

تفكيك الكلام المتصل:

ترتبط آيات القرآن الكريم بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني، ومن حسن اتساقها وقوعها في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، وذلك ما يزيد معاني الآيات بياناً وإيضاحاً؛ إذ إن المعاني هي التي تتطلب الألفاظ.

ومن اللغو والتعقيد تفكيك هذه المعاني المتتابعة بالوقف في أثنائها، ونمثل لهذا بقول الله تعالى:

﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيَّا أَتَيْنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾

[سورة يونس: من الآية: 24] قال الأشموني: " ولا وقف من قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ﴾ إلى

(1) الأشموني، منار الهدى: 82.

(2) الألوسي، روح المعاني: 147/1.

﴿وَالْأَنْعَامَ﴾ فلا يوقف على قوله: ﴿فَأَخْتَلَطَ﴾، وزعم يعقوب الأزرق أنه هنا وفي الكهف تام على استئناف ما بعده جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر، وفي هذا الوقف شيء من جهة اللفظ والمعنى، فاللفظ أن (نبات) فاعل بقوله: (فاختلط)، أي: فنبت بذلك المطر أنواع من النبات يختلط بعضها ببعض، وفي المعنى تفكيك الكلام المتصل الصحيح والمعنى الفصيح، وذهاب إلى اللغز والتعقيد⁽¹⁾.

وقراءة الوقف على (فاختلط) معناها أنه نزل على الأرض ماء اختلط بترابها فأخصبه للزرع والنبات وإثمار الغراس، وقوله تعالى بعد ذلك: مما يأكل الناس والأنعام (من) بيانية، لبيان نتيجة الاختلاط⁽²⁾، على أن في الفعل (اختلط) ضميراً عائداً على الماء، أي: فاختلط الماء بالأرض، ويُبدأ (به نبات الأرض) أي: بسبب الماء نبات الأرض فأخرجت ألوانا من النبات، ف(نبات) على هذا الوقف ابتداء.

وقد اعترض أبو حيان على هذا التوجيه فقال: "وأبعد من ذهب إلى أن الفاعل في قوله: فاختلط هو ضمير يعود على الماء أي: فاختلط الماء بالأرض. ويقف هذا الذاهب على قوله: (فاختلط)، ويستأنف (به نبات) على الابتداء، والخبر المقدم، والوقف على قوله: (فاختلط) لا يجوز وخاصة في القرآن؛ لأنه تفكيك للكلام المتصل الصحيح المعنى، الفصيح اللفظ، وذهاب إلى اللغز والتعقيد، والمعنى الضعيف. ألا ترى أنه لو صرح بإظهار الاسم

(1) الأشموني، منار الهدى: 356، و357.

(2) محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة: زهرة التفاسير: 3549/7.

الذي الضمير في كناية عنه فقيل بالاختلاط نبات الأرض، أو بالماء نبات الأرض، لم يكذ
ينعقد كلاماً من مبتدأ وخبر لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الإفادة"⁽¹⁾.

جملة المثل:

وهو ضرب من الأقوال الفنية البليغة، وذلك لما يحويه من المعاني الحسنة، والدلائل
العميقة، يقول الجرجاني عنه: "واعلم أن المثل قد يضرب بجمل لا بد من أن يتقدمها مذكور
يكون مشبهاً به ولا يمكن حذف المشبه به والاقتصار على ذكر المشبه، ونقل الكلام إليه
حتى كأنه صاحب الجملة إلا أنه مشبه بمن صفته وحكمه مضمون تلك الجملة"⁽²⁾.

وقد ذهب الأشموني إلى عدم جواز الفصل بين أجزاء الجمل المكونة لأسلوب المثل، ومن
ذلك قول الله تعالى: ﴿أَيُّودٌ أَحَدَكُمُ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾^٣
[سورة البقرة: من الآية: 266] قال الأشموني: "﴿الْثَّمَرَاتِ﴾ ليس بوقف؛ لأن هذا مثل من
أمثال القرآن الكريم، والمثل يؤتى به على وجهه إلى آخره ليفهم الكلام، إذا وقف على بعضه
لم يفد المعنى المقصود بالمثل؛ لأن الواو للحال"⁽³⁾.

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 37/6.

(2) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، دار
المدني، جدة، ص: 113.

(3) الأشموني، منار الهدى: 144.

والعلة في عدم جواز الوقف ما ذكره الجرجاني من أن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، وإفراد شطر من شطر، حتى إنك لو حذفتها منها جملة واحدة من أي موضع كان، أحل ذلك بالمغزى من التشبيه⁽¹⁾.

ويأتي المثل في أعقاب المعنى لإيضاحه، وتقديره في النفس، وترك أثر مخصوص لدى السامع، قال أبو السعود في شأن ذلك: "وهذا كما ترى تمثيل لحال من يعمل أعمال البر والحسنات؛ ويضم إليها ما يحبطها من القوادح؛ ثم يجدها يوم القيامة؛ عند كمال حاجته إلى ثوابها؛ هباء منثورا؛ في التحسر؛ والتأسف عليها... أي: مثل ذلك البيان الواضح الجاري في الظهور مجرى الأمور المحسوسة"⁽²⁾.

تقارب الوقوف:

يجري القرآن الكريم على نسق غاية في البلاغة والفصاحة خارج عن المؤلف من نظام جميع كلام العرب، ومن خصائص الأسلوب القرآني الإيجاز بتقليل الكلام من غير إحلال بالمعنى؛ ومنه إيجاز القصر وهو بنية الكلام على تقليل اللفظ، وتكثير المعنى من غير حذف، ويكتنفه الغموض للحاجة إلى العلم بالمواضع التي يصلح فيها من المواضع التي لا يصلح⁽³⁾.

(1) الجرجاني، أسرار البلاغة: 109.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 260/1.

(3) الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط: 03، ص: 76، و77.

فتتقارب حينذاك الوقوف؛ حيث لا يُجْتَرَأُ عن الوقف بدلالة غيره من الوقف القريب منه، وعلى إثر هذا منع الأشموني الوقف على المواضع التي تقاربت فيها الوقوف حتى لا تكثر الفجوات بين معنى وآخر والتي تنتج عن كثرة الوقوف المتقاربة وتضامها.

ومثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿قَالَ يَبُولَتَىٰ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴿٣٢﴾﴾ [سورة المائدة: من الآيات: 31 - 32] قال الأشموني: "﴿النَّادِمِينَ﴾ ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ وقفان جائزان، والوقوف إذا تقاربت يوقف على أحسنها، ولا يجمع بينها... والوقف على (النادمين) هو المختار، وهو تام" (1).

من خلال هذا المثال يمكن القول: إن القيمة الدلالية للوقف في الآية القرآنية ليست ذاتية، وإنما تعود قيمتها إلى مكانها من النظم المعجز الأخاذ؛ لذلك أقل ما وقع به التحدي والإعجاز في القرآن الكريم هو السورة كاملة، وليست الآية.

وخرج الألوسي اختيار الأشموني في الوقف على هذه الآية فقال: "(فأصبح من النادمين) أي: صار معدودا من عدادهم، وكان ندمه على قتله لما كابد فيه من التحير في أمره، وحمله على رقبته أربعين يوما أو سنة، أو أكثر على ما قيل، وتلمذة الغراب؛ فإنها إهانة، ولذا لم

(1) الأشموني، منار الهدى: 247، و248.

يلهم من أول الأمر ما ألهم، واسوداد وجهه، وتبري أبويه منه لا على الذنب؛ إذ هو توبة⁽¹⁾.

تعلق التشبيه بما قبله:

قال الجرجاني في التعريفات: "التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى، فالأمر الأول هو المشبه، والثاني هو المشبه به، وذلك المعنى هو وجه التشبيه، ولا بد فيه من آلة التشبيه، وغرضه، والمشبه، وفي اصطلاح علماء البيان: هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء في نفسه، كالشجاعة في الأسد، والنور في الشمس"⁽²⁾.

ويسمى المشبه والمشبه به ركنا التشبيه؛ لأنه لا غنى عنهما في أي تشبيه، قال التفتازاني: "لأن وجه الشبه معنى قائم بالطرفين، والأداة آلة لبيان التشبيه، ولأن ذكر أحد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والأداة"⁽³⁾.

وقد ذكر الأشموني وجوب ربط التشبيه بما يتعلق به وصلا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي

بِشَرِّرٍ كَالْقَصْرِ ۗ كَأَنَّهُ جَمَلٌ صُفْرٌ﴾ [سورة المرسلات: الآيتان: 32_33] قال الأشموني:

(1) الألوسي، روح المعاني: 287/3.

(2) الجرجاني، التعريفات: 58.

(3) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 518.

"كَالْقَصْرِ" ليس بوقف؛ لتعلق التشبيه بما قبله⁽¹⁾، فشبه الشرر أولا بالقصر، ثم شبه القصر الذي يشبهه الشرر ثانيا بالجمالات.

قال الألوسي: "فالتشبيه الثاني بيان للتشبيه الأول على معنى أن التشبيه بالقصر كان المتبادر منه إلى الفهم العظم فحسب فلما قيل: (كأنه جمالت صفر) وهو قائم مقام التخصيص في القصر تكثر وجه الشبه كأنه قيل: كأنه قصر من شأنه كذا وكذا، والتشبيه بالجمال في الكثرة والتتابع وسرعة الحركة أيضا، والأول هو التحقيق على ما في الكشف وعلى الوجهين ليس التشبيه الثاني من البداء في شيء"⁽²⁾.

ربط السبب بالمسبب:

علاقة السببية تتمثل في أنه لا يوجد الشيء إلا بوجود سببه، وبمقدار قوة الارتباط والتعلق تكون قوة الاستدلال، وذلك بأن يكون أحد الأمرين سببا للآخر، وإذا وجد السبب كان المسبب ثمرة لوجوده، وهما متلازمان من الناحية الدلالية؛ لأن ذكر المسبب دال على السبب.

وقد منع الأشموني الفصل بين السبب والمسبب في قراءة القرآن الكريم، ونوضح هذا بقول الله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة: الآية: 37] قال الأشموني: "﴿كَلِمَاتٍ﴾ ليس بوقف؛ لأن (الكلمات) كانت سببا لتوبته"⁽³⁾، وجيء

(1) الأشموني، منار الهدى: 824.

(2) الألوسي، روح المعاني: 195/15.

(3) الأشموني، منار الهدى: 93.

بالفاء في كلمة (فتاب) دلالة على أن ما بعدها مرتب على ما قبلها ترتيب المسبب على السبب، وأن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه كانت سببا لتوبته، فالتوبة هي المسبب أو الملزوم الذي دل على السبب أو اللازم وهو الكلمات.

قال الألويسي: "وأتى سبحانه بالفاء؛ لأن تلقي الكلمات عين التوبة أو مستلزم لها، ولا شك أن القبول مترتب عليه، فهي إذا لمجرد السببية"⁽¹⁾.

والتعبير بـ(تلقى) هنا مؤذن بأن الكلمات التي أخذها آدم كلمات نافعة له؛ فعلم أنها ليست كلمات زجر وتوبيخ؛ بل كلمات عفو ومغفرة ورضا، وهي إما كلمات لقنها آدم من قبل الله تعالى ليقولها طالبا للمغفرة، وإما كلمات إعلام من الله إياه بأنه عفا عنه بعد أن أهبطه من الجنة اكتفاء بذلك في العقوبة، ومما يدل على أنها كلمات عفو عطف (فتاب عليه) بالفاء؛ إذ لو كانت كلمات توبيخ لما صح التسبب"⁽²⁾.

المعنى ومقتضاه:

يبدو من خلال علل الوقوف التي أصل لها الأشموني في "منار الهدى" أن العناية بالمعاني المبثوثة في ثنايا الآيات القرآنية هي المقصود في ذلك كله، فقد أشار الأشموني إلى ما له علاقة مباشرة بما يمكن تسميته دلالة الاقتضاء، وهي دلالة اللفظ على لازم المعنى المقصود؛ حيث يتمتع الفصل بالوقوف بين المعنى ولازمه، ونمثل لهذا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ

(1) الألويسي، روح المعاني: 239/1.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 437/1.

يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿86﴾ [سورة الزخرف: الآية: 86] قال الأشموني: "﴿الشَّفَعَةَ﴾ ليس بوقف، ومثله في عدم الوقف ﴿بِالْحَقِّ﴾؛ لأن العلم شرط الشهادة"⁽¹⁾؛ فلا يوقف على (الشفاعة) لئلا يتوهم النفي المطلق لامتلاك الشفاعة لأحد كائنا من كان، وكذلك لا يوقف على (بالحق) لئلا يتوهم أن (الواو) في (وهم يعلمون) للاستئناف فيسقط قيد اشتراط الشهادة بالعلم، وهو ممتنع، بل (الواو) والجملة بعدها في موضع الحال؛ لأن الشهادة عن غير علم بالمشهود به لا يعول عليها، وغير نافعة، فتمام المعنى في الآية متوقف على وجود اللفظ، ولا يحصل ذلك إلا بوصل (شهد بالحق) بقوله: (وهم يعلمون).

قال الرازي مبينا ذلك: "وهذا القيد يدل على أن الشهادة باللسان فقط لا تفيد البتة، واحتج القائلون بأن إيمان المقلد لا ينفع البتة بهذه الآية، فقالوا: بين الله تعالى أن الشهادة لا تنفع إلا إذا حصل معها العلم، والعلم عبارة عن اليقين الذي لو شكك صاحبه فيه لم يتشكك، وهذا لم يحصل إلا عند الدليل، فثبت أن إيمان المقلد لا ينفع البتة"⁽²⁾.

ترتيب المعاني:

الحديث عن علم الوصل لا يعني أن تتوالى الألفاظ في النطق وتتابع، بل ينبغي أن يتبع ذلك تناسق في الدلالة وانسجام يتم به المقصود، وتلاق في المعاني تقتضيه دلالة القرآن

(1) الأشموني، منار الهدى: 703.

(2) الرازي، التفسير الكبير: 648/27.

الكريم، وهذا الترابط والتعلق بين الوصل والمعنى دليل على العلاقة الوطيدة بين المعاني المتتابعة في السياق القرآني.

ويقبح الفصل بين هذه المعاني - إن تعلقت ببعضها - بالوقف على شيء منها، ومثل لهذا

بقول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ

زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۗ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۗ فَذَرْهُمْ ۗ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا

يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُّقْتَرِفُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآيتان: 112 -

113] قال الأشموني: "وقيل: لا يوقف على ﴿غُرُورًا﴾، ﴿فَعَلُوهُ﴾، ﴿يَفْتَرُونَ﴾؛ لأن

قوله: ﴿وَلِتَصْغَىٰ﴾ معطوف على ﴿زُخْرَفَ الْقَوْلِ﴾، وهو من عطف المصدر المسبوك على

المصدر المفكوك، فلا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأن ترتيب هذه المفاعيل في غاية

الفصاحة؛ لأنه أولاً: يكون الخداع، فيكون الميل، فيكون الرضا، فيكون فعل الاقتراف؛ فكأن

كل واحد مسبب عما قبله، فلا يفصل بينها بالوقف"⁽¹⁾.

قال القاسمي: " (ولتصغى إليه) أي: يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول، ليغرمهم به،

ولتميل إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة لمساعدته لهم على أهوائهم، (وليرضوه) أي:

لأنفسهم بعد ما مالت إليه قلوبهم، وليقتروا أي: وليكتسبوا بموجب ارتضائهم له ما هم

(1) الأشموني، منار الهدى: 282، و283.

مقترفون أي: من الآثام"⁽¹⁾، وهذا يعني أن على القارئ حين يقرأ أن يطلب في قراءته المعنى وترتيبه.

وقد فصل الجرجاني القول في مسألة ترتيب المعاني ورفضها حين تتابع في النظم فقال: "لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنت تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعته الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتاج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولا حقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"⁽²⁾.

اتحاد الكلام في المعنى:

من المواضع التي نص الأشموني على الوصل بين أجزائها موضع اتحاد الكلام في المعنى، وذلك حين تكون الجملة الثانية توكيدا للجملة الأولى، وذلك لتحقيق المعنى الذي دلت عليه ألفاظ الجملة الثانية، ولكن بمفردات جديدة.

ويتضح هذا المقال في الآية الكريمة: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [سورة

(1) القاسمي، محاسن التأويل: 471/4.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 53، و45.

آل عمران: الآية: [191] قال الأشموني في بيان الوقف على هذه الآية: "﴿بَطْلًا﴾ ليس بوقف؛ لاتحاد الكلام في تنزيه الباري عن خلقه الباطل"⁽¹⁾، فبين جملتي: (ربنا ما خلقت)، و(سبحانك) كمال الاتصال؛ لأن غاية القارئ من الوصل هو المعنى لبيان الحكم والقصد، وذلك بربط العناصر المؤثرة والمشاركة في المعنى.

وقال أبو السعود في بيان الدلالة التي يؤديها الوصل في هذه الآية: "وقوله تعالى: سبحانك أي: تنزيها لك عما لا يليق بك من الأمور التي من جملتها خلق ما لا حكمة فيه، اعتراض مؤكد لمضمون ما قبله وممهّد لما بعده من قوله تعالى: فقنا عذاب النار فإن معرفة سر خلق العالم وما فيه من الحكمة البالغة والغاية الحميدة والقيام بما تقتضيه من الأعمال الصالحة وتنزيه الصانع تعالى عن العبث من دواعي الاستعاذة مما يحيق بالمخلين بذلك من وجهين، أحدهما: الوقوف على تحقق العذاب فالفاء لترتيب الدعاء على ما ذكر، والثاني: الاستعداد لقبول الدعاء فالفاء لترتيب المدعو أعني الوقاية على ذلك كأنه قيل: وإذ قد عرفنا شرك وأطعنا أمرك ونزهناك عما لا ينبغي فقنا عذاب النار الذي هو جزاء الذين لا يعرفون ذلك"⁽²⁾، أي: أن لفظ (سبحانك) تنزيه لله تعالى عما لا يليق به من الأمور التي من جملتها أن يكون خلقه لهذه المخلوقات باطلا وعبثا، ولا يتضح هذا المعنى ويتبين إلا من خلال وصل (سبحانك) بما قبلها.

(1) الأشموني، منار الهدى: 200.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 131/2.

المقابلة:

عرف العسكري أسلوب المقابلة فقال: "هي إيراد الكلام، ثم مقابلته بمثله في المعنى واللفظ على جهة الموافقة أو المخالفة"⁽¹⁾، وقيل: هي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر، وبين ضديهم⁽²⁾.

وللمقابلة أثر في بيان معنى اللفظ القرآني، ولا يظهر جمال التقابل الدلالي بقيمته المعنوية في النص القرآني إلا بالوصل، وذلك لما تحدثه المقابلة من صور ذهنية متعاكسة.

وقد نص الأشموني على عدم جواز الوقف على المواضع التي تجلى فيها أسلوب المقابلة، ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ تَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [سورة البقرة: من الآية: 20] قال الأشموني: "﴿مَشَوْا فِيهِ﴾ ليس بوقف لمقابلة ما بعده له فلا يفصل بينهما"⁽³⁾، أي: جيء في الثانية بـ (أظلم عليهم) في مقابلة (أضاء لهم)، وبـ(قاموا) في مقابلة (مشوا)، ففي هذه الآية انبنت المقابلة على اللفظ والمعنى، ونتج عن التقابل المتناسق

(1) أبو هلال العسكري، الصناعتين: 337.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم: 424.

(3) الأشموني، منار الهدى: 87، وقد وقع الاضطراب والوهم لدى الأشموني في اعتبار أسلوب المقابلة علة دلالية موجبة للوصل مرة، وعلة دلالية موجبة للوقف مرة أخرى - وهو ظاهر كلامه - ولا يمكن إدراج علة واحدة في الوقف والوصل معاً، وقد أورد الأشموني مثالا عن علة المقابلة الموجبة للوقف - وهذا مناقض لما قرناه هنا - وهو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مِّنْكُمْ مَّنْ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [سورة الرعد: الآية: 10] قال الأشموني: "الوقف على ﴿وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ حسن؛ للفصل بين المتقابلات، ومثله يقال في: مستخف بالليل وسارب بالنهار". ينظر: منار الهدى: 405.

للمعنى في الآية الكريمة أثر جمالي مرجعه التناسق الجمالي ذي الأبعاد التقابلية في الآيات المتجاورة مع بعضها.

قال أبو السعود مبينا دلالة المقابلة في هذه الآية: "وإيراد (كلما) مع الإضاءة؛ و(إذا) مع الظلام؛ للإيدان بأنهم حراس على المشي؛ مترقبون لما يصححه؛ فكلما وجدوا فرصة انتهزوها؛ ولا كذلك الوقوف؛ وفيه من الدلالة على كمال التحير؛ وتطير اللب ما لا يوصف"⁽¹⁾.

الإيضاح والتبيين:

يؤدي المعنى دورا كبيرا في مستويات التحليل اللغوي لدلالات الآيات القرآنية، وعلى قدر فصاحة الوصل وصحته تكون دلالاته على اللفظ المقول على المعنى المطلوب مبينا وواضحا، وتكتسب الآية في التعبير عن المعنى المراد أهمية عالية لما لها من خصوصية في توضيح المعنى المراد؛ لأن مدار الغاية التي إليها يصبو القارئ من الوقف أو الوصل هي الإيضاح والإفهام.

ولم يجوز الأشموني الفصل بين الآيات القرآنية التي بتمامها يكون قد اكتمل معنى من معاني الكلام المتلاحقة والتي ستصل فيما بعد إلى فهم عام للمعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَخْنَتُمْهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَثًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾ [سورة محمد: من الآية: 04] قال الأشموني: "الوقف على ﴿أَوْزَارَهَا﴾ كاف، وقيل: الوقف على ﴿ذَلِكَ﴾؛

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 55/1.

لأنه تبين وإيضاح لما قبله من قوله: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ووقع الإثخان وتمكنتم من أخذ من لم يقتل فشدوا وثاقه، فإما أن تمنوا عليه بالإطلاق، وإما أن تفدوه فداءً، فالوقف على ﴿ذَلِكَ﴾ يبين هذا، أي: الأمر ذلك كما فعلنا وقلنا⁽¹⁾.

والمعنى كما يقول القائل: إن فعلت فذاك، أي: فذاك مقصود ومطلوب، قال الشوكاني: "ومحل (ذلك) الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، وقيل: في محل نصب على المفعولية بتقدير فعل، أي: افعلوا ذلك، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف يدل عليه ما تقدم، أي: ذلك حكم الكفار"⁽²⁾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 720.

(2) الشوكاني، فتح القدير: 37/5.

الفصل الثالث: الوقف والنحو

المبحث الأول: أثر الحذف التقدير في الوقف والابتداء

المبحث الثاني: أثر التقديم والتأخير في الوقف والابتداء

المبحث الثالث: أثر الخلاف النحوي والإعرابي في الوقف والابتداء

المبحث الرابع: اعتراضات الأشموني النحوية على غيره في مسائل الوقف

المبحث الأول: أثر الحذف والتقدير في الوقف والابتداء:

قال أبو المكارم في تعريف ظاهرة الحذف والتقدير في اللغة العربية: "هو إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواضع اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحوياً؛ لسلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواضع لغوية مختلفة... ويلحق به التقدير بافتراض وجود تراكيب لا وجود لها فعلاً، ودافع الافتراض الالتزام بالقواعد النحوية"⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس من التعريف نقول: إن علل الوقف والوصل ينبغي أن تحمل وفقاً للأحكام والأقيسة النحوية لتناسب الأساليب اللغوية في القرآن الكريم مع الأصول العامة لقواعد النحو العربي، وذلك لدراسة التركيب والعلاقات النحوية، وإيجاد أوجه يبنى عليها التفسير والمعنى في القرآن الكريم.

وقال ابن جني: "وقد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"⁽²⁾، أي: إنه لا يتأتى القول بجواز الوصل أو الوقف - عند وقوع الحذف - إلا بوجود دليل يدل على المحذوف، ويتمثل في قرينة أو قرائن مصاحبة حالية أو عقلية أو لفظية.

وتعد القرينة أهم شرط من شروط الحذف التي بموجبها يتحدد الوصل أو الوقف في القرآن الكريم مع بيان نوع كل منهما؛ وقد ذهب ابن جني إلى أن المحذوف إذا دلت الدلالة

(1) أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي: 200، و206.

(2) ابن جني، الخصائص: 360/2.

عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه، من ذلك أن ترى رجلا قد سددهما نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتا فتقول: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس، ف(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به⁽¹⁾.

ونذكر بعضا من الأمثلة من الآيات الكريمة التي جاء الحذف والتقدير فيها موجها للوقف أو الوصل في القرآن الكريم:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١٠٦﴾ حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٥٦﴾ [سورة البقرة: الآيتان: 06-07] قال الأشموني: "الوقف على ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تام إن جعلت (الذين) اسم (إن) و(لا يؤمنون) خبرها وما بينهما جملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها، ويكون الوقف على ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ كافيا إن جعلت (سواء) مبتدأ، و(أأنذرتهم) وما بعده في قوة التأويل بمفرد خبرا، والتقدير: سواء عليهم الإنذار وعدمه"⁽²⁾.

أي: أن ضرورة الحفاظ على الشكل النمطي للجملة سابقة على تحديد وجوب الوقف أو الوصل ونوعهما، فقوله: (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) مقدر ومؤول بمفرد اقتضى إخبارا عنهم

(1) المصدر السابق: 284/1.

(2) الأشموني، منار الهدى: 80، واعترض أبو السعود على تخريج الآية على هذا التقدير، فقال: "وقيل: (سواء) مبتدأ؛ وما بعده خبره؛ وليس بذلك؛ لأن مقتضى المقام بيان كون الإنذار وعدمه سواء؛ لا بيان كون المستوي الإنذار وعدمه، والإنذار إعلام المخوف للاحتراز عنه". ينظر: إرشاد العقل السليم: 36/1.

بانتهاء إيمانهم على تقدير: إنذارك وعدم إنذارك، والمبتدأ هو (سواء)، وعلى هذا يعتبر الوقف على (لا يؤمنون) كافيا، ومثله إن جعلنا (سواء) خبرا مقدما والفعل الواقع بعده المقترن بالهمزة في تأويل مبتدأ على تقدير: سواء عليهم إنذارك وعدمه، وأيضا إن جعل المبتدأ بعد (سواء) مقدرًا يدل عليه الاستفهام الواقع معه، وأن التقدير: سواء جواب أنذرتهم أم لم تنذرهم، وتكون جملة (لا يؤمنون) خبرا لمبتدأ محذوف أي: هم لا يؤمنون⁽¹⁾، كان الوقف حينها على (تنذرهم) كافيا.

وعد ابن الأنباري الوقف على (يؤمنون) حسنا وليس تاما ولا كافيا؛ لأن قوله: (ختم الله على قلوبهم) متعلق بالأول من جهة المعنى إذا أضمرت مع (ختم) (قد) وجعلته حالا للضمير الذي في (يؤمنون)، وتقديره: خاتما الله على قلوبهم؛ فإن جعلته استئناف دعاء عليهم ولم تنو الحال كان الوقف على (يؤمنون) تاما⁽²⁾.

- قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بَعْضَهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية: 73] قال الأشموني: "الوقف على ﴿بَعْضَهَا﴾ جائز، والأولى وصله؛ لأن في الكلام حذفًا، أي: اضربه حيا، أو فضره فحيي، ثم وقع التشبيه في الإحياء المقدر،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 249/1 و250، وروح المعاني للألوسي: 132/1.

(2) ابن الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء: 494.

أي: مثل هذا الإحياء للقتيل يحيي الله الموتى⁽¹⁾، أي: إن قوله: (كذلك يحيي الله الموتى) من بقية المقول لبني إسرائيل فيتعين أن يقدر (وقلنا لهم كذلك يحيي الله الموتى)⁽²⁾.

وقال أبو حيان: "وفي الكلام حذف يدل عليه ما بعده وما قبله، التقدير: فضربوه فحيي، دل على (ضربوه) قوله تعالى: (اضربوه ببعضها)، ودل على (فحيي) قوله تعالى: (كذلك يحيي الله الموتى)⁽³⁾.

وما قدره الأشموني من خلال تحديده لنوع الوقف مبني على المعنى والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها؛ ولذلك يمنع بعض التقديرات - أحيانا - وإن كان المعنى يجيزها؛ لأن الأصول النحوية تتعارض معها، كما يقدر أنواعا من المحذوفات - في أحيان أخرى - تبعا لما تمليه المقررات النحوية من أصول عامة وقواعد خاصة، وإن كان المعنى لا يحتاج إليها⁽⁴⁾.

ولعل الأشموني قد اعتبر الوقف في هذه الآية جائزا لوجود التعلق المعنوي بالمحذوف المقدر في التركيب، وحين اعتد بمعنى الكلام المحذوف مستندا إلى ما دلت عليه القرينة اللفظية والحالية جعل الوصل أولى لوجود التلازم والارتباط بين المعاني.

(1) الأشموني، منار الهدى: 100.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 561/1.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 420/1.

(4) طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998م، ص: 155.

قال ابن الأثير: "والمحذوف في الآية هو معنى زائد ظاهر، واللفظ الدال عليه مضمراً، وإذا كان مضمراً فلا ينطق به، وإذا لم ينطق به فكأنه لم يكن، وحينئذ يبقى المعنى موجوداً، واللفظ الدال عليه غير موجود، وكذلك كل ما يعلم من المعاني بمفهوم الخطاب"⁽¹⁾.

- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۗ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ۗ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 178] قال الأشموني: "﴿الْقَتْلَى﴾ ليس بوقف إن رفع بالفعل المقدر، والتقدير: أن يقاص الحر بالحر، ومثله الأنثى بالأنثى"⁽²⁾، فمنع الوقف كان بسبب التقدير، والقول بحذف الفعل ثم تقديره هاهنا محكوم بالقرينة اللفظية.

قال الرازي في تفسيره: "لأن (الباء) من حروف الجر فيكون متعلقاً لا محالة بفعل، فيكون التقدير: الحر يقتل بالحر"⁽³⁾، وصيغة الفعل مستنبطة من قوله: (القصاص في القتلى)، ففيها دلالة على هذا الفعل المقدر، أي: أن تقدير الفعل المحذوف كان من اللفظ المذكور في الآية، ومكان الفعل المقدر قائم على يسميه النحاة الرتبة التي ينبغي مراعاة وضعها حال التقدير.

وقد زاد السمين الحلبي احتمال أن يكون قوله: (الحر بالحر) مبتدأ وخبراً، ويكون التقدير: الحر مأخوذ بالحر، أو مقتول بالحر، فتقدر كونا خاصاً حذف لدلالة الكلام عليه،

(1) ابن الأثير، المثل السائر: 266/2.

(2) الأشموني، منار الهدى: 123، وقال أبو جعفر النحاس: "وإن رفعته بالفعل دخل في الصلة، ولم تقف على (القتلى)، وكان التقدير: يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم أن يقاص في القتلى الحر بالحر". ينظر: القطع والائتناف: 90.

(3) الرازي، التفسير الكبير: 224/5، وقد عبر سيبويه عن جواز حذف الفعل بقوله: "هذا باب ما يضم فيه المستعمل إظهاره". ينظر: الكتاب: 258/1.

فإن الباء فيه للسبب، ولا يجوز أن تقدره كونا مطلقا، إذ لا فائدة فيه لو قلت: الحر كائن بالحر، إلا أن تقدر مضافا، أي: قتل الحر كائن بالحر⁽¹⁾، ويكون الوقف على هذا التقدير على ﴿الْقَتْلَى﴾ كافيا؛ لانعدام وجود التعلق الإعرابي، ووجود التعلق المعنوي⁽²⁾.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لِّئِنْ أَنْجَلْنَا مِنْ هَذِهِ

لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [سورة الأنعام: الآية: 63] قال الأشموني: "الوقف على ﴿وَخُفْيَةً﴾ جائز؛ لاحتمال الإضمار، أي: يقولون لئن أنجيتنا، وتعلق (لئن) بمعنى القول في (تدعونه) أصح، وفي (لئن أنجيتنا) اجتماع الشرط والقسم"⁽³⁾.

وحذف فعل القول كثير في اللغة العربية - إذا دلت عليه قرينة الكلام - طلبا للاختصار، ولوضوح الدلالة عليه، حتى إنه في الإضمار بمنزلة في الإظهار، واستحسنوا إيقاعه محذوفا، ويتسع إضماره في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْمَلَيْكَةَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿١١٢﴾ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [سورة الرعد: من الآيتين: 23 - 24]، أي: يقولون:

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 252/2.

(2) ينظر: المكتفى للداني: 29.

(3) الأشموني، منار الهدى: 273، السجاوندي، علل الوقوف: 477/2، وقال الرازي: "وأیضا فالقراءة بلفظ الخطاب توجب الإضمار، والتقدير: يقولون لئن أنجيتنا، والإضمار خلاف الأصل". ينظر: التفسير الكبير: 19/13.

سلام عليكم"⁽¹⁾، وقد قال أبو علي الفارسي: "حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج"⁽²⁾.

واعتبر الأشموني الوقف على ﴿وَحُفْيَةٍ﴾ جائزا؛ نظرا إلى اختصاص كلمة القول المقدره بوقوعها في أول الكلام أولا، ولأجل أنه لا بد لكل معمول من عامل ثانيا؛ لأن جملة (لئن أنجانا) في محل النصب على المفعولية لقول مقدر وقع حالا من فاعل تدعون أيضا أي: قائلين: لئن أنجيتنا والكوفيون يحكون بما يدل على معنى القول ك(تدعون) من غير تقدير، والصحيح التقدير⁽³⁾.

وذكر بعض أهل التفسير أن جملة (لئن أنجانا) قسم يقسمونه، ويؤكدون به ما هم عليه من الالتجاء إلى الله؛ ولذلك كان التوكيد بالنون الثقيلة وباللام، وموقع هذه الجملة مما قبلها أنها تفسير للضراعة التي جهروا بها، أو هي تفسير بمعنى (تدعون) فهم يدعون الله تعالى، بمعنى أنهم في سريرة أنفسهم وضراعة قولهم، يقسمون بأن الله تعالى إن أنجاهم من هذه الكرب الكارية، والشدائد الشديدة، ليشكروه حق شكره"⁽⁴⁾.

وعلى هذا التقدير يصير الوقف على كلمة ﴿وَحُفْيَةٍ﴾ غير جائز؛ وذلك لشدة تعلق القسم بلفظ الضراعة الذي قبله.

(1) ابن الشجري، الأمالي: 408/2.

(2) ابن هشام، المغني: 702.

(3) الألويسي، روح المعاني: 170/4.

(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 2531/5.

- قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ... وَإِسْمَاعِيلَ
وَأَلْيَسَ وَيُوسُفَ وَلُوطًا كُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَأَجْتَبَيْنَاهُمْ
وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الأنعام: الآيات: 84-87] قال الأشموني: "الوقف على
﴿وَإِخْوَانِهِمْ﴾ جائز؛ على إضمار الخبر، المعنى ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم من هو صالح،
ثم قال: واجتبيناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم" (1).

وجعل الأشموني الوقف على ﴿وَإِخْوَانِهِمْ﴾ جائزا لثلاث علل، أولا: احتمال أن تكون
(الواو) للحال، أي: وقد اجتبيناهم (2)، ثانيا: وجود التعلق الإعرابي لموضع الوقف بما قبله على
سبيل الإضمار، أي: أنه متعلق بذلك الفعل المقدر، ويكون التقدير: وهدينا من آبائهم، أو
فضلنا من آبائهم (3).

و(من) تبعيضية، قال ابن عطية: (وهدينا من آبائهم وذرياتهم وإخوانهم جماعات)؛
ف(من) للتبعيض والمفعول محذوف، ثانيا: لأن قوله: (واجتبيناهم) يجوز أن يعطف على
(فضلنا)، ويجوز أن يكون مستأنفا (4)، وعلى احتمال وجه الاستئناف يكون نوع الوقف على
﴿وَإِخْوَانِهِمْ﴾ كافيا؛ لوجود التعلق المعنوي وانتفاء التعلق اللفظي.

(1) الأشموني، منار الهدى: 277، والنحاس، القطع والائتلاف: 229.

(2) السجاوندي، علل الوقوف: 482/2.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: 30/5 (بتصرف يسير).

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

واعتبر الأشموني المحذوف في الآية خبراً تقديره: (ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم من هو صالح)، واعتبر غيره المحذوف فعلاً تقديره: (وهدينا من آبائهم)، وقدّر أبو البقاء المحذوف فعلاً بقوله: (وفضلنا كلا من آبائهم)، أو (وهدينا كلا من آبائهم)⁽¹⁾، والأولى في التقدير أن يكون المحذوف خبراً، لما قرره ابن هشام في قوله: "لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل"⁽²⁾.

- قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ۚ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ

فَقَاتُوهُمْ نصيبهم ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء: الآية: 33] قال

الأشموني: "وقف بعضهم على ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ إن رفع (الوالدان) بخبر مبتدأ محذوف جواباً لسؤال مقدر، كأنه قيل: ومن الوارث؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون، أي: لكل إنسان موروث جعلنا موالياً، أي: ورثاً مما ترك، ففي (ترك) ضمير يعود على (كل)، وهنا تم الكلام"⁽³⁾.

وعلة تمام الكلام عدم وجود تعلق إعرابي بين الجملتين، الأولى: (ولكل جعلنا موالياً مما ترك)، والثانية: (الوالدان والأقربون)، وارتفع (الوالدان) على خبر مبتدأ محذوف، والوقف على هذا التقدير على كلمة (ترك) كاف لوجود التعلق المعنوي دون الإعرابي.

(1) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج: 1، تح: علي محمد الجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ص: 516.

(2) ابن هشام، المغني: 683.

(3) الأشموني، منار الهدى: 210.

وأضاف السمين الحلبي احتمالا آخر مستبعدا يكون الكلام بموجبه واحدا، وهو تقدير أن لكل إنسان وارث ممن تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالى، أي: موروثين، فيراد بالمولى الموروث، ويرتفع (الوالدان) ب(ترك)، وتكون (ما) بمعنى (من)، والجار والمجرور صفة للمضاف إليه (كل)، والكلام على هذا جملة واحدة، وفي هذا بعد كبير⁽¹⁾.

وعلى هذا التقدير يكون الوقف على قوله: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ قبيحا؛ للوقف على الفعل دون فاعله، ولا يصح الوقف إلا على (الأقربون)، وهذا الوقف يناسب أن يكون معناه: ولكل شيء مما تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالى.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 668/3.

المبحث الثاني: أثر التقديم والتأخير في الوقف والابتداء:

إن فن التقديم والتأخير فن يختص في وضع الألفاظ ورصفها بجنب بعض بأسلوب دقيق دون أن يتسرب إلى ذهن المخاطب وهم، أو يفوته شيء من مقصود المعنى. وقد تنبه عبد القاهر الجرجاني إلى أهميته فقال عنه: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، ولا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد أن الذي راقك ولطفه عندك أن قدم فيه شيئاً وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"⁽¹⁾.

وقال سيبويه عن الغرض من التقديم والتأخير في معرض حديثه عن رتبة الفاعل والمفعول: "وكأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهماهم ويعنيانهم"⁽²⁾.

وإن أردت أن تبين أسباب التقديم والتأخير فإنه لا يصح الاكتفاء بالقول إنه تم تقديم هذه الكلمة هنا للعناية بها والاهتمام دون تبيين موطن هذه العناية، وسبب هذا التقديم⁽³⁾. ثم إن قارئ القرآن الكريم أو المستمع إليه يجد أسلوب التقديم والتأخير مادة من فن الإعجاز اللغوي في كلام العرب كله، ومن ثم يقتضي أن يكون عارفاً بمواضع التقديم والتأخير ليترتب على ذلك ضبط الوقف والابتداء ضبطاً صحيحاً وفقاً لقواعد اللغة.

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 106.

(2) سيبويه، الكتاب: 34/1.

(3) فاضل صالح السامرائي، التعبير القرآني، دار عمار، عمان، ط: 04، 2006م، ص: 52.

وقد يتغير الوقف والابتداء ونوعهما تقديمًا وتأخيرًا استنادًا إلى ما في الآية من تقديم وتأخير بين العناصر التركيبية لها، وقد حدد النحاة للكلام رتبة بعضها أسبق من بعض؛ فرتبة المبتدأ مثلا قبل رتبة الخبر، ورتبة الفاعل قبل رتبة المفعول، وهكذا، وليس في ذلك كله ما يفسد المعنى.

ومراتب الوقف ونوعه في هذا المقام ليست عبثا ولا جزافا؛ بل مبنية وفق الأغراض التي يقصد إليها المتكلم، بل هي حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين، والحاجة من وراء هذا هي الكشف عن المعاني وإبانتهها، ونمثل لذلك بشواهد من القرآن الكريم:

- قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴿١٧﴾ أَلَسْمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ؕ كَانَ

وَعَدُّهُ مَفْعُولًا ﴿﴾ [سورة المزمل: الآية: 17 - 18] قال الأشموني: "وقيل: الوقف على

﴿تَتَّقُونَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿يَوْمًا﴾ بتقدير: احذروا يوما يجعل الولدان شيبا، وقيل: الوقف

على ﴿شِيبًا﴾ على أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، والمعنى: فكيف تتقون يوما يجعل الولدان شيبا

إن كفرتم في الدنيا، والأجود أن لا يوقف عليه؛ لأن ما بعده صفة يوما⁽¹⁾، أي: أن التقديم

والتأخير في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ﴾، وذلك على تقدير: فكيف تتقون يوما

(1) الأشموني، منار الهدى: 812.

يجعل الولدان شيئا إن كفرتم، والمعنى على تقدير المضاف، أي: عذاب يوم، أي: بأي شيء تتحصنون من عذاب ذلك اليوم؟⁽¹⁾.

وقال الأخفش: "الوقف على ﴿كَفَرْتُمْ﴾، ويجعل (يوما) منصوبا على الظرف، ويجعل الفعل لله تعالى، والتقدير: يجعل الله الولدان شيئا في يوم"⁽²⁾، إلا أن الوقف على قوله: ﴿كَفَرْتُمْ﴾. على اعتبار أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا. غير تام؛ لعلتين، أولاها: جعل (يوما) منصوبا ب(يجعل) والفعل له؛ كأنه قال: يجعل الله الولدان شيئا في يوم، وهذا لا يصح؛ لأن اليوم هو الذي يفعل هذا من شدة هوله⁽³⁾، ثانيهما: وجود التعلق الإعرابي خلافا لنافع وأبي حاتم؛ لأن المعنى عندهم (فكيف يتقون يوما يجعل الولدان شيئا) لشدته وهوله، فكيف تتقونه إن كفرتم، والحجة لنافع أن يكون المعنى: الله يجعل الولدان شيئا يوما.

والوقف التام عند أبي حاتم على ﴿مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ أي: في ذلك اليوم، أو فيه⁽⁴⁾؛ لأنه جعل قوله: ﴿مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ يرجع إلى يوم النكرة⁽⁵⁾.

وتعليق الكلمات التي وقع فيها تقاسم وتأخير في الآية القرآنية بعضها ببعض من حيث المعنى مبني على أن النص اللغوي وحدة متلاحمة من صورته المنطوقة ونظامه النحوي، وصورته

(1) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، التفسير البسيط، ج: 22، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط: 01، 1430 هـ، ص: 378، و379.

(2) الأشموني، منار الهدى: 811.

(3) ابن الأنباري، الإيضاح: 953.

(4) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف: 769.

(5) العماني، المرشد في الوقف والابتداء: 817/3.

المنطوقة هي مفرداته المصوغة في الجملة بكل خصائص هذه المفردات، وقوانينها الصوتية والصرفية، ويرتبطها الوقف أو الابتداء، ونظامه النحوي هو الهيئة التركيبية التي توجد عليها هذه المفردات منظومة في الجملة، ويراعى فيها القوانين الخاصة بكل وظيفة نحوية على حدة من حيث شروط ورودها الخاصة⁽¹⁾.

- قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [سورة الإنسان: الآية: 02] حكى الأشموني خلافا حول ضبط الوقف في هذه الآية، فذكر أن بعضهم يستحسن الوقف على ﴿أَمْشَاجٍ﴾، و(نبتليه) جواب بعد سؤال سائل، قال: كيف كان خلق الإنسان؟ فقال: نبتليه⁽²⁾.

وعلل السجاوندي هذا الوقف بكون كلمة ﴿أَمْشَاجٍ﴾ نكرة، ولو وصل صار ﴿نَبْتَلِيهِ﴾ صفة له، وإنما هو حال الضمير المنصوب في ﴿فَجَعَلْنَاهُ﴾ تقديره: فجعلناه سميعا بصيرا مبتلين له، فيوقف على ﴿أَمْشَاجٍ﴾ لتبين هذا المعنى⁽³⁾.

وعلل الداني ذلك بكون الفاء مقدمة، والمعنى: فجعلناه سميعا بصيرا لنبتليه، أي: لنختبره⁽¹⁾.

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة: 161 (بتصرف يسير).

(2) الأشموني، منار الهدى: 819.

(3) السجاوندي، علل الوقوف: 1070/3.

(4) الداني، المكتفى: 227.

ويرى السجستاني والأنباري والدايني أن الوقف التام هو على قوله: ﴿نَبْتَلِيهِ﴾ على نية الحال، أي مبتلين له⁽¹⁾، ونسب الأشموني الوقف على آخر الآية إلى الفراء على نية التقديم والتأخير في الآية، والمعنى: جعلناه سميعا بصيرا لنبتيه، فهذه مقدّمة معناها التأخير. إنما المعنى: خلقناه وجعلناه سميعا بصيرا لنبتيه؛ لأن الابتلاء لا يقع إلا بعد تمام الحلقة⁽²⁾، وهو وقف كاف، وغلط الفراء هذا الرأي بحجة أن المعنى على التقديم والتأخير.

ورجح الأشموني قول السجستاني وغيره، ورد قول الفراء ونقده بحجة أن الآية ليس فيها (لام)، ولا المعنى على ما قاله، وقد يتلى الإنسان ويختبر وهو صحيح وإن لم يكن سميعا بصيرا، ورد عليه بعين ما علل به؛ لأن من شرط الوقف التام أن لا يتعلق بما بعده، وتتم الفائدة بما دونه، فإذا جعل على التقديم والتأخير؛ فكيف يتم الوقف على نبتليه؟⁽³⁾.

- قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا

سَقَيْتَ لَنَا﴾ [سورة القصص: من الآية: 25] قال الأشموني: "وقد أغرب بعضهم ووقف على (تمشي)، ثم ابتداء (على استحياء)، أي: على استحياء قالت، نقله السجاوندي عن بعضهم⁽⁴⁾، ولعله جعل قوله: (على استحياء) حالا مقدمة من (قالت)، أي: قالت

(1) أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف: 775، وابن الأنباري، الإيضاح: 960، والدايني، المكتفى: 227.

(2) الفراء، معاني القرآن: 214/3، وينظر: الشوكاني، فتح القدير: 4416/5.

(3) الأشموني، منار الهدى: 819، وأبو جعفر النحاس، القطع والائتناف: 775.

(4) السجاوندي، علل الوقوف: 778/2.

مستحية؛ لأنها كانت تريد أن تدعوه إلى ضيافته، وما تدري أيحبها أم لا؟ وهو وقف جيد،
والأولى وصله"⁽¹⁾.

وفسر الرازي الآية وفق هذا الوقف، فقال: "يعني أنها على الاستحياء قالت هذا القول؛
لأن الكريم إذا دعا غيره إلى الضيافة يستحي، لا سيما المرأة وفي ذلك دلالة على أن شعيبا
لم يكن له معين سواهما"⁽²⁾، أي: أنه تم تعليق الحرف (على) ب(قالت) على التقديم والتأخير،
ويكون بذلك قد غير نمط الجملة، ونقل معناها إلى معنى جديد لغرض ترتيب المعاني
وإظهارها.

وقد ذكر السيوطي جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا وقد ورد به
السمع ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ تَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [سورة القمر: الآية: 07]
وسواء كانت الحال مصدرا أم غيره"⁽³⁾.

قال مكّي بن أبي طالب القيسي في أوجه الوقف على هذه الآية: "وقوله: (تمشي) في
موضع الحال من (إحداهما)، والعامل فيه (جاءت)، و(على استحياء) في موضع الحال من
المضمر في (تمشي)، والعامل فيه (تمشي)، ويجوز أن يكون (على استحياء) في موضع الحال

(1) الأشموني، منار الهدى: 581.

(2) الرازي، التفسير الكبير: 590/24.

(3) السيوطي، همع الهوامع: 27/4، و28.

المقدمة من المضمرة في (قالت)، والعامل فيه (قالت)، والأول أحسن، ويحسن الوقف على (تمشي) على القول الثاني، ولا يحسن أن يوقف على القول الأول إلا (على استحياء)⁽¹⁾.

ورد النيسابوري هذا الوقف دون ذكر العلة في ذلك، فقال: "ومن وقف على (تمشي) ويجعل (على استحياء) حالا مقدما أي: قالت مستحوية فلا وجه له في الوقف"⁽²⁾، وتكون جملة (قالت إن أبي يدعوك) مستأنفة جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: ماذا قالت له لما جاءته؟ ليجزيك أجر ما سقيت لنا أي: جزاء سقيك لنا⁽³⁾.

وعلق الداني صحة هذا الوقف باشتراط وجود الدليل المعنوي الذي يقتضي التقديم والتأخير، فقال: "والوجه الظاهر أن تتعلق ب(تمشي) من حيث كان المعنى بإجماع من أهل التأويل: فجاءته إحداهما تمشي مستترة، قيل: بكم قميصها، وقيل: بدرعها، وكان التقديم والتأخير لا يصح إلا بتوقيف أو بدليل قاطع"⁽⁴⁾.

وهذا ما أكد عليه ابن قيم الجوزية بقوله: "وينبغي أن يتفطن ههنا لأمر لا بد منه، وهو أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله - عز وجل - ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين

(1) أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني، مشكل إعراب القرآن، ج: 2، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 02، 1405هـ، ص: 542، و543.

(2) نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ج: 5، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1416هـ، ص: 336.

(3) الشوكاني، فتح القدير: 194/4.

(4) الداني، المكتفى: 156، و157، أبو جعفر النحاس، القطع والائتناف: 510.

للقرآن، فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر، فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن⁽¹⁾.

- قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْجَبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [سورة التوبة: الآية: 55] قال الأشموني في بيان الوقف على هذه الآية: "الوقف على ﴿وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ حسن إن جعل (في الحياة الدنيا) متصلا بالعذاب، كأنه قال: إنما يريد الله ليعذبهم بها: أي: بالتعب في جمعها وإنفاقها كرها، وهو قول أبي حاتم، وقيل: ليس بوقف؛ لأن الآية من التقديم والتأخير لاتصال الكلام بعبءه ببعض، أي: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله ليعذبهم بها، أي: في الآخرة"⁽²⁾، أي: أن عدم جواز الوقف على ﴿وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ مترتب على أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، وذلك بتعليق قوله تعالى: (الحياة الدنيا) ب(تعجبك).

ويكون قول: (إنما يريد الله ليعذبهم بها) جملة اعتراض فيها تشديد للكلام وتقوية لانتفاء الإعجاب؛ لأن من كان مآل إتيانه المال والولد للتعذيب لا ينبغي أن تستحسن حاله ولا يفتتن بها، والتقدير: فلا تعجبك في الحياة...، ثم إن المال والولد لا يكونان عذابًا، بل هما من جملة النعم التي من الله بها على عباده، فعند هذا التزم ابن عباس، ومجاهد، وقتادة،

(1) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد: 876/3.

(2) الأشموني، منار الهدى: 339، وابن الأنباري، الإيضاح: 694.

والسدي، وابن قتيبة، التقديم والتأخير، وقالوا: في الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد ليعذبهم بها في الآخرة⁽¹⁾.

وأما من رأى جواز الوقف على ﴿وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ فإنما استحسن ذلك على تعليق قوله: (في الحياة الدنيا) بـ(يعذبهم)، لأنه يقال بعد التقديم والتأخير: فكيف يكون المال والولد عذاباً؟ فلا بد لهم من تقدير حذف في الكلام بأن يقولوا: أراد التعذيب بها من حيث كانت سبباً للعذاب، وإذا قالوا ذلك فقد استغنوا عن التقديم والتأخير؛ لأنه يصح أن يقال: يريد الله أن يعذبهم بها في الدنيا من حيث كانت سبباً للعذاب، وأيضاً فلو أنه قال: (فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا) لم يكن لهذه الزيادة كثير فائدة؛ لأن من المعلوم أن الإعجاب بالمال والولد لا يكون إلا في الدنيا، وليس كذلك حال العذاب؛ فإنها قد تكون في الدنيا كما تكون في الآخرة، فثبت أن القول بهذا التقديم والتأخير ليس بشيء⁽²⁾.

قال الطبري: "وأولى التأويلين بالصواب في ذلك عندنا؛ أن يكون المعنى أخذ الزكاة والنفقة في سبيل الله؛ لأن ذلك هو الظاهر من التنزيل، فصرف تأويله إلى ما دل عليه ظاهره، أولى من صرفه إلى باطن لا دلالة على صحته، وإنما وجه من وجه ذلك إلى التقديم وهو مؤخر؛ لأنه لم يعرف لتعذيب الله المنافقين بأموالهم وأولادهم في الحياة الدنيا، وجهاً يوجهه إليه، وقال: كيف يعذبهم بذلك في الدنيا، وهي لهم فيها سرور؟ وذهب عنه توجيهه إلى أنه

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 435/5، و436 والسمين الحلي، الدر المصون: 67/6، والرازي، التفسير الكبير: 72/16.

(2) الرازي، التفسير الكبير: 72/16.

من عظيم العذاب عليه إلامه ما أوجب الله عليه فيها من حقوقه وفرائضه، إذ كان يلزمه ويؤخذ منه وهو غير طيب النفس، ولا راج من الله جزاء، ولا من الآخذ منه حمدا ولا شكرا، على ضجر منه وكره"⁽¹⁾.

(1) الطبري، جامع البيان: 296/14.

المبحث الثالث: أثر الخلاف النحوي والإعرابي في الوقف والابتداء:

إن لعلم النحو علاقة أكيدة بعلم الوقف والابتداء؛ إذ به تظهر نكات البلاغة وخصائص الأسلوب، والنّاظر في كتب الوقف والابتداء يلحظ كثرة اختلاف مؤلفيها في تحديد مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وتعدّد المعاني النّاتجة عن تلك الاختلافات القائمة على الأصول النحوية التي يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء⁽¹⁾.

ومما هو مقرر في فن الوقف والابتداء أنه لا يجوز الوقوف على ما لا يتم به المعنى، ولا يتأتى ذلك إلا لمن طال باعه في علم النحو، قال أبو حيان: "فجدير لمن تآقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول، والمستند عليه في حل المشكلات إليه"⁽²⁾.

وهذا يعني أنّ اختلاف النحويين في إعراب آية ما من القرآن الكريم ينعكس على فهم معناها واكتشافه، ومن ثمّ يقع الخلاف والتنوع في تحديد وجوه الوقف الجائزة والممنوعة في القرآن الكريم.

وعليه فإنّ التخلي عن صنعة الإعراب - كما يقول مازن المبارك - في لغة تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية: "هدم لها وإماتة لمرونتها، وإن في ترك حركات الإعراب إلباساً لكثير من الجمل والتعبيرات، لباس الإبهام والغموض... إن كثيرا من

(1) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 02، 1993م، ص: 52، و53.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 11/1.

الجملة تضيع معانيها بضياح الإعراب فيها، ومن ذا الذي يستطيع أن يقرأ من غير إعراب فيفهم مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر: من الآية: 28]، وقولنا: ما أحسن زيد...⁽¹⁾.

والصناعة النحوية والإعرابية بادٍ أثرها في منهج الأشموني من خلال كتابه "منار الهدى"، فقد سبق أن أكدنا أن الأشموني يركز تحديده لمواضع الوقف والابتداء - في كثير من المواضع - على أصول النحو وقواعده، وقد أسس لهذا في مقدمة كتابه قائلا: "وسياأتي أن الوقف يكون تاما على تفسير وإعراب وقراءة، وغير تام على آخر إذ الوقف تابع للمعنى"⁽²⁾.

ومن يتأمل الكتاب يلحظ كثرة التعليقات النحوية لما يذكره من مسائل الوقف والابتداء، كما أن كتابه حافل بالجمع بين آراء النحاة في التطبيق والتخريج في مسائل الوقف والابتداء تصحيحا وتضعيفا، وذلك لأنه ينقل من الكتب التي اهتمت بمعاني القرآن وإعرابه، والتي سبقت الإشارة إلى أنها من ضمن مصادر كتابه، وكذلك نجده قد ملأه بترجيحاته لبعض آراء النحاة على اختلاف مدارسهم، ثم توجيهها لخدمة مسائل الوقف والابتداء في القرآن الكريم، ويثبت ذلك نقله بعض أقوال النحاة دون نقد أو ترجيح، ثم اختياره غير ما نقل من أقوال.

وأما نماذج صلة النحو والإعراب بمسائل الوقف والابتداء وتلازمهما فإنها كثيرة جدا،

انتقيت بعضها منها على سبيل التمثيل:

(1) مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م، ص: 106.

(2) الأشموني، منار الهدى: 26.

- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية: 63] قال الأشموني: "الوقف على ﴿فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ حسن

على البصريين؛ لأنهم يضمرون القول، أي: قلنا خذوا ما آتيناكم بقوة؛ فهو منقطع مما قبله،

والكوفيون يضمرون (أن) المفتوحة المخففة، تقديره: أن خذوا؛ فعلى قولهم لا يحسن الوقف

لا يحسن الوقف على ﴿الطُّورَ﴾⁽¹⁾، وعللة عدم إضمار الكوفيين لفعل القول أن أخذ الميثاق

قول، والمعنى: وإذ أخذنا ميثاقكم بأن تأخذوا ما آتيناكم⁽²⁾.

قال الطبري: "وقال بعض نحوي أهل الكوفة: إن أخذ الميثاق قول فلا حاجة بالكلام

إلى إضمار قول فيه، فيكون من كلامين، غير أنه ينبغي لكل ما خالف القول من الكلام -

الذي هو بمعنى القول - أن يكون معه (أن) كما قال الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ

قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [سورة نوح: من الآية: 01] قال: ويجوز أن تحذف (أن)، والصواب

في ذلك عندنا: أن كل كلام نطق به - مفهوم به معنى ما أريد - ففيه الكفاية من غيره⁽³⁾.

وعلى مذهب البصريين يكون قوله: (خذوا) في محل نصب بقول مضمر، أي: وقلنا لهم

خذوا، وهذا القول المضمر يجوز أن يكون في محل نصب على الحال من فاعل (رفعنا)؛ وعده

(1) الأشموني، منار الهدى: 98.

(2) الألوسي، روح المعاني: 281/1.

(3) الطبري، جامع البيان: 160/2.

الأشعوني حسنا لوجود التعلق الإعرابي، والتقدير: ورفعنا الطور قائلين لكم خذوا⁽¹⁾، وهو مما استغنى بدلالة الظاهر المذكور عما ترك ذكره له. وذلك أن معنى الكلام: ورفعنا فوقكم الطور، وقلنا لكم: خذوا ما آتيناكم بقوة، وإلا قذفناه عليكم⁽²⁾، والمعنى محمول على ما ذهب إليه البصريون من إضمار القول، قال القنوجي مؤكداً ذلك: "خذوا ما آتيناكم أي قلنا لهم خذوا ما أعطيناكم (بقوة)"⁽³⁾.

- قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تَعْلِنُونَ﴾ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿۱۹﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿۲۰﴾ [سورة النحل: الآيات: 19_21] قال الأشعوني: "﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ كـاف إذا رفعت (أموات) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هم أموات"⁽⁴⁾.

وقد خرج القرطبي معنى الآية وفق هذا الوقف المبني على انتفاء قطع التعلق اللفظي فقال: "أموات غير أحياء) أي: هم أموات، يعني الأصنام، لا أرواح فيها ولا تسمع ولا تبصر، أي: هي جمادات فكيف تعبدونها وأنتم أفضل منها بالحياة"⁽⁵⁾.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 409/1.

(2) الطبري، جامع البيان: 160/2.

(3) أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، ج: 1، عني بطبعه وقدم له وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1412هـ-1992م، ص: 189.

(4) الأشعوني، منار الهدى: 431.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 94/10.

وزاد الأشموني وجها آخر للوقف فقال: "وليس بوقف إن جعل (أموات) خبرا ثانيا لقوله: (وهم يخلقون)، وكذا إن جعل (يخلقون) و(أموات) خبرين"⁽¹⁾.

وخرج الطاهر ابن عاشور المعنى في الآية وفق هذا الوقف المبني على وجود التعلق الإعرابي بين المبتدأ وخبره فقال: "فالخبر الأول وهو جملة (لا يخلقون شيئا) استفيد من جملة (أفمن يخلق كمن لا يخلق)، وعطف (وهم يخلقون) ارتقاء في الاستدلال على انتفاء إلهيتها، والخبر الثاني وهو جملة (أموات غير أحياء) تصريح بما استفيد من جملة (والله يعلم ما تسرون وما تعلنون) بطريقة نفي الشيء بنفي ملزومه"⁽²⁾.

وأضاف الأشموني وجها إعرابيا آخر فقال: "وليس (يخلقون) بوقف أيضا إن جعل (والذين) مبتدأ و(أموات) خبرا، والتقدير: والذين هذه صفتهم أموات غير أحياء؛ لأنها أصنام، ولهذا وصفها بالموت"⁽³⁾، أي: إن إعراب الكلمة في القرآن الكريم يتغير بتغيير مواضع الوقف والابتداء.

- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَىٰ اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [سورة التحريم: من الآية: 08] قال

(1) الأشموني، منار الهدى: 431.

(2) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 125/14.

(3) الأشموني، منار الهدى: 431، ابن الأنباري، الإيضاح: 747، الداني، المكنفى: 349.

الأشمويني: ﴿نَّصُوحًا﴾ كاف على استئناف ما بعده، وقيل: لا يجوز؛ لأن قوله: ﴿عَسَى﴾ في موضع الجواب لـ(توبوا)⁽¹⁾.

وقد خرج القرطبي المعنى في الآية وفق وجه الاستئناف لبيان حالهم، فقال: "وقوله: (عسى ربيكم أن يكفر عنكم سيئاتكم) يقول: عسى ربيكم أيها المؤمنون أن يمحو سيئات أعمالكم التي سلفت منكم"⁽²⁾.

واعترض السمين الحلبي على اعتبار (عسى) جوابا لما قبلها، فقال: "كأنه قيل: توبوا يوجب تكفير سيئاتكم ويدخلكم، قاله الزمخشري، يعني أن (عسى) في محل جزم جوابا للأمر؛ لأنه لو وقع موقعها مضارع لانجزم كما مثل به الزمخشري، وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم أن (عسى) جواب، ولا تقع جوابا؛ لأنها للإنشاء"⁽³⁾، ويكون الوقف وفق هذا على (نصوحا) كاف.

وقال الشوكاني: "عسى ربيكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار بسبب تلك التوبة"⁽⁴⁾، أي: أن (عسى) في الآية بمعنى (كي)، والوصل على هذا الوجه أولى لوجود التعلق الإعرابي.

(1) الأشمويني، منار الهدى: 792.

(2) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 495/23.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: 372/10.

(4) الشوكاني، فتح القدير: 303/5.

وقال الألويسي: "وزعم بعضهم أن (عسى) بمعنى (كي)، وهو وهم؛ بل هي كما قال أهل المعاني للإطماع، وهي للوجوب منه تعالى مجده على معنى أن المطمع به يكون ولا بد للوعد، وقيل: هي على بابها للترجي لكن يصرف إلى المخاطب أي: لتكونوا على رجاء من أن يكفر عنكم سيئاتكم"⁽¹⁾، ويكون الوصل أولى أيضا على اعتبار (عسى) للترجية.

- قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا تَحْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ

مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لِيَّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ﴾ [سورة النساء: من الآية: 46] قال الأشموني:

"الوقف على ﴿وَرَاعِنَا﴾ حسن، إن جعل (ليّا) مصدرا، أي: يلوون ليّا بألسنتهم، ودل

المصدر على فعله، وليس بوقف إن جعل مفعولا من أجله، أي: يفعلون ذلك من أجل

الليّ"⁽²⁾، والعلة في اعتبار الوقف على ﴿وَرَاعِنَا﴾ حسنا إن تم جعل (ليّا) مفعولا مطلقا،

والعامل فيه الفعل الذي يفسره المصدر نفسه ويؤول بالحال.

قال أبو حيان: "وانتصاب (ليا) و(طعنا) على المفعول من أجله. وقيل: هما مصدران في

موضع الحال، أي: لاوين وطاعنين"⁽³⁾، وإن جعل (ليا) مفعول لأجله ل(يقولون) باعتبار

تعلقه بالقول كان الوقف غير جائز للفصل بين العامل والمعمول.

وقال ابن عاشور: "وانتصب (ليا) على المفعول المطلق ل(يقولون)؛ لأن اللي كيفية من

كيفيات القول...وانتصب (وطعنا في الدين) على المفعول لأجله، فهو من عطف بعض

(1) ينظر: روح المعاني: 134/8 (بتصرف يسير).

(2) الأشموني، منار الهدى: 213.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 663/3.

المفاعيل على بعض آخر، ولا ضير فيه، ولك أن تجعلهما معا مفعولين مطلقين أو مفعولين لأجلهما⁽¹⁾.

يتبين لنا من خلال عرض هذه الأمثلة أن أثر الخلاف النحوي والإعرابي في ضبط الوقف وتحديدته وارد بكثرة في القرآن الكريم؛ إذ الأمر نسبي يرجع فيه إلى الأذواق في فهم المعاني، واعتبار ما وقف عليه متعلقا بما بعده في المعنى، أو مستغنيا عنه، ولذا نجد منهم من يعد بعض الوقوف الكافية في نظر غيره تامة أو العكس، أما الفرق بين التام والكافي وغيرهما من الوقوف فليس محلا لهذا الاختلاف الكبير؛ لأنه يعتمد على تعلق ما وقف عليه بما بعده في الإعراب أو لا، وهو أمر منضبط بعض الشيء أكثر من التعلق المعنوي⁽²⁾.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 76/5.

(2) محمود بن علي بسّة المصري، العميد في علم التجويد، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة، الإسكندرية، ط: 01، 1425 هـ، 2004 م، ص: 154.

المبحث الرابع: اعتراضات الأشموني النحوية على غيره في مسائل الوقف:

تعددت مصادر الأشموني في كتابه "منار الهدى في الوقف والابتداء"، وكان كثير الأخذ عن النحاة والإفادة منهم، وكان يؤيدهم في كثير من المواضع، ويعترض عليهم في بعضها، ثم إن من تعقبهم الأشموني بالنقد والرد هم من أئمة النحو، وممن وعى علم الوقف والابتداء تمحيصا وتوثيقا، ويدل هذا على مدى الصلة القوية والارتباط الوثيق بين السابقين في هذا الفن والمتأخرين.

وليس يهمننا في هذا المبحث تفصي جميع اعتراضاته على من قبله من العلماء؛ إذ لا يسع ذلك إلا كتاب مستقل في هذا الشأن - خاصة وأن كثيرا من المسائل المعترض عليها لا يوجد لها ذكر في كتب اللغة والتفسير إلا قليلا - بل سأقتصر على بعض اعتراضاته النحوية على غيره من النحاة في مسائل الوقف والابتداء - وإن كان لا يصرح إلا نادرا بذكر المصدر الذي استقى منه - مع تبين محل النزاع، وعلاقة ذلك بضبط الوقف والابتداء في القرآن الكريم، مع الوقوف على المنهج الذي يسلكه الأشموني في التعقيب والاستدلال اعتمادا على نص كلامه، وإن لم يذكر الدليل في اعتراضه التمسست ما يقوي اتجاهه أو يضعفه، ومن ثم الوصول إلى أصح الأقوال في المسألة الواحدة بعد عرضها ومناقشتها، وقد لا يترجح لدي الجانب الصحيح من القولين؛ فأكتفي حينها بعرض المسألة من الجهتين دون ترجيح، وبيان أثر ذلك في الوقف والابتداء.

- المثال الأول: قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا

فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ۗ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران: الآية: 188] نقل

الأشموني عن الإمام نافع تجويزه الوقف على ﴿بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾، ثم اعترض عليه وقال: وهو غير

جيد، والأولى وصله، واستدل الأشموني في اعتراضه هذا على بحجة أن قوله تعالى: ﴿فَلَا

تَحْسَبَنَّاهُمْ﴾ بدل مما قبله، أو معطوفا على الأول؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء

الواحد؛ لأنه قد استغنى عن مفعولي (يحسب) الأولى بذكر مفعولي الثانية على قراءة (تحسبن)

الأولى بياء الغيب، وعلى قراءته بالتاء حذف المفعول الثاني فقط⁽¹⁾، وقد يكون لوقف نافع

وجها سائغا في العربية.

قال أبو حيان: "وقرأ نافع: (لا يحسبن) بياء الغيبة، و(فلا تحسبنهم) بقاء الخطاب، وفتح

الباء فيهما، وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولي (يحسبن) لدلالة ما بعدهما

عليهما"⁽²⁾، أي: يحمل الفعل الأول على حذف المفعولين معا اختصارا لدلالة مفعولي الثاني

عليهما، والتقدير: (لا يحسبن الذين يفرحون أنفسهم فائزين)، فالجملة بعدها مستقلة عنها

إعرابا، ويمكن القول إن نافعا خرج الوقف في هذه الآية وفق قراءته.

(1) الأشموني، منار الهدى: 199.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 467/3.

ووجه أبو حيان القراءة نحويًا بأنه لا يجوز في هذه القراءة البدل الذي جوز في قراءة ابن كثير وأبي عمرو؛ لاختلاف الفعلين لاختلاف الفاعل⁽¹⁾، فيكون وقف نافع جائزًا نحويًا ودلالة خلافًا للأشموني.

- المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية: 06] روى الأشموني عن الهذلي تجويزه الوقف على (تنذر)، ثم يتدئ (هم لا يؤمنون) على أنها جملة من مبتدئ وخبر، واعترض الأشموني على هذا الوقف والابتداء دون إبداء العلة في ذلك، وقال: وهذا ينبغي أن يرد ولا يلتفت إليه، وإن كان قد نقله الهذلي في الوقف والابتداء⁽²⁾.

واعترض الأشموني على الهذلي في محله؛ لأن الضمير المتصل هو الذي لا يمكن التلغظ به منفردًا؛ بل يُلفظ مع الكلمة التي اتصل بها، وله محل إعرابي يؤديه في الجملة، ومن ثم لا يمكن فصل ضمير النصب المتصل (هم) عن الفعل الذي اتصل به وهو (تنذر)، ثم إن وقف الهذلي في هذه الآية فيه مخالفة صريحة لقواعد الرسم العثماني للمصحف الشريف، والتي من مقرراتها عدم الوقف على الموصول⁽³⁾؛ فقولته تعالى: (تنذرهم) هو جزء الكلمة المركبة من الفعل المضارع المجزوم بـ(لم)، والضمير المتصل المفعول به، والجملة في حكم الموصول في الوجود،

(1) المصدر السابق: 467/3.

(2) الأشموني، منار الهدى: 80.

(3) المصدر نفسه: 40.

وهو الذي توصل كلماته في الخط، كما توصل حروف الكلمة الواحدة⁽¹⁾، ثم إن الدلالة ترد وقف الهذلي الذي بني على التكلف، والمعنى: سواء عليهم إنذارك وعدم إنذارك لهم بعد ذلك.

وقد رد الألوسي وقف الهذلي فقال: "وهي هنا كالعلة للحكم لدلالاتها على قسوة قلوبهم، وعدم تأثرها بالإنذار، وهو مقتض لعدم الإيمان، وحيث إن الموضوع دال على عدم الإيمان في الماضي، والمحمول على استمراره في المستقبل اندفع توهم عدم الفائدة في الإخبار، وجعل الجملة دعائية بعيد، وأبعد منه ما روي أن الوقف على (أم لم تنذر) والابتداء بهم لا يؤمنون) على أنه مبتدأ، وخبر، بل ينبغي أن لا يلتفت إليه"⁽²⁾.

- المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران: 33-34] ذكر الأشموني أن الوقف على ﴿عَلِيمٌ﴾ تام على قول أبي عبيدة معمر بن المثنى أن (إذ) زائدة لا موضع لها من الإعراب، والتقدير عنده: قالت امرأت عمران رب إني نذرت⁽³⁾ على أنه مستأنف.

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 417/1.

(2) الألوسي، روح المعاني: 132/1.

(3) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، مجاز القرآن، ج: 1، تح: محمد فواد سرگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381 هـ، ص: 90، ووافقه الداني في القول بتمام الوقف على (عليم). ينظر: المكتفى: 39.

واعترض الأشموني على هذا التخريج النحوي للآية، وقال: هذا وهم من أبي عبيدة، واحتج عليه الأشموني بعلّة نحوية مفادها أن (إذ) اسم من أسماء الزمان؛ فلا يجوز أن يلغى؛ لأن اللغو إنما يكون في الحروف⁽¹⁾.

وموضع (إذ) نصب بإضمار فعل، أي: اذكر لهم وقت إذ قالت، قاله المبرد والأخفش، فهي مفعول به لا ظرف.

وقال الزجاج: "الناصب له (اصطفى) مقدرا مدلولا عليه ب(اصطفى) الأول، أي: اصطفى امرأت عمران إذ قالت"، فعلى هذين الوجهين لا يوقف على (عليم) لتعلق ما بعده بما قبله، أي: سمع دعاءها ورجاءها، ف(إذ) متعلقة بالوصفين معا⁽²⁾.

وطعن ابن الأنباري في تخريج الزجاج الذي اعتمد عليه في ضبط الوقف، فقال: "إن الله تعالى قرن اصطفاء آل عمران باصطفاء آدم ونوح، ولما كان اصطفاءه تعالى آدم ونوحا قبل قول امرأة عمران استحال أن يقال: إن هذا الاصطفاء مقيد بذلك الوقت الذي قالت امرأة عمران هذا الكلام فيه"⁽³⁾.

(1) وقال الزجاج: "لم يصنع أبو عبيدة في هذا شيئا؛ لأنه لا يجوز إلغاء حرف من كتاب الله تعالى، ولا يجوز حذف حرف من كتاب الله تعالى من غير ضرورة". ينظر: التفسير الكبير للرازي: 202/8.

(2) الأشموني، منار الهدى: 164.

(3) الرازي، التفسير الكبير: 202/8، وقال الرازي معقبا على ابن الأنباري: "يمكن أن يجاب عنه بأن أثر اصطفاء كل واحد إنما ظهر عند وجوده، وظهور طاعته، فجاز أن يقال: إن الله اصطفى آدم عند وجوده، ونوحا عند وجوده، وآل عمران عندما قالت امرأة عمران هذا الكلام". ينظر: التفسير الكبير: 202/8.

ونفي الأشموني الظرفية عن (إذ) ليس محل إجماع، فقد حكى أبو السعود جواز أن يكون (إذ) منصوبا على الظرفية لما قبله، أي: سميع لقولها المحكي عليم بضميرها المنوي. وقيل: "هو ظرف لمعنى الاصطفاء المدلول عليه ب(اصطفى) المذكور كأنه قيل: واصطفى آل عمران إذ قالت إلخ...، فكان من عطف الجمل على الجمل دون عطف المفردات على المفردات ليلزم كون اصطفاء الكل في ذلك الوقت"⁽¹⁾، أي: أن (إذ) صلة ل (سميع)، وعطف الجمل من مسوغات الوقف في القرآن الكريم كما تقدم ذكره، فيكون في الآية عدم الوقف وجوازه خلافا لما اقتصر عليه الأشموني من عدم الوقف فقط.

- المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾
 [سورة آل عمران: الآية: 28] قال أبو حاتم: الوقف على ﴿شَيْءٍ﴾ كاف، وقال الأشموني: ووافقه ابن الأنباري⁽²⁾، ولم يعن النظر، وأظنه قلده، وكان يتحامل على أبي حاتم ويسلك معه ميدان التعصب، تغمدا الله وإياهم برحمته، واحتج لهم الأشموني بأنهم رأوا الجملة مركبة من الشرط والجزاء، وهو قوله: ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء، استأنف بعده (إلا) على معنى إلا أن يكون الخوف يحمله عليه، فعلى هذا التأويل يسوغ الوقف على (شيء)، ويترتب

(1) الرازي، التفسير الكبير: 202/8، وقال الرازي معقبا على ابن الأنباري: "يمكن أن يجاب عنه بأن أثر اصطفاء كل واحد إنما ظهر عند وجوده، وظهور طاعته، فجاز أن يقال: إن الله اصطفى آدم عند وجوده، ونوحا عند وجوده، وآل عمران عندما قالت امرأة عمران هذا الكلام". ينظر: التفسير الكبير: 202/8.

(2) اعتبره ابن الأنباري تاما، ولم يذكر العلة في ذلك، ينظر: الإيضاح في الوقف والابتداء: 573.

عليه أن يُجَوِّزَ الابتداء بـ(إلا) هنا، وفيه ضعف؛ لأن (إلا) حرف استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النفي، أو النفي بعد الإثبات، فهي متعلقة بما قبلها في جميع الأحوال⁽¹⁾؛ لأن الاتقاء ليس مما تضمنه اسم الإشارة (ذلك).

وقد يكون الوقف عند ابن الأنباري مخرجا على علة الالتفات المسوغة للوقف - كما تقدم - والذي يبدي هنا معنى حسنا، قال أبو حيان مبينا ذلك: "وفي قوله: (إلا أن يتقوا) التفات؛ لأنه خرج من الغيبة إلى الخطاب، ولو جاء على نظم الأول لكان (إلا أن يتقوا) بالياء المعجمة من أسفل، وهذا النوع في غاية الفصاحة"⁽²⁾.

وفصاحته أن موالاة الكفار لما كانت مستقبحة لم يواجه الله عباده بخطاب النهي؛ بل جاء به في كلام أسند الفعل المنهي عنه لغيب، ولما كانت المجاملة في الظاهر والمحاسنة جائزة لعذر وهو اتقاء شرهم حسن الإقبال إليهم وخطابهم برفع الحرج عنهم في ذلك⁽³⁾.

وعلة الأشموني في عدم الوقف على (شيء) مبنية على اعتباره حرف (إلا) مفيدا لمعنى الاستدراك الموجب للوصل؛ فالجملة عنده في محل نصب على الاستثناء المنقطع الذي تكون فيه (إلا) بمعنى (لكن)، وهو قول الزمخشري⁽⁴⁾، ولا تعمل (إلا) حينها مثل: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ ﴿١٠٠﴾ إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَىٰ﴾ [سورة طه: الآيتان: 03_02] فليست (تذكرة)

(1) الأشموني، منار الهدى: 160، و161.

(2) ينظر: البحر المحيط: 93/3.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: 109/3.

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 310/7.

مستثناة من (لتشقى)، وإنما الكلام استدراك، و(تذكرة) مفعول لأجله عامله محذوف، والتقدير: لكن أنزلناه تذكرة لمن يخشى⁽¹⁾، وقال الألوسي: "وقوله تعالى: (إلا أن تتقوا) على صيغة الخطاب بطريق الغيبة استثناء مفرغ من أعم الأحوال، والعامل فيه فعل النهي معتبرا فيه الخطاب، أي: لا تتخذوهم أولياء في حال من الأحوال إلا حال اتقائكم، وقيل: استثناء مفرغ من المفعول لأجله، أي: لا يتخذ المؤمن الكافر وليا لشيء من الأشياء إلا للتقية (منهم) أي: من جهتهم"⁽²⁾، والوصل أولى على هذا المعنى.

- المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ﴿١٥﴾ وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ ﴿١٦﴾ وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ ﴿١٧﴾ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِيتَتْ ﴿١٨﴾ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴿١٩﴾ لِيَوْمِ الْفَصْلِ ﴿٢٠﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الْفَصْلِ ﴿٢١﴾ وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة المرسلات: الآيات من: 15_08] قال مكي بن أبي طالب القيسي: لا وقف من (فإذا النجوم طمست) إلى قوله تعالى: (ويل يومئذ للمكذبين)؛ لأن قوله تعالى: (ويل يومئذ للمكذبين) جواب لما تقدم من الكلام، أي: جواب لقوله تعالى: (فإذا النجوم طمست)⁽³⁾، أي: ربط الجواب بما تعلق به من أول الكلام حتى يتم المعنى ويحصل المراد من الآية، ويكون تأويل (يومئذ) هو يوم إذ طمست النجوم وكان ما بعدها.

(1) سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، 2003م، ص: 314.

(2) الألوسي، روح المعاني: 117/2.

(3) أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأندلسي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، ج: 12، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط: 01، 1429هـ - 2008م، ص: 7958.

وقد اعترض الأشموني على هذا الوقف وغلط مكيًا في هذا التحريج، واحتج بأنه لو كانت جملة (ويل يومئذ للمكذبين) جوابًا لما قبلها للزمها الفاء؛ لأنها جملة اسمية⁽¹⁾ على القاعدة النحوية التي تقتضي أن كل جواب يمتنع جعله شرطًا؛ فإن الفاء تجب فيه، والجواب هنا في الآية جملة اسمية، وهو مما يجب اقتران الفاء به.

ولعل الأشموني يرى أن جواب (إذا) محذوف، والتقدير: (فإذا النجوم طمست)، وإذا، وإذا، فحينئذ تقع المجازاة بالأعمال وتقوم القيامة⁽²⁾، فالوقف عنده جائز على ما قبل قوله تعالى: (ويل يومئذ للمكذبين).

والقاعدة النحوية التي اعتمدها الأشموني في نقض وقف مكي القيسي محل نظر، فقد نقل ابن عاشور عن بعض المفسرين جعلهم جملة (ويل يومئذ للمكذبين) جوابًا لما قبلها من الكلام، أي: يتعلق (إذا) بالاستقرار الذي في الخبر وهو (للمكذبين)، والتقدير: إذا حصل كذا وكذا حل الويل للمكذبين، وهو كالبيان لقوله: (إنما توعدون لواقع)، فيحصل تأكيد الوعيد، ولا يرد على هذا عرو الجواب عن الفاء الرابطة للجواب؛ لأن جواب (إذا) جواب صوري، وإنما هو متعلق (إذا) عومل معاملة الجواب في المعنى، ثم إن هذه الجملة صالحة لمعنى الخبرية ولمعنى الإنشاء؛ لأن تركيب (ويل له) يستعمل إنشاء بكثرة⁽³⁾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 823.

(2) الرازي، التفسير الكبير: 770/30.

(3) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 427/29.

والوقف الذي حدده مكّي القيسي جائز حينئذ على هذا الاعتبار، ووضح الطاهر ابن عاشور ذلك باستدلال ثان، فقال: "فموقع جملة (ويل يومئذ للمكذبين) ابتداء الكلام، وموقع جملة (إذا النجوم طمست) التأخر، وإنما قدمت لتؤذن بمعنى الشرط، وقد حصل من تغيير النظم على هذا الوجه أن صارت جملة (ويل يومئذ للمكذبين) بمنزلة التذييل، فحصل في هذا النظم أسلوب رائع، ومعان بدائع⁽¹⁾."

- المثال السادس: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة التحريم: الآية: 01] نقل الأشموني عن النحوي محمد بن عيسى قوله بتمام الوقف على قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ^ط﴾، واعترض عليه فقال: "إن الأمر ليس كما قال؛ لأن (تبتغي) في موضع الحال قد عمل فيه ما قبله، وهو حال من فاعل (تحرم) أي: لم تحرم مبتغيا به مرضات أزواجك، وهو اختيار أبي حيان وغيره"⁽²⁾.

وعلى هذا يمتنع الوقف على (لك)؛ لأن بعض الكلام متعلق ببعض على نحو ما تقدم ذكره، قال الألويسي: "فيكون هو محل العتاب على ما قيل، وكأن وجهه أن الكلام الذي فيه قيد المقصود فيه القيد إثباتا أو نفيا، أو يكون التقييد على نحو (أضعافا مضاعفة) على أن التحريم في نفسه محل عتب والباعث عليه"⁽³⁾.

(1) المصدر السابق: 427/29.

(2) الأشموني، منار الهدى: 791، وأبو حيان، البحر المحيط: 209/10، والنحاس، القطع والانتشاف: 748، والعماني، المرشد في الوقوف: 788/3.

(3) الألويسي، روح المعاني: 342/14.

إلا أن اعتراض الأشموني على محمد بن عيسى ليس في محله؛ إذ يجوز الوقف على (لك) على وجه جعل جملة (تبتغي) استثناءً نحويًا أو بيانًا مفاده اعتبار جملة (تبتغي) جوابًا لسؤال مقدر ناشئ عن معنى الكلام السابق بإضافة معنى جديد، وهو الأولى، أي: أن التعلق بين الجملتين حاصل من جهة المعنى وليس الصناعة؛ فيكون الوقف كافيًا على مذهب القراء في اصطلاحهم، قال الألويسي مبينًا ذلك: "وجهه أن الاستفهام ليس على الحقيقة، بل هو معاتبة على أن التحريم لم يكن عن باعث مرضي فاتجه أن يسأل ما ينكر منه وقد فعله غيره من الأنبياء - عليهم السلام - ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران: من الآية: 93] فقيل: تبتغي مرضات أزواجك ومثلك من أجل أن تطلب مرضاتهن بمثل ذلك، وجوز أن يكون تفسيرًا لـ (تحرم). يجعل ابتغاء مرضاتهن عين التحريم مبالغة في كونه سببًا له، وفيه من تفخيم الأمر ما فيه"⁽¹⁾.

وقال السجاوندي بجواز الوقف على (لك) على احتمال استفهام جملة (تبتغي) بحذف الحرف، أي: أبتغي؛ لأن تحريم الحلال لغير ابتغاء مرضاتهن أيضًا حرام⁽²⁾.

(1) المصدر السابق: 343/14.

(2) وقوف السجاوندي: 446.

الفصل الرابع: الوقف والدلالة

المبحث الأول: أثر تعدد الدلالة في تحديد الوقف والابتداء

المبحث الثاني: تعدد معنى اللفظ وأثره في تحديد الوقف والابتداء

المبحث الثالث: دلالة حروف المعاني وصلتها بالوقف والابتداء

المبحث الرابع: تجاذب علل الوقف والوصل، وقرائن الترجيح

المبحث الأول: أثر تعدد الدلالة في تحديد الوقف والابتداء:

لا شك أن لعلم الدلالة حضوراً كبيراً في علم الوقف والابتداء؛ ذلك أن القرآن الكريم نص لغوي في المقام الأول، وبعلم الدلالة يعرف شرح معاني الآيات ومدلولاتها بحسب الوضع، ولا يكفي السير من علم الدلالة لضبط الوقف والابتداء ضبطاً صحيحاً؛ إذ قد يكون المعنى متعدداً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر.

قال الشاطبي عن لغة القرآن الكريم: "فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة"⁽¹⁾.

فمن لم يكن عالماً بلغات العرب لا ينبغي له الكلام في مسائل الوقف والابتداء في القرآن الكريم، فقد يكون للجملة معنيان أو معان، فينظر القارئ ما يناسب لها من تلك المعاني في كلّ موضع يقف عليه، فيُحمّل عليه المعنى مما فيه مناسبة لمدلول الجملة وفق مراد المتكلم دون تكلف وتمحل.

قال أبو حيان عن اللسان العربي: "ومن أحاط بمعرفة مدلول الكلمة وأحكامها قبل التركيب، وعلم كيفية تركيبها في تلك اللغة، وارتقى إلى تمييز حسن تركيبها وقبحه، فلن يحتاج في فهم ما تركب من تلك الألفاظ إلى مفهّم ولا معلّم، وإنما تفاوت الناس في إدراك هذا الذي ذكرناه، فلذلك اختلفت أفهامهم، وتباينت أقوالهم"⁽²⁾، أي: أن كل وقف أو ابتداء

(1) أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: 255.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 13/1.

خرج بمعاني القرآن الكريم عما تدل عليه ألفاظه بأي نوع من أنواع الدلالة فهو مردود على قائله، ومما وسع من دائرة الاختلاف في تحديد مواضع الوقف والابتداء أنه اجتهادي ومرتبطة بفهم الخطاب القرآني، ونشرع في عرض بعض من الأمثلة مما وقع فيه الاختلاف في تحديد الوقف والابتداء لعله تعدد المعنى في القرآن الكريم مع بيان مظاهر اختلاف الدلالة وعلاقة ذلك بالوقف والابتداء.

- المثال الأول: قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِمَّنْهُ لَتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: الآيتان: 02-03] قال الأشموني: "الوقف على ﴿وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ تام إن جعل الخطاب للنبي - عليه الصلاة والسلام - ، والمراد أمته، وليس بوقف إن جعل الخطاب للأمة وحدها؛ لأنه يكون الإنذار بمعنى القول، أي: لتقول يا محمد: اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم، ومن حيث كونه رأس آية يجوز"⁽¹⁾.

وذكر الفراء أن الحجة في كون الخطاب موجهها للنبي - عليه الصلاة والسلام - أن ما أنذر به فقد أنذرت به أمته كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [سورة الطلاق: من الآية: 01] فخاطبه، ثم جعل الفعل للجميع، وأنت قد تقول للرجل: ويحك أما تتقون الله، تذهب إليه وإلى أهل بيته أو عشيرته"⁽²⁾؛ فيكون الوقف على هذا المعنى على قوله تعالى:

(1) الأشموني، منار الهدى: 293.

(2) الفراء، معاني القرآن: 371/1.

﴿وَذَكَرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ تاما لانتفاء وجود التعلق المعنوي بين الموضوعين، أي: أن الكلام

مستأنف خوطب به كافة المكلفين بطريق التلوين، وأمروا باتباع ما أمر النبي - عليه الصلاة

والسلام - قبله بتبليغه بطريق الإنذار والتذكير⁽¹⁾.

واختار الطبري القول الثاني، وهو أن يكون المعنى مبنيًا على أن الخطاب موجه للأمة

وحدها، فإن قال قائل: وكيف قيل: معنى الكلام: قل اتبعوا، وليس في الكلام موجودا ذكر

القول؟ قيل: إنه وإن لم يكن مذكورا صريحا، فإن في الكلام دلالة عليه، وذلك قوله: ﴿فَلَا

يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ﴾ ففي قوله: (لتنذر به) الأمر بالإنذار، وفي الأمر بالإنذار

الأمر بالقول؛ لأن الإنذار قول؛ فكأن معنى الكلام: أنذر القوم وقل لهم: اتبعوا ما أنزل

إليكم من ربكم، ولو قيل: معناه: لتنذر به وتذكر به المؤمنين فتقول لهم: اتبعوا ما أنزل إليكم

كان غير مدفوع⁽²⁾ أي: أن قوله: (اتبعوا) محكي من قوله: (لتنذر به)؛ لأن الإنذار قول،

فيكون الوقف على هذا المعنى على قوله: ﴿وَذَكَرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ كافيا، لوجود التعلق المعنوي

بين الموضوعين.

ويمكن أن يرد القول الثاني بقاعدة ترجيحية يعمد إليها المفسرون حال اختلافهم في تفسير

آية ما مفادها أن القول بالاستقلال مقدم على القول بالإضمار، أي: إذا اختلف أهل

التفسير في دلالة آية من القرآن الكريم، فمنهم من يرى افتقار الكلام إلى التقدير، ومنهم من

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 210/3،

(2) الطبري، جامع البيان: 297/12، و298.

يرى استقلال الكلام، وعدم احتياجه إلى ذلك التقدير، والمعنى مستقيم بدونها، فحمل الآية على الاستقلال مقدم؛ لأجل موافقة الأصل⁽¹⁾.

- المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾ [سورة التوبة: من الآية: 40] قال الأشموني: "الوقف على ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ كاف إن جعل الضمير في (عليه) لأبي بكر الصديق، وهو المختار كما روي عن سعيد بن جبير، وإن جعل الضمير في (عليه) للنبي - عليه الصلاة والسلام - لم يكف الوقف عليه"⁽²⁾.

ووجه كفايته أن تكون الواو في (وأيدته) للاستئناف أو عطف الجمل؛ فلا تعلق إعرابي حينئذ بين الموضوعين مع وجود التعلق المعنوي، وهذا بإرجاع الضمير في (عليه) على أبي بكر بحجة أن النبي - عليه الصلاة والسلام - كانت عليه السكينة ثقة بالله - عز وجل - ، وهو ثابت الجأش، ولذلك قال: (لا تحزن إن الله معنا)⁽³⁾.

(1) حسين بن علي بن حسين الحري، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، ج: 02، راجعه وقدم له: مناع بن خليل القطان، دار القاسم، الرياض، ط: 01، 1996م، ص: 421.

(2) الأشموني، منار الهدى: 337.

(3) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 422/5، والسيوطي، الدر المنثور، ج: 4، دار الفكر، بيروت، ص: 207، وأبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، بحر العلوم، ج: 2، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1993م، ص: 51.

ثم إنه لو كان المراد إنزال السكينة على الرسول لوجب أن يقال: إن الرسول كان قبل ذلك خائفاً، ولو كان الأمر كذلك لما أمكنه أن يقول لأبي بكر: (لا تحزن إن الله معنا) فمن كان خائفاً كيف يمكنه أن يزيل الخوف عن قلب غيره؟ ولو كان الأمر على ما قالوه لوجب أن يقال: فأنزل الله سكينته عليه فقال لصاحبه: لا تحزن، ذكر أولاً أنه - عليه الصلاة والسلام - قال لصاحبه: لا تحزن، ثم ذكر بقاء التعقيب نزول السكينة، وهو قوله تعالى: (فأنزل الله سكينته عليه) علمنا أن نزول هذه السكينة مسبق بحصول السكينة في قلب الرسول - عليه الصلاة والسلام - ، ومتى كان الأمر كذلك وجب أن تكون هذه السكينة نازلة على قلب أبي بكر⁽¹⁾.

واعترض ابن عاشور على كون الفاء في (فأنزل) للتعقيب، واستغرب إرجاع الضمير في الآية على أبي بكر الصديق محتجا بأنه تشبثت للضمائر وانفكاك في الأسلوب بذكر حالة أبي بكر، مع أن المقام لذكر ثبات النبي - عليه الصلاة والسلام - وما جاء ذكر أبي بكر إلا تبعا لذكر ثبات النبي، واستدل على هذا بأن في الآية تفریعا مؤذنا بأن السكينة أنزلت عقب الحلول في الغار، وأنها من النصر؛ إذ هي نصر نفساني، وإنما كان التأيد بجنود لم يروها نصرا جثمانيا، فيكون تقدير الكلام: فقد نصره الله فأنزل السكينة عليه وأيده بجنود حين أخرجه الذين كفروا، وحين كان في الغار، وحين قال لصاحبه: لا تحزن إن الله معنا، فتلك الظروف الثلاثة متعلقة بفعل (نصره) على الترتيب المتقدم، وهي كالأعراض بين المفرّع عنه

(1) الرازي، التفسير الكبير: 52/16.

والنفرع"⁽¹⁾، ووفق هذا التخريج لا يكفي الوقف على (عليه) في الآية الكريمة لشدة تعلق الكلام بما قبله؛ إذ إن انسجام النظم واتساق السياق في الحديث عن النبي - عليه الصلاة والسلام -، وقد تقدم أن ذلك من مقتضيات الوصل في القرآن الكريم.

- المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَأَوْتَنِّي يُوْسُفَ عَن نَّفْسِهِ ۚ قُلْ بَحْسَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ۗ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْكُنْ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَأَوْتُهُ عَنِ نَفْسِهِ ۗ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصّٰدِقِيْنَ ۝﴾ [سورة يوسف: 51 - 52] قال الأشموني في بيان الوقف على هذه الآية: "الوقف على ﴿لَمِنَ الصّٰدِقِيْنَ﴾ تام عند من جعل قوله: ﴿ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ اَنِّي لَمَ اٰخُنُّهُ بِالْغَيْبِ﴾ من كلام يوسف، وإنما أراد ليعلم العزيز أنني لم أخنه بالغيب، وقد كان مجاهد يقول: ذلك ليعلم الله أنني لم أخنه بالغيب، وليس بوقف لمن جعل ذلك من كلام العزيز، وتجاوزه أحسن، ومن حيث كونه رأس آية يجوز، وأما من جعله من كلامها فالوقف على (الصادقين) حسن، وقال ابن جريج: إن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، أي: إن ربي بكيدهن عليم ذلك ليعلم أنني لم أخنه بالغيب، وعلى هذا لا يوقف على (الصادقين)، وجعل الوقف على قوله: (بالغيب) كافيًا، وقال: إن يوسف تكلم بهذا الكلام قبل خروجه من السجن، وخولف في هذا، قالوا: لأنه لو كان كافيًا

(1) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 203/10، و204.

لكسرت (أنّ)، قلت: وهذا لا يلزم؛ لأنه ابتداءً (وأن الله)، أي: بتقدير: اعلموا أن الله⁽¹⁾،

أي: إن المفسرين اختلفوا في قوله: (ذلك ليعلم أيّ لم أخنه بالغيب) على قولين:

أحدهما: أنه من قول المرأة، ووجه هذا القول أن هذا كلام متصل بما قبله، وهو قول المرأة:

(الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين)، ثم قالت: (ذلك ليعلم أيّ لم

أخنه بالغيب) والمعنى: ذلك ليعلم يوسف أيّ لم أخنه في حال غيبته وهو في السجن ولم

أكذب عليه، بل قلت: أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين وإن كنت قد قلت فيه ما

قلت في حضرته، ثم بالغت في تأكيد هذا القول فقالت: (وأن الله لا يهدي كيد الخائنين)

يعني أيّ لما أقدمت على هذا الكيد والمكر لا جرم أي افتضحت؛ لأن الله لا يرشد ولا يوفق

كيد الخائنين⁽²⁾.

وهذا الوجه هو ظاهر نظم الكلام، ويكون قوله: (وأن الله لا يهدي كيد الخائنين) نسقا

على قوله: (أيّ لم أخنه) أي: ليعلم الأمرين معا، واتحاد القائل، واتصال الكلام ببعضه ببعض

يقتضي عدم جواز الوقف على (الصادقين)، ويكون التمام عند قوله: (وأن الله لا يهدي كيد

الخائنين)، ويجوز على كونه رأس آية.

(1) الأشموني، منار الهدى: 393.

(2) علاء الدين الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل: 533/2.

والقول الثاني: أنه من قول يوسف، وهذا قول الأكثرين من المفسرين والعلماء⁽¹⁾، ووجه هذا القول أنه لا يبعد وصل كلام إنسان بكلام إنسان آخر إذا دلت القرينة عليه؛ فعلى هذا يكون معنى الآية أنه لما بلغ يوسف قول المرأة: أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين، قال يوسف: ذلك أي الذي فعلت من ردي رسول الملك إليه ليعلم - يعني العزيز - أي لم أحنه في زوجته بالغيب، يعني في حال غيبته، فيكون هذا من كلام يوسف اتصل بقول امرأة العزيز: أنا راودته عن نفسه، من غير تمييز بين الكلامين لمعرفة السامعين لذلك مع غموض فيه؛ لأنه ذكر كلام إنسان ثم أتبعه بكلام إنسان آخر من غير فصل بين الكلامين⁽²⁾، فإن قيل: كيف صح أن يجعل من كلام يوسف، ولا دليل على ذلك؟ أجيب عن هذا بقول الفراء: "وربما وُصل الكلام بالكلام، حتى كأنه قول واحد، وهو كلام اثنين... ولا يبعد وصل كلام إنسان بكلام إنسان آخر إذا دلت القرينة الصارفة لكل منهما إلى ما يليق به، ومثاله قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [سورة النمل: من الآية: 34] وهذا كلام بلقيس، ثم إنه تعالى قال: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [سورة النمل: من

(1) أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، تفسير القرآن، ج: 3، تح: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط: 01، 1418 هـ - 1997 م، ص: 38.

(2) علاء الدين الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل: 533/2.

الآية: [34]"⁽¹⁾، وعلى هذا الوجه يكون الوقف على (الصادقين) كافياً، لاختلاف القائل واتصال معنى الكلام.

- المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿وَسَلُّهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [سورة: الأعراف: الآية: 163] قال الأشموني: "الوقف على ﴿لَا تَأْتِيهِمْ﴾ تام على القول بعدم الإتيان بالكلية...وأما من قال: إن الإتيان في غير يوم السبت؛ فالوقف على ﴿كَذَلِكَ﴾؛ لأن التشبيه من تمام الكلام، فقوله: (كذلك)، أي: تأتاهم شرعاً، وهنا تم الكلام، و(نبأهم) مستأنف...فالوقف على (كذلك) حسن فيهما أو تام"⁽²⁾، أي: إنه إن تم تعليق (كذلك) بما قبله وهو جملة (تأتاهم) صار المعنى: ويوم لا يسبتون لا تأتاهم كذلك، أي: لا تأتاهم إتياناً مثل ذلك الإتيان، وهو أن تأتي شرعاً ظاهرة كثيرة بل يأتي ما أتى منها⁽³⁾، وتكون الجملة بعد (كذلك) حينئذ استئنافاً مبنياً على السؤال عن حكمة اختلاف حال الحيتان بالإتيان تارة، وعدمه أخرى⁽⁴⁾، وعلى هذا يكون الوقف على (كذلك) إشارة إلى كثرة الحيتان شرعاً.

(1) الفراء، معاني القرآن: 47/2 (بتصرف يسير).

(2) الأشموني، منار الهدى: 312، و313.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 204/5.

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 285/3.

وأما من ذهب إلى جواز الوقف على (تأتيهم) فإنه على جعل (كذلك) صفة مصدر محذوف، أي: نبلوهم بلاء كذلك⁽¹⁾، ووضح الزجاج هذا المعنى فقال: "أي: مثل هذا الاختبار الشديد نختبرهم، وموضع الكاف نصب بقوله: (نبلوهم بما كانوا يفسقون)، أي: شددت عليهم المحنة بفسقهم"⁽²⁾.

وقال ابن الأنباري: " (ذلك) إشارة إلى ما بعده يريد: نبلوهم بما كانوا يفسقون كذلك البلاء الذي وقع بهم في أمر الحيتان، وينقطع الكلام عند قوله: (تأتيهم)"⁽³⁾، ويكون الوقف وفق هذا التحريك جائزا على (تأتيهم)، والمعنى: مثل ذلك البلاء العجيب الفظيع نعاملهم معاملة من يختبرهم، ليظهر عدواتهم ونؤاخذهم به، وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية لاستحضار صورتها والتعجب منها⁽⁴⁾.

- المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَٰكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ

الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة: الأنعام: الآية: 43] قال الأشموني: "الوقف على

﴿قُلُوبُهُمْ﴾ جائز على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعلت الجملة داخلة تحت

الاستدراك، فيكون الحامل على ترك التضرع قسوة قلوبهم، وإعجابهم بأعمالهم التي كان

(1) السجاوندي، علل الوقوف: 520/2.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 385/2.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: 493/5.

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 285/3.

الشیطان سببا فی تحسینها لهم، وهذا أولى"⁽¹⁾، أي: أن الخلاف فی الوقف فی هذه الآیة مرتب علی الخلاف فی قوله تعالی: (وزین لهم) والتي تحتل وجهین:

أحدهما: أن تكون استثنائیة أخبر الله تعالی عنهم بذلك، والاستدراك جاء لبيان الصارف لهم عن التضرع، وأنه لا مانع لهم إلا قساوة قلوبهم، قال إسماعیل حقی: "ف(لولا) تفید اللوم والتندیم، وذلك عند قیام الداعی إلى الفعل وانتفاء العذر فی تركه، (ولكن قست قلوبهم) استدراك علی المعنی، أي: لم يتضرعوا ولكن یبست وجفت قلوبهم، ولو كان فی قلوبهم رقة وخوف لتضرعوا، وزین لهم الشیطان ما كانوا یعملون، أي: حسن لهم الكفر والمعاصی بأن أغواهم ودعاهم إلى اللذة والراحة دون التفکر والتدبر"⁽²⁾.

وقد تقدم أن الاستثناء موجب للوقف فی القرآن الکریم؛ فیكون الوقف وفق هذا المعنی جائزا علی (ولكن قست قلوبهم).

والثانی: - وهو الظاهر - أن جملة (وزین لهم الشیطان) داخلة فی حیّز الاستدراك؛ فهي نسقٌ علی قوله تعالی: (قست قلوبهم)، ویكون المعنی: أن المانع من التضرع أمرین: قسوة القلوب، وتزیین الشیطان العمل للنفس، قال الزمخشري: "جاء ب(لولا) لیفید أنه لم یکن لهم عذر فی ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم، وإعجابهم بأعمالهم التي زینها الشیطان

(1) الأشموني، منار الهدی: 270.

(2) إسماعیل حقی بن مصطفى الإستانبولی، روح البیان: 30/3.

لهم⁽¹⁾، فالوصل أولى؛ لأن المعنى يقتضيه، وقد تقدم أن ذلك من مقتضيات الوصل في القرآن الكريم.

- المثال السادس: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ^ط وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ^ع كَذَلِكَ

لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [سورة: يوسف: الآية: 24] ذكر

الأشموني وجهين للوقف في هذه الآية:

الأول: "الوقف على ﴿هَمَّتْ بِهِ﴾ كاف، وبهذا الوقف يتخلص القارئ من شيء لا يليق

بني معصوم أن يهمل بامرأة، وينفصل من حكم القسم قبله في قوله: (ولقد همت به)، ويصير

(وهم بها) مستأنفا؛ إذ الهم من السيد يوسف منفي لوجود البرهان، والوقف على (برهان

ربه)، ويتبدئ (كذلك)، أي: عصمته كذلك؛ فالهم الثاني غير الأول⁽²⁾.

وقد خرج التستري دلالة الآية وفقا للوقف على ﴿هَمَّتْ بِهِ﴾ فقال: "يعني همّ بنفسه

الطبيعية إلى الميل إليها، وهمّ بنفس التوفيق والعصمة الفرار منها ومخالفتها، ومعناه: أنه

عصمه ربه، ولولا عصمة ربه لهمّ بها ميلا إلى ما دعته نفسه إليه، وعصمه ما عاين من برهان

ربه عز وجل⁽³⁾.

(1) الزمخشري، الكشاف: 23/2.

(2) الأشموني، منار الهدى: 390.

(3) أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التستري، تفسير التستري، ج: 1، جمعها: أبو بكر محمد البلدي،

تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1423هـ، ص: 81.

وأما الثعلبي فقد جعل هذا القول غير جارٍ على مذهب النحاة وقاعدتهم، فقال: "وأما من قال: إن الكلام تم عند قوله: (ولقد همت به)، ثمّ ابتدأ الخبر عن يوسف وقال: (وهم بما لولا أن رأى برهان ربّه) على التقديم والتأخير، والتقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهمّ بما ولكنّه رأى البرهان فلم يهّم، وجعل هذا كقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة النساء: من الآية: 83]، وهذا تأويل غير قويّ ولا مرضي لمخالفته أقوال القدماء من العلماء الذين يؤخذ عنهم التأويل، وهم قد أخذوا عن الذين شهدوا التنزيل، وهو فاسد عند أهل اللغة؛ لأنّ العرب لا تقدّم جواب (لولا) قبلها، لا يقول: لقد قمت لولا زيد، وهو يريد، لولا زيد لقيت..."⁽¹⁾.

الثاني: الوقف على (وهم بما) وإنّ الهم الثاني كالأول، أي: ولقد همت به وهم بما كذلك، وعلى هذا (لولا أن رأى برهان ربه) متصل بقوله: (لنصرف عنه)، أي: أريناه البرهان لنصرف عنه ما هم به، وحينئذ الوقف على (الفحشاء)⁽²⁾، أي: أن الدلالة هي التي وجهت الوقف في الآية على اعتبار أن يوسف - عليه السلام - هم بامرأة العزيز كما همت به أولاً.

قال السمعاني: "الهم: هو المقاربة من الفعل من غير دخول فيه، وهمّها: هو عزمها على المعصية والزنا، وأما همّ يوسف: فقد سئل عبد الله بن عباس عنه فقال: جلس منها مجلس

(1) أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج: 5، تح: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 1422هـ - 2002م، ص: 210، والطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 38/16، و39.

(2) الأشموني، منار الهدى: 390.

الخاتن وحل هُمَيَّانِه... وعن مجاهد أنه قال: حل سراويله وجعل يعالج ثيابه، وهذا قول أكثر المتقدمين... قال أبو عبيد القاسم بن سلام: وقد أنكر قوم هذا القول؛ والقول ما قاله متقدمو هذه الأمة وهم كانوا أعلم بالله أن يقولوا في الأنبياء من غير علم⁽¹⁾.

(1) السمعاني، تفسير القرآن: 21/3، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 101/3، 102.

المبحث الثاني: تعدد معنى اللفظ وأثره في تحديد الوقف والابتداء:

مما اتفق عليه علماء اللغة أن الألفاظ هي قوالب المعاني وأوعيتها، وكثيرا ما تتعدد دلالات الألفاظ وتختلف، وبناء على هذا ورد اختيار ألفاظ القرآن الكريم في دقة متناهية؛ فصارت من أسرار إعجازه، ومن عجائبه التي لا تنقضي.

ولما كانت معاني الألفاظ تمتاز بالفروق الدقيقة التي لا تتضح إلا بمجموع معنى اللفظ المعجمي وعلاقته بغيره من الكلمات، أي: محكوما بسياقه القرآني، ومصاحباته اللفظية التي ورد فيها، كان ضرورياً أن نحتليه في آيات القرآن الكريم في ضوء علم الوقف والابتداء.

وقد استقبح أهل التفسير تعاطي تفسير القرآن الكريم بما لا يدل عليه من جوهر اللفظ⁽¹⁾، كأن يوسع المفسر معنى اللفظ ليتناول معنى جديدا لا يدل عليه اللفظ في الاستعمال القرآني، أو أن يضيق معناه فيخرج منه بعض صورته بدون قرينة، فهل يضبط الوقف والابتداء بفهم معاني الألفاظ القرآنية ومؤداها الدلالي من معاجم اللغة العربية وقد تأخر تدوينها بعد نزول القرآن الكريم؟

وفي هذا المبحث سأحاول أن أقف على تعدد معنى اللفظ وأثره في تحديد الوقف والابتداء بسوق بعض الشواهد التي تجسد هذه الظاهرة، وذلك بذكر الجذر اللغوي للفظ القرآني، ثم

(1) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الإكليل في استنباط التنزيل، تح: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1401هـ - 1981م، ص: 229.

المعنى اللغوي العام للجذر، وأخيرا الاستعمال القرآني له، بالاعتماد على أمهات كتب التفسير مع الاستفادة ما أمكن من أقوال اللغويين في توجيه الوقف والابتداء.

- المثال الأول: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ^ط وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ^ط وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [سورة الطلاق: من الآية: 01] قال الأشموني في بيان الوقف على هذه الآية: "الوقف على ﴿مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ حسن، إن كانت الفاحشة أن تعمل المرأة ما يوجب عليها الحد، وإن كان الخروج هو الفاحشة فلا يجوز الوقف"⁽¹⁾.

ومرد الخلاف في ضبط الوقف في هذه الآية إلى معنى الفاحشة في الآية الكريمة، فقد جاء في لسان العرب أن "الفاحشة كل ما يشتد قبحه من الذنوب والمعاصي، وكثيرا ما ترد الفاحشة بمعنى الزنا ويسمى الزنا فاحشة، وكلّ خصلة قبيحة فهي فاحشة من الأقوال والأفعال، وكلّ أمر لا يكون موافقا للحقّ والقدر فهو فاحشة"⁽²⁾.

وقال الزمخشري: "أفحش فلان في كلامه وفحش وتفحش، وهو فحّاش، وتفاحش الأمر: تزايد في القبح"⁽³⁾، فإن كان معناها مبني على عموم اللفظ وأدرج تحته الزنا والسرقه والبذاء على الأحماء ونحوها، فإنه لا يصح الوقف على ﴿مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾؛ لأنه سيترتب على هذا خلاف في إرجاع الاستثناء في قوله: (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) إذ يحتمل أن يرجع إلى

(1) الأشموني، منار الهدى: 789.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 325/6، و326.

(3) الزمخشري، أساس البلاغة: 9/2.

الجملتين اللتين قبله كما هو الشأن فيه إذا ورد بعد جمل على أصح الأقوال لعلماء الأصول،
ويحتمل أن يرجع إلى الأخيرة منهما وهو مقتضى كونه موافقا لضميرها إذ كان الضمير في
كليهما ضمير النسوة، وهو استثناء من عموم الأحوال التي اقتضاها عموم الذوات في قوله:
(لا تخرجوهن ولا يخرجن) فالمعنى: إلا أن يأتين بفاحشة فأخرجوهن أو ليخرجن، أي: يباح
لكم إخراجهن وليس لهن الامتناع من الخروج، وكذلك عكسه⁽¹⁾.

وذكر الواحدي أن أكثر المفسرين على أن المراد بالفاحشة ههنا: الزنا، وهو أن تزني
فتخرج لإقامة الحد عليها⁽²⁾، وعلى هذا يرجع الاستثناء في قوله تعالى: (إلا أن يأتين بفاحشة
مبينة) إلى قوله: (ولا يخرجن)؛ للمبالغة في النهي والدلالة على أن خروجها فاحشة⁽³⁾، فيجوز
حينئذ الوقف على ﴿مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾، ويكون معنى الإخراج: أن لا يخرجهن البعولة غضبا
عليهن وكراهة لمساكنتهن، أو لحاجة لهم إلى المساكن⁽⁴⁾.

وقال الطبري: "والصواب من القول في ذلك عندي قول من قال: عنى بالفاحشة في هذا
الموضع: المعصية، وذلك أن الفاحشة هي كل أمر قبيح تعدى فيه حده، فالزنى من ذلك،
والسرق والبذاء على الأحماء، وخروجها متحولة عن منزلها الذي يلزمها أن تعتد فيه منه، فأى

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 300/28.

(2) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج:
4، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، قدمه وقرظه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت،
ط: 01، 1415هـ-1994م، ص: 312.

(3) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 220/5.

(4) الرمخشري، الكشاف: 554/4.

ذلك فعلت وهي في عدتها فلزوجها إخراجها من بيتها ذلك؛ لإتيانها بالفاحشة التي ركبها"⁽¹⁾، وعليه يمتنع الوقف على ﴿مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ حيث لم ينص عليه أحد غير الأشموني في كتابه.

- المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا

﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [سورة النساء: الآيتان: 168 -

169] قال الأشموني: "﴿طَرِيقًا﴾ ليس بوقف إن أريد بالطريق الأولى العموم، وكان الاستثناء متصلًا، وإن أريد بها شيئًا خاصًا وهو العمل الصالح كان منقطعًا"⁽²⁾.

والخلاف في الوقف على (طريقًا) مرده إلى المقصود من معناها في الآية، وقد جاء في الصحاح أن " (طرق) الطريق: السبيل"⁽³⁾.

وقال الأصفهاني: "الطريق: السبيل الذي يطرق بالأرجل، أي يضرب...وعنه استعير كلّ مسلك يسلكه الإنسان في فعل، محمودا كان أو مذمومًا"⁽⁴⁾، فإن أريد بلفظ الطريق

(1) الطبري، جامع البيان: 440/23.

(2) الأشموني، منار الهدى: 236. وقال النحاس: "﴿طَرِيقًا﴾ ليس بقطع كاف وإن كان رأس آية؛ لأن ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ بدل من الأول، والتمام ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾. ينظر: القطع والائتناف: 193، وقال العكبري: "قوله تعالى: (إلا طريق جهنم): استثناء من جنس الأول؛ لأن الأول في معنى العموم؛ كان في سياق النفي". ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 411/1.

(3) الجوهري، الصحاح: 1513/4.

(4) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج: 1، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط: 01، 1412هـ، ص: 518.

معنى العموم كان الاستثناء متصلاً، وصار الطريق الثاني من جنس الأول⁽¹⁾، وهذا من مقتضيات الوصل في القرآن الكريم.

وحمل لفظ (طريقاً) على معنى مخصوص، قال البغوي: " (لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً) يعني: دين الإسلام (إلا طريق جهنم) يعني اليهودية"⁽²⁾.

وقال الطبري: " ولم يكن الله تعالى ذكره ليهدي هؤلاء الذين كفروا وظلموا، الذين وصفنا صفتهم، فيوقفهم لطريق من الطرق التي ينالون بها ثواب الله، ويصلون بلزومهم إياه إلى الجنة، ولكنه يخذلهم عن ذلك، حتى يسلكوا طريق جهنم. وإنما كنى بذكر (الطريق) عن الدين، وإنما معنى الكلام: لم يكن الله ليوقفهم للإسلام، ولكنه يخذلهم عنه إلى (طريق جهنم)، وهو الكفر، يعني: حتى يكفروا بالله ورسله، فيدخلوا جهنم خالدين فيها أبداً"⁽³⁾.

ويكون الاستثناء على هذا المعنى منقطعاً يجوز فيه الوقف على ما قبله، وفيه تأكيد الشيء بما يشبه ضده؛ لأن الكلام مسوق للإنذار، والاستثناء فيه رائحة إطماع، ثم إذا سمع المستثنى تبين أنه من قبيل الإنذار، وفيه تهكم؛ لأنه استثنى من الطريق المعمول ليهديهم، وليس الإقحام بهم في طريق جهنم بهدي؛ لأن الهدي هو إرشاد الضال إلى المكان المحبوب، ولذلك عقبه بقوله: (وكان ذلك) أي: الإقحام بهم في طريق النار⁽⁴⁾.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 163/4.

(2) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج: 2، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، ط: 04، 1417هـ-1997م، ص: 313.

(3) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 411/9.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 48/6.

- المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ١٧ وَهُوَ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾ تَخْرُجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَنُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ نُخْرِجُكَ مِنَ الْأَرْضِ ﴿١٩﴾ [سورة الروم: الآيات من: 17 - 19] قال الأشموني: "﴿تُصْبِحُونَ﴾ وقف حسن لمن جعل التسبيح دعاء كما فسر ذلك ابن عباس، وفي الحديث: "من قال حين يصبح: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ إلى ﴿تُخْرِجُونَ﴾ أدرك ما فاته في يومه، ومن قالها حين يمسي أدرك ما فاته في ليلته" (1).

وليس بوقف لمن جعله الصلاة، أي: فصلوا لله حين تمسون صلاة المغرب وصلاة العشاء، وحين تصبحون صلاة الفجر، ثم قال في التقديم: وعشيا، يعني: صلاة العصر، وحين تظهرون، يعني: صلاة الظهر" (2).

وعلة الخلاف في ضبط الوقف في هذه الآية هي تعدد معنى لفظ (التسبيح) بين الصلاة والدعاء، وقد ورد المعنيين معا في المعاجم.

من ذلك ما قاله ابن فارس: "التسبيح، وهو تنزيه الله جل ثناؤه من كل سوء، والتنزيه: التبديد، والعرب تقول: سبحان من كذا، أي: ما أبعد" (3)، وقال ابن سيده: "وسبحان الله، معناه: تنزيها لله من الصاحبة والولد وتبرئة من سوء، هذا معناه في اللغة، وقال ابن جني:

(1) رواه أبو داود السجستاني، السنن، ج: 7، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: 01، 2009م، كتاب الأدب، ص: 410، رقم 5076.

(2) الأشموني، منار الهدى: 599.

(3) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة: 125/3.

سبحان اسم علم بمعنى البراءة والتنزيه، وقال الزجاج: جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
أن قوله: سبحان الله تنزيه لله من السوء"⁽¹⁾.

وورد بمعنى الصلاة، قال المبرد: "والعرب تقول: حتى أفرغ من سُبحتي؛ أي: من صلاتي،
والتسييح: اسم الصلاة، قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [سورة الصفات:
الآية: 143] أي: من المصلين"⁽²⁾.

واستعمل المفسرون معنى الدعاء والصلاة معا، قال شهاب الدين الخفاجي في معناه: "هو
تنزيه الذات عما لا يليق به، والثناء عليه بصفاته الجميلة، وأداء حق العبودية؛ فالفاء للتفريع
على ما قيل؛ فكأنه قيل: إذا صح واتضح عاقبة المطيعين والعاصين فقولوا: نسبح سبحان
إلخ، والمعنى: فسبحوه تسييحا دائما"⁽³⁾، فيكون الوقف على هذا المعنى حسنا؛ لتناهي
الدعاء عند قوله: (تصبحون) كما تقدم بيان ذلك، ويكون قوله: (وله الحمد في السموات
والأرض) اعتراض بين المعطوفات"⁽⁴⁾.

وحمل أيضا لفظ التسييح على معنى الصلاة، قال السمرقندي: "فسبحان الله يعني: صلوا
لله حين تمسون يعني: صلاة المغرب والعشاء وحين تصبحون يعني: صلاة الفجر وعشيا،

(1) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، ج: 3، تح: عبد الحميد هنداوي، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1421هـ-2000م، ص: 211 (بتصرف يسير).

(2) أبو الحسن الواحدي، التفسير البسيط: 29/18.

(3) شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المسماة:
عناية القاضي وكفاية الرَّاظي على تفسير البيضاوي، ج: 7، دار صادر، بيروت، ص: 115.

(4) ابن جزى الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل: 131/2.

يعني: صلاة العصر وحين تظهرون، على معنى التقديم والتأخير أي: صلاة الظهر وله الحمد في السماوات والأرض وعشيًا وحين تظهرون، يعني: يحمده أهل السماوات، وأهل الأرض⁽¹⁾، فيكون وصل (تصبحون) بما بعدها أولى لاتصال المعنى، وارتباط أجزاء النظم، ويكون التقدير: صلوا لله حين تمسون وحين تصبحون وحين تظهرون، إلا أن حمل لفظ التسييح على معنى الصلاة فيه تكلف في إقامة الوقف، ويجوز الوقف على (تصبحون) على كونه رأس آية كما تقدم بيان ذلك.

المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [سورة فاطر: الآية: 32] قال الأشموني: "الوقف على ﴿ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ حسن إن فسر الظالم بالكافر كما رواه عمرو بن دينار عن ابن عباس، وجائز إن فسر بالعاصي وهو المشهور"⁽²⁾.

قال ابن منظور: "ظلم: الظلم: وضع الشيء في غير موضعه... وأصل الظلم الجور ومجاوزة الحد... والظلم: الميل عن القصد، والعرب تقول: الزم هذا الصوب ولا تظلم عنه، أي: لا تجر عنه"⁽³⁾، واستعمل المعنى المعجمي في تفسير الآية الكريمة، وورد أن معنى الظالم

(1) السمرقندي، بحر العلوم: 8/3.

(2) الأشموني، منار الهدى: 633.

(3) ابن منظور، لسان العرب: 373/12.

العاصبي المسرف⁽¹⁾، والضمير في (منهم) عائد (إلى الذين اصطفينا)، فيكون الوقف جائزا، أي: أن الوقف والوصل سواء؛ فالقارئ مخير بين أن يقف أو يصل القراءة.

وورد أن معنى (فمنهم ظالم لنفسه) أي: من ذريتهم ظالم لنفسه وهو المشرك⁽²⁾، وضمير (منهم) عائد إلى (عبادنا) أي: ومن عبادنا على الإطلاق، وعليه فالظالم لنفسه هو الكافر، ويسري أثر هذا الخلاف في محمل ضمير (جنات عدن يدخلونها)⁽³⁾.

والوقف حينها حسن على (ظالم لنفسه)؛ للفصل بين الجمل المتغايرة؛ لأن الكافر والمنافق لم يصطفوا بحمد الله، وظلم النفس لا يناسب الاصطفاء.

وقال الشوكاني: "قد استشكل كثير من أهل العلم معنى هذه الآية؛ لأنه سبحانه جعل هذا القسم الظالم لنفسه من ذلك المقسم، وهو من اصطفاهم من العباد، فكيف يكون من اصطفاه الله ظلما لنفسه؟ فقول: إن التقسيم هو راجع إلى العباد أي: فمن عبادنا ظالم لنفسه، وهو الكافر، ويكون ضمير يدخلونها عائدا إلى المقتصد والسابق"⁽⁴⁾.

فعلى هذا لا يدخل الظالم في قوله: (جنات عدن يدخلونها)، ويستقيم حينها نسق الآية بالوقف على (ظالم لنفسه).

وعلق الطبري على هذا قائلا: "فإن قال قائل: فإن قوله: (يدخلونها) إنما عنى به المقتصد والسابق! قيل له: وما برهانك على أن ذلك كذلك من خبر أو عقل؟ فإن قال: قيام الحجة

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 33/9.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 348/14.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 312/22.

(4) الشوكاني، فتح القدير: 400/4.

أن الظالم من هذه الأمة سيدخل النار، ولو لم يدخل النار من هذه الأصناف الثلاثة أحد
وجب أن لا يكون لأهل الإيمان وعيد، قيل: إنه ليس في الآية خبر أنهم لا يدخلون النار،
وإنما فيها إخبار من الله - تعالى ذكره - أنهم يدخلون جنات عدن، وجائز أن يدخلها الظالم
لنفسه بعد عقوبة الله إياه على ذنوبه التي أصابها في الدنيا، وظلمه نفسه فيها بالنار أو بما
شاء من عقابه، ثم يدخله الجنة، فيكون ممن عمه خير الله - جل ثناؤه - بقوله: (جنات عدن
يدخلونها)⁽¹⁾؛ لأن عمل الصغائر لا ينافي الاضطفاء، ولا يمنع من دخول صاحبه مع الذين
يدخلون الجنة، فالوقف جائز على (ظالم لنفسه).

- المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ثم رددته أسفل

سَفَلِينَ ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [سورة التين: الآيات: 04 -

06] قال الأشموني: "الوقف على ﴿سَفَلِينَ﴾ جائز إن عني بالإنسان الكافر، وأسفل سافلين

الدرك من النار، وليس بوقف إن جعل أسفل سافلين في معنى أرذل العمر، والسافلون الهرمي

والزمني؛ لأن المؤمن إذا ردّ إلى أرذل العمر كتب له مثل ما كان يعمل في صحته وقوته"⁽²⁾،

أي: أن الأشموني أرجع الخلاف في الوقف على هذه الآية إلى تعدد دلالة كلمة (السافلين)،

والسافل في اللغة: نقيض العالي... وقوله - عز وجل - : (ثم رددناه أسفل سافلين)؛ قيل: معناه

إلى الهرم، وقيل: إلى التلّف، وقيل: رددناه إلى أرذل العمر؛ كأنه قال: رددناه أسفل من سفلى

(1) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 469/20، و470.

(2) الأشموني، منار الهدى: 854.

وأسفل سافل، وقيل: إلى الضلال؛ لأن كلّ مولود يولد على الفطرة فمن كفر وضلّ فهو المردود إلى أسفل السّافلين⁽¹⁾.

وحمل المفسرون كلمة (السّافلين) على معنى أرذل العمر، وهم بعض أفراد جنس الإنسان؛ لأنه من المشاهد أن بعض الناس هم الذين يعيشون تلك الفترة الطويلة من العمر، أي: إلى عمر الخرفي الذين ذهبت عقولهم من الهرم والكبر، فهو في أسفل من سفلى في إدار العمر، وذهاب العقل⁽²⁾.

وعلى هذا المعنى يكون الاستثناء في (إلا الذين آمنوا) منقطعاً على أن المعنى: ثم رددناه بعد ذلك التقويم والتحسين أسفل من سفلى في أحسن الصورة والشكل حيث نكسناه في خلقه فقوّس ظهره وضعف بصره وسمعته، والمعنى: ولكن الذين كانوا صالحين من الهرمى فلهم ثواب دائم⁽³⁾.

واعترض ابن عاشور على هذا التخرّيج فقال: "وليس لانقطاع الاستثناء هنا احتمال؛ لأن وجود الفاء في قوله: (فلهم أجر غير ممنون) يأباه كل الإباية. وفرع على معنى الاستثناء وهو أنهم ليسوا ممن يرد أسفل سافلين الإخبار بأن لهم أجراً عظيماً؛ لأن الاستثناء أفاد بأنهم ليسوا أسفل سافلين؛ فأريد زيادة البيان لفضلهم وما أعد لهم، والصحيح أنه استثناء متصل من عموم الإنسان؛ فلما أخبر عن الإنسان بأنه رد أسفل سافلين، ثم استثنى من عمومهم

(1) ابن منظور، لسان العرب: 337/11.

(2) محمد سيد طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ج: 15، دار نهضة مصر، القاهرة، ط: 01، 1997م - 1998م، ص: 446.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: 52/11، و53.

الذين آمنوا بقي غير المؤمنين في أسفل سافلين، والمعنى: أن الذين آمنوا بعد أن ردوا أسفل سافلين أيام الإشراك صاروا بالإيمان إلى الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها فراجعوا أصلهم إلى أحسن تقويم⁽¹⁾.

ويكون معنى (السّافلين) أهل النّار؛ فالمؤمنون لا يردون أسفل سافلين يوم القيامة، وجوز الأشموني الوقف وفق هذا المعنى لكونه رأس آية، مع أولوية الوصل لعلّة الاستثناء، وقد تقدم بيان ذلك.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 429/30.

المبحث الثالث: دلالة حروف المعاني وصلتها بالوقف والابتداء:

ذكر المعجميون عدة تعريفات لغوية للحرف، فحده الخليل بقوله: "الحرف من حروف الهجاء، وكل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تسمى حرفاً"⁽¹⁾.

وعرفه الجوهري فقال: "حرف كل شيء طرفه وشفيره وحدّه، ومنه حرف الجبل، وهو أعلاه المحدد. والحرف: واحد حروف التهجي"⁽²⁾.

وحده سيويه اصطلاحاً بأنه "ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، نحو: ثم، وسوف"⁽³⁾، وعرفه أبو القاسم الزجاجي فقال: "هو ما دلّ على معنى في غيره، نحو: من، وإلى... وما أشبه ذلك"⁽⁴⁾.

وعلق البطليوسي على تعريف الزجاجي فقال: "هذا الحدّ غير صحيح عند متأمله حتّى يزداد فيه: ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة... وإمّا لم يكن ما قاله أبو القاسم حدّاً؛ لأنّ في الأسماء ما معناه في غيره، نحو: أسماء الاستفهام التي نابت مناب الحروف فجرت مجراها"⁽⁵⁾. فالحرف ليس له معنى في نفسه، وإمّا معناه في غيره، أي في قيمته الوظيفية ودلالته التي يكتسبها في السياق، وتنفك عنه هذه الدلالة إذا خرج من السياق.

(1) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، معجم العين، ج: 3، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ص: 210.

(2) الجوهري، الصحاح: 1342/4.

(3) سيويه، الكتاب: 12/1.

(4) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: 03، 1979م، ص: 54.

(5) البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل: 74_75 (بتصرّف يسير).

ويتضح أيضا أن الخلاف بين العلماء في تعريفاتهم للحرف خلاف لفظي، فالجميع متفق على أن الحرف ليس له معنى في نفسه، وإنما معناه في غيره.

ونلاحظ أن ما قصده النحاة في هذه التعريفات هو حروف المعاني، نحو: حروف الجر، وحروف العطف، وحروف الجزم ... ولا يدخل في ذلك الحروف الأبجدية⁽¹⁾، وحروف أبعاض الكلم، وإن كانت كلها تسمى حروفا؛ فإن الذي يعد قسما من أقسام الكلمة مع الفعل والاسم هو حروف المعاني فقط.

وتنقسم حروف المعاني حسب العمل وعدمه فيما دخلت عليه إلى قسمين: معمل ومهمل، فالمعمل منها "ما أثر فيما دخل عليه رفعا، أو نصبا، أو جرا، أو جزما"⁽²⁾.

والمهمل هو الذي لا يترتب على مدخوله شيء من الناحية الإعرابية وإن أثر معنى. وقد زاد بعض من النحاة قسما ثالثا، وهو الحرف الذي يجوز أن يكون عاملا وغير عامل⁽³⁾.

ولم يكن الاهتمام بدراسة حروف المعاني مقصورا على النحاة واللغويين فقط، بل أسهم من ألف في الوقف والابتداء في جانب من هذا الباب ليس باليسير، فبينوا صلة حروف المعاني بالوقوف، وما يترتب على تعدد دلالة حروف المعاني من أثر واختلاف في تحديد نوع الوقف والابتداء في القرآن الكريم، ونشير في هذا المبحث إلى موقف الأشموني من ربط أحرف

(1) وتسمى أيضا حروف المعجم، وحروف المباني؛ لأن الكلمة تبنى وتتكون صيغتها منها؛ فهي أساس بنية الكلمة. ينظر: النحو الوائى: 13/1.

(2) المرادي، الجنى الداني: 72.

(3) المالقي، رصف المباني: 100.

المعاني بالوقف والابتداء منعا وتجويزا، وأثر السياق في إحداث الفارق، وذلك بعرض بعض الشواهد التي تمثلت فيها هذه الظاهرة.

- المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي...﴾ [سورة البقرة: الآيتان: 132 - 133] قال الأشموني: "الوقف على ﴿مُسْلِمُونَ﴾ تام؛ لأن (أم) بمعنى ألف الاستفهام الإنكاري، أي: لم تشهدوا وقت حضور أجل يعقوب؛ فكيف تنسبون إليه ما لا يليق به؟"⁽¹⁾.

ونلاحظ أن الأشموني قد حدد الوقف بالتام بناء على المعنى الذي أفادته (أم) في الآية، وهي حرف مهمل له أربعة أقسام: أم المتصلة، والمنقطعة، والزائدة، وحرف تعريف⁽²⁾، ووردت في الآية الكريمة منقطعة، وهي التي تكون فيها (أم) بمعنى (بل)، وتسمى المنقطعة؛ لأنها منقطعة مما قبلها، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله⁽³⁾.

ومعنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارة تكون له مجردا، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا، أو استفهاما طلبيا⁽¹⁾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 114.

(2) المرادي، الجنى الداني: 204.

(3) علي بن محمد الهروي النحوي، الأزهية في علم الحروف، تح: عبد المؤمن الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: 02، 1993م، ص: 127.

(4) ابن هشام، المغني: 44.

قال السمين الحلبي: "المشهور في (أم) أنها منقطعة، والمنقطعة تقدر بـ(بل) وهمزة الاستفهام، ومعنى الإضراب انتقال من شيء إلى شيء لا إبطال له، ومعنى الاستفهام الإنكار والتوبيخ، فيؤول معناه إلى النفي أي: بل أكنتم شهداء؟ يعني: لم تكونوا..."⁽¹⁾، فيكون ما بعد (أم) كلام مستأنف غير متصل بما قبلها، وذلك لوقوع الإضراب عنه؛ وهذه علة جعل الوقف تاما على (مسلمون).

وقدرت (أم) متصلة في الآية، وهي نوعان: الأول: أن يتقدم عليها همزة التسوية، الثاني: أن تتقدم عليها همزة يُطلب بها وبـ(أم) التعيين، وسميت متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضا معادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني⁽²⁾.

وطريق ذلك أن يقدر قبلها محذوف، كأنه قيل: أتدعون على الأنبياء اليهودية، أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت؟ يعني إن أوائلكم من بني إسرائيل كانوا مشاهدين له؛ إذ دعا بنيه إلى ملة الإسلام والتوحيد، وقد علمتم ذلك فما لكم تدعون على الأنبياء ما هم منه برآء؟⁽¹⁾، ويكون الوقف على هذا المعنى كافيا لكونه رأس آية مع وجود التعلق المعنوي.

واعترض أبو حيان على هذا الوجه قائلا: "ولا نعلم أحدا أجاز حذف هذه الجملة، ولا يحفظ ذلك لا في شعر ولا غيره؛ فلا يجوز: أم زيد؟ وأنت تريد: أقام عمرو أم زيد؟ والسبب

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 127/2.

(2) ابن هشام، المغني: 40.

(3) الرازي، التفسير الكبير: 65/4.

في أنه لا يجوز الحذف أن الكلام في معنى: أي الأمرين وقع؟ فهي في الحقيقة جملة واحدة، وإنما يحذف المعطوف عليه ويبقى المعطوف مع الواو والفاء، إذا دل على ذلك دليل نحو قولك: بلى وعمرا، جوابا لمن قال: ألم تضرب زيدا⁽¹⁾.

- المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ لِيَحْمَلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾ [سورة النحل: الآيتان: 24 - 25] قال الأشموني: "الوقف على ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ حسن، إن جعلت (اللام) في (ليحملوا) لام الأمر الجازمة للمضارع، وليس بوقف إن جعلت لام العاقبة والصيرورة، وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها، أي: لأن عاقبة قولهم ذلك؛ لأنهم لم يقولوا: أساطير الأولين ليحملوا⁽²⁾."

أي: أن الأشموني حدد الوقف في الآية على أساس ما انكشف له من معنى حرف (اللام) في الآية حسب سياقها التي وردت فيه.

قال الطاهر ابن عاشور مبينا ذلك: "و(اللام) في (ليحملوا أوزارهم) تعليل لفعل (قالوا)، وهي غاية، وليست بعلّة؛ لأنهم لما قالوا أساطير الأولين لم يريدوا أن يكون قولهم سببا لأن يحملوا أوزار الذين يضلونهم؛ ف(اللام) مستعملة مجازا في العاقبة، مثل: فالتقطه آل فرعون

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 639/1.

(2) الأشموني، منار الهدى: 432.

ليكون لهم عدوا وحرنا، والتقدير: قالوا ذلك القول كحال من يغري على ما يجري إليه زيادة الضر؛ إذ حملوا بذلك أوزار الذين يضلونهم زيادة على أوزارهم⁽¹⁾.

وعلى هذا المعنى لا يحسن الوقف على (الأولين)؛ لأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة.

وقال القرطبي: "وقيل: لام العاقبة، كقوله: ليكون لهم عدوا وحرنا، أي: قولهم في القرآن والنبي أداهم إلى أن حملوا أوزارهم؛ أي: ذنوبهم"⁽²⁾؛ لأنهم لم يصفوا القرآن بكونه أساطير لأجل يحملون الأوزار، ولكن لما كان عاقبتهم ذلك حسن التعليل به"⁽³⁾.
وعلى هذا المعنى لا يتم الوقف على قوله سبحانه: (أساطير الأولين).

- المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلِقَ أَمَلًا مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [سورة ص: الآية: 06] قال الأشموني في بيان الوقف على هذه الآية: "الوقف على ﴿مِنْهُمْ﴾ حسن، إن جعلت (أن) بمعنى (أي)؛ فكأنه قال: أي امشوا، وهو تفسير لما قبله متصل به من جهة المعنى، وهذا قول سيبويه، وليس بوقف إن جعل موضع (أن) نصبا ب(انطلق)، وعليه فلا يوقف على (منهم)"⁽¹⁾.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 132/14.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 96/10.

(3) الشوكاني، فتح القدير: 188/3.

(4) الأشموني، منار الهدى: 655.

وترد (أن) حرفا مصدريا، وإحدى نواصب الفعل المضارع، وتخلصه للاستقبال، وتدخل على الفعل الماضي فتكون حرفا مصدريا فحسب، وسمي مصدريا؛ لأنه يجعل ما بعده في تأويل مصدر⁽¹⁾.

وتأتي تفسيرية، وهي التي يعبر بها وبما بعدها عن معنى الفعل الذي قبلها؛ فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليفسر به ما قبلها⁽²⁾، ونرى في هذا المثال اختلافا في جواز الوقف من عدمه قد ترتب عن علة تعدد معنى (أن) في الآية.

وقد اختار الطبري أن يكون قوله: (أن امشوا) في موضع نصب يتعلق (انطلقوا بها)، كأنه قيل: انطلقوا مشيا ومضيا على دينكم، وذُكر أن ذلك في قراءة عبد الله: (وانطلق الملائمة منهم يمشون أن اصبروا على آلهتكم)⁽³⁾، أي: وانطلق الملائمة منهم بقولهم: امشوا، ووجه الفراء معنى (أن) فقال: "ومعنى: (وانطلق الملائمة منهم أن امشوا) انطلقوا بهذا القول؛ ف(أن) في موضع نصب لفقدها الخافض، كأنك قلت: انطلقوا مشيا ومضيا على دينكم... ولو لم تكن (أن) لكان صوابا كما قال: ﴿وَالْمَلٰٓئِكَةُ بِاَسْطُوٰٓءٍ اَيْدِيهِمْ اَخْرِجُوْٓا اَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة الأنعام: من الآية: 93] ولم يقل: أن أخرجوا؛ لأن النية مضمرة فيها القول"⁽⁴⁾.

(1) المرادي، الجني الداني: 217.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، ج: 2، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط: 02، 1993م، ص: 685.

(3) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 151/21.

(4) الفراء، معاني القرآن: 399/2.

فاعتبار الوقف على (منهم) حسنا مبني على وجود التعلق الإعرابي بين جزأي الآية كما تقدم بيانه.

واختار الزمخشري وجها أقرب معنى مما تقدم، وهو أن تكون (أن) بمعنى (أي)؛ لأن المنطلقين عن مجلس التقاول لا بد لهم من أن يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم، فكان انطلاقهم مضمنا معنى القول⁽¹⁾.

ويكون معنى الانطلاق هنا الاندفاع في القول والكلام، والأمر بالمشي لا يراد به نقل الخطأ، إنما معناه: سيروا على طريقتكم ودوموا على سيرتكم⁽²⁾؛ وعلى وجه اعتبار (أن) مفسرة لا يجوز الوقف على ما قبلها لاحتياج ما بعدها في تفسير ما قبلها من الكلام.

قال ابن عاشور في هذا المعنى: "لأن الانطلاق إن كان مجازا فهو في الشروع فقد أريد به الشروع في الكلام فكان فيه معنى القول دون حروفه فاحتاج إلى تفسير بكلام مقول، وإن كان الانطلاق على حقيقته فقد تضمن انطلاقهم عقب التقاول بينهم بكلامهم الباطل يقتضي أنهم انطلقوا متحاورين في ماذا يصنعون"⁽³⁾.

- المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿قَدْ حَسِبَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَحْسِرْتْنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآية: 31] قال الأشموني: "الوقف على ﴿بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ جائز إن جعلت (حتى) ابتدائية،

(1) الزمخشري، الكشاف: 73/4.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 138/9.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 211/23.

وليس بوقف إن جعلت غائية لتكذيبهم، لا لخسراهم؛ لأنه لا يزال بهم التكذيب إلى قولهم: (يا حسرتنا) وقت مجيء الساعة؛ فالساعة ظرف للحسرة، والعامل في (إذا) قوله: (يا حسرتنا)⁽¹⁾، أي: أن الخلاف في تحديد الوقف مرده إلى معنى (حتى) في الآية ما بين ابتدائية وغائية، فالابتدائية هي التي يصلح أن يليها مبتدأ وخبر، وهي حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، وتدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها⁽²⁾.

قال أبو حيان: "ومجيء الجملة الشرطية (إذا) بعد (حتى) كثير جدا في القرآن... وهي حرف ابتداء، وليست هنا جارة ل(إذا)، ولا جملة الشرط ولا جملة الجزاء في موضع جر، وليس من شرط (حتى) التي هي حرف ابتداء أن يكون بعدها المبتدأ، بل تصلح أن يقع بعدها المبتدأ، ألا ترى أنهم يقولون في نحو: ضربت القوم حتى زيدا ضربته، أن (حتى) فيه حرف ابتداء، وإن كان ما بعدها منصوبا، و(حتى) إذا وقعت بعدها (إذا) يحتمل أن تكون بمعنى الفاء، ويحتمل أن تكون بمعنى (إلى أن)⁽¹⁾.

وقال الطاهر ابن عاشور: "وسميت (حتى) ابتدائية؛ لأن ما بعدها في حكم كلام مستأنف استئنافا ابتدائيا، أي: تؤذن بابتداء كلام مضمونه غاية لكلام قبل (حتى)، وتدل

(1) الأشموني، منار الهدى: 268.

(2) المرادي، الجنى الداني: 552، و553.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 470/4.

على أن مضمون الكلام الذي بعدها أهم بالاعتناء للإلقاء عند المتكلم؛ لأنه أجدى في الغرض المسوق له الكلام⁽¹⁾.

ويكون التقدير: كذبوا بقاء الله فإذا جاءتهم...، أو يكون التقدير: كذبوا بقاء الله، وتكون جملة: (حتى إذا جاءتهم الساعة) تفصيل لمضمون جملة (قد خسر الذين كذبوا بقاء الله)، فالوقف جائز على (بقاء الله) لزوال الاتصال اللفظي بسبب الاستئناف الابتدائي الذي أفادته (حتى) في الآية.

وذهب الرازي إلى أن: "قوله: (حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة) غاية لقوله: (كذبوا) لا لقوله: (قد خسر)؛ لأن خسرتهم لا غاية له، ومعنى (حتى) ههنا أن منتهى تكذيبهم الحسرة يوم القيامة، والمعنى: أنهم كذبوا إلى أن ظهرت الساعة بغتة"⁽¹⁾.

وعلى هذا المعنى لا يجوز الوقف على (بقاء الله)؛ لأن معنى الغائية الذي أفادته (حتى) موجب للاتصال المعنوي بين الموضعين.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 181/7، و116/8 (بتصرف يسير). وقد روي أن الشيخ القاضي الكبير أبا القاسم الحسيني يوماً، وقد جرى ذكر (حتى) التي للابتداء وأن معناها التي يقع بعدها الكلام سواء كان ذلك متعلقاً بما قبله لم يتم دونه أو لا يكون الأمر كذلك؛ فقال: حدثني بعض الأصحاب أنه سمع بمالقة رجلاً يصلي أشفاع رمضان فقرأ من سورة الكهف إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا﴾ [الآية: 92] فوقف هناك وركع وسجد، قال: ظننت أنه نسي ما بعده ثم ركع وسجد حتى يتذكر بعد ذلك ويعيد أول الكلام، فلما قام من السجود ابتداء القراءة بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ﴾ [من الآية: 93] فلما أتم الصلاة قلت له في ذلك: أليست (حتى) الابتدائية؟ قال القاضي: فيجب أن يفهم أن الاصطلاح في (حتى) وفي غيرها من حروف الابتداء ما ذكر". ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، الإفادات والإنشادات، تح: محمد أبو الأحفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 01، 1983م، ص: 125.

(2) الرازي، التفسير الكبير: 513/12.

- المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ۗ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [سورة

القيامة: الآيتان: 01_02] قال الأشموني في بيان الوقف على هذه الآية: "اختلف في (لا) فقيل: نافية لكلام تقدم عن الكفار من إنكار البعث فقيل لهم: لا؛ ليس الأمر كما زعمتم، فعلى هذا يحسن الوقف على (لا)، وليس بوقف لمن جعلها زائدة، وقيل إنها لام الابتداء، وليست لام القسم"⁽¹⁾، أي: أن الخلاف في الوقف والابتداء هنا ترتب على جعل الحرف (لا) زائدا.

وعرف أحمد اللبلي مصطلح الزيادة فقال: "ومعنى كون هذه الحروف زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي، وإنما قلنا: لم يتغير عن معناه الأصلي؛ لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى، وهو التوكيد"⁽²⁾.

وعرفها ابن يعيش فقال: "أن يكون دخولها كخروجها من غير إحداث معنى"⁽¹⁾، ومفهوم كلامهم أن معنى كون الحرف زائدا أن أصل المعنى حاصل من دونه دون توكيد، فبوجوده حصلت فائدة التوكيد، وقد يكون مرادهم بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، مع تحرج الكثير من إطلاق لفظ (زائد) تأدبا من أن يكون في القرآن زيادة.

(1) الأشموني، منار الهدى: 817.

(2) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج: 1، تح: عبد الإله نبهان وآخرون، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1987م، ص: 455، وقال الزركشي: "واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين، والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى، فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى". يراجع: البرهان في علوم القرآن: 72/3.

(3) ينظر: شرح المفصل: 64/5.

ولا يجوز الوقف على (لا) إن جعلت زائدة، وليست زيادتها في أول الكلام؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة⁽¹⁾ لاتصال بعضه ببعض، والدليل عليه أنه قد يذكر الشيء في سورة ثم يجيء جوابه في سورة أخرى؛ فتكون جملة (لا أقسم) بمعنى: (أقسم)، و(لا) مزيدة للتوكيد، وأصلها نافية تدل على أن القائل لا يقدم على القسم بما أقسم به خشية سوء عاقبة الكذب في القسم، وبمعنى أنه غير محتاج إلى القسم؛ لأن الأمر واضح الثبوت⁽²⁾.

واعترض الزمخشري على هذا الوجه فقال: "إنما تزداد (لا) في وسط الكلام لا في أوله... والوجه أن يقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له يدل ذلك عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٦﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [سورة الواقعة: الآيتان: 75 - 76] فكأنه بإدخال حرف النفي يقول: إن إعظامي له بإقسامي به كإعظام، يعني أنه يستأهل فوق ذلك"⁽¹⁾.

وقول الأشموني هي نافية لكلام تقدم عن الكفار من إنكار البعث فليل لهم: لا؛ ليس الأمر كما زعمتم فيه إشكال؛ لأن إعادة حرف النفي مرة أخرى في قوله: (ولا أقسم بالنفس اللوامة) مع أن المراد ما ذكره تقدح في فصاحة الكلام، والأصح أن (لا) ههنا لنفي القسم كأنه قال: (لا أقسم عليكم بذلك اليوم وتلك النفس، ولكني أسألك غير مقسم أتحسب أنا

(1) ورد الرازي على هذا المبدأ فقال: "إن القرآن كالسورة الواحدة في عدم التناقض، فإما أن يقرن بكل آية ما قرن بالآية الأخرى فذلك غير جائز؛ لأنه يلزم جواز أن يقرن بكل إثبات حرف النفي في سائر الآيات، وذلك يقتضي انقلاب كل إثبات نفيًا وانقلاب كل نفي إثباتًا، وإنه لا يجوز". ينظر: التفسير الكبير: 719/30.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 330/27.

(3) الزمخشري، الكشاف: 658/4.

لا بجمع عظامك إذا تفرقت بالموت، فإن كنت تحسب ذلك فاعلم أنا قادرون على أن نفعل ذلك⁽¹⁾.

وعلى هذا لا يحسن الوقف على (لا) ووجه عدم استحسان الوقف على (لا) أن إنشاء القسم يتضمن الإخبار عن تعظيم المقسم به؛ فهو نفي لذلك الخبر الضمني على سبيل الكناية، والمراد أنه لا يعظم بالقسم، بل هو في نفسه عظيم أقسم به أو لا⁽²⁾.

- المثال السادس: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿ [سورة

القيامة: الآيتان: 19-20] قال الأشموني: "لا يوقف على ﴿كَلَّا﴾ هذه؛ لأنها ليست بمعنى الردع والزجر، بل هي بمعنى (ألا) التي للتنبيه؛ فيبتدأ بها"⁽³⁾.

ومرد نهي الأشموني عن الوقف على (كلا) في هذه الآية أنها للتنبيه المقتضي للوصل من

باب ربط المعنى بما يقتضيه؛ لأن التنبيه إذا حصل على شيء أوجب الوصل.

إلا أن كثيرا من المفسرين قالوا إن معناها في هذه الآية الردع والزجر، قال ابن عاشور:

"فكلمة (كلا) ردع وإبطال... وقوله: (بل يحبون العاجلة) إضراب إبطلاي يفصل ما أجمله

الردع ب(كلا) من إبطال ما قبلها وتكذيبه، أي: لا معاذير لهم في نفس الأمر، ولكنهم أحبوا

العاجلة، أي: شهوات الدنيا وتركوا الآخرة، والكلام مشعر بالتوبيخ، ومناط التوبيخ هو حب

العاجلة مع نبذ الآخرة، فأما لو أحب أحد العاجلة وراعى الآخرة، أي: جرى على الأمر

(1) الرازي، التفسير الكبير: 720/30.

(2) الأمين الشنقيطي، أضواء البيان: 371/8.

(3) الأشموني، منار الهدى: 818.

والنهى الشرعيين لم يكن مذموماً⁽¹⁾، ووفق هذا المعنى يجوز الوقف على (كلا) لإبطالها
كلاماً سابقاً.

ولعل الأشموني جانب الصواب في تعليل النهي عن الوقف على (كلا)؛ إذ لم يكن كلامه
واضحاً، وبيان ذلك أنه لا علاقة لمعنى التنبيه هنا بمجريات سياق الكلام في الآية، ولو قال
الأشموني إنه لا يوقف على (كلا) في الآية؛ لأنها لا تصلح ردعاً عما قبل، بل ردعاً عما بعد
. وهو العجلة. لكان أوضح وأدق؛ لأن الوقف على (كلا) يحتمل نفي ما تضمنه الله لنا من
بيان كتابه⁽²⁾.

قال البيضاوي في تفسيره: "(كلا) ردع للرسول عن عادة العجلة أو للإنسان عن الاغترار
بالعاجل، (بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة) تعميم للخطاب إشعاراً بأن بني آدم مطبوعون
على الاستعجال"⁽¹⁾، وعلى هذا التحريج لا يحسن الوقف على (كلا) لتعلقها بما بعدها.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 351/29.

(2) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الوقف على كلا وبلى في القرآن، تح: حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية،
مصر، ط: 01، 2003م، ص: 59.

(3) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 266/5.

المبحث الرابع: تجاذب علل الوقف والوصل، وقرائن الترجيح:

ونقصد بتجاذب علل الوقف والوصل أن تتعارض العلتان على وجه منافاة كل واحدة منهما لحكم الأخرى، قال ابن جني مبينا ذلك: "وهما الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان"⁽¹⁾، أي: أن تكون كل واحدة من العلتين موجبة لصد حكم الأخرى؛ فتجري كل واحدة منهما على حسب مقتضاها وموجبها؛ بمعنى أن تكون هناك علة تدعو إلى الوقف، وأخرى تمنع ذلك في نفس الموضع.

قال الجعبري مبينا ذلك: "ومتجاذب طرفان فالأنسب كاتحاد العامل وتعددده، واجتماع الوعد والوعيد، وإبهام حكاية والتفات، وقد يقوى كل منهما ويضعف باعتبار الاستغناء والافتقار، كالصفة المقيدة والمؤكدة، وعطف المفرد والجمل، وبدل البعض والكل"⁽¹⁾.

ومن هنا يلزم القارئ الحاذق أن يلجأ إلى الترجيح بين العلتين اللتين اشتمل عليهما نفس الموضع، وذلك بالاعتماد على القرائن الخاصة بالمصاحبة للكلام نفسه؛ حيث يمكن استنباطها من أقوال جمهور المفسرين والنحاة، وإمعان النظر في سياق كلامهم قصد الوصول إلى أي القرائن أقوى؟ وبأي الوجهين يجب على القارئ أن يأخذ أثناء قراءته؟ ليحدد بعدها إن كان عليه أن يقف أو يصل، وبيان أثر ذلك في تحديد مواضع والوقف والابتداء في القرآن الكريم.

(1) ابن جني، الخصائص: 166/1.

(2) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، وصف الاهداء في الوقف والابتداء، تح: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي، مصر، ط: 01، 1433هـ-2012م، ص: 133.

ولعل الوقف المقصود هاهنا والذي يصدق عليه هذا الوصف هو ما عبر عنه الأشموني بالوقف الجائز، قال في تعريفه: "هو ما يجوز الوقف عليه وتركه"⁽¹⁾.

وقد عرفه السجاوندي فقال: "هو ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين"⁽²⁾.

وعلى ضوء ما تقدم ذكره في الفصول السابقة - والتي بينا فيها جملة من العلل النحوية والدلالية الموجبة للوقف والوصل - يمكننا أن نفهم مقصود ما سنمثل به من الشواهد التي ساقها الأشموني في هذا الباب.

- المثال الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ ﴿٢٤﴾ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [سورة الفتح: الآيتان: 08 - 09] قال الأشموني في بيان الوقف على هذه الآية: "الوقف على ﴿وَنَذِيرًا﴾ تام عند أبي حاتم؛ لانتقاله من مخاطبة الرسول إلى مخاطبة المرسل إليهم، وذلك من مقتضيات الوقف، وليس بوقف عند غيره؛ لأن بعده (لام) (كي)؛ فلا يوقف من قوله: (إنا أرسلناك) إلى (وأصيلا)؛ لأن الضمائر كلها لله؛ فلا يفصل بينها بالوقف"⁽¹⁾.

والخلاف هنا في الوقف والوصل سببه تجاذب علة الالتفات التي تقتضي الوقف، و(لام) (كي) التي أفادت التعليل الموجب للوصل، وقد تقدم شرح ذلك في علة الوقف والوصل.

(1) الأشموني، منار الهدى: 34.

(2) السجاوندي، علة الوقوف: 128/1.

(3) الأشموني، منار الهدى: 726.

وقد ذكر الوجهين معا ابن عاشور إلا أنه اختار أسلوب الاعتراض والاستئناف بدل أسلوب الالتفات فقال: "فيجوز أن تكون (اللام) في (لتؤمنوا) (لام) (كي) مفيدة للتعليل، ومتعلقة بفعل (أرسلناك)... ويجوز أن يكون الكلام قد انتهى عند قوله: (ونذيرا)، وتكون جملة (لتؤمنوا بالله) إلخ جملة معترضة، ويكون (اللام) في قوله: (لتؤمنوا) (لام الأمر)، وتكون الجملة استئنافية للأمر كما في قوله تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ [سورة الحديد: من الآية: 07]"⁽¹⁾، ويمكن القول إن الوقف على (نذيرا) حسن، وإن تعلق ما بعده بما قبله لكونه رأس آية⁽²⁾.

- المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ [سورة الملك: الآية: 30] قال الأشموني: "الوقف على ﴿غَوْرًا﴾ حسن كذا رسمه شيخ الإسلام بالحسن، ولعله من حيث إن العامل قد أخذ معموليه، وذلك يقتضي الوقف، وأما من حيث إن الشرط لم يأت جوابه؛ فذلك يقتضي عدم الوقف، والثاني أظهر، والله أعلم بكتابه"⁽³⁾.

وفي هذا الموضع أشار الأشموني إلى موضع (غورا)، وقد استحسنت الوقف عليه لعله استيفاء العامل وهو الناسخ (أصبح) معموليه من الاسم (ماؤكم)، والخبر (غورا)، ولتصدير

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 155/26 و156.

(2) الأشموني، منار الهدى: 33.

(3) المصدر نفسه: 796.

الكلام بأسلوب الاستفهام المفيد للنفي، أي: لا يقدر أحد على ذلك غير الله تعالى⁽¹⁾، وهذا من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم، وقد تقدم شرح ذلك، ومنه يمكن القول: إن جملة (قل رأيتم إن أصبح ماؤكم غورا) شرط جوابه محذوف، و(الفاء) زائدة⁽²⁾.

ويكون المعنى على هذا الوقف وفق ما ذكره الشوكاني: "أي: أحبروني إن صار ماؤكم غائرا في الأرض بحيث لا يبقى له وجود فيها أصلا، أو صار ذاهبا في الأرض إلى مكان بعيد بحيث لا تناله الدلاء"⁽¹⁾.

ويصحب هذه العلة علة أخرى توجب الوصل، وهي الإتيان بالشرط وأداته (إن أصبح) مع جوابه وهو (فمن يأتيكم)، مقترنان معا، وقد تقدم الكلام على أنه يمتنع الوقف على الشرط دون جوابه، ويكون المعنى المقصود أن يجعلهم مقرين ببعض نعمه ليريهم قبح ما هم عليه من الكفر، أي: أحبروني إن صار ماؤكم ذاهبا في الأرض فمن يأتيكم بماء معين، فلا بد وأن يقولوا: هو الله، فيقال لهم حينئذ: فلم تجعلون من لا يقدر على شيء أصلا شريكا له في العبودية؟⁽²⁾.

(1) عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن: 878.

(2) محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، غرائب التفسير وعجائب التأويل: 1233/2.

(3) الشوكاني، فتح القدير: 316/5.

(4) الرازي، التفسير الكبير: 597/30.

- المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوهُمْ

﴿يُخْسِرُونَ﴾ [سورة المطففين: الآيتان: 02 - 03] قال الأشموني: "الوقف على ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾

حسن؛ للفصل بين تناقض الحالين للاعتبار، والوصل أولى"⁽¹⁾.

ففي هذه الآية ذكر الأشموني العلة التي جعلت الوقف على ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾ حسنا، وهي

علة تناقض الحالين قصد حصول الاعتبار والتهويل والتحذير والزجر عن التطفيف مرتين في

ذهن القارئ والسامع، وبيان الحالين أن المطففين إذا اشتروا لأنفسهم استوفوا في الكيل

والوزن، وهذه حالهم مع أنفسهم، وإذا باعوا ووزنوا لغيرهم نقصوا، وهذه حالهم مع غيرهم.

وتصحب هذه العلة علة أخرى تقتضي الوصل، ولم يصرح بما الأشموني؛ بل اكتفى بقوله:

والوصل أولى ترجيحا منه وتقديما، وهي أن متعلق الاستيفاء وهو (على الناس) مذكور، وهو

في (كالوهم أو وزنوهم) محذوف للعلم به؛ لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كان

لأنفسهم، إنما يخسرون ذلك لغيرهم؛ كأن المطففين كانوا لا يأخذون ما يكال ويوزن إلا

بالمكاييل دون الموازين لتمكنهم بالاكتيال من الاستيفاء والسرقة؛ لأنهم يدعدعون ويحتالون

في الملاء، وإذا أعطوا كالوا أو وزنوا لتمكنهم من البخس في النوعين جميعا⁽¹⁾.

(1) الأشموني، منار الهدى: 837.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 426/10.

ووضح الرازي في تفسيره وجه كون الوصل أولى أن الله تعالى قال: (ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا)، ولم يقل إذا اتزنوا، ثم قال: (وإذا كالوهم أو وزنوهم) فجمع بينهما؛ لأن الكيل والوزن بهما الشراء والبيع فأحدهما يدل على الآخر⁽¹⁾.

واتصال المعنى حصل بمجيء حرف الواو في (وإذا كالوهم) وهذا يقتضي الوصل؛ لأن مساق الكلام في الآيتين جاء لبيان سوء معاملة المطففين في الأخذ والإعطاء معاً، ويجوز الوقف على ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾ كونه رأس آية.

- المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَفِلُونَ﴾

وَلِكُلِّ دَرَجَتٍ مِّمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآيتان: 132 -

133] قال الأشموني: "الوقف على ﴿دَرَجَتٍ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ تام على قراءة (تعملون) بالفوقية؛

لأنه استئناف خطاب على معنى: قل لهم يا محمد، وليس بوقف على قراءته بالتحتية حملاً

على ما قبله من الغيبة لتعلقه بما قبله، وهو ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٍ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ فلا يفصل بعضه

من بعض⁽¹⁾.

وأشار الأشموني في هذا الموضع إلى جواز الوصل والوقف على اعتبار اختلاف القراء في

قراءة كلمة (يعملون) في الآية مما يبين علاقة الوقف والابتداء بعلم القراءات.

(1) الرازي، التفسير الكبير: 81/31.

(2) الأشموني، منار الهدى: 284.

وقرأ ابن عامر الشامي⁽¹⁾ - وهو من القراء السبعة - كلمة (يعملون) في سورة الأنعام بتاء الخطاب (تعملون)، وقرأ الستة الباقون بياء الغيب (يعملون)⁽²⁾.

وجعل الأشموني تعدد القراءة علة تجاذب الوصل والوقف في هذا الموضوع، وتفصيل ذلك أن قراءة الجمهور بالياء في (يعملون) يكون الضمير في الفعل عائداً إلى أهل القرى، والمقصود مشركو مكة؛ فهو للتسوية والتطمين لثلا يستبطئ وعد الله بالنصر، وهو تعريض بالوعيد للمشركين من باب: واسمعي يا جارة⁽¹⁾، فيكون الوصل على هذا الوجه أولى لاتصال المعنى بما قبله لوجود الضمير في الفعلين (عملوا) وتكرره في (يعملون).

وعلى قراءة ابن عامر الشامي بتاء الخطاب في (يعملون) يكون الخطاب في قوله تعالى: (وما ربك بغافل عما تعملون) موجهها إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومن معه من المسلمين، فهو وعد بالجزاء على صالح أعمالهم، ترشيحا للتعبير بالدرجات حسبما قدمناه، ليكون سلا لهم من وعيد أهل القرى أصحاب الظلم⁽²⁾.

(1) هو عبد الله بن عامر بن زيد أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد في البلقاء في قرية رحاب، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وتوفي فيها، قال الذهبي: مقررئ الشاميين، صدوق في رواية الحديث. ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، الأعلام، ج: 4، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 15، 2002م، ص: 95.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 197/2.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 84/8.

(4) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

ووجه الأشموني المعنى في قوله تعالى: (وما ربك بغافل عما تعملون) على أسلوب الاستئناف الذي يعد من مسوغات الوقف في القرآن الكريم مع وجود المناسبة بين الآيات، وقد تقدم بيان ذلك.

- المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْتَىٰ بِعَعُوكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ [سورة آل عمران: من الآية: 195] قال الأشموني: "الوقف على ﴿رَبُّهُمْ﴾ صالح على قراءة عيسى بن عمر⁽¹⁾ ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ﴾ بكسر الهمزة على الاستئناف، وليس بوقف على قراءة الجماعة بفتحها"⁽²⁾.

وفي هذا المثال دليل على اهتمام الأشموني بتوجيه الوقف والابتداء في القراءات غير المتواترة⁽¹⁾، وهي ما فوق العشر، وفي هذا الموضوع أشار إلى قراءة عيسى بن عمر قوله تعالى: (أني لا أضيع) بكسر همزة (أني)، فتكون على إضمار القول على قول البصريين، أو على الحكاية بقوله: (فاستجاب)؛ لأن فيه معنى القول على طريقة الكوفيين⁽²⁾.

وعلى هذا فالوقف على (ربهم) للابتداء ب(إني) مكسورة الهمزة، وقد تقدم أنها من مسوغات الوقف في القرآن الكريم.

(1) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء أبو سليمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة، ولم يكن ثقفياً؛ وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم. ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام: 106/5.

(2) الأشموني، منار الهدى: 200.

(3) والمتواتر هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى متناه، وغالب القراءات كذلك. ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: 264/1.

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 476/3.

وقراءة الجمهور بفتح الهمزة في (أني لا أضيع) بتقدير: (بأني لا أضيع)⁽¹⁾، وقال أبو السعود مينا ذلك: "وهكذا قرأ أبي بن كعب، والباء للسببية، كأنه قيل: فاستجاب لهم رهم بسبب لأنه لا يضيع عمل عامل منهم، أي: سنته السنوية مستمرة على ذلك، والالتفات إلى التكلم والخطاب لإظهار كمال الاعتناء بشأن الاستجابة، وتشريف الداعين بشرف الخطاب، والمراد تأكدها ببيان سببها، والإشعار بأن مدارها أعمالهم التي قدموها على الدعاء لا مجرد الدعاء"⁽²⁾، والوصل على هذا المعنى واجب؛ لأن حرف (أن) مفتوح الهمزة⁽³⁾ ليس من الحروف التي تختص بوقوعها في صدر الجمل والتراكيب، فهي تؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الجمل، وهذا ما يقتضي الوصل ويرجحه.

(1) الرازي، التفسير الكبير: 469/9.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 133/2.

(3) قال الرضي: "(أن) مع صلتها في حكم المفرد، ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد". ينظر شرح الكافية: 1243/2.

الخاتمة:

أثنى المحققون في هذا الفن على كتاب "منار الهدى" للأشْمُونِي، وذلك لما جمعه من علوم غزيرة، وجاء متميزاً بسهولة عبارته، وإيجاز صياغته؛ فصار بذلك مرجعاً مهماً، ومصدراً ملهماً لدراسي هذا العلم؛ ذلك أنه جمع من المسائل ما تشتت في غيره، ومن خلال تتبعي محتوى الكتاب كله - بحثاً عن العلل - ومقارنتها بما جاء في مقدمة الكتاب، ولما فرغت من الذي أردت بيانه وتفصيله توصلت إلى ما يلي:

1- استهل الأشْمُونِي كتابه بمقدمة علمية غلب عليها السجع، وأبدى فيها تواضعاً جليلاً، دعا من خلالها القارئ ألا يكون ممن إذا رأى صواباً غطاه، وإذا وجد سهواً نادى عليه وأبداه؛ بل عليه أن يكون ممن إذا رأى خطأً منصوباً عليه أن يضيفه بطرته إليه، والنص عليه، وأبان فيها عن منهجه ومصادره الأساسية، وساق الغرض الذي حدا به إلى تأليف كتابه، وهو أمل حصول الثواب، وبين فيها شروط من رام التخصص في علم الوقف والابتداء، وهي: العلم بالعربية، والقراءات، والتفسير، والعلم باللغة التي نزل القرآن.

وقد ضمّن مقدمته فائدتين لطيفتين:

الأولى: في ذكر الأئمة الذين اشتهر عنهم هذا الفن من السلف والخلف، وتعرض لمعنى

الأحرف السبعة، والقراءات المتواتر منها والشاذ.

والثانية: في الوقف والابتداء؛ فعرف فيها هذا الفن مع ذكر تقسيماته عند من سبقه،

وبين مراتبه، وتنوعه، ومقتضياته.

2- لم يخالف الأشموني من سبقه من العلماء في تقسيم الوقف من حيث تسمية مصطلحات الوقف؛ بل اتسبى بمن تقدمه من المشتغلين بهذا الفن، وقد تكون له أوقاف نادرة انفرد بها لم يقل بها غيره.

3- خالف الأشموني من سبقه في عدد مراتب الوقف، والمفاضلة بينها - بحسب قوة التعلق بين الموقوف عليه وما بعده - باستخدام صيغة التفضيل (أفعل)، وقد أوصلها في كتابه إلى خمسة أقسام، وهي: تامّ وأتمّ، وكافي وأكفي، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح، وتناولها بالتعريف، وساق أمثلة دالة عليها تقريبا للقارئ، وبين أن الكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة، فأعلاها الأتم، ثم الأكفي، ثم الأحسن ثم الأصلح، ويعبر عنه بالجائز، وهذه التقسيمات مبنية على المعنى من حيث تمامه أو نقصه، وقد سبق معاني هذه الأقسام.

4- امتاز الأشموني عن غيره بذكر وقف البيان، وتعريفه بأنه الذي يبين معنى لا يفهم بدونه كالوقف على قوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [سورة الفتح: من الآية: 09] فرق بين الضميرين، فالضمير في (وتوقروه) للنبي - صلى الله عليه وسلم -، وفي (تسبحوه) لله تعالى، والوقف أظهر هذا المعنى المراد، وعرف الوقف الجائز بقوله: هو ما يجوز الوقف عليه وتركه.

- 5- ذكر أيضا في مقدمته أربعة عشر تنبيها مهما⁽¹⁾ تم من يريد تبين معاني القرآن الكريم.
- 6- جمع ثلاثة عشر مطلباً⁽²⁾، وغير ذلك من الفصول والفوائد التي عالج فيها مسائل متفرقة حول معاني القرآن، وأحكام قراءته.
- 7- اهتم ببيان أحكام المدني والمكي لكل سورة يفتتحها، مع ذكر عد آياتها في جميع مذاهب العدّ، وعدد كلماتها، وحروفها، والإشارة إلى سبب النزول أحيانا.
- 8- ذكر مراتب الوقف في كل سور القرآن الكريم حسب ترتيبها في المصحف الشريف، فبدأ بتطبيق أحكام الوقف والابتداء مبتدئا بسورة الفاتحة إلى آخر القرآن، مع الاعتماد على أقوال وآراء من تقدمه في هذا الفن دون مناقشتها في كثير من الأحيان من باب استيفاء الآراء، وعرضها في المسألة الواحدة.
- 9- اهتم اهتماما كبيرا بالتفسير على أنواعه من التفسير بالمأثور واللغة والرأي، وحاول أن يلتقط درره وفوائده ولطائفه، وإبراز نكته، وبيان معانيه؛ فكان كثيرا ما ينقل الأقوال في
-
- (1) وهي: وجوب اتباع الرسم العثماني حال الوقف، وكره اتخاذ القرآن معيشة وكسبا، وعدم الفصل بين المتعلقة اللفظية في حال الوقف، وضابط الوقف الاضطراري، وذم وقوف التعسف، ووجوب مراعاة وقف المقابلة، وبيان جواز الوصل والوقف على "الذي، والذين" في القرآن الكريم إلا في سبعة مواضع يتعين الابتداء بها، وتفصيل مسألة الوقف على "بلى، وكلا"، وبيان مسألة توقيف ترتيب السور وتسميتها، وترتيب آياتها، وعدد السور، وذكر أول من اقتصر على جمع قراءة السبعة المشهورين، وبيان من اشتهر بعلم عد الآي من الصحابة والتابعين، والاختلاف الحاصل في تفسير الحروف التي في أوائل السور، وختمها ببيان ثواب القارئ. ينظر: الأشموني، منار الهدى: 40 وما بعدها.
- (2) وهي: تنوع الوقف، وتفاوت مراتب الوقف، وأقسام علوم القرآن، واستخراج عمر النبي - صلى الله عليه وسلم - من القرآن، وحال أهل الجنة مع القرآن الكريم، وكيفية قراءة النبي - صلى الله عليه وسلم -، ونصيب قارئ القرآن من بيت المال، وأحكام الاستعاذة، وأحكام البسملة، وأحكام وصل أوائل السور بأواخرها، وعدد ياءات الزوائد في القرآن وأحكامها، وما ينفع القارئ، وعدد الأنبياء الذين في القرآن، وما اتفق على قطعه من مرسوم الخط. ينظر: منار الهدى: 27 وما بعدها.

تفسير آية ما، ويختار من بينها ما يراه أقرب وأصح، وقد يورد الأقوال دون أن يرجح بينها أو أن يبين رأيه في المسألة؛ فجاء كتابه مبنيًا على ما نقله من أقوال الثقات من الصحابة والتابعين، ثم من العلماء الراسخين، والفضلاء المحققين المتقدمين.

10 - كان الأشموني وقافًا أمام الحديث النبوي، فإذا ساق حديثًا لغرض ما؛ كف قلمه عن التعليق، إلا من باب زيادة التوضيح والبيان، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُوهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة المائدة: من الآية: 04]، فسرهما بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "إذا أرسلت كلابك المعلمة، وذكرت اسم الله، فكل مما أمسكن عليكم وإن قتلن، إلا أن يأكل الكلب، فإني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه، وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل" (1).

11 - اهتم اهتمامًا كبيرًا بالإعراب وقواعده، والصناعة النحوية، والأساليب البلاغية في القرآن الكريم، وعلاقتها بالوقف والابتداء من خلال تحديده لأنواع الوقوف التي يرجحها ويختارها، أو ينتقدها ويردها.

12 - ساق كثيرًا من المسائل في التفسير والنحو والوقف والابتداء دون التصريح بأسماء قائلها في الغالب، وقد ذكر الكثير من المسائل والمباحث التي يجدر بها أن تخص بتأليف، وشغلت

(1) الأشموني، منار الهدى: 240، و357، والحديث رواه محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، نسخة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ط: 01، 1422هـ، كتاب الذبائح والصيد، باب إذا أكل الكلب: 87/7، رقم 5483.

مصادر الوقف والابتداء حيزا كبيرا في كتابه، كما أنه نقل على عدد من العلماء اشتهروا بتصدرهم للتأليف في الوقف والابتداء.

13 - توجيه أقوال النحاة والمفسرين في كثير من الآيات القرآنية مع الترجيح أحيانا، والتضعيف والنقد أحيانا أخرى.

14 - اهتم كثيرا بتوجيه القراءات، وتركها دون توجيه أحيانا أخرى، كما أنه أكثر من استحضار أوجه القراءات المتواترة والشاذة لما لها من تعلق شديد بفن الوقف والابتداء، ومع أنه لم يفصح عن أسماء الكتب المختصة بعلم القراءات - التي كان يعزو منها - فإننا نجد ينسب القراءة إلى الراوي أو المقرئ مباشرة، كما أنه نقل روايات وقراءات من كتب هي في عداد المفقود.

15 - كان يعزو الأخطاء في التفسير، وفي عدم الدقة في تحديد الوقف والابتداء في القرآن الكريم إلى عدم التعمق في اللغة والنحو وأساليب العرب في كلامهم.

16 - تعرض إلى ذكر بعض المسائل العقديّة، والفقهية، وقصص الأنبياء، والأمم السابقة، والغيبيات، وساق أخبارا من القصص الإسرائيلي، وتعقب بعضها بالنقد والتمحيص.

17 - جرد الأحاديث النبوية غالبا من السند والراوي، أي: بدون تخريج، ويكتفي بالقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

18 - أصل لقاعدة قبول القراءات، وهي القراءة سنة متعبة، وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به.

19 - تطرق إلى ذكر كثير من المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة - والتي تحتاج إلى دراسة مستقلة - ، مع الترجيح أحيانا، والاقتصار على النقل فقط - في أحيان أخرى - اكتفاء بما تقدم من شاكلته من الأحكام.

20 - الإكثار من استحضار الشواهد اللغوية قصد الاحتجاج بها في ترجيح رأي، أو توجيه قراءة، أو شرح مسألة، أو تعقيب على مذهب، أو تضعيف قول، أو استدراك على من سبقه من أهل هذا الفن، كما أنه استعرض الكثير من استدراقات النحاة وتعقيبات اللغويين بعضهم على بعض، مع الترجيح والاختيار أحيانا، وتناول مسائل المعجم، وقواعد الإملاء في العربية، ودلالات الألفاظ القرآنية بالاحتجاج لها من الشعر العربي.

ونأمل من لجان مراجعة المصاحف وتصحيحها وضبطها إلى الإفادة من اختيارات الأشموني وترجيحاته في "منار الهدى"، وإبداء محاسنها، وأن تهتم بتحقيق الكتاب تحقيقا علميا وفق مناهج تحقيق التراث العربي لحل مشكلاته وكشف غوامضه، وضبط مصطلحاته وتحرير معانيها، والاشتغال بتوجيه كل الوقوف التي اعتمدها الأشموني نحو ودلالة وبلاغة باعتباره من الحفاظين المتأخرين الذين جمعوا عصارة هذا الفن، ووعوا أصوله وقواعده، وذلك درءا لعوائق الفهم السليم لمضامينه الواسعة، وأن يعتمد في الدرس اللغوي والقرآني ليسهل على الطلاب فهم العبارات وتحليلها.

وأخيرا أسأل الله تعالى أن يكتب السداد والرشاد، وأن يلهمنا الإخلاص في القول والعمل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العلمية:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
--------	-------	-------

سورة الفاتحة

45	01	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
45	02	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
48	06	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
49	07	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾

سورة البقرة

129	02	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾
48	04	﴿وَمَا أَنْزَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن بَيِّنَةٍ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾
44	05	﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
215، 45	06	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
215، 186	07	﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾
168	08	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾
19	11	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾
19	12	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
181	20	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾
48	22	﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ﴾
154	30	﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾
92	35	﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾
175	37	﴿فَتَلَقَى آءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾
45	38	﴿قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَمَا يَأْتِيَنَّكُمْ...﴾
46	41	﴿وَأَٰمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِعَآيَتِي ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾
74	47	﴿يَسْبِيحِي إِسْرَآءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾
74	48	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾
74	49	﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾
207	63	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
187	73	﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
15	81	﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾
16	82	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾
48	86	﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾
34	119	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾
252	132	﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبْنَىٰءَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
252	133	﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي﴾
145، 62	144	﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا...﴾
52	158	﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾
37	175	﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾
189	178	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾
69	179	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
42	200	﴿فَمَنْ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا﴾
42	201	﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ رَبَّنَا ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾
97	214	﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ﴾
61	221	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ءَ وَلَا مَءَةٌ مُّؤْمِنَةٌ...﴾

الصفحة	رقمها	الآية
47	253	﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾
78	246	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ جَاءُوا مُوسَىٰ إِذْ قَالَُوا لِيُنزِلْ لَنَا مَائِدًا مِنَ السَّمَاءِ فَمَا سَخَّرْنَا لَهُمْ قُلُوبًا فَذَلِكُمُ الَّذِي كَفَرُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا غَافِلِينَ﴾
171	266	﴿أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾

سورة آل عمران

160	03	﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾
160	04	﴿مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾
218	28	﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتَةَ﴾
216	33	﴿ذُرِّيَّةٌ بِعَظْمٍ مِّن بَعْضِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
216	34	﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾
33	62	﴿وَمَا مِن إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾
162	79	﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ﴾
223	93	﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾
150	103	﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾
131	105	﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا...﴾

الصفحة	رقمها	الآية
95	120	﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾
100	147	﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾
100	148	﴿فَقَاتِلْهُمْ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ﴾
161	165	﴿أَوَلَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْ أَمْ أَنَا هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾
132	170	﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۚ وَاسْتَبْشِرُوا بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
214	188	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ تَحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾
179	191	﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾
270	195	﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْتَىٰ ۖ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾

سورة النساء

33	11	﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾
193	33	﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾
211	46	﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيْتَ بِالَّذِينَ هُمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
68	70	﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾
68	71	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُدُوعًا فَحَدَّرَكُم بِأَنفُسِكُمْ فَنَفَرُوا ثُبَاتٍ﴾
157	73	﴿وَلَيْنَ أَصَبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾
102	75	﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾
237	83	﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيَّكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
241	168	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾
241	169	﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾
158	70	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾

سورة المائدة

141، 21	03	﴿ذَٰلِكُمْ فَسُقُ الْيَوْمَ بِإِسْرِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ...﴾
122	04	﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ﴾
31	26	﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ...﴾
173	31	﴿فَأُورِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
173	32	﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾
106	64	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾
86	73	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾

سورة الأنعام

67	05	﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتُهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾
142	27	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرُدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِعَايَتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
257	31	﴿فَدَخَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَحْسِرْتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَطْنَا فِيهَا﴾
59	33	﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾
234	43	﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
190	63	﴿قُلْ مَنْ يُضْحِكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لِّئِنْ أَنْجَيْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾
192	84	﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ﴾
192	86	﴿وَأِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا﴾
192	87	﴿وَمِنَ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ ۖ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾
256	93	﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
20	190	﴿فَلَمَّا ءَاتَتْهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ فِيمَا ءَاتَتْهُمَا ۖ فَتَعَالَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

سورة الأنفال

40	64	﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
----	----	--

سورة التوبة

228	40	﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ۗ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾
202	55	﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾
88	58	﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾
82	94	﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُونَ لِنُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَحْبَارِكُمْ﴾

سورة يونس

38	22	﴿هُوَ الَّذِي يُسِرُّكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ...﴾
35	23	﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
169	24	﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
30	39	﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾
64	62	﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

سورة هود

64	08	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾
72	91	﴿قَالُوا يَشْعِيبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾
79	99	﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ^ج بئس الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾

سورة يوسف

236	24	﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ^ط وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّءَا بُرْهَانَ رَبِّهِ ^ع ﴾
230	51	﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْكُنْ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاودْتُهُ ^ر عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾
230	52	﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِبِينَ﴾

سورة الرعد

55	05	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ^ط وَأُولَئِكَ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾
181	10	﴿سَوَاءٌ مِّنْكُمْ مَّنْ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ ^ه وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾
115	12	﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾
115	13	﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ^ه وَالْمَلَكُوتُ مِنْ خِيفَتِهِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
190	23	﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾
190	24	﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾
65	28	﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾

سورة إبراهيم

119	22	﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَّ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾
60	39	﴿إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾

سورة الحجر

أ	09	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
135	30	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾
138	39	﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾
138	40	﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾
139	41	﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾

سورة النحل

36	04	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾
36	05	﴿وَالآنَ نَعْمَ خَلَقَهَا﴾
208	19	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُوبُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾
208	20	﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾
208	21	﴿أَمْوَاتٌ غَيْرٌ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ وَمَا يُبْعَثُونَ﴾
255	24	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
255	25	﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
61	124	﴿وَإِنَّ رَبَّنَا لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾

سورة الإسراء

120	05	﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرُفَاتًا أَيْنَا لِمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾
120	06	﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾
151	29	﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا﴾

سورة الكهف

137	107	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾
260	92	﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾
260	93	﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ﴾
137	108	﴿خَلْدَيْنَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾
111	109	﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ﴾

سورة مريم

96	30	﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾
85	34	﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾
85	35	﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾
144	66	﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾

سورة طه

219	02	﴿ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴾
219	03	﴿ إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى ﴾
60	47	﴿ فَأَتِيَاهُ فُقُولًا إِنَّا رَسُولًا رَّبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تَعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكَ ﴾

سورة الأنبياء

80	62	﴿ قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآهَاتِنَا يَتَابِرَهِيمُ ﴾
80	63	﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾

سورة الحج

149	73	﴿ أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ... ﴾
36	78	﴿ هُوَ أَجْتَبَيْكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾

سورة المؤمنون

59	01	﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾
71	44	﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرًا كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولًا كَذَّبُوهُ ﴾
70	62	﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظَاهَمُونَ ﴾
70	63	﴿ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرٍ مِّنْ هَذَا ﴾
69	70	﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُم لِلْحَقِّ كِرْهُونَ ﴾
35	111	﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
-------	-------	--------

سورة النور

﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾	36	128 ، 43
﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾	37	128 ، 43
﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾	51	156

سورة الفرقان

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ فُصُوزًا ﴾	10	99
﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ ﴾	59	37

سورة النمل

﴿ إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنستُ نارا سأتیکم مینا بخبر أو آتیکم بشهاب قیس لعلکم تصطلون ﴾	07	66
﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾	34	232
﴿ فَلَمَّا رآه مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾	40	93
﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمْ إِذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	84	90

الصفحة	رقمها	الآية
--------	-------	-------

سورة القصص

199	25	﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾
146	35	﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِبَايِعَتِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ ﴾

سورة العنكبوت

91	13	﴿ وَلِيَحْمِلُوا أُنْفُسَهُمْ وَأَثْقَالَ مَعِ أَثْقَالِهِمْ ۗ وَلَيَسْئَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾
----	----	---

سورة الروم

244	17	﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾
244	18	﴿ وَهُوَ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾
244	19	﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۗ وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾

سورة الأحزاب

56	08	﴿ لَيْسَ لَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ۗ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾
----	----	---

سورة فاطر

206	28	﴿ إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾
246	32	﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۗ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ۗ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ... ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
--------	-------	-------

سورة يس

20	52	﴿قَالُوا يَوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾
20	52	﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾

سورة الصافات

121	45	﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَاسٍ مِّنْ مَّعِينٍ﴾
121	46	﴿بِضَاءٍ لَّدَةِ اللَّشَرِيِّينَ﴾
121	47	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزفُونَ﴾
245	143	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾
116	180	﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾
116	181	﴿وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾
116	182	﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

سورة ص

256	06	﴿وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةَ مِنْهُنَّ أَنْ آمَسُوا وَأَصْبَرُوا عَلَىٰ آهَاتِهِمْ إِنِّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾
108	45	﴿وَأَذْكُرُ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾
108	46	﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾
108	47	﴿وَأَيْنَاهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾
108	48	﴿وَأَذْكُرُ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْيَارِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
108	49	﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَقَابٍ ﴾
109	52	﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الطَّرْفِ أْتْرَابٌ ﴾
109	53	﴿ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ ﴾
109	54	﴿ إِنَّ هَذَا لِرِزْقِنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ ﴾
109	55	﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّيِّبِينَ لَشَرَّ مَقَابٍ ﴾
62	88	﴿ وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾

سورة الزمر

70	49	﴿ فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا حَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ... ﴾
----	----	---

سورة غافر

17	06	﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾
17	07	﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾
96	28	﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾

سورة فصلت

أ	01	﴿ حَمَّ ﴾
أ	02	﴿ تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
أ	03	﴿ كَتَبْتُ فَصَّلَاتٍ لِّأَيُّهَا قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾
104	07	﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾
104	08	﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
--------	-------	-------

سورة الشورى

47	13	﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ﴾
----	----	---

سورة الزخرف

176	86	﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾
-----	----	--

سورة الأحقاف

126	24	﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
71	28	﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءِلهَةً﴾

سورة محمد

87	15	﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ﴾
182	04	﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَخْنَثْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَمَا مَتًّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ﴾

سورة الفتح

266	08	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾
275، 266	09	﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾
163	18	﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
--------	-------	-------

سورة الحجرات

153	02	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾
156	03	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُغْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾
134	11	﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾

سورة ق

76	29	﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدِيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾
76	30	﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾

سورة الذاريات

20	15	﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾
20	16	﴿وَبِالْآسْمَاعِ هُمُ يُسْتَعْفَرُونَ﴾
20	17	﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالتَّحَرُّمِ﴾

سورة النجم

165	13	﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾
165	14	﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾
165	15	﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
165	16	﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾
165	17	﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾

سورة القمر

200	07	﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾
59	28	﴿وَنَبِّئِهِمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضِرٌ﴾
63	46	﴿بَلِ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ﴾
63	47	﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعْرٍ﴾

سورة الرحمن

20	26	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾
20	27	﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾

سورة الواقعة

73	57	﴿وَحَنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾
262	75	﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾
262 ، 140	76	﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾
140	77	﴿إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾

سورة الحديد

267	07	﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾
18	12	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ...﴾

الآية	رقمها	الصفحة
-------	-------	--------

سورة الحشر

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾	07	105
﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا﴾	08	105
﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾	13	61

سورة المنافقون

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾	05	159
---	----	-----

سورة الطلاق

﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	01	240، 226
---	----	----------

سورة التحريم

﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ حُرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	01	222
﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾	08	209

سورة الملك

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾	30	267
---	----	-----

سورة القلم

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾	04	61
-------------------------------------	----	----

سورة نوح

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	01	207
--	----	-----

الصفحة	رقمها	الآية
--------	-------	-------

سورة المزمل

16	04	﴿أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾
196	17	﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾
196	18	﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ۗ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾

سورة القيامة

261	01	﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
261	02	﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾
263	19	﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾
263	20	﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾

سورة الإنسان

198	02	﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾
54	05	﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾
54	06	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾

سورة المرسلات

220	08	﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾
220	09	﴿وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ﴾
220	10	﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُفَّتْ﴾
220	11	﴿وَإِذَا الرَّسُلُ أُقْتَتْ﴾
220	12	﴿لَأَيَّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾
220	13	﴿لِيَوْمِ الْفَصْلِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
220	14	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ﴾
220	15	﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾
174	32	﴿إِنهَا تَرَى بِشَرِّ كَالْقَصْرِ﴾
174	33	﴿كَأَنَّهُ جُمِلَتْ صُفْرًا﴾

سورة عبس

113	17	﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾
113	18	﴿مِنَ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾
113	19	﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾
113	20	﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾
113	21	﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾
113	22	﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾
113	23	﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾

سورة المطففين

269	02	﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾
269	03	﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾
39	34	﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾
39	35	﴿عَلَى الْأَرْبَابِكِ يَنْظُرُونَ﴾
39	36	﴿هَلْ تُوْبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾

سورة التين

248	04	﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾
-----	----	--

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾	05	248
﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾	06	248

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
14	بعس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله...
15	أنه كان يقطع قراءته آية آية
15	إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ولا حرج...
16	الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف
16	الوقف منازل القرآن، ولا يخفى أن من له نظر سديد...
16	العدد مسامير القرآن، وأنا أقول الوقف مسامير القرآن...
17	يوقف عند قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ مقدار ما يشرب من الماء، ثم يستأنف ﴿الَّذِينَ سَحْمُلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾
17	لقد عشنا برهة من دهرنا، وأحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن
18	في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ هذه مفصلة ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾
18	ما رأيت رجلا تكلم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام
19	إني شهدت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أملى على علي بن أبي طالب كتابا، وكان يتفقد مقاطع الكلام
19	إني لأقشعر من قراءة أقوام يرى أحدهم حتماً عليه أن لا يقصر عن العشر
20	يستحب الوقف على ﴿قَالُوا يَوْمَئِذٍ لَمَّا بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾، ثم يبتدئ بقوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ لانقطاع الكلام عند المرقد، ثم قالت الملائكة: هذا ما وعد الرحمن
20	إذا قرأت ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ فلا تسكت حتى تقرأ ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾

الصفحة	الحديث
20	﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ يَهْتَجُونَ﴾ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ إلى ﴿مُحْسِنِينَ﴾ كانوا قليلا، يقول: المحسنون كانوا قليلا، هذه مفصولة، ثم يستأنف فقال: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ يَهْتَجُونَ﴾
237	جلس منها مجلس الخاتن وحل هميانه
277	إذا أرسلت كلابك المعلمة، وذكرت اسم الله، فكل مما أمسكن عليكم وإن قتلن، إلا أن يأكل الكلب

فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
265	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري
12	إبراهيم مصطفى
107	إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي
100	أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي
15	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي
12	أحمد الزيات
64	أحمد بن عبد النور المالقي
11	أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي
237	أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي
14	أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس
28	أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني
29	أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني
110	أسامة بن مرشد بن علي الكناني الكلبي الشيزري
98	إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوقي المولى
11	إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي
40	إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي
52	أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي أبو البقاء الحنفي
40	برهان الدين بن حمزة بن نصر الكرمانى
92	بهاء الدين السبكي
136	بهاء الدين بن عقيل
75	تمام حسان
65	جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي
59	جمال الدين ابن هشام الأنصاري

103	حازم بن محمد بن حازم القرطاجني
12	حامد عبد القادر
82	الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
19	الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري
41	الحسن بن علي بن سعيد العماني
56	الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي
228	حسين بن علي بن حسين الحربي
242	الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني
243	الحسين بن مسعود البغوي
167	حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي
53	خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري
125	خليل أحمد عمارة
251	الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري
271	خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي
12	زكريا بن محمد الأنصاري
174	سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
220	سعيد الأفغاني
15	سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي
236	سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التُّستري
41	شمس الدين ابن قيم الجوزية
245	شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري
151	شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي
60	شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي
87	صبيح صالح
57	ضياء الدين بن الأثير

188	طاهر سليمان حمودة
121	عباس حسن
40	عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي
68	عبد الرؤوف بن المناوي
148	عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
23	عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي
66	عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي
61	عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات الأنباري
22	عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون
140	عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي
106	عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي
30	عبد العزيز بن علي بن محمد ابن الطحان الأندلسي
118	عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد المرصفي
80	عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني
92	عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب
205	عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي
77	عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي
193	عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري
79	عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي
110	عبد الله بن محمد المعتز بالله العباسي
49	عبد الهادي حميتو
125	عثمان بن جني
16	عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني
41	علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي
23	علم الدين علي بن محمد السخاوي

197	علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري
245	علي بن إسماعيل بن سيده المرسي
172	علي بن عيسى بن عبد الله الرماني
59	علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي
16	علي بن محمد بن سالم أبو الحسن النوري الصفاقسي
11	علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني
77	علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني
253	علي بن محمد الهروي النحوي
55	علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان
76	علي أبو المكارم
113	عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي الجاحظ
82	عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه
195	فاضل صالح السامرائي
150	فتحي عبد الفتاح الدجني
206	مازن المبارك
141	محمد إبراهيم عبادة
32	محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي
134	محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جزى الكلبي
139	محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد أبو زهرة
277	محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي
35	محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي
140	محمد بكر إسماعيل
127	محمد بن السري بن سهل ابن السراج
249	محمد سيد طنطاوي
15	محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري

104	محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي
49	محمد بن أبي جمعة الهبطي الصماتي الفاسي
11	محمد بن الحسن بن دريد الأزدي
58	محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النحفي الرضي
129	محمد حسن عواد
115	محمد حماسة عبد اللطيف
13	محمد بن سعدان الكوفي الضير
208	محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني
18	محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي
38	محمد بن طيفور السجاوندي
138	محمد عبد الخالق عضيمة
23	محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي
81	محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي
107	محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني
136	محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي
31	محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي
12	محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي
71	محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود العمادي
12	محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الإفريقي
33	محمد مكّي نصر الجريسي
12	محمد النجار
41	محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي
28	محمود خليل الحصري
212	محمود بن علي بسّنة المصري

11	محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري
43	محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش
32	مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار
14	مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري
129	مصطفى صادق الرافعي
65	مصطفى محمد عرفة الدسوقي
216	معمر بن المثنى التيمي البصري
34	مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي
232	منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني
95	منير سلطان
55	موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلبي
93	ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي
228	نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي
201	نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري
90	هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي
21	يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء
28	يحيى بن شرف الحزامي النووي
86	يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي
16	يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البسكري المغربي
23	شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن يوسف

فهرس المصادر والمراجع

● القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم، مصحف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

1- إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، تح: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي، مصر، ط: 01، 1433هـ - 2012م.

2- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة.

3- إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي، الإفادات والإنشادات، تح: محمد أبو الأحنان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 01، 1983م.

الموافقات في أصول الشريعة، شرحه

وخرج أحاديثه: عبد الله دراز، ووضع تراجمه: محمد عبد الله دراز، وخرج آياته وفهرس موضوعاته: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 2004م.

5- أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، أنوار البروق في أنواع الفروق، ومعه إدرار الشروق على

أنواع الفروق لأبي القاسم قاسم بن عبد الله ابن الشاط، وبمحاشية الكتابين تهذيب الفروق والقواعد السننية في الأسرار الفقهية لمحمد علي بن حسين المكي المالكي، ضبطه وصححه:

خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1998م.

6- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخراساني البيهقي، السنن الصغير، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط: 01، 1410هـ - 1989م.

السنن الكبرى، تح:

محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 03، 1424هـ. 2003م.

8- أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

9- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن

العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1997م.

11- أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 1422هـ - 2002م.

12- أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، القطع والائتناف، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط: 01، 1992م، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية.

13 - أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: مركز

الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

14 - أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموي، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ومعه المقصد

لتلخيص ما في المرشد، علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:

01، 2002م.

15 - أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري، البديع في

نقد الشعر، تح: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، ومراجعة: إبراهيم مصطفى، الجمهورية

العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.

16 - إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوقي المولى، روح البيان، دار الفكر،

بيروت.

17 - إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد

الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 04، 1407هـ - 1987م.

18 - إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تح: محمد

حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط: 01،

1419هـ.

19 - أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات

والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- 20- بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني،
تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1992م.
- 21- برهان الدين بن حمزة بن نصر الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة
للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
- 22- بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد هنداوي،
المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: 01، 2003م.
- 23- بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، جامعة أم
القرى، مكة، دار الفكر، دمشق، 1980م.
- 24- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط: 01، 1993م.
اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م.
- 26- جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، تح: عبد
الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 01، 1422هـ.
- 27- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين
عبد الحميد، القاهرة، ط: 11، 1383هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وتخرّيج
الشواهد: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق،
ط: 01، 1964م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب:

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،

صيدا، بيروت، 1419هـ. 1998م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تنقيح

وتصحيح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 2001م.

31- حازم بن محمد بن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب

ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.

32 - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي

فرهود، الرياض، كلية الآداب، ط: 01، 1969م.

33 - الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري، الصناعتين، تح: علي محمد

البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1419هـ.

34 - الحسن بن علي بن سعيد العماني، المرشد في الوقف والابتداء، تح: محمد بن حمود بن

محمد الأزوري وآخرون، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، 1423هـ.

35. الكتاب الأوسط في علم القراءات، تح: عزة حسن،

دار الفكر، دمشق، ط: 01، 1427هـ - 2006م.

36 - الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح:

فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1992م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح

ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: 01،
1428هـ - 2008م.

38 - حسين بن علي بن حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية،
راجعته وقدم له: مناع بن خليل القطان، دار القاسم، الرياض، ط: 01، 1996م.

39 - الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان
الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط: 01، 1412هـ.

40 - الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، حققه وخرجه أحاديثه محمد
عبد الله النمر، وآخرون، دار طيبة، الرياض، ط: 04، 1417هـ - 1997م.

41 - حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي، بيان إعجاز القرآن، تح: محمد
خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط: 03، 1976م.

42 - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التصريح على
التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01،
1421هـ - 2000م.

43 - خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، جدة، ط: 01، 1984م.

44 - الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، معجم العين، تح: مهدي
المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

45 - خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 15، 2002م.

46 - سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

47 - سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، 2003م.

48 - سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، سنن أبي داود، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: 01، 1430هـ - 2009م.

49 - سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التُّستري، تفسير التُّستري، جمعها: أبو بكر محمد البلدي، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1423هـ.

50 - شمس الدين ابن قيم الجوزية، تفسير القرآن الكريم، تح: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: 01، 1410هـ.

بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر

بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

- 52- شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.
- 53- شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- 54- شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1415هـ.
- 55- صبحي صالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 10، 1977م.
- 56- ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تقديم وتحقيق وتعليق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط: 02.
- 57- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998م.
- 58- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط: 03.

59 - عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1422هـ.

60 - عبد الرؤوف بن المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تح: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط: 01، 1990م.

61 - عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: 03، 1979م.

الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ط: 01، 1984م.

63 - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ - 1974م.

الإكليل في استنباط التنزيل، تح: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1401هـ - 1981م.

الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد الإله نبهان وآخرون، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1987م.

همع الهوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.

الدر المنشور، دار الفكر، بيروت.

68- عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، حققه وعلق عليه: عادل

أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1992م.

69- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف

بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، وراجعته: رمضان عبد التواب،

مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 01.

70- عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: حجر عاصي، دار مكتبة

الهلal، بيروت، 1983م.

71- عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: محمد

علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01،

1418هـ.

72- عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،

تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 2000م.

73- عبد العزيز بن علي بن محمد ابن الطحان الأندلسي، نظام الأداء في الوقف والابتداء،

تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض.

74- عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري،

مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط: 02.

75- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

77- عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، المرئجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1972م.

78- عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 02، 1993م.

79- عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط: 01، 1419هـ - 1998م.

80- عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

81- عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، مكتبة الإسكندرية.

82- عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل العباسي، البديع في البديع، دار الجيل، ط: 01، 1410هـ - 1990م.

83- عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2003م.

84- عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط: 02، 1993م.

الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

86- عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني، شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، تح: غازي بن بنيدر العمري الحربي، جامعة مكة، 1419هـ.

التحديد في الإتيان والتجويد، تح:

غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط: 01، 2000م.

المكتفى في الوقف والابتداء، تح: محيي

الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، ط: 01، 1422هـ - 2001م.

89- علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشحي الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1415هـ.

90- علم الدين علي بن محمد السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، تح: مروان العطية، ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط: 01، 1418هـ - 1997م.

91- علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من

الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط:
01، 1430هـ.

الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق

وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، قدمه وقرظه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط: 01، 1415هـ - 1994م.

93- علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هندراوي،
دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1421هـ - 2000م.

94- علي بن عيسى بن عبد الله الرماني، الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث
رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار
المعارف، مصر، ط: 03.

95- علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه
وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01،
1998م.

96- علي بن محمد بن سالم النوري الصفاقسي، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم
من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، تح: محمد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبد الكريم
بن عبد الله.

- 97 - علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ - 1983م.
- 98 - علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني الشافعي، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 01، 1955م.
- 99 - علي بن محمد الهروي النحوي، الأزهية في علم الحروف، تح: عبد المؤمن الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: 02، 1993م.
- 100 - علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، المستوفى في النحو، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد البدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1987م.
- 101 - علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة.
- 102 - عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، البيان والتبيين، مكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.
- 103 - عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 104 - عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03، 1988م.
- 105 - فاضل صالح السامرائي، التعبير القرآني، دار عمار، عمان، ط: 04، 2006م.
- 106 - فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط: 02، 1987م.
- 107 - مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.

108 - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، دار المعارف، الإسكندرية، 1984م.

109 - محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: 02، 1384هـ - 1964م.

110 - محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جزي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: 01، 1416هـ.

111 - محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد أبو زهرة، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، بيروت.

112 - محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه "صحيح البخاري"، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، نسخة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 01، 1422هـ.

113 - محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، 1415هـ - 1995م.

114 - محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، دار المنار، القاهرة، ط: 02، 1999م.

115_ محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

116_ محمد سيد طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر، القاهرة، ط: 01، 1997_1998م.

117_ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 1420هـ _ 2000م.

118_ محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، محاسن التأويل، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1418هـ.

119_ محمد بن أبي جمعة الهبطي الصماتي الفاسي، تقييد وقف القرآن الكريم، تح: الحسن بن أحمد وكاك، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط: 01، 1411هـ _ 1991م.

120_ محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 01، 1987م.

121_ محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحي بشير المصري، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1993م.

122_ محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، دار الفرقان، عمان، ط: 01، 1402هـ.

123 - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، ط: 01،
2000م.

124 - محمد بن سعدان الكوفي الضير، الوقف والابتداء في كتاب الله، تح: أبو بشر محمد
خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 01،
2002م.

125 - محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني القنوجي، فتح البيان في
مقاصد القرآن، عني بطبعه وقدم له وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية،
صيدا، بيروت، 1412هـ - 1992م.

126 - محمد الطاهر ابن عاشور التونسي، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من
تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ.

127 - محمد بن طيفور السجاوندي، الوقف والابتداء، تح: محسن هاشم درويش، دار
المناهج، الأردن، ط: 01، 2001م.

علل الوقوف، تح: محمد بن عبد الله بن محمد
العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 02، 2006م.

129 - محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد
شاكر، دار الحديث، القاهرة.

130 - محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط: 01، 1376هـ - 1957م.

131 - محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.

132 - محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: 01، 1414هـ.

133 - محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 03، 1420هـ.

134 - محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.

135 - محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، ط: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ، ج. برجستراسر.

النشر في القراءات العشر، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط: 02، 2002م.

137 - محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا

الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

138 - محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر،

بيروت، ط: 03، 1414هـ.

139 - محمد مكّي نصر الجريسي، نهاية القول المفيد، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد

الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، مصر، ط: 01، 1999م.

140 - محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير،

تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

ارتشاف الضرب من

لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ط: 01، 1998م.

142 - محمود خليل الحصري، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، مكتبة السنة،

القاهرة، ط: 01، 1423هـ - 2002م.

143 - محمود بن علي بسة المصري، العميد في علم التجويد، تح: محمد الصادق قمحاوي،

دار العقيدة، الإسكندرية، ط: 01، 1425هـ - 2004م.

144 - محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،

دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 03، 1407هـ.

أساس البلاغة، تح: محمد باسل

عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1419هـ - 1998م.

المفصل في علم العربية، تح: فخر

صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط: 01، 2004م.

147 - محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون

الجامعية، حمص، سورية، دار الإمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط:

04، 1415هـ.

148 - مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، المحرر في علوم القرآن، مركز الدراسات

والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، ط: 02، 1429هـ - 2008م.

وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مجمع

الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1431هـ.

أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن،

دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: 03، 1434هـ.

151 - مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل

العدل عن العدل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار

إحياء التراث العربي، بيروت.

152 - مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 09، 1393هـ.

153 - مصطفى محمد عرفة الدسوقي، الحاشية على المغني، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.

154 - معمر بن المثنى التيمي البصري، مجاز القرآن، تح: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.

155 - مكّي بن أبي طالب حموش القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط: 03، 1984م.

مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 02، 1405هـ.

الوقف على كلا وبلى في القرآن، تح: حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط: 01، 2003م.

الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة بإشراف: الشاهد البوشيخي، ط: 01، 1429هـ - 2008م.

- 159 - منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني، تفسير القرآن، تح: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط: 01، 1418هـ - 1997م.
- 160 - منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط: 02.
- 161 - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلية، شرح المفصل للزخشي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 2001م.
- 162 - ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 1418هـ.
- 163 - نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، بحر العلوم، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1993م.
- 164 - نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1416هـ.
- 165 - هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، الأمالي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 01، 1992م.

166 - يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف

النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: 01.

167 - يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه

وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02، 1987م.

168 - يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البسكري، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة

عليها، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط: 01،

1428هـ - 2007م.

الوقف والابتداء، تح: عمار أمين

الددو، مجلة الشريعة والقانون، العدد 34، الإمارات العربية المتحدة، 2008م.

فهرس الموضوعات

أ.....	المقدمة.....
10.....	المدخل: مفهوم الوقف.....
11.....	تعريف الوقف لغة.....
12.....	تعريف الوقف اصطلاحاً.....
14.....	نشأة علم الوقف والابتداء، والمؤلفات فيه.....
22.....	التأليف في الوقف والابتداء.....
27.....	أهمية الوقف والابتداء.....
31.....	علاقته بعلم التفسير.....
33.....	علاقته بعلم القراءات.....
36.....	علاقته بعلم النحو.....
37.....	علاقته بعلم البلاغة.....
39.....	علاقته بعلم العقيدة.....
42.....	علاقته بعلم عدّ الآي.....
44.....	أنواع الوقف، ومصطلحاته عند القراء.....
44.....	أقسام الوقف عند ابن الأنباري من خلال كتاب الإيضاح.....
45.....	أقسام الوقف عند النحاس من خلال كتاب القطع والائتاف.....
46.....	أقسام الوقف عند الداني من خلال كتاب المكتفى.....
46.....	أقسام الوقف عند العماني من خلال كتاب المرشد.....
47.....	أقسام الوقف عند السجاوندي من خلال كتابه في الوقف والابتداء.....
49.....	الوقف الهبتي.....
50.....	الفصل الأول: معالم وقوف الأشموني ومقتضياتها في كتابه منار الهدى.....
51.....	المبحث الأول: مقتضيات نحوية.....
52.....	المطلب الأول: أسلوب الإغراء.....

53.....	أسلوب الاختصاص
55.....	عطف الجمل
56.....	عطف الماضي على المستقبل
57.....	الضمير المنفصل
58.....	المبتدأ
59.....	توكيد الابتداء بـ(قد)
61.....	لام الابتداء
62.....	اللام في جواب القسم
63.....	إنّ مكسورة الهمزة
64.....	ألا
65.....	سين الاستقبال
67.....	سوف
68.....	ياء النداء
69.....	بل
70.....	كلّما
71.....	لولا
73.....	التعلق بالعامل النحوي المضمّر
76.....	إضمار العامل النحوي
77.....	دفع التباس العامل المحذوف بعامل مذكور
79.....	درء الأعمال فيما تقدم
80.....	الوقف لتقدير محذوف
81.....	استيفاء بناء المفاعيل الثلاثة
84.....	المبحث الثاني: مقتضيات دلالية
85.....	طول الكلام
86.....	الإيهام بنسبة الكلام إلى غير قائله

87.....	التفصيل بعد الإجمال
88.....	الشرط المكرر
89.....	الاستفهام المكرر
91.....	الفصل بين الأمرين
92.....	الأمر والنهي
93.....	الاستفهام والشرط
95.....	الوصف والشرط
96.....	الحكاية والشرط
97.....	الاستفهام والإخبار
98.....	الماضي والمستقبل
100.....	الإشياء والخبر
101.....	الفصل بين الاعتقادين
102.....	الدعاء المكرر
103.....	اختلاف الصفات
105.....	فساد المعنى
106.....	إيهام الوصل خلاف المعنى المقصود
107.....	التخلص
109.....	الاقتضاب
110.....	الالتفات
112.....	انتهاء البيان والتفسير
114.....	اختلاف الفاعل
116.....	الابتداء بالحمد
117.....	انقضاء المعنى وتامه
119.....	تناهي القول
120.....	الاستئناف

122.....	السؤال والجواب
124.....	الفصل الثاني: مقتضيات الوصل عند الأشموني في كتابه منار الهدى
125.....	المبحث الأول: مقتضيات نحوية
126.....	المبتدأ دون خبره
127.....	الفعل دون فاعله
129.....	الحرف دون متعلقه
131.....	الموصوف دون صفته
132.....	البدل دون المبدل منه
133.....	المعطوف عليه دون المعطوف
135.....	المطلب السابع: المؤكد دون التوكيد
136.....	صاحب الحال دون الحال
138.....	المستثنى منه دون المستثنى
139.....	القسم دون الجواب
141.....	الشرط دون الجواب
142.....	التمني دون الجواب
144.....	القول دون المقول
145.....	المضاف دون المضاف إليه
146.....	الموصول دون صلته
148.....	المستدرك عليه دون المستدرك به
150.....	المفسر دون المفسر
151.....	النهى دون جوابه
152.....	المفعول لأجله والعامل فيه
154.....	الفعل دون المفعول به
155.....	اسم الناسخ دون خبره
157.....	الاعتراض في الكلام

158.....	تنازع العاملين معمولاً واحداً
159.....	تقديم المعمول على العامل
161.....	تعلق الاستفهام الإنكاري بما قبله
162.....	اتصال النفي بتوكيده
163.....	استحالة عمل المستقبل في الماضي
165.....	تعلق الظرف بما قبله
167.....	المبحث الثاني: مقتضيات دلالية
168.....	إيهام الوقف خلاف ما يقتضيه المعنى
169.....	تفكيك الكلام المتصل
171.....	جملة المثل
172.....	تقارب الوقوف
174.....	تعلق التشبيه بما قبله
175.....	ربط السبب بالمسبب
176.....	المعنى ومقتضاه
177.....	ترتيب المعاني
179.....	اتحاد الكلام في المعنى
181.....	المقابلة
182.....	الإيضاح والتبيين
184.....	الفصل الثالث: الوقف والنحو
185.....	المبحث الأول: أثر الحذف والتقدير في الوقف والابتداء
186.....	المثال الأول
187.....	المثال الثاني
189.....	المثال الثالث
190.....	المثال الرابع
192.....	المثال الخامس

193.....	المثال السادس
195.....	المبحث الثاني: أثر التقديم والتأخير في الوقف والابتداء
196.....	المثال الأول
198.....	المثال الثاني
199.....	المثال الثالث
202.....	المثال الرابع
205.....	المبحث الثالث: أثر الخلاف النحوي والإعرابي في الوقف والابتداء
207.....	المثال الأول
208.....	المثال الثاني
209.....	المثال الثالث
211.....	المثال الرابع
213.....	المبحث الرابع: اعتراضات الأشموني النحوية على غيره في مسائل الوقف
214.....	المثال الأول
215.....	المثال الثاني
216.....	المثال الثالث
218.....	المثال الرابع
220.....	المثال الخامس
222.....	المثال السادس
224.....	الفصل الرابع: الوقف والدلالة
225.....	المبحث الأول: أثر تعدد الدلالة في تحديد الوقف والابتداء
226.....	المثال الأول
228.....	المثال الثاني
230.....	المثال الثالث
233.....	المثال الرابع
234.....	المثال الخامس

236.....	المثال السادس.....
239.....	المبحث الثاني: تعدد معنى اللفظ وأثره في تحديد الوقف والابتداء.....
240.....	المثال الأول.....
242.....	المثال الثاني.....
244.....	المثال الثالث.....
246.....	المثال الرابع.....
248.....	المثال الخامس.....
251.....	المبحث الثالث: دلالة حروف المعاني وصلتها بالوقف والابتداء.....
253.....	المثال الأول.....
255.....	المثال الثاني.....
256.....	المثال الثالث.....
258.....	المثال الرابع.....
261.....	المثال الخامس.....
263.....	المثال السادس.....
265.....	المبحث الرابع: تجاذب علل الوقف والوصل، وقرائن الترجيح.....
266.....	المثال الأول.....
267.....	المثال الثاني.....
269.....	المثال الثالث.....
270.....	المثال الرابع.....
272.....	المثال الخامس.....
274.....	الخاتمة.....
280.....	الفهارس العلمية.....
281.....	فهرس الآيات القرآنية.....
305.....	فهرس الأحاديث والآثار.....
307.....	فهرس الأعلام.....

314.....	فهرس المصادر والمراجع
336.....	فهرس الموضوعات
344.....	الملخص بالعربية
344.....	الملخص بالإنجليزية
344.....	الملخص بالفرنسية

الملخص:

يذهب هذا البحث الذي عنوانه "علل الوقف عند الأشموني من خلال كتاب منار الهدى مقارنة وصفية في النحو والدلالة" إلى إبراز جهد عالم من علماء اللغة والتفسير في تحرير مسائل علة الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وقد اخترت الكتاب؛ لأني أحسبه من أمهات مصادر علم الوقف والابتداء التي أحدثت نقلة نوعية في التوسع في هذا الباب، فقد قمت باستنباط علة الوقف والابتداء وجمعها من هذا الكتاب، ثم تأصيل قواعدها من خلال ربطها بالصناعة النحوية ودقائق الدلالة بغية حصول ترمس بفهم معاني القرآن الكريم، وتدبر آياته، وبدون الإحاطة بمقتضيات الوقف والابتداء يتأكد حصول سوء الفهم في القرآن الكريم، ووقوع الغلط في تلاوته.

الكلمات المفتاحية:

القرآن الكريم - الوقف والابتداء - منار الهدى - النحو - الدلالة - الأشموني.

Abstract:

This research is entitled "*motives of Al Waqf (pause) and Al Ibtida (resume) According to Ashmouni in his Book Manar Al-Huda, A Descriptive Approach in Grammar and Semantics*". It aims to highlight the efforts of one of the most distinguished scholars in language and interpretations of the Holy Quran who through his research raised relevant questions about the motives of Al-Waqf (the pause) and Al-Ibtida (the resume) in the Holy Quran.

The choice of our corpus is therefore related to the relevance of this work which constitutes, in our humble opinion, a reference work. The book in question allowed us, first of all, to identify the motifs of Al-Waqf and Al-Ibtida and led us, afterwards, to establish the origins by finding their resonance in grammar and in semantics in order to better understand the multiple meanings offered by the verses of the Holy Qur'an for, the negligence of the processes of Al-Waqf and Al-Ibtida would inevitably lead to errors of recitation as well as a false interpretation of its meanings.

Key words:

Holy Qur'an, Al-Waqf and Al-Ibtida, Manar Al Houda, Grammar, Semantics, El Ashmuni.

Résumé :

La présente recherche que nous avons nommé *Les motifs d'Al-Waqf chez El Ashmuni, d'après l'ouvrage « Manar Al Houda », une approche descriptive en grammaire et en sémantique* vise à mettre en exergue les travaux de l'un des érudits chercheurs en langue et en interprétation qui, à travers ses recherches, a soulevé de pertinentes questions relatives aux motifs d'Al-Waqf (la pause) et d'Al-Ibtida (la reprise) dans le Saint Coran.

Le choix de notre corpus est donc lié à la pertinence desdits travaux qui constituent, à notre humble avis, un ouvrage de référence. L'ouvrage en question nous a permis, tout d'abord, d'identifier les motifs d'Al-Waqf et d'Al-Ibtida et nous a conduit, par la suite, à en établir les origines en leur trouvant résonance en grammaire et en sémantique dans l'objectif de mieux comprendre les multiples significations qu'offrent les versets du Saint Coran. Car la négligence des procédés qu'exigent Al-Waqf et Al-Ibtida entraînerait inévitablement des erreurs de récitation ainsi qu'une fausse interprétation de ses significations.

Mots clefs :

Saint Coran, Al-Waqf et Al-Ibtida, Manar Al Houda, Grammaire, Sémantique, El Ashmuni.

الملخص:

من طبيعة لغة القرآن الكريم وخصائصها دقة تعبيراتها، ووفرة مفرداتها، وحسن نظام مبانيها، وإعجاز أساليبها، وتتميز أيضا بطول مقاطع بعض الآيات لحكمة بالغة في ذلك، وكان الصحابة والتابعون من بعدهم يتناقلون مسائل هذا العلم بالسمع والمشاهدة، ثم نقلوها إلى تلامذتهم في الأمصار الإسلامية من بعدهم بالتعلم والتلقين، ويمكن أن نسمي هذه المرحلة بمرحلة التلقي والمشاهدة، وتمتد من عصر النبوة إلى عصر التدوين والتأليف.

لكن الحاجة الشديدة التي كانت عند المتقدمين في الحفاظ على القرآن الكريم من حيث تلاوته وصيانتته من اللحن خاصة بعد فساد الألسنة وفشو العجمة، وأصل كتابته في المصاحف العثمانية التي كانت خالية من أي إشارة أو علامة ترمز إلى الوقف والابتداء كل ذلك دفع بهم إلى العناية بهذا الفن دراسة وتصنيفا، وجمعا وتأصيلا، حتى صار بابا من أبواب علم التجويد والقراءات، وأضحت المصاحف في الأمصار الإسلامية بعد ذلك تضبط برؤوس الوقف التي تعين القارئ على قراءة القرآن الكريم قراءة خالية من اللحن.

ومن المعلوم والمقرر أنه يتعذر على قارئ القرآن الكريم ويعسر عليه أن يقرأ السورة أو الآية - في الأغلب - بنفس واحد دون توقف وقطع؛ لذلك يتعين عليه أن يتخير مواضع الوقوف والابتداء في القرآن الكريم بضبط وإحكام، مستعينا في ذلك كله بأحكام هذا العلم وضوابطه التي حددها أهل هذا الفن من خلال مصنفاتهم، وذلك بغية صون الآية القرآنية ومعناها من أن يُلحقا بما ليس متعلقا بهما.

وقد صنّف العلماء - ولا يزالون - في باب الوقف والابتداء مصنفات كثيرة، وذكروا فيها أصولا مجملة، وقواعد مفصلة تحكم هذا الفن، إدراكا منهم لأهمية هذا الفن الذي ارتبط ارتباطا شديدا بتلاوة القرآن الكريم، وفهم معانيه.

فالعناية بالوقف والابتداء بدأت مبكرة، كل ذلك نابع من منطلق الحرص على سلامة المعنى، وتعريف مقاصد القرآن الكريم، وإظهار فوائده، فهو علم نشأ بسبب الحاجة إليه لبيان لدلالات، والحفاظ على المعاني، وإيصالها إلى السامع كما أراد الله تعالى، ويعتبر أساساً مهماً في أداء تلاوة القرآن الكريم.

وتكمن أهمية علم الوقف والابتداء في ارتباطه الوثيق بجملة من العلوم حددها ابن مجاهد في قوله: "ولا يقوم بالتمام إلاً نحوي، عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"، وتبنى الأشموني هذا القول وأشار إلى أن الكلام في الوقف والابتداء لا يقاس بمجرد العقول والاستحسان، وأكد هذه الصلة المتينة، والشيجة العظيمة بين علم الوقف والابتداء تحديداً، وسائر علوم الشريعة والعربية، فقال: "ولا يقوم بهذا الفن إلا من له باع في العربية، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم باللغة التي نزل القرآن بها على خير خلقه".

وبحكم تخصصي في الدراسات اللغوية التي ميدانها المباحث القرآنية، ورغبة مني في معايشة هذا العلم والتبحر فيه، وفي أن أكون ضمن من قام بخدمة كتاب الله تعالى لنبل المقصد وسمو الغاية، ارتأيت أن يكون موضوع بحثي في رسالة الدكتوراه متعلقاً بفن الوقف والابتداء.

وبعد القراءة المتمعنة والمتأنية في كثير من الكتب التي تناولت هذا الفن بالدراسة وقع اختياري على واحد من تلك المؤلفات، وهو كتاب "منار الهدى في بيان الوقف والابتداء"، للإمام أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، وهو من أعيان القرن الحادي عشر الهجري، فجاء هذا البحث موسوماً بعنوان "علل الوقف عند الأشموني من خلال كتابه منار الهدى، مقارنة وصفية في النحو والدلالة".

ويعد كتاب "منار الهدى في بيان الوقف والابتداء" من أمهات كتب علم الوقف والابتداء، وقد أثنى عليه العلماء المحققون في هذا الفن لما حواه من درر ثمينة، وما جمعه من علوم غزيرة، وجاء متميزا بسهولة عبارته، وإيجاز صياغته؛ فلم يكن بالطويل الممل، ولا بالوجيز المخل؛ فصار بذلك مرجعا مهما في بابه، ومصدرا ملهما لدراسي هذا العلم؛ ذلك أنه جمع من المسائل والفوائد ما تشتت في غيره.

وقد راعني غزارة هذه العلل ووفرتها في كتاب "منار الهدى"، خاصة وأنها ليست نظرية صرفة ولفظية بحتة، بل لها آثار عملية ينبني عليها ضبط الوقف والابتداء، ولأن الكتاب شمل مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم كله كان مفيدا في بابه، نافعا في مجاله، مما يدل على أن الأشموني قد بذل في تصنيفه ما في وسعه لاستنباط هذا العلل، مع سهولة أسلوبه في التعبير عنها، ووضوح المراد منها، وإثبات مقدرته على فهم كتاب الله تعالى، وإلمامه بأصول علوم الشريعة وفروعها، من لغة وأدب وبلاغة، وإن أخذ عليه شيء فليس إلا هنة يسيرة، لا تهضم قدره، ولا تحط من منزلته.

وبعد اطلاعي على جملة من الدراسات التي تعرضت لكتاب "منار الهدى" ألفت جانبا منها قد اعتمد في دراسته للكتاب على منهج تحقيق المخطوطات كالمقابلة بين النسخ، وتشكيل الكلمات وتخريج الأحاديث، وتصحيح الأخطاء الإملائية، والترجمة للأعلام، وما إلى ذلك.

وأما الجانب الآخر فقد اقتصر على دراسة المسائل النحوية واللغوية الواردة في الكتاب بمعزل عن موضوع الوقف والابتداء، دون استنباط العلل النحوية والدلالية، وربط أثرها بتحديد مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

وأما منهجي في الرسالة فقد اعتمدت فيه على بعدين، أحدهما: نظري، وثانيهما: تطبيقي، فأما الجانب النظري فقد ضمنته التعريفات الاصطلاحية مع المقارنة والتقسيم، وأما الجانب التطبيقي فقد قام على الاستقراء ثم الاستنباط والتحليل، وجعلته لتتبع أثر العلل في توجيه

والوقف والابتداء، حيث إنني قرأت الكتاب كاملا مرات عديدة، وبذلت ما استطعت من الجهد في استنباط علل الوقف والابتداء، واصطفاء موضوعاتها، واستخلاص لبها، ولما رأيت أنه قد تجمع لديّ كم غير قليل من هذه العلل قمت بتصنيفها . حسب ما بدا لي . بين حقلي النحو والدلالة، مع التمثيل بمثال واحد لكل علة، وليقاس عليها ما يجري على أسلوبها من نظائرها، ثم ناقش رأي الأشموني في المسألة، مع التعقيب على ما يستحق التعقيب، وعرض آراء بعض علماء هذا الفن متى ما أمكن ذلك.

وحين يستشكل علي فهم قاعدة نحوية أو مسألة لغوية فإني أرجع في فك المblem منها إلى أمهات الكتب اللغوية المخصصة لذلك، وكنت أتخير التفاسير التي تخدم العلة التي أنا بصدد دراستها إما توضيحا وموافقة أو نقدا وتضعيفا.

كما حرصت على تدوين الآيات القرآنية المستدل بها بالرسم العثماني وفقا لرواية حفص عن عاصم، مع عزوها إلى سورها، وذكر رقمها في المتن، وأثبتت المصادر والمراجع في الحاشية بالبيانات التفصيلية لكل مصدر أو مرجع يرد في أول مرة، ثم ختمت البحث بالفهارس اللازمة، وذلك لتسهيل عملية المطالعة في هذا البحث، وقد رتبت الكتاب على مدخل، وأربعة فصول وخاتمة ومجموعة فهارس عامة.

فأما المدخل، فقد جعلته على أربعة مباحث تناولت فيها تعريف الوقف لغة واصطلاحا، ثم نشأة علم الوقف والابتداء، وأهم المصنفات فيه، وتحدثت عن أهمية الوقف والابتداء، وعلاقته بعلم التفسير والقراءات والنحو والبلاغة والعقيدة، وختمت المدخل بالكلام عن أنواع الوقف ومصطلحاته عند القراء من خلال الكتب التي تعد مصادر رئيسة في علم الوقف والابتداء.

ثم شرعت في الفصل الأول وموضوعه معالم وقوف الأشموني ومقتضياتها في كتابه منار الهدى، وجعلته في مبحثين: الأول: مقتضيات نحوية وتحتة مطالب، والثاني: مقتضيات دلالية وتحتة مطالب.

ثم انتقلت إلى الفصل الثاني وموضوعه مقتضيات الوصل عند الأشموني في كتابه منار الهدى، وجعلته في مبحثين: الأول: مقتضيات نحوية وتحتة مطالب، والثاني: مقتضيات دلالية وتحتة مطالب.

وفي الفصل الثالث تعرضت إلى موضوع الوقف والنحو، وكان في أربعة مباحث، تحدثت فيها عن أثر الحذف والتقدير في الوقف والابتداء، ثم أثر التقديم والتأخير في الوقف والابتداء، وأثر الخلاف النحوي والإعرابي في الوقف والابتداء، وختمت الفصل بالكلام عن اعتراضات الأشموني النحوية على غيره في مسائل الوقف والابتداء.

وأما الفصل الرابع فكان موضوعه في الوقف والدلالة وجاء في أربعة مباحث، تطرقت فيها إلى الحديث عن أثر تعدد الدلالة في تحديد الوقف والابتداء، وتعدد معنى اللفظ وأثره في تحديد الوقف والابتداء، ثم دلالة حروف المعاني وصلتها بالوقف والابتداء، وختمت الفصل بالكلام عن تجاذب علل الوقف والوصل، وقرائن الترجيح، وأنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم الفهارس العلمية للرسالة وهي كالتالي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وما يميز كتاب "منار الهدى في الوقف والابتداء" أنه ذكر مراتب الوقف في كل سور القرآن الكريم حسب ترتيبها في المصحف الشريف، فبدأ بتطبيق أحكام الوقف والابتداء مبتدئاً بسورة الفاتحة إلى آخر القرآن الكريم، أي: أنه عمد في منهجه إلى الشمول والاستقصاء. لم يكتف الأشموني بالحديث عن فن الوقف والابتداء من الجانب النظري فحسب؛ بل تجاوزت دراسته مرحلة رصد مواضع الوقف في القرآن الكريم وتتبع أوجهه، وتحرير مسأله وغوامضه إلى بيان أثره في المعنى في أغلب الوقوف التي حددها، ونهى عن الوقف على مواضع بعينها، وذلك بالاستئناس بأقوال وآراء من تقدمه في هذا الفن دون مناقشتها في كثير من الأحيان من باب استيفاء الآراء، وعرضها في المسألة الواحدة.

وأثناء قراءة المتعددة للكتاب كنت أمعن النظر طويلاً فيما اقترحه الأشموني من العلل التي تقتضي الوصل أو الوقف في القرآن الكريم؛ فألفت أغلب العلل والمقتضيات والمسوغات قائماً على توخي قواعد النحو وأوجه الدلالة، فاهتم اهتماماً كبيراً بالإعراب، والصناعة النحوية، والأساليب البلاغية في القرآن الكريم، وعلاقتها بالوقف والابتداء من خلال تحديده لنوع الوقوف التي يرجحها ويختارها، أو ينتقدها ويردها.

وقد ضمن الأشموني كتابه العلل بناء على ما اصطلاح النحاة على تسميته بالمتلازمات النحوية أو المتعلقة النحوية وذكر لها صوراً عديدة من صور الوقف التي تقدر في ترتيب المتلازمات وفق قواعد اللغة؛ حيث يقترن كل متلازمين منها أو أكثر اقتراناً وظيفياً لأداء المعنى المطلوب من خلال سياق الآية القرآنية، وبين أن خرق قرينة التلازم بالوقف يفسد معنى الجملة، ولا تتضح القيمة الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن قرينه.

وتطرق إلى ذكر كثير من المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة - والتي تحتاج إلى دراسة مستقلة -، مع الترجيح أحياناً، والاختصار على النقل فقط - في أحيان أخرى - اكتفاء بما تقدم من شاكلته من الأحكام، مع الإكثار من استحضار الشواهد اللغوية قصد الاحتجاج

بها في ترجيح رأي، أو توجيه قراءة، أو شرح مسألة، أو تعقيب على مذهب، أو تضعيف قول، أو استدراك على من سبقه من أهل هذا الفن.

كما أنه استعرض الكثير من استدراقات النحاة وتعقيبات اللغويين بعضهم على بعض، مع الترجيح والاختيار أحيانا، وتناول مسائل المعجم، وقواعد الإملاء في العربية، ودلالات الألفاظ القرآنية بالاحتجاج لها من الشعر العربي.

ومن الأدوات التأويلية التي لا مناص لمفسر القرآن الكريم من الارتكاز عليها حال استنطاق الدلالات المقصودة للخطاب القرآني تحديد الوقف والابتداء؛ لا سيّما إذا كان النص القرآني ذا وجوه من الدلالات المحتملة.

وقد تحرى الأشموني أوجه الدلالة التي نص عليها المفسرون في تفاسيرهم احتجاجا واستدلالا وترجيحا، وجعل الوقف منبهاً على المعنى، فقد اهتم اهتماما كبيرا بالتفسير على أنواعه من التفسير بالمأثور واللغة والرأي، وحاول أن يلتقط درره وفوائده ولطائفه، وإبراز نكته، وبيان معانيه؛ فكان كثيرا ما ينقل الأقوال في تفسير آية ما، ويختار من بينها ما يراه أقرب وأصح، وقد تنبه الأشموني إلى أهمية ذلك، فعالج كتابه كثيرا من الوقوف بالوصف الدلالي الذي يقتضي إما الوقف أو الفصل بين الآيات القرآنية.

وجاءت اختيارات الأشموني للوقوف متناسقة مع مقتضيات الحال مما يتناسب مع عمومية المعاني؛ حيث لا يتحقق المعنى المراد إلا بهذا الوقف دون سواه بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، وكانت اختياراته في الوقوف مناسبة للمواضع المناسبة من عدة وجوه، وبمختلف الدلالات أظهر فيها مدى التناسب والتوافق بين العلل وما تؤديه من معاني في القرآن الكريم.

ولمسننا في كتاب منار الهدى مجموعة من العلل الدلالية الموجبة للوصل في القرآن الكريم مصطلحاتها ذات طابع دلالي خاص تم فيها اعتماد المباحث اللغوية مداخل لفهم مقاصد

النص القرآني قصد إتمام الوقف والوصل بالمعنى، وإتمام المعنى بالوقف والوصل، أي: أن دلالة الوقوف لا تتوقف عند حدود المعنى المعجمي للمفردة، بل ينبغي النظر في التصاحب الدلالي الذي تنتجه الألفاظ مجتمعة في السياق كله، وذلك لإبراز قيمة الوصل والوقف في إبراز المعنى وتوجيهه.

وساق كثيرا من المسائل في التفسير والنحو والوقف والابتداء دون التصريح بأسماء قائلها في الغالب، وقد ذكر الكثير من المسائل والمباحث التي يجدر بها أن تخص بتأليف، وشغلت مصادر الوقف والابتداء حيزا كبيرا في كتابه، كما أنه نقل على عدد من العلماء اشتهروا بتصديدهم للتأليف في الوقف والابتداء.

واعتمد توجيه القراءات أحيانا، وتركها دون توجيه أحيانا أخرى، كما أنه أكثر من استحضار أوجه القراءات المتواترة والشاذة لما لها من تعلق شديد بفضن الوقف والابتداء، ومع أنه لم يفصح عن أسماء الكتب المختصة بعلم القراءات - التي كان يعزو منها - فإننا نجده ينسب القراءة إلى الراوي أو المقرئ مباشرة، كما أنه نقل روايات وقراءات من كتب هي في عداد المفقود.

واستعان بالقراءات القرآنية على تفسير القرآن الكريم، وكان يعزو الأخطاء في التفسير، وفي عدم الدقة في تحديد الوقف والابتداء في القرآن الكريم إلى عدم التعمق في اللغة والنحو وأساليب العرب في كلامهم.

وقد أورد الأقوال دون أن يرجح بينها أو أن يبين رأيه في المسألة؛ فجاء كتابه مبنيًا على ما نقله من أقوال الثقات من الصحابة والتابعين، ثم من العلماء الراسخين، والفضلاء المحققين المتقدمين، وقد غلب على منهجه توجيه أقوال النحاة والمفسرين في كثير من الآيات القرآنية مع الترجيح أحيانا، والتضعيف والنقد أحيانا أخرى.

وإذا نظرنا في كتاب الأشموني أو في مصاحف الأمصار الإسلامية التي اعتمدت على وقوفه؛ فإننا نلاحظ اختلافا كبيرا في تحديد مواضع الوقف والابتداء، واتساعا في مجال أعمال الاجتهاد في فهم معاني الآيات القرآنية، واستكشاف مراميها، وتجليه غوامضها، وحل مقفلها؛ فتتعدد التعليقات في الاستدلال على صحة الوقف والابتداء، وقد يرجع ذلك إلى الاختلاف الحاصل في مناهج العلماء في ضبط الوقف والابتداء مما ينعكس على التفسير، وتوجيه القراءات القرآنية، وأوجه الإعراب في القرآن الكريم.

كما أنه تعرض إلى ذكر بعض المسائل العقدية، والفقهية، وقصص الأنبياء والأمم السابقة، والغيبات، وساق أخباراً عديدة من القصص الإسرائيلي، وتعقب بعضها بالنقد والتمحيص، وأصل لقاعدة مهمة في شروط قبول القراءات، وهي أن القراءة سنة متعبة، وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به.

واهتم ببيان أحكام المدني والمكي لكل سورة يفتتحها، مع ذكر عد آياتها في جميع مذاهب العدى، وعدد كلماتها، وحروفها، والإشارة إلى سبب النزول أحيانا. وذكر الأئمة الذين اشتهر عنهم هذا الفن من السلف والخلف، وتعرض لمعنى الأحرف السبعة، والقراءات المتواتر منها والشاذ. ويمكن القول: إن الأشموني لم يخالف من سبقه من العلماء في تقسيم الوقف من حيث تسمية مصطلحات الوقف؛ بل اتسبى بمن تقدمه من المشتغلين بهذا الفن، وقد تكون له أوقاف نادرة انفرد بها لم يقل بها غيره.

خالف الأشموني من سبقه في عدد مراتب الوقف، والمفاضلة بينها - بحسب قوة التعلق بين الموقوف عليه وما بعده - باستخدام صيغة التفضيل (أفعل)، وقد أوصلها في كتابه إلى خمسة أقسام، وهي: تامّ وأتمّ، وكافي وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح، وتناولها بالتعريف، وساق أمثلة دالة عليها تقريبا للقارئ، وبين أن الكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة، فأعلاها الأتم، ثم الأكفى، ثم الأحسن ثم

الأصلح، ويعبر عنه بالجائز، وهذه التقسيمات مبنية على المعنى من حيث تمامه أو نقصه، وامتاز الأشموني عن غيره بذكر وقف البيان، وقد عرفه بأنه الذي يبين معنى لا يفهم بدونه كالوقف على قوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [سورة الفتح: من الآية: 09] حيث فرق بين الضميرين، فالضمير في (وتوقروه) للنبي - صلى الله عليه وسلم -، وفي (تسبحوه) لله تعالى، والوقف أظهر هذا المعنى المراد، وعرف الوقف الجائز بقوله: هو ما يجوز الوقف عليه وتركه.

كما أنه استهل كتابه بمقدمة علمية غلب عليها السجع، وأبدى فيها تواضعا جليا، دعا من خلالها القارئ ألا يكون ممن إذا رأى صوابا غطاء، وإذا وجد سهوا نادى عليه وأبداه؛ بل عليه أن يكون ممن إذا رأى خطأ منصوبا عليه أن يضيفه بطرته إليه، والنص عليه، وأبان فيها عن منهجه ومصادره الأساسية.

وحدد الغرض الذي حدا به إلى تأليف كتابه وجمع مسائله، وهو أمل حصول الثواب، وبين شروط من رام التخصص في علم الوقف والابتداء، وهي: العلم بالعربية، والقراءات، والتفسير، والعلم باللغة التي نزل القرآن. ونبه في مقدمة كتابه - أيضا - إلى جملة من الفوائد والشوارد والتنبيهات لا يستغني عنها من يطلب تمكنا في فن الوقف والابتداء مع تبين معاني القرآن الكريم، ويمكن حصرها في ما يلي:

وجوب اتباع الرسم العثماني في القرآن الكريم حال الوقف، وكره اتخاذ القرآن معيشة وكسبا، وعدم الفصل بين المتعلقات اللفظية في حال الوقف، وضابط الوقف الاضطراري، وذم وقوف التعسف التي يتعمدها بعض القراء، ووجوب مراعاة وقف المقابلة، وبيان جواز الوصل والوقف على اسم الموصول "الذي، والذين" في القرآن الكريم إلا في سبعة مواضع يتعين الابتداء بها، وتفصيل مسألة الوقف على "بلى، وكلا"، وبيان مسألة توقيف ترتيب

السور وتسميتها، وترتيب آيها، وعدد السور، وذكر أول من اقتصر على جمع قراءة السبعة المشهورين، وبيان من اشتهر بعلم عد الآي من الصحابة والتابعين، والاختلاف الحاصل في تفسير الحروف التي في أوائل السور، وختمها ببيان ثواب قارئ القرآن الكريم.

Introduction + Conclusion in English

(PHD thesis).

In the Name of Allah

The Most Gracious, the Most Merciful

Introduction:

Allah had honored the Arabic language by sending down the Holy Quran in Arabic. For that *He, the Almighty said* “Ha Meem, A Revelation from (Allah), Most Gracious, Most Merciful; A Book, whereof the verses are explained in detail; a Quran in Arabic, for people who understand; (*Surah Fussilat verse 1-3*). And he had promised to preserve it from corruption when he said: “We have, without doubt, sent down the Message; and we will assuredly guard it (from corruption)” (*Surah Al-Hijr verse 09*).

Basing on that, ancient Arabs had founded the roles that determine the Arabic language (Grammar, eloquence...).

The nature of the language of the Holy Quran provided the Arabic language with determined characteristics, accurate expressions, abundant vocabulary, a good structured system, miraculous methods, and also the distinguished length of passages of some verses showed a great wisdom. It is known that it is not possible for the reader of the Holy Quran to

recite the Surah or the verse while holding the same breath i.e.: without stopping and cutting, that's why he must know all the places of Al Waqf (pause) and Al Ibtida (resume) in the Holy Quran, using the provisions of this science and its limits set by the experts of this art.

This , led the scholars to limit the classification in the section of Al Waqf (pause) and Al Ibtida (resume); they left many works, and mentioned the comprehensive assets, and detailed rules governing this art, aware of the importance of this art, which was strongly linked to the recitation of the Holy Quran, and the understanding of its meaning.

By virtue of my specialization in the linguistic studies that show a great interest in the Quranic studies, and my own desire to experience this science and enter this world, I have decided that the subject of research in my PhD thesis would be about the art of Al Waqf (pause) and Al Ibtida (resume).

After a careful reading of many books that dealt with this art, I have chosen a book entitled, *Manar Al-Huda, A Descriptive Approach in Grammar and Semantics*", by Imam Ahmad bin Mohammed bin Abdul-Karim al-Ashmouni, one of the eleventh-century famous scholars, therefore my research is entitled "*motives of Al Waqf (pause) and Al Ibtida (resume) According to Ashmouni in his Book Manar Al-Huda, A Descriptive Approach in Grammar and Semantics*". For several reasons which I might summarize them as follow:

Firstly, I had noticed that the book *Manar Al-Huda* was only studied as linguistic material in its relationship with *Al Waqf and Al Ibtida*. So I read the book several times and I've come to conclude that *Ashmouni* was actually establishing the rules of *Al Waqf and Al Ibtida* to making it a founded science.

Secondly, I had looked through *Manar Al-Huda* and some Mus-hafs and I had noticed that there is a huge difference in defining *Waqf and Al*

Ibtida; this is due –in my opinion- to the difference of scholars’ methods of understanding *Al Waqf and Al Ibtida*, which is reflected in the interpretation the Holy Quran.

Thirdly, the book contains numerous unexplored motives of *Al Waqf and Al Ibtida*.

Fourthly and finally, to contribute to the discovery of the sources of the science of *Waqf and Al Ibtida* that Arab heritage is full of, especially the book *Manar Al-Huda* which contained a rich heritage of language sciences and interpretation.

But, In order to bring this research into existence, I have encountered some difficulties such as:

Firstly, *Manar Al-Huda* is a voluminous and very rich book as it includes grammar, syntax, vocabulary, poetry, eloquence, fiqh, interpretation ...etc.

Secondly, the lack of sources that approached *Al Waqf and Al Ibtida*, so I had to read the works that preceded it and had dealt with *Waqf and Al Ibtida* to better understand it.

Thirdly, motives of *Al Waqf and Al Ibtida* in the holy Quran are inclusive, especially since it has a clear meaning and easy phrase; which require several more readings to stand on the issues of *Al Waqf and Al Ibtida* in the Holy Quran.

I adopted a descriptive approach to complete an accurate study of the Quranic phenomena in terms of significance and rhetoric. I think that it was the need that led me to implement some comparison not a method, but a tool of action, which I sometimes used it to show out where *Manar* was.

Thus, I will study the art of *Al Waqf and Al Ibtida* in the Holy Quran for two aspects:

The first aspect: to know where to pause and where to resume, which are rules governed by the meaning of the Quranic text and language.

The second aspect: How to pause at the ending words of the holy Quran and how to resume.

I believe that the way I'm approaching this topic turned out to be completely different to what was included in the previous studies, it is presented on two dimensions, one: theoretical, and the second: applied, the theoretical side has included terminological definitions, comparisons, and division.

Furthermore, I have read the entire book many times, and I have been able to find out the reasons for Al Waqf and Al Ibtida, the classification of its subjects, and then I suggested a categorization basing on what Grammar can provide with.

The verses, in this research were presented by the ottoman calligraphy according to Hafs by Assim With its attribution to its surah and its number. I included also a list of used the references and a detailed table of contents.

Over all, this research has an introduction, 03 chapters, conclusion and a table of contents.

The introductions: includes 04 elements: definitions, the emergence of Al Waqf and Al Ibtida, the importance of Al Waqf and Al Ibtida and the types of Al Waqf.

The 1st chapter identifies features of Al Waqf according to Ashmouni and its requirements in his book Manar al-Huda, in two sections: the first is about the grammatical requirements and the second is about the semantic requirements.

The 2nd chapter identifies features of Al Wasl according to Ashmouni and its requirements in his book Manar al-Huda, in two sections: the first

is about the grammatical requirements and the second is semantic requirements.

The 3rd chapter is about Al Waqf and the grammar and contains four sections: the impact of the multiplicity of significance when determining Al Waqf and Al Ibtida, Then the effect of anastrophe on Al Waqf and Al Ibtida, the effect of Controversy in grammar over Al Waqf and Al Ibtida and Ashmouni's grammatical objections.

The 4th chapter: deals with Al Waqf and significance in four sections: Effect of Multiplicity of significance over Al Waqf and Al Ibtida, Multiplicity of the meaning of the word and its effect on Al Waqf and Al Ibtida, The significance of the letters of meanings (huruf al ma'ani) and their relation to Al Waqf and Al Ibtida.

Finally, I included a conclusion for this research that had the main results followed by:

- Surahs index
- Hadith index
- Scholars index
- Bibliography
- Topics index

In order to avoid repetition, I collected and studied most of the previous studies that dealt with this topic such as: Comments on the book "Manar al-Huda" by Sharif Abu al-Adawi, published by the Scientific Book House in Beirut in 2002, The grammatical objections in the book "Manar Al-Huda in Al Waqf and Al Ibtida, a master's thesis in Arabic linguistics by: Reza Abdul Majid Al-Sayyid Faraj Azzam, and presented in 2005 at Al-Azhar University in Egypt, The book was also verified by: Abdel-Rahim Tarhouni, published by Dar Al-Hadith in Cairo in 2008, another Master's thesis in grammar and morphology, study and investigation of "Manar al-Huda", by: Jamal Najm al-Askar, and presented in 2010 at the

Baath University in Syria, and A PhD thesis presented by: Mohamed Fawzi Abdel-Karim Antar, entitled: Selections of al Imam Al-Ashmouni in the Waqf and Al Ibtida through Surah Al-Baqarah from verse 106 to verse 176 (comparative study), and presented in 2015 at the Faculty of Education, King Saud University.

So, I had come to conclude that:

- a- These studies are based on the investigation of the manuscript.
- b- These studies were limited to the study of grammatical and linguistic issues in the book without laying importance to the subject of Al Waqf and Al Ibtida.

Conclusion:

The scholars of this art praised the book "Manar al-Huda" by al-Asmouni for it gathers a rich collection of sciences. It is easily distinguished by its wording and its formulation. It became an important reference which inspired me to study it. In conclusion, the study shows that:

- 1- Al-Ashmouni started his book with a scientific introduction but yet full of rhymed prose, through which he invites the reader to enjoy an objective positive reading of his book.

His introduction shows two important points:

First, he listed all the previous studies and scholars that approached this topic.

Second, he gave a well detailed definition of Al Waqf and Al Ibtida.

- 2- Al-Ashmouni did not disagree with his predecessors in the division of waqf in terms of terminology.
- 3- Al-Ashmouni differed from his predecessors in the number of places of al waqf, and the differentiation between them.
- 4- Ashmouni distinguished himself by mentioning that it is highly important to identify Al Waqf in the holy Quran as it contributes in clarifying the meaning.

- 5- He also mentioned in his introduction fourteen important notices for those who want to understand the deep meanings of the holy Quran.
- 6- He gathered thirteen chapters in his book.
- 7- He stated whether each surah he studied was madani or makki, with the enumeration of its verses, the number of its words and its letters, and the reference to the reason for the descent sometimes.
- 8- The places of waqf are mentioned in the entire Quran according to surahs order in the Mus-haf.
- 9- He paid a great attention to the interpretation and its different types.
- 10- Every time, he used al Hadith to clarify something, he didn't comment much about it.
- 11- He laid great importance to grammar and rhetoric in the Holy Quran, and its relation to Al Waqf and Al Ibtida.
- 12- He evoked many issues in interpretation, grammar and Al Waqf and Al Ibtida without stating the references.
- 13- He quoted many grammarians and interpreters in his study of many verses of the Quran.
- 14- He guided some readings, leaving others without guidance, and more than that evoking the frequent and abnormal readings because of their close attachment to the art of Al Waqf and Al Ibtida.
- 15- He attributed the errors in interpretation, and the inaccuracy in determining Al Waqf and Al Ibtida in the Quran to that Arabs did not deepen enough in studying their language, grammar and technics.

- 16- He mentioned some of the issues related to the doctrine, stories of the prophets and the previous nations, the occult, and examples from the Israeli stories, and criticized some of them.
- 17- He stated the Prophet's Hadiths often without mentioning the narrator and sufficed to say it is a hadith of the Messenger of Allah peace be upon him.
- 18- He set the foundation for the proper reading of the Holy Quran through Al Waqf and Al Ibtida.
- 19- He referred to many controversial issues between the Basra and Kufa grammaticians, which need to be studied independently.
- 20- He used many linguistic samples in order to clarify an issue, guide a reading, comment on a topic...etc.

Finally, I hope that the committees of reviewing the Mus-haf can benefit from this book and care enough to apply an investigation of it, for it is a real hidden jewel. It can really contribute in a better understanding of the meaning of the holy Quran.



جسور المعرفة

مجلة علمية دولية محكمة-تصدر عن مخبر تعليمية اللغات وتحليل الخطاب-جامعة الشلف(الجزائر)

تهتم بنشر البحوث في ميادين التعليمية والدراسات اللغوية والأدبية



العدد: 04(16)

ربيع الأول/ ربيع الثاني 1440هـ
ديسمبر 2018م

المجلد: 04

جسور المعرفة

رقم الإيداع: 2015-5699
ردمك: 2437-086X



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-الجزائر
Hassiba Ben BouAli University Chlef- Algeria



كلية الآداب والفنون
Faculty of Lettres and Arts

جسور المعرفة

Djousour EL-maarefa

ردمك (ISSN(2437-086X

رقم الإيداع : 2015-5699

مجلة علمية وطنية محكمة (صنف ج)

وفقا للقرار الوزاري رقم(586) المؤرخ في 21 جوان 2018م

تصدر عن مختبر تعليمية اللغات وتحليل الخطاب-جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف(الجزائر)

مدير المجلة/ رئيس التحرير: أ.د عبد القادر شارف

أعضاء فريق التحرير

أ.د محمد زيوش	د. رضوان شهان	د. كمال الدين عطاء الله
د. بشرى تاكفراست	د. بن الدين بخولة	د. أبويكر بوقرين
د. زكرياء مخلوفي	د. سميرة حيدا	د. عصام حفظ الله حسين واصل
د. رضا الأبيض	د. ليلى مهدان	د. مولاي علي سليمان

أعضاء اللجنتين الاستشارية والعلمية

أ.د. عبد الملك	مرتاض	الجزائر	أ.د.	عبد القادر	تومي	الجزائر
أ.د. أمينة	طبي	الجزائر	أ.د.	عمر	ديدوح	الجزائر
أ.د. أحمد	بن عجمية	الجزائر	أ.د.	مكي	درار	الجزائر
أ.د. عبد القادر	شرف	الجزائر	أ.د.	إدريس	بن خويا	الجزائر
أ.د. مختار	درقاوي	الجزائر	أ.د.	سعاد	بسناسي	الجزائر
أ.د. كمال الدين	عطاء الله	الجزائر	أ.د.	خلف الله	بن علي	الجزائر
أ.د. مسعود	وقاد	الجزائر	أ.د.	فوزية	سرير عبد الله	الجزائر
أ.د. محمد	زبوش	الجزائر	أ.د.	عبد العليم	بوفاتح	الجزائر
د. إسماعيل	زغودة	الجزائر	د.	أيت جيدة	مقران	الجزائر
د. بن الدين	بخولة	الجزائر	د.	محمد	مكاي	الجزائر
د. عمر	بوقمرة	الجزائر	د.	الجوهر	مودر	الجزائر
د. محمد	حاج هني	الجزائر	د.	أبو بكر	بوقرين	الجزائر
د. عبد الرحمن	فاطمة	الجزائر	د.	عمر	حدوارة	الجزائر
د. عبد الله	توام	الجزائر	د.	زكرياء	مخلوفي	الجزائر
د. عيسى	العزري	الجزائر	د.	زهور	شتوح	الجزائر
د. محمود	فتوح	الجزائر	د.	صالح	جديد	الجزائر
د. محمد	رافة	الجزائر	د.	عمارة	حاكم	الجزائر
د. ميلود	بلعالية دومة	الجزائر	د.	عيسى	مومني	الجزائر
د. راضية	بن عربية	الجزائر	د.	سلاف	مشري	الجزائر
د. أحمد	عراب	الجزائر	د.	ميلود	بلعالية دومة	الجزائر
د. سعيد	باكير	الجزائر	د.	نصر الدين	وهايي	الجزائر
د. الحاج	جغدم	الجزائر	د.	نوار	عبيدي	الجزائر
د. رضوان	شهبان	الجزائر	د.	هشام	بن مختاري	الجزائر
د. محمود	سي أحمد	الجزائر	د.	محمد هشام	بن شريف	الجزائر
د. لخضر	قدور قطاوي	الجزائر	د.	محمد أمين	دريس	الجزائر
د. محمد	عمور	الجزائر	د.	حفيظ	ملواني	الجزائر
د. جميلة	روقاب	الجزائر	د.	صالح	غيلوس	الجزائر
د. نور الدين	دريم	الجزائر	د.	طاهر	براهيبي	الجزائر
د. نبيلة	بلعبيدي	الجزائر	د.	بودالي	بن عون	الجزائر
د. هجيرة	مدان	الجزائر	د.	عبد الله	بن صفية	الجزائر
د. يوسف	بن نافلة	الجزائر	د.	محمد	فايد	الجزائر
د. نعيمة	بوكردبيي	الجزائر	د.	ليلي	مهدان	الجزائر
د. خليفة	داود	الجزائر	د.	محمد	بكادي	الجزائر

ربيع الأول/ ربيع الثاني 1440هـ

ديسمبر 2018م

د.	عائشة	جمعي	الجزائر	د.	سعاد	قصار	الجزائر
د.	حليمة	عواج	الجزائر	د.	عبد الكريم	بن محمد	الجزائر
د.	خالد	عبد السلام	الجزائر	د.	فايزة	حريزي	الجزائر
د.	ملوكة	عراي	الجزائر	د.	عبد القادر	سنتقادي	الجزائر

أ.د.	عبد القادر	ديدوح	قطر
أ.د.	بشرى	تاكفراست	المملكة المغربية
أ.د.	مولاي	علي سليمان	المملكة المغربية
أ.د.	أحمد فتوح	خليل رشوان	الجمهورية المصرية
أ.د.	حسن	يوسف	الجمهورية المصرية
أ.د.	أحمد	علي علي لقم	المملكة العربية السعودية
د.	رضا	الأبيض	الجمهورية التونسية
د.	زكرياء	السرقي	الجامعة الإسلامية بأوروبا
د.	تاج الدين	المناي	الهند
د.	روح الله	صبيادي نجاد	الجمهورية الإيرانية
د.	سميرة	حيدا	المملكة المغربية
د.	عصام حفظ الله	حسين واصل	الجمهورية اليمنية
د.	هناء	محمود إسماعيل الجنابي	الجمهورية العراقية
د.	مصطفى	أحمد قنبر	قطر
د.	إبراهيم	القيمي	الجمهورية اليمنية
د.	مليكة	ناعيم	المملكة المغربية

فهرس العناوين

- 07 - مناقشة الدكتور مهدي المخزومي في آرائه التحوية المتعلقة بالأفعال الواردة في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه).
د. عبد الكريم مصليح أحمد البجله - كلية الآداب- جامعة ذمار(الجمهورية اليمنية)
- 38 - جماليات النقد من منظور المعيارية عند عبد القاهر الجرجاني.
د. لخضر قدور قطاوي - جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف(الجزائر)
- 49 - الصورة البيانية وأماطها المرئية في البلاغة العربية.
د. يحيى شعيب - قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة مولاي الطاهر-سعيدة(الجزائر)
- 59 - مكنم الإثارة في بلاغة الاستعارة.
د. عبد القادر حمراي - جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف(الجزائر)
- 71 - النحو العربي: من القاعدة التراثية الى التجديد الوظيفي.
د. محمد حدوارة- كلية الآداب واللغات- جامعة عبد الرحمن بن خلدون - تيارت(الجزائر)
- 81 - الربط اللفظي في العربية: مقارنة في الأشكال والآثار.
د. سليمان بوراس- قسم اللغة العربية-جامعة محمد بوضياف-المسيلة (الجزائر)
- 91 - مخارج الأصوات عند الخليل وتلامذته.
د. محمد العيمش -جامعة عبد الرحمن بن خلدون- ملحقة قصر الشلالة-تيارت(الجزائر)
- 101 - الدراسات اللغوية في الجزائر خلال العهد العثماني: الأعلام والأعمال.
د. حبيب بوزوادة-جامعة معسكر(الجزائر)
- 116 - المحظور اللغوي في معجم جمهرة اللغة لابن دريد (ت321هـ).
د. زهرة طاهر جبار - جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة-عين الدفلى(الجزائر)
- 135 - المصطلح التداولي في مقاربات بعض المحدثين العرب-قراءة في المفاهيم والآليات-
د. حاج علي فاضل - جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف(الجزائر)
- 149 - المسار التطوري للنظرية اللسانية البنوية الوظيفية.
د. عمر حدوارة- كلية الآداب واللغات- جامعة عبد الرحمن بن خلدون - تيارت(الجزائر)
- 163 - بين مبدأ الكفاءات والاكتمال اللغوي في الدرس اللساني.
د. شهرزاد غول - جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم(الجزائر)
- 175 - اللسانيات الاجتماعية في نمطها الكمي.
د. قويدر شنان- جامعة محمد بوضياف- المسيلة(الجزائر)
- 185 -المقاربة التداولية في الدراسات الترجيحية: من الفعل الترجيحي إلى الفعل التواصلية.
د. عبد القادر بلقرين-جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان (الجزائر)
- 195 - الخطاب الإقناعي في الشعر الجزائري المعاصر: مقارنة تداولية لقصيدة تسابيح فجر العرب.
د. فاطمة بن يمينة-د. بلقاسم خروبي-جامعة عبد الرحمن بن خلدون-تيارت(الجزائر)
- 210 - الأسطورة في شعر "محمد بلقاسم خمارة".
د. عبد القادر علي زروقي - أستاذ بحث- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية-وحدة ورقلة (الجزائر)
- 224 - أدب البحث عن الهوية- قراءة في رواية التحولات (الحمار الذهبي).
د. شريف الدين بن دويه - كلية العلوم الاجتماعية والانسانية-جامعة سعيدة(الجزائر)

- 241 - الإيديولوجي والجمالي في الكتابة الأدبية: بين قصصية النص وتأويلية التلقي.
د. صليحة بردي - قسم اللغة والأدب العربي- جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة (الجزائر)
- 252 - المصطلح التقدي عند عبد المالك مرتاض من خلال دراسته "أين ليلاي".
د. نانية لطروش - جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم(الجزائر)
- 264 - وحدة الطلل في بناء قصائد شعراء الأثرنا العرب وفارق المقاربة.
د. كريمة زيتوني- قسم الأدب العربي-جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم(الجزائر)
- 276 - التأويل الصوفي للقرآن الكريم عند "الأمير عبد القادر الجزائري"(ت:1882م) في كتابه المواقف في التصوف والوعظ والإرشاد.
الباحثة: زهرة بن يمينة- قسم اللغة العربية-جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم(الجزائر)
- 289 - أثر تجاذب علل النحو والدلالة في وقوف القرآن الكريم.
الباحث: زكرياء بسباسي- جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان(الجزائر)
- 301 - مرتكزات تحليل الخطاب القرآني عند المفسرين-سورة مريم نموذجاً-
الباحث: طيب نسالي- قسم اللغة العربية -جامعة حسيبة بن بوعلوي- الشلف(الجزائر)
- 313 - دلالة الإشارة لدى الأصوليين في ضوء اللسانيات الحديثة دراسة تطبيقية في القرآن الكريم.
الباحث: مخطاري بوعلام- قسم اللغة العربية-جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم(الجزائر)
- 324 - البنية اللغوية ودلالاتها في الخطاب الديني عند الشيخ محمد البشير الإبراهيمي.
الباحث: عز الدين عزيز- قسم اللغة العربية- كلية الآداب والفنون- جامعة الحاج لخضر(باتنة1) (الجزائر)
- 336 - الالتفات خاصية أسلوبية
الباحث: الحاج تكوك- جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم(الجزائر)
- 348 - دواعي التداخل اللغوي وانعكاساته على تعلم اللغة العربية في المدرسة الجزائرية.
الباحثة: ليلى قلاتي - جامعة الحاج لخضر-باتنة 1-(الجزائر)
- 360 - مظاهر السبب النصي في شعر مفدي زكريا: قصيدة اقرأ كتابك أنموذجاً.
الباحثة: نوال حامد- قسم اللغة العربية-جامعة طاهري محمد- بشار(الجزائر).
- 373 - وظيفة المصطلح في تنمية الرصيد اللغوي عند المتعلم- المصطلح الدخيل أنموذجاً-
الباحثة: فضيلة قسول- جامعة حسيبة بن بوعلوي-الشلف(الجزائر)

أثر تجاذب علل النحو والدلالة في وقوف القرآن الكريم

The effect of correlation between grammar and significance on the on the WAQF in the HOLY QUR'AN

الباحث: زكرياء بسباسي

إشراف: د/ أمين مصبرني

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان (الجزائر)

zakariabesbaci10@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/01

تاريخ القبول: 2018/10/30

تاريخ الإيداع: 2018/09/16

ملخص البحث:

يتميز النظام اللغوي في القرآن الكريم عن بنية الأنظمة اللغوية الأخرى، ومن ثم لا يمكن دراسة دلالات القرآن الكريم وتراكيبه إلا من خلال الدلالة الوقفية على تمام المعنى الذي وضع له على حقيقته المقصودة، أي: الدلالة التي قصد المتكلم إلقائها إلى السامع؛ لأن القصديّة في اللغة تعني أن المعاني قد وضعت بشكل مقصود، ومنه ينبغي للوقف والابتداء أن يتوافق مع هذه المعاني المقصودة، وهذا كله مبني على ضبط الوقف حين تتجاذب العلل وتختلف: فلا يتمكن السامع حينها من استنباط دلالة المعنى المقصود إثر هذا التجاذب الحاصل بين العلل.

الكلمات المفتاحية: العلة؛ الوقف؛ الابتداء؛ الدلالة؛ النحو؛ التجاذب

Abstract:

The structure of the linguistic system in Holy Qur'an differentiates from other structures of other linguistic systems. Hence, it is not possible to study the significance and the structure of Holy Qur'an without identifying "Al Waqf" (the pause) as it leads to the exact meaning i.e. : "Al Waqf" specifies the meaning that the speaker intended to convey to the listener since the intentionality in the language means that the meanings have been deliberately set. That's why; "Al Waqf" and Al "Ibtida" (the resume) should be consistent with these intended meanings. Consequently; conceiving "Al Waqf", when the motives are attracted or repelled from each other, enables the listener to understand the exact meaning.

Key-words: Motives; Al Waqf (pause); Al Ibtida (resume); meanings; grammar; correlation

مقدمة:

من طبيعة لغة القرآن الكريم وخصائصها دقة تعبيراتها، ووفرة مفرداتها، وحسن نظام مبانيها، وإعجاز أساليبها، وتميزها أيضا بطول مقاطع بعض الآيات لحكمة بالغة في ذلك، ومن المعلوم أنه يتعذر على قارئ القرآن الكريم أن يقرأ السورة أو الآية في الأغلب بنفس واحد دون توقف وقطع، لذلك يتعين عليه أن يتخير مواضع الوقوف والابتداء في القرآن الكريم، مستعينا بأحكام هذا العلم وضوابطه التي حددها أهل هذا الفن، وذلك بغية أن يستنطق القارئ من الآية الواحدة معاني غزيرة وفوائد جمّة، ومن ثم تصان الآية القرآنية ومعناها من أن يُلحق بما ليس متعلقا بهما؛ ولذلك كان علم الوقف والابتداء أحد العلوم العربية التي نشأت بسبب الحاجة إليها لبيان الدلالات، والحفاظ على المعاني، وإيصالها إلى السامع كما أراد الله تعالى.

وترتبط الدلالة بعلم الوقف والابتداء ارتباطاً شديداً، ومراعاة التوافق الدلالي بين الآيات القرآنية "يجعل محاسن الكلام يرتبط بعضه ببعض لئلا يكون منقطعاً، وهذا النوع يهمله بعض المفسرين أو كثير منهم وفوائده غزيرة، وارتباط أي القرآن بعضها ببعض حتى تكون الكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علم عظيم لم يتعرض له إلا القليل"⁽¹⁾.

فالوقف القبيح يعني دلالة خاطئة أو غير مقصودة: ينتج عنها ما نبه عليه الطبري بقوله: "غير جائز أن يخاطب الله جل ذكره أحداً من خلقه إلا بما يفهمه المخاطب، ولا يرسل إلى أحد منهم رسولاً برسالة إلا بلسان وبيان يفهم المرسل إليه؛ لأن المخاطب والمرسل إليه إن لم يفهم ما خوطب به، وأرسل به إليه فحاله قبل الخطاب وقبل معي الرسالة إليه ويعدده سواء؛ إذ لم يفده الخطاب والرسالة شيئاً كان به قبل ذلك جاهلاً، والله عز وجل ذكره يتعالى عن أن يخاطب خطاباً، أو يرسل رسالة لا توجب فائدة لمن خوطب أو أرسلت إليه"⁽²⁾.

ونقصد بتجاذب علل الوقف والوصل أن تتعارض العلتان على وجه منافاة كل واحدة منهما لحكم الأخرى، قال ابن جني مبيناً ذلك: "وهما الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان"⁽³⁾، أي: أن تكون كل واحدة من العلتين موجبة لضد حكم الأخرى؛ فتجري كل واحدة منهما على حسب مقتضاها وموجبها؛ بمعنى أن تكون هناك علة تدعو إلى الوقف، وأخرى تمنع ذلك في نفس الموضوع.

وقد نص العلماء على صعوبة الإحاطة بمسائل هذا الفن نظراً إلى تداخل علله وكثرة مقتضياتها، قال النحاس: "إن من الوقف ما هو واضح مفهوم معناه، ومنه مشكل لا يدري إلا بسماع وعلم بالتأويل، ومنه ما يعلمه أهل العلم بالعربية واللغة، فيدري أين يقطع؟ وكيف يأنف"⁽⁴⁾.

وقال الجعبري مبيناً ذلك: "ومتجاذب طرفان فالأنسب كاتحاد العامل وتعددده، واجتماع الوعد والوعيد، وإهمام حكاية والتفات، وقد يقوى كل منهما ويضعف باعتبار الاستغناء والافتقار، كالصفة المقيدة والمؤكد، وعطف المفرد والجمل، وبديل البعض والكل"⁽⁵⁾.

ومن هنا يلزم القارئ الحاذق أن يلجأ إلى الترجيح بين العلتين اللتين اشتمل عليهما نفس الموضوع، وذلك بالاعتماد على القرائن الخاصة بالمصاحبة للكلام نفسه؛ حيث يمكن استنباطها من أقوال جمهور المفسرين والنحاة، وإمعان النظر في سياق كلامهم قصد الوصول إلى أي القرائن أقوى؟ وبأي الوجهين يجب على القارئ أن يأخذ أثناء قراءته؟ ليحدد بعدها إن كان عليه أن يقف أو يصل. وبيان أثر ذلك في تحديد مواضع والوقف والابتداء في القرآن الكريم.

واقترضت طبيعة هذا البحث أن يكون قائماً على التخيير والمناقشة. نظراً لكثرة أمثلة تجاذب علل الوقف الدلالية والنحوية في القرآن الكريم. من خلال الاعتماد على التفاسير، وقد جعلت خطته كالآتي:

. تمهيد: وفيه تعريف الوقف والابتداء لغة واصطلاحاً.
 . علاقة الوقف بالنحو والدلالة.
 . أمثلة عن تجاذب العلل النحوية والدلالية.
 . خاتمة: سلطت فيها الضوء على أبرز ما جاء في البحث، مع تلخيص أهم النتائج.

. تمهيد: مفهوم الوقف:

الوقف لغة: قال ابن دريد: "وقفت الأرض والرجل أوقفه وقفاً، وهذا أحد ما جاء على فعلته ففعل، وهي أحرف. والوقوف: مصدر وقف وقوفاً فهو واقف... وتوقفت على هذا الأمر، إذا تلبثت عليه"⁽⁶⁾. ويطلق الوقف في لغة العرب على عدة معانٍ منها: الحبس⁽⁷⁾. ومثل له الجوهري بقوله: "وقفت الدار للمسكين وقفاً، وأوقفتها..."، وأشار الزمخشري صراحة إلى الوقف بمعناه عند القراء، فقال: "ووقفت القارئ توقيفا: علمته مواضع الوقوف"⁽⁸⁾.

الوقف اصطلاحاً: وأما الوقف في اصطلاح القراء فهو قطع الكلمة عما بعدها⁽⁹⁾، وهو تعريف ناقص لا شتماله على الوقف والقطع مع وضوح الفرق بينهما؛ إذ القطع يكون مع عدم نية استئناف القراءة.

وقيل: "هو قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله"⁽¹⁰⁾.

وجرى لدى كثير من المتقدمين من القراء إطلاق عبارة القطع والسكت مرادين بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة، إلا أن القطع عند المحققين منهم هو قطع القراءة رأساً.

والوقف المقصود هاهنا والذي يصدق عليه هذا الوصف هو ما عبر عنه الأشموني بالوقف الجائز، قال في تعريفه: "هو ما يجوز الوقف عليه وتركه"⁽¹¹⁾.

وقد عرفه السجاوندي فقال: "هو ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين"⁽¹²⁾.

. علاقة الوقف بالنحو والدلالة:

تكمن أهمية علم الوقف والابتداء في ارتباطه الوثيق بجملة من العلوم حددها ابن مجاهد في قوله: "ولا يقوم بالتمام إلا نحوي، عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"⁽¹³⁾. ولا غرابة في هذا القول؛ فقد كان كل من اهتم بهذا الفن قراء ونحاة ولغويين ومفسرين، قال أبو بكر بن الأنباري: "اجتمعت في الكسائي أمور كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وكان أوجد الناس في القرآن؛ فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم ويجلس على كرسي وينلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ"⁽¹⁴⁾.

وبين الأشموني أن الكلام في الوقف والابتداء لا يقاس بمجرد العقول والاستحسان، وأكد هذه الصلة المتينة، والشيجة العظيمة بين علم الوقف والابتداء تحديداً، وسائر علوم الشريعة والعربية، فقال: "ولا يقوم بهذا الفن إلا من له باع في العربية، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم باللغة التي نزل القرآن بها على خير خلقه"⁽¹⁵⁾.

من خلال تتبع ظاهرة الوقف والابتداء في كتب التفسير نجد أن كثيراً من المفسرين قد استعانوا بالوقف في توجيه المعنى، واستنباط الحكم والفوائد، فمن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾⁽¹⁶⁾، إذا وقف على ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ كان المعنى: أنها حرمت عليهم هذه المدة، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفاً للتحريم، وإذا وقف على ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى: أنها محرمة عليهم أبداً، وأنهم يتيهون أربعين سنة، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفاً للتيه، فيرجع هذا إلى التفسير، ويكون الوقف بحسب ذلك⁽¹⁷⁾، وجعلوا الوقف منبهاً على المعنى، ومفصلاً بعضه من بعض، وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية⁽¹⁸⁾، وقد لاحظنا في هذه الآية الكريمة كيف اختلف المعنى باختلاف الوقف، وأصل ذلك كله راجع إلى المعنى المراد بالتأويل، فالمعنى أولاً، ثم يبيء الوقف تبعاً للمعنى المقصود.

وقد يؤدي الوقف إلى الخلط في الأحكام وتغيير المعنى المراد، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾⁽¹⁹⁾، ومعلوم أن النصف للبننت دون الأبوين، والوقف على كلمة الأبوين يجعلهما شريكين في النصف مع البننت، أو يوهم أن يكون لأبويه أيضاً النصف وليس كذلك، والأبوان مستأنفان بما يجب لهما مع الولد ذكراً كان أو أنثى، فهذا وقف على ما يحيل المعنى، ولا يجوز تعمد الوقف عليه لفساد المعنى المراد من القرآن، ما لم ينقطع نفس القارئ، ولم يتمكن من الوصل⁽²⁰⁾، وقال الزركشي عن أهمية الوقف في رفع اللبس عن المعنى: "وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات"⁽²¹⁾.

ومن أمثلة تعلق الوقف بالنحو ما ذكره النحاس في الاختلاف في إعراب لفظ (ملة) من قوله تعالى: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽²²⁾، وما يورثه من اختلاف في صحة الوقوف على لفظ (حرج) من عدمه، قال: "ويحتاج إلى معرفة النحو وتقديراته؛ ألا ترى أن من قال (ملة) أبيكم إبراهيم) منصوبة بمعنى كملة، ومن أعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها، ومن نصبها على الإغراء وقف على ما قبلها"⁽²³⁾.

وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾⁽²⁴⁾ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا قال أبو جعفر النحاس: "الوقف على (مبين) ليس بتمام عند الأخفش، وهو مذهب سيبويه؛ لأن (الأنعام) منصوبة بإضمار

فعل معطوف على ما قبله، وهو تمام على قول الكوفيين: لأنهم يصبون (والأنعام) ب(خلقها) إذا جعلوا الواو ظرفاً للفعل⁽²⁵⁾.

. أمثلة عن تجاذب العلل النحوية والدلالية في وقوف القرآن الكريم.

على ضوء ما تقدم ذكره من علاقة الوقف بالعلل النحوية والدلالية فإننا سنمثل بشواهد على تجاذب العلل في تحديد موضع الوقف ورتبته في القرآن الكريم.

. المثال الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُنذِرًا وَنَذِيرًا (8) لِيَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُعَزِّرُوهُ وَنُقِرُّوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾⁽²⁶⁾ قال الأشموني: "الوقف على ﴿وَنَذِيرًا﴾ تام عند أبي حاتم؛ لانتقاله من مخاطبة الرسول إلى مخاطبة المرسل إليهم، وذلك من مقتضيات الوقف، وليس بوقف عند غيره؛ لأن بعده (لام)(كي)؛ فلا يوقف من قوله: (إنا أرسلناك) إلى (وأصيلاً)؛ لأن الضمائر كلها لله؛ فلا يفصل بينها بالوقف"⁽²⁷⁾.

والخلاف هنا في الوقف والوصل سببه تجاذب علة الالتفات التي تقتضي الوقف، و(لام)(كي) التي أفادت التعليل الموجب للوصل، على معنى أن الله تعالى فعل ذلك برسوله ليؤمن به من سبق في علم الله أنه يؤمن.

وقد ذكر الوجهين معا ابن عاشور إلا أنه اختار أسلوب الاعتراض والاستئناف بدل أسلوب الالتفات فقال: "فيجوز أن تكون (اللام) في (لتؤمنوا)(لام)(كي) مفيدة للتعليل، ومتعلقة بفعل (أرسلناك)... ويجوز أن يكون الكلام قد انتهى عند قوله: (ونذير)، وتكون جملة (لتؤمنوا بالله) إلخ جملة معترضة، ويكون (اللام) في قوله: (لتؤمنوا)(لام) (الأم)، وتكون الجملة استئنافاً للأمر كما في قوله تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفُسُهُمْ وَأَمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾⁽²⁸⁾، إلا أن قراءة من قرأ بالفاء في كلمة (لتؤمنوا) على معنى: قل لهم: إنا أرسلناك لتؤمنوا⁽²⁹⁾ ترجح أولوية الوصل على الوقف مع صحة جواز الوقف.

ويمكن القول إن الوقف على (نذيراً) حسن، وإن تعلق ما بعده بما قبله لكونه رأس آية⁽³⁰⁾.

. المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾⁽³¹⁾، قال الأشموني: "الوقف على ﴿غَوْرًا﴾ حسن كذا رسمه شيخ الإسلام بالحسن، ولعله من حيث إن العامل قد أخذ معموليه، وذلك يقتضي الوقف، وأما من حيث إن الشرط لم يأت جوابه؛ فذلك يقتضي عدم الوقف، والثاني أظهر، والله أعلم بكتابه"⁽³²⁾.

وفي هذا الموضع أشار الأشموني إلى موضع (غورا)، وقد استحسن الوقف عليه لعله استيفاء العامل وهو الناسخ (أصبح) معموليه من الاسم (ماؤكم)، والخبر (غورا)، ولتصدير الكلام بأسلوب الاستفهام المفيد للنفي، أي: لا يقدر أحد على ذلك غير الله تعالى⁽³³⁾، وهذا من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم، ويمكن القول: إن جملة (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) شرط جوابه محذوف و"الفاء" زائدة⁽³⁴⁾.

ويكون المعنى على هذا الوقف وفق ما ذكره الشوكاني: "أي: أخبروني إن صار ماؤكم غائرا في الأرض بحيث لا يبقى له وجود فيها أصلا ، أو صار ذاهبا في الأرض إلى مكان بعيد بحيث لا تناله الدلاء"⁽³⁵⁾.

ويصحب هذه العلة علة أخرى توجب الوصل، وهي الإتيان بالشرط وأداته (إن أصبح) مع جوابه وهو (فمن يأتيكم)، مقترنان معا، وقد تقدم الكلام على أنه يمتنع الوقف على الشرط دون جوابه، ويكون المعنى المقصود أن يجعلهم مقرين ببعض نعمه ليربهم قبح ما هم عليه من الكفر، أي: أخبروني إن صار ماؤكم ذاهبا في الأرض فمن يأتيكم بماء معين، فلا بد وأن يقولوا: هو الله، فيقال لهم حينئذ: فلم تجعلون من لا يقدر على شيء أصلا شريكا له في العبودية⁽³⁶⁾؟

. المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوهُمْ يُخْسِرُونَ⁽³⁷⁾ قال الأشموني: "الوقف على ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾ حسن؛ للفصل بين تناقض الحالين للاعتبار، والوصل أولى"⁽³⁸⁾، ففي هذه الآية ذكر الأشموني علة جعلت الوقف على ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾ حسنا، وهي علة تناقض الحالين قصد حصول الاعتبار والتهويل والتحذير والزجر عن التطفيف مرتين في ذهن القارئ والسامع، وبيان الحالين أن المطففين إذا اشتروا لأنفسهم استوفوا في الكيل والوزن، وهذه حالهم مع أنفسهم، وإذا باعوا ووزنوا لغيرهم نقصوا، وهذه حالهم مع غيرهم.

وتصحب هذه العلة علة أخرى تقتضي الوصل، ولم يصرح بها الأشموني؛ بل اكتفى بقوله: والوصل أولى ترجيحا منه وتقديما، وهي أن متعلق الاستيفاء وهو (على الناس) مذكور، وهو في (كالوهم أو وزنوهم) محذوف للعلم به؛ لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كان لأنفسهم، إنما يخسرون ذلك لغيرهم؛ كأن المطففين كانوا لا يأخذون ما يكال ويوزن إلا بالمكاييل دون الموازين لتمكنهم بالاكتيال من الاستيفاء والسرقة؛ لأنهم يدعدعون ويحتالون في الماء، وإذا أعطوا كالوا أو وزنوا لتمكنهم من البخس في النوعين جميعا⁽³⁹⁾.

ووضح الرازي في تفسيره وجه كون الوصل أولى أن الله تعالى قال: (ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا)، ولم يقل إذا اتزنوا، ثم قال: (وإذا كالوهم أو وزنوهم) فجمع بينهما؛ لأن الكيل والوزن بهما الشراء والبيع فأحدهما يدل على الآخر⁽⁴⁰⁾.

واتصال المعنى حصل بمجيء حرف الواو في (وإذا كالوهم) وهذا يقتضي الوصل؛ لأن مساق الكلام في الآيتين جاء لبيان سوء معاملة المطففين في الأخذ والإعطاء معا، ويجوز الوقف على ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾ كونه رأس آية.

. المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رُبُّكَ مُهْلِكَ الْفُرِّ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ (131) وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا، وَمَا رُبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ⁽⁴¹⁾ قال الأشموني: "الوقف على ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ تام على قراءة (تعلمون) بالفوقية؛ لأنه استئناف خطاب على معنى: قل لهم يا محمد، وليس بوقف على قراءته

بالتحتية حملا على ما قبله من الغيبة لتعلقه بما قبله، وهو ﴿وَلِكَلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ فلا يفصل بعضه من بعض⁽⁴²⁾، وأشار الأشموني في هذا الموضوع إلى جواز الوصل والوقف على اعتبار اختلاف القراءة في قراءة كلمة (يعملون) في الآية مما يبين علاقة الوقف والابتداء بعلم القراءة. وقرأ ابن عامر⁽⁴³⁾ - وهو من القراءة السبعة- كلمة (يعملون) في سورة الأنعام بتاء الخطاب، أي: (تعملون)، وقرأ القراء الستة الباقون بياء الغيب (يعملون)⁽⁴⁴⁾.

وجعل الأشموني تعدد القراءة علة تجاذب الوصل والوقف في هذا الموضوع، وتفصيل ذلك أن قراءة الجمهور بالياء في (يعملون) يكون الضمير في الفعل عائداً إلى أهل القرى، والمقصود مشركو مكة؛ فهو للتسلية والتطمين لئلا يستبطئ وعد الله بالنصر، وهو تعريض بالوعيد للمشركين من باب: واسمعي يا جارة⁽⁴⁵⁾، فيكون الوصل على هذا الوجه أولى لاتصال المعنى بما قبله لوجود الضمير في الفعلين (عملوا) وتكرره في (يعملون).

وعلى قراءة ابن عامر الشامي بتاء الخطاب في (يعملون) يكون الخطاب في قوله تعالى: (وما ربك بغافل عما تعملون) موجهاً إلى الرسول . صلى الله عليه وسلم . ومن معه من المسلمين، فهو وعد بالجزاء على صالح أعمالهم، ترشيحاً للتعبير بالدرجات حسبما قدمناه، ليكون سلا لهم من وعيد أهل القرى أصحاب الظلم⁽⁴⁶⁾.

ووجه الأشموني المعنى في قوله تعالى: (وما ربك بغافل عما تعملون) على أسلوب الاستئناف الذي يعد من مسوغات الوقف في القرآن الكريم مع وجود المناسبة بين الآيات.

. المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّمَّنْ ذَكَرْتُ أَوْ أَنْتِي بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾⁽⁴⁷⁾ قال الأشموني: "الوقف على ﴿رَبُّهُمْ﴾ صالح على قراءة عيسى بن عمر⁽⁴⁸⁾ ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ﴾ بكسر الهمزة على الاستئناف، وليس بوقف على قراءة الجماعة بفتحها"⁽⁴⁹⁾.

وفي هذا المثال دليل على اهتمام الأشموني بتوجيه الوقف والابتداء في القراءات غير المتواترة⁽⁵⁰⁾، وهي ما فوق العشر، وفي هذا الموضوع أشار إلى قراءة عيسى بن عمر قوله تعالى: (أني لا أضيع) بكسر همزة (أني)، فتكون على إضمار القول على قول البصريين، أو على الحكاية بقوله: (فاستجاب): لأن فيه معنى القول على طريقة الكوفيين⁽⁵¹⁾.

وعلى هذا فالوقف على (رهبهم) للابتداء ب(إني) مكسورة الهمزة، وهي من مسوغات الوقف في القرآن الكريم.

وقراءة الجمهور بفتح الهمزة في (أني لا أضيع) بتقدير: (بأني لا أضيع)⁽⁵²⁾، وقال أبو السعود مبينا ذلك: "وهكذا قرأ أبي بن كعب، والباء للسببية، كأنه قيل: فاستجاب لهم رهبهم بسبب لأنه لا يضيع عمل عامل منهم، أي: سنته السنوية مستمرة على ذلك، والالتفات إلى التكلم والخطاب لإظهار كمال الاعتناء بشأن الاستجابة، وتشريف الداعين بشرف الخطاب، والمراد تأكيدها ببيان سببها، والإشعار بأن مدارها أعمالهم

التي قدموها على الدعاء لا مجرد الدعاء⁽⁵³⁾، والوصل على هذا المعنى واجب؛ لأن حرف (أن) مفتوح الهمزة⁽⁵⁴⁾ ليس من الحروف التي تختص بوقوعها في صدر الجمل والتراكيب، فهي تؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الجمل، وهذا يقتضي الوصل.

. المثال السادس: قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمٌ﴾⁽⁵⁵⁾، قال السجاوندي: "الوقف على ﴿الْأَرْضِ﴾ جائز؛ لانقطاع النظم مع اتصال المعنى"⁽⁵⁶⁾، أي: أن السجاوندي خير القارئ بين الوقف وعدمه وذلك لتجاذب علتين اثنتين الوقف والوصل، فأما التي تدعو إلى الوقف هي انقطاع النظم؛ لأن جملة ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمٌ﴾ هي تعليل لطلب يوسف في أن يجعل على خزائن الأرض أي: إنها تفيد تعليل ما قبلها لوقوع (إِنَّ) في صدر الجملة⁽⁵⁷⁾.

وأما العلة التي تدعو إلى الوصل وعدم الوقف على ﴿الْأَرْضِ﴾ فهي اتصال المعنى بين جزأي الآية، أي أن يوسف عليه السلام. ما طلب توليته على خزائن الأرض إلا لأنه حافظ للأموال، عالم بالموضع الذي يجب أن يجعل فيه مما يرضي الله. عز وجل. ولذلك سأل يوسف الملك في هذا ليتمكن له وضع الأشياء في حقوقها. فأراد بسؤاله الصلاح⁽⁵⁸⁾.

ولمنا في كلام السجاوندي اصطلاحاً دلالياً وهو اتصال المعنى، واصطلاحاً نحويًا وهو انقطاع النظم، ويمكن القول: إن للوقف في القرآن الكريم مصطلحات ذات طابع دلالي خاص تم فيها اعتماد المباحث اللغوية مداخل لفهم مقاصد النص القرآني قصد إتمام الوقف والوصل بالمعنى، وإتمام المعنى بالوقف والوصل، أي: أن دلالة الوقوف لا تتوقف عند حدود المعنى المعجمي للمفردة، بل ينبغي النظر في التصاحب الدلالي الذي تنتجه الألفاظ مجتمعة في السياق كله، وذلك لإبراز قيمة الوصل والوقف في إبراز المعنى وتوجيهه في القرآن الكريم.

. المثال السابع: قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَادِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾⁽⁵⁹⁾، قال الداني فيما يرويه عن نافع ومحمد بن عيسى الأصهباني والدينوري: "﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن ﴿الْوَصِيَّةَ﴾ متعلقة بـ﴿كُتِبَ﴾، والمعنى: فرض عليكم الوصية، وقد يجوز أن يقطع من ذلك بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فعليكم الوصية، ويكون المرفوع بـ﴿كُتِبَ﴾ مضمرا تدل عليه ﴿الْوَصِيَّةَ﴾، والتقدير: كتب عليكم الإيضاء؛ فيصح بذلك ما قالوه، والأول الاختيار"⁽⁶⁰⁾، أي: أن الاختلاف الحاصل في إعراب كلمة ﴿الْوَصِيَّةَ﴾ نتج عنه تجاذب الوصل والوقف بين من أجاز الوقف ومن منعه، وبين ذلك أن في إعراب كلمة ﴿الْوَصِيَّةَ﴾ وجهين: أحدهما: اسم ما لم يسم فاعله وهو قوله ﴿كُتِبَ﴾، والثاني: خبر حرف الصفة، وهو اللام في قوله: ﴿لِلْأُولَادِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁽⁶¹⁾، ووجه الأشموني جواز الوقف على ﴿الْوَصِيَّةَ﴾ باعتبارها مرفوعة بالابتداء وما بعدها، وهو قوله: ﴿لِلْأُولَادِ﴾ خبرها، ومفعول ﴿كُتِبَ﴾ محذوف، أي: كتب عليكم أن توصوا، ثم بين لمن الوصية، فعلى هذا يحسن الوقف على ﴿خَيْرًا﴾⁽⁶²⁾، ولم يستسغ العماني جواز هذا الوقف معللاً بأن ذلك إما أن يفضي إلى الفصل بين الفعل

والفاعل إن رفعت ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ بـ﴿كُتِبَ﴾ وهذا غير جائز في باب المتلازمات النحوية في علم الوقف والابتداء، وإما أن يفرضي إلى الفصل بين القول وبين الكلام المحكي بعده، وذلك إن رفعت باللام التي في قوله: ﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾؛ لأن القول مضمر والذي يدل عليه قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾ وتقديره: وكتب عليكم فقليل لكم⁽⁶³⁾.

. خاتمة:

يتوقف الوقف على استقامة المعنى وسلامة اللغة، ونسي الأول التعلق المعنوي والثاني التعلق اللفظي، وقد يتنازع الوقف الجائز التعلق المعنوي والتعلق اللفظي، وتتجاذب العلل الدلالية والنحوية، وهذه من المواضع التي لا يكشف عنها إلا الحذاق من أهل التفسير واللغة؛ إذ إن من الوقوف ما يتأكد استحبابه لدواعٍ متنوعة ومتعددة لا تكاد تندرج تحت قاعدة معينة غير بيان المعنى المقصود مع وجود التعلق اللفظي الموجب للوصول المفضي إلى التباس المعنى وغموضه.

هوامش البحث:

- (1) محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط: 01، 1376 هـ. 1957 م، ج: 36/1 (بتصرف يسير).
- (2) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملبي أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 1420 هـ، ج: 11/1.
- (3) عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج: 166/1.
- (4) أبو جعفر الثَّغاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، القطع والانتناف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط: 01، 1992 م، ص: 21.
- (5) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، وصف الأهداء في الوقف والابتداء، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي، مصر، ط: 01، 1433 هـ. 2012 م، ص: 133.
- (6) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 01، 1987 م، ج: 968. 967/2.
- (7) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1983 م، ج: 253/1.
- (8) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1998 م، ج: 350/2.
- (9) ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات: 253/1.
- (10) أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02، 2002 م، ج: 189/1.
- (11) أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 2002 م، ص: 34.

- (12) محمد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 02، 2006م، ج: 1/128.
- (13) ينظر: النحاس، القطع والانتناف: 94.
- (14) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1417 هـ، 1997م، ج: 1/74.
- (15) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 10.
- (16) [سورة المائدة: من الآية: 26]
- (17) ينظر: النحاس، القطع والانتناف: 95، 96، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: 02، 1384هـ، 1964م، ج: 6/130.
- (18) أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، جمال القراء، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط: 01، 1997م، ص: 674.
- (19) [سورة النساء: من الآية: 11].
- (20) ينظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ج: 2/503، ونهاية القول المفيد، محمد مكي نصر الجريسي، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، مصر، ط: 01، 1999م، ص: 222.
- (21) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 1/342.
- (22) [سورة الحج: من الآية: 78].
- (23) ينظر: النحاس، القطع والانتناف: 95.
- (24) [سورة النحل: الآيتان: 04، 05].
- (25) ينظر: النحاس، القطع والانتناف: 95.
- (26) [سورة الفتح: الآيتان: 08، 09].
- (27) الأشموني، منار الهدى: 726.
- (28) [سورة الحديد: من الآية: 07].
- (29) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: 01، 1430 هـ، ج: 20/289.
- (30) الأشموني، منار الهدى: 33.
- (31) [سورة الملك: الآية: 30].
- (32) الأشموني، منار الهدى: 796.
- (33) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 2000م، ص: 878.
- (34) محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ج: 2/1233.

- (35) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: 01، 1414هـ، ج: 316/5.
- (36) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 03، 1420هـ، ج: 597/30.
- (37) [سورة المطففين: الآيتان: 02 . 03].
- (38) الأشموني، منار الهدى: 837.
- (39) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صديقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ج: 426/10.
- (40) الرازي، التفسير الكبير: 81/31.
- (41) [سورة الأنعام: الآيتان: 132 . 133].
- (42) الأشموني، منار الهدى: 284.
- (43) هو عبد الله بن عامر بن زيد أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد في البلقاء في قرية رحاب، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وتوفي فيها، قال الذهبي: مقرر الشاميين، صدوق في رواية الحديث، ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 15، 2002م، ج: 95/4.
- (44) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 197/2.
- (45) محمد الطاهر ابن عاشور التونسي، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ، ج: 84/8.
- (46) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- (47) [سورة آل عمران: من الآية: 195].
- (48) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء أبو سليمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقته مثنى سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة، ولم يكن ثقفياً؛ وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام: 106/5.
- (49) الأشموني، منار الهدى: 200.
- (50) والمتواتر هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك، ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ، 1974م، ج: 264/1.
- (51) أبو حيان، البحر المحيط: 476/3.
- (52) الرازي، التفسير الكبير: 469/9.
- (53) محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج: 133/2.
- (54) قال الرضي: " (أن) مع صلتها في حكم المفرد، ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد". ينظر: محمد بن الحسن الإستراباذي السمناني النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ويحيى بشير المصري، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1993م، ج: 1243/2.

- (55) [سورة يوسف: الآية: 55].
- (56) محمد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف: 601/2.
- (57) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 9/13 (بتصرف يسير).
- (58) أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوَش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تحقيق: مجموعة رسائل جامعة بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي . جامعة الشارقة . بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . جامعة الشارقة، ط: 01، 1429 هـ. 2008 م، ج: 3588/5.
- (59) [سورة البقرة: الآية: 180].
- (60) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 02، 1987 م، ص: 180.
- (61) أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 1422 هـ. 2002 م، ج: 57/2.
- (62) الأشموني، منار الهدى: 123، و124.
- (63) أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم، تحقيق: هند بنت منصور بن عون العبدلي وآخرون، أصل العمل رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1423 هـ، ج: 290/1، و291.